تقارير

لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية

حـــــــــول

مشاريع الميزانيات الفرعية لـ:

- وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات
- وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي
- وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي
- وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة

رئيس اللجنة
العربي العرايشي

مقرر اللجنة
محمد عبو

الأمانـــة العامـــــة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجـان
مصلحة لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية

الـولاية التشريعية 2015 - 2021
السنة التشريعية 2016-2017
= دورة أبريل 2017 =

محتوى التقرير

1-ورقة تقنية.

2- تقديم عام.

3-تقرير مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات.

- عرض السيد الوزير.
- عرض السيدة كاتبة الدولة المكلفة بالصيد البحري.

4-تقرير مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصناعة والاستثماروالتجارة والاقتصاد الرقمي.

- عرض السيد الوزير.

5-تقرير مشروع الميزانية الفرعية لوزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي.

- عرض السيد الوزير.
- عرض السيدة كاتبة الدولة المكلفة بالسياحة.
- عرض السيدة كاتبة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي.
- الأجوبة الكتابية.

6-تقرير مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة.

- عرض السيد الوزير.
- عرض السيدة كاتبة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة.
- أجوبة تكميلية : قطاع الطاقة والمعادن

7-أوراق إثبات الحضور.

بطاقـــــة تقنيـــــة

رئيـــس اللجنـــــة : المستشار العربي العرايشي

مقرر اللجنـــــــــة : المستشار محمد عبو

تاريخ التصويت على الميزانيات الفرعية : فاتح يونيو 2017

عدد الاجتماعات : 05

عدد ساعات العمل : 22 ساعة

الطاقم الإداري الذي أعد التقارير:

- السيدة زهيـرة زكـي (رئيسة مصلحة اللجنة)
- السيد محمد ادعيجو
- السيد أحمد جمالي
- السيدة رجاء النيازي

التقديم العام

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار مجلسنا الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية بمناسبة دراستها لمشاريع الميزانيات القطاعية التي تدخل ضمن اختصاصها طبقا لأحكام المادة 52 من النظام الداخلي، وذلك برسم السنة المالية 2017 والتي تهم القطاعات الوزارية التالية:

- **وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات**
- **وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي**
- **وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي**
- **وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة**

وبهذه المناسبة، أريد أن أتوجه بالشكر للسادة الوزراء وللسيدات والسادة كتاب الدولة لما تقدموا به من عروض لمشاريع الميزانيات الفرعية القطاعية برسم السنة المالية 2017، والتي تضمنت المحاور الكبرى لحصيلة الإنجازات لسنة 2016، وبرامج العمل المقررة لسنة 2017 في إطار مخططات واضحة غنية بالمؤشرات والأرقام والإحصائيات.

كما أتوجه بخالص الشكر إلى السيد العربي العرايشي رئيس اللجنة على حسن تسييره لاجتماعات اللجنة، وكذا السيدات والسادة المستشارين الذين أسهموا في المناقشة بكل جدية ومسؤولية من خلال مواكبتهم وحضورهم المتميز لأشغال اللجنة ولما أبدوه من تفاعل إيجابي لإغناء النقاش بفضل مداخلاتهم القيمة التي لامست عددا من القضايا والملفات حول مختلف المشاريع والبرامج الحكومية المعروضة على أنظار لجنتنا الموقرة، وذلك من خلال إثارتهم لعدد من التساؤلات والملاحظات وإبداءهم لاقتراحات هامة ستغني مما لاشك فيه البحث حول السبل الكفيلة بإيجاد الحلول الناجعة إسهاما منهم في إنجاح مرامي وأهداف الاستراتيجيات القطاعية.

ولا يخفى عليكم أن مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية أمام مجلسنا الموقر تتسم بطابع متميز، بالنظر إلى تركيبة المجلس المتنوعة التي تضم ذوي الخبرة والمعرفة في مجالات متعددة، من ممثلي الفاعلين الاقتصاديين والفاعلين الاجتماعيين وممثلي الغرف المهنية ومنتخبي الجماعات المحلية الترابية، الأمر الذي يشكل لا محالة قيمة مضافة حقيقية في مجال توجيه السياسات العمومية في مختلف ميادين التنمية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تدارست اللجنة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاصهـــا في 5 اجتماعات مطولة، استغرقت اثنان وعشرون (22) ساعة عمل، وامتدت إلى ساعات متأخرة من الليل.

وأخيرا، توجت المناقشات بالتصويت، في اجتماع اللجنة المنعقد يوم الخميس 01 يونيو 2017 على مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن

اختصاص اللجنة في شقيها المتعلقين بالتسيير والاستثمار، وفق جدول التصويت الآتي:

نتائج التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية
برسم السنة المالية 2017

القطاعات الوزارية	نتائج التصويت									
	الموافقون		المعارضون		الممتنعون		مشروع الميزانية ككل			
	ميزانية التسيير	ميزانية التجهيز	ميزانية التسيير	ميزانية التجهيز	ميزانية التسيير	ميزانية التجهيز	الموافقون	المعارضون	الممتنعون
وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	8	8	4	4	0	0	8	4	0
وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي	8	8	4	4	0	0	8	4	0
وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي	8	8	4	4	0	0	8	4	0
وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة	8	8	4	4	0	0	8	4	0

مقرر اللجنة

محمد عبو

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقـــرير

لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية

حـــــــــول

مشروع الميزانية الفرعية
لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات

برسم السنة المالية 2017

بسم الله الرحمن الرحيم

عقدت لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية اجتماعا بتاريخ 26 ماي 2017 على الساعة الثالثة بعد الزوال لمناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات برسم سنة 2017، وذلك برئاسة السيد العربي العرايشي رئيس اللجنة، وبحضور السيد عزيز أخنوش وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، مرفوقا بكل من السيدة امباركة بوعيدة كاتبة الدولة لدى وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات المكلفة بالصيد البحري، والسيد حمو اوحلي كاتب الدولة لدى وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات المكلف بالتنمية القروية والمياه والغابات.

لقد تفضل السيد الوزير بإلقاء عرض تقديمي لمشروع الميزانية الفرعية لقطاعي الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات، حيث تطرق لعدة نقاط همت بالأساس قطاع الفلاحة التي أبرز أنها أصبحت تشكل ركيزة أساسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا، وذلك بإسهامها بحوالي

11% من الناتج الداخلي الخام، بفضل مخطط المغرب الأخضر لما له من تأثير غير مسبوق على القطاع الفلاحي وعلى العالم القروي.

كما أكد السيد الوزير أن مفتاح نجاح هذا المخطط يرتكز أساسا على دعم الاستثمار العام والخاص في القطاع الفلاحي بحيث حقق منذ سنة 2008 حجما إجماليا بلغ 7.14 مليار درهم، مع تسجيل الاهتمام المتجدد للمستثمرين الخواص في القطاع.

وأشار إلى ما أصبحت تشهده النظم البيئية الغابوية من غنى وتنوع بفضل الموقع الجغرافي المتميز، ومناخ متوسطي خاضع للتأثيرات الأطلسية والقارية والصحراوية.

هذا وتطرق السيد الوزير إلى الوظائف والأدوار المتعددة للمجال الغابوي، وفي طليعتها الوظائف الاقتصادية من قبيل خلق موارد مباشرة وغير مباشرة، والوظائف الاجتماعية بما فيها خلق فرص الشغل لفائدة الساكنة القروية، فضلا على الوظائف البيئية أهمها المحافظة على التنوع البيولوجي، وعلى الماء والتربة والحد من توحل السدود، والتقليص من الاحتباس الحراري.

كما عرج على منجزات صندوق التنمية الفلاحية المتوقعة لنهاية سنة 2016، وأعطى مثالا بعدد من سلاسل الإنتاج الفلاحي والحيواني على المستوى الجهوي، وكذلك برنامج الري وتهيئة المجال الفلاحي في إطار شراكة بين القطاعين العام والخاص.

وفي نفس السياق، تطرق إلى أهم مشاريع الدعامات حسب سلاسل الإنتاج الفلاحي، وركز كذلك على الأقطاب الفلاحية وتطوير سلاسل الإنتاج الحيواني.

كما شدد على الدور المحوري الذي تلعبه الغرف الفلاحية، وأكد على أهمية دور المراقبة والاعتماد في إطار الحرص على السلامة الصحية للمواد الغذائية، وكذلك دور التعليم والتكوين والبحث الفلاحي، ودعم الاستشارة الفلاحية لاسيما الاستشارة الخاصة، وإدماج مقاربة النوع في برامج ومشاريع تنمية سلاسل الإنتاج.

فيما استهلت السيدة كاتبة الدولة المكلفة بالصيد البحري عرضها التقديمي لمشروع الميزانية الفرعية المتعلقة بقطاع الصيد البحري بالتطرق إلى مؤشرات القطاع خلال الفترة (2011-2016)، بحيث أوضحت أن حجم

الإنتاج السمكي الوطني سجل خلال سنة 2016 زيادة بنسبة 7% ووصل إلى مليون و453 ألف طن، فيما شهدت تركيبة الإنتاج الوطني من الأصناف بدورها ارتفاعا تصاعديا، حيث سجلت كميات الأسماك السطحية نسبة 10%، و12% بالنسبة لكميات رأسيات الأرجل، مما ساهم في الرفع من قيمة الإنتاج الوطني، وأيضا تركيبة الإنتاج من الأصناف، والرفع من حجم وقيمة الصادرات.

وأضافت أن القطاع ساهم في الناتج الداخلي الخام الوطني بنسبة 7.9%، أي 15.8 مليار درهم.

وعن تنفيذ وتفعيل استراتيجية آليوتيس، أفادت السيدة كاتبة الدولة بأن هذه الاستراتيجية تستهدف استدامة الثروة السمكية ببلادنا، وتنبني على ثلاثة محاور أساسية وهي الاستمرار في تفعيل مخططات التهيئة، وتنزيل وتحيين مسطرة المصادقة على منتجات الصيد، ثم تتبع نشاط الصيد البحري، فضلا على مواكبة المشروع الوطني لتربية الأحياء البحرية عبر المصادقة على الإطار القانوني، وتشجيع الاستثمار وتعزيز القدرة التنافسية للمنتوجات، وتقييم المجالات القابلة لإيواء تربية الأحياء البحرية عبر

المصادقة على الإطار القانوني المرتبط بها، وتشجيع الاستثمار وتعزيز القدرة التنافسية للمنتوجات، ثم تقييم المجالات القابلة لإيواء تربية الأحياء البحرية.

وتندرج ضمن استراتيجية آليوتيس كذلك –حسب عرض السيد الوزير- الحرص على تقوية ودعم البنى التحتية للتسويق سواء تعلق الأمر بالحاويات المعيارية، أو متابعة برنامج بناء أسواق السمك بالجملة، او برنامج تجهيز قوارب الصيد بالمناطق الجنوبية بصناديق عازلة للحرارة للحفاظ على جودة المنتوج، بهدف تعزيز التنافسية وتسليط الضوء على العرض المغربي، وخلق شهرة حقيقية للمنتجات البحرية على الصعيد الوطني والدولي، وإعداد الظروف الملائمة لتمكين المؤسسات من الرفع من تثمين مجهوداتها ومنتجاتها.

بمناسبة مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، تقدم السيدات والسادة المستشارون بأحر التهاني للسيد الوزير والسيدة كاتبة الدولة والسيد كاتب الدولة بمناسبة الثقة المولوية التي حظوا بها بتعيينهم في حكومة صاحب الجلالة معربين عن أملهم في أن يكون التوفيق والنجاح في مهامهم حليفا لهم.

في البداية أشاد السادة المستشارون بأهمية تجميع قطاعات وازنة ضمن وزارة وصية واحدة، نظرا لترابط وتداخل وتأثير أنشطة هذه القطاعات بعضها على بعض مما يساهم في تعزيز إلتقائية برامجها كمدخل أساسي لتقوية الحكامة وتطوير هذه القطاعات التي لها أدوار استراتيجية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأيضا الترابية.

كما ثمنوا المجهودات المبذولة والإنجازات المحققة في مختلف القطاعات الإنتاجية وعلى رأسها قطاع الفلاحة والصيد البحري، مطالبين

بمواصلة الأوراش المفتوحة في هذه القطاعات، وكذلك مواصلة تفعيل مختلف الاستراتيجيات القطاعية التي فتحها مخطط المغرب الأخضر على مستوى كافة سلاسل الإنتاج.

وأكد الجميع على أن قطاع الفلاحة حقق نتائج إيجابية بفضل استراتيجية المغرب الأخضر التي اعتمدت مقاربة مبتكرة ومندمجة وتشاركية الشيء الذي أدى إلى تنمية فلاحتنا المغربية وعصرنتها مما انعكس إيجابيا على مداخيل الفلاحين والرفع من تنافسية منتوجاتنا الفلاحية وضمان تموقعها.

وأضافوا أن الفعالية التي عبرت عنها هذه الاستراتيجية الناجحة أظهرت أنها سجلت ارتفاعا ملحوظا في مجال الاستثمارات الخاصة.

كما دعا السيدات والسادة المستشارون إلى ضرورة إضفاء طابع تمايزي على القطاع في علاقة بلادنا مع الدول الإفريقية وذلك بالعمل على خلق آلية لتتبع إنجاز المشاريع الاستثمارية في مختلف البلدان الإفريقية التزاما بمواكبة الاتفاقيات الموقعة والعمل على تحقيق إلتقائية الدبلوماسية الاقتصادية مع مبادرات المستثمرين، ما سيمكن المملكة والدول الإفريقية الشريكة لبلادنا

من تطوير علاقات التعاون جنوب – جنوب أملا في تعزيز الأمن الغذائي، وتقليص نسب الفقر وتدبير الموارد المائية بشكل مستدام.

لقد لامست مداخلات السادة المستشارين جل المحاور القطاعية بحيث ترجمت انشغالات وانتظارات المهنيين والمهتمين.

قطاع الفلاحة

لوحظ أن عدد مشاريع الدعامة الثانية المنجزة بلغت ما يناهز 700 مشروع منذ انطلاق مخطط المغرب الأخضر موزعة على مجموع جهات المملكة، وهي وتيرة بطيئة والحصيلة قليلة مقارنة مع مؤهلات هذه الجهات وتطلعات الفلاحين الصغار الذين ينتظرون مزيدا من المشاريع، ويأملون في مضاعفة عدد المشاريع التي تم إنجازها منذ 2008.

كما تمت الإشادة بإخراج النصوص التطبيقية لقانون التجميع الفلاحي التي يمكن أن تعطي دفعة قوية لتسريع وإنجاز مشاريع التجميع، إلا أنه يلزم إرساء آليات خاصة لتسهيل انضمام هؤلاء الفلاحين لهذه المشاريع كإرساء

مساطر خاصة لمنح شهادات التجميع للتعاونيات الفلاحية الصغيرة التي لها خصوصيات تستلزم تشريعا خاصا.

كما تمت الدعوة إلى إعادة النظر في عقود البرامج مع التنظيمات البينمهنية، لكي تأخذ بعين الاعتبار مشاريع مخطط المغرب الأخضر، وكذلك عمل الغرف الفلاحية، أي لابد من الأخذ بعين الاعتبار المعطيات والبعد المجالي.

وقد تم الاستفسار عن دور واختصاص المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية الذي لا يواكب لحد الآن المواكبة التقنية الضرورية لإرشاد وتأطير الفلاحين، وإخطارهم بجميع الأمراض المستجدة التي تصيب المحاصيل.

وفي نفس السياق تمت الدعوة إلى تقوية وتفعيل دور مراكز الإرشاد الفلاحي لتقوم بأداء أدوارها التقليدية.

كما تم التنبيه إلى ضرورة تدخل الأبناك لمواكبة الاستثمار الفلاحي عموما، ولاسيما الجمعيات التي استفادت مؤخرا في إطار مخطط المغرب

الأخضر من وحدات التثمين، وأن بناء هذه الوحدات يكلف تمويلات مهمة، مما يفرض انخراط باقي الأبناك إلى جانب القرض الفلاحي في عمليات التمويل.

لقد أشاد السادة المستشارون بوضع نظام خاص للتأمين لفائدة الفلاحين الصغار، الذي تجلت أهميته خلال الموسم الفلاحي الفارط والذي بموجبه تمكن الفلاحون الصغار من تجاوز انعكاسات تأخر التساقطات بفضل تدخل « LA MAMDA ».

كما سجل السيدات والسادة المستشارون الدور الإيجابي الذي تضطلع به وكالة التنمية الفلاحية لمواكبة المستثمرين ودراسة ملفاتهم ومساعدتهم على تجاوز الإشكاليات التي يواجهونها، لكن هناك صعوبات تتجاوز اختصاصات هذه الوكالة تعوق الاستثمار لابد من معالجتها.

وعن تسويق المنتوج الفلاحي، تم التطرق إلى شساعة المساحات المزروعة بأشجار مثمرة كالحوامض مما يفرض مواكبة ذلك بتنويع الأسواق، واتخاذ تدابير تحفيزية لتمكين الفلاحين من اعتماد زراعات أو أشجار بديلة.

كما طالب السادة المستشارون بأهمية اعتماد مبدأ التدرج في الاسترجاع الضريبي والعمل على مواصلة تقديم التسهيلات الممنوحة حاليا كالإعفاء الضريبي الضريبي والإبقاء على حقوق التسجيل إلى متم سنة 2020.

وبالنسبة لتسويق الحبوب لوحظ أن هناك تلاعبات مسجلة في الأثمنة المرجعية للقمح الطري، وتمت المطالبة بضبط عمليات الوساطة ومحاربة التلاعب في الأثمان.

وأكد السيدات والسادة المستشارون على ضرورة إخراج المراسيم التطبيقية الخاصة بتنظيم المراعي.

هذا وتمت الإشارة إلى اعتبار صندوق التنمية القروية رافعة أساسية لاستثمار ناجع بالعالم القروي، مع الاهتمام ودعم الغرف الفلاحية التي أصبحت تقوم بأدوار طلائعية لتنزيل السياسات القطاعية على المستوى المحلي.

المياه والغابات

أما بخصوص المياه والغابات، فقد تم التنويه بالمجهودات المبذولة في هذا القطاع الحيوي لاسيما على مستوى تحديد الغابة وحماية الثروة الغابوية والغطاء النباتي والتربة والموارد المائية والحد من ظاهرة التصحر، لكن لابد من رفع التهميش والإقصاء عن المناطق القروية والجبلية في إطار سياسة تنموية تخرج الإنسان القروي من الفقر والعزلة والأمية، باعتباره أحد أهم أهداف إحداث صندوق التنمية القروية.

وفي نفس السياق تمت دعوة الحكومة إلى بذل مزيد من الجهود في سبيل حماية الملك الغابوي من الاندثار والوقاية من المنازعات الغابوية مع تسريع وثيرة التحديد الإداري للملك الغابوي نظرا للأهمية المحورية التي يكتسيها القطاع، وكذلك ضرورة إشراك الساكنة المحيطة بالغابة أو المتواجدة في قلبها، مع تشجيعها على الاستغلال العقلاني والإنتاجي للغابة، وإحداث بدائل لهم حتى يساهموا في تطوير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتعزيزه، مع العمل على بلورة مشروع جديد وطموح هدفه الحفاظ على الثروة الغابوية والتنوع.

كما طالب السيدات والسادة المستشارون بضرورة تنسيق التشاور بين المندوبيات الجهوية للقطاع وممثلي الساكنة من منتخبين وفعاليات مدنية، في جميع القرارات المتخذة في الشأن الغابوي.

فيما ذهب بعض السادة المستشارين إلى أن المسؤولية في الحفاظ على الملك الغابوي والتنوع الإيكولوجي أضحت كبيرة وجسيمة اليوم بفعل تنظيم بلادنا لمؤتمر الأطراف COP22 والتزامها بأهم التوصيات التي من ضمنها صيانة وتثمين الغطاء الغابوي، بما فيها حماية المحميات الطبيعية وصيانة الرصيد الحيواني والنباتي.

قطاع الصيد البحري

لقد اعتبر عدد من المتدخلين بان استراتيجية آليوتيس الخاصة بقطاع الصيد البحري كان لها وقع إيجابي على تنمية القطاع، إلا أنه تمت الدعوة إلى تقييم هذه الاستراتيجية قصد تثمين المنجزات والتغلب على الإكراهات كالصيد غير القانوني، وصعوبة المراقبة التي تحول دون بلوغ جميع الأهداف الاقتصادية المسطرة، بالرغم من المؤشرات الإيجابية المرتبطة بالشق الاقتصادي من خلال المنحى التصاعدي الذي عرفته حركة الملاحة

التجارية، أو بالشق الاجتماعي من خلال تحسين منظومة الحماية الاجتماعية للصيادين التقليديين في إطار الاستفادة من تعميم التأمين الصحي بمساهمة المهنيين.

كما أن مداخلات السادة المستشارين وخلال مناقشة محاور آليوتيس لامست عدد من القضايا كما هو الحال بالنسبة للدعوة لجعل القطاع يلعب دورا فعالا وأساسا لخلق التوازن والتكامل على المستوى الدبلوماسي وعلى مستوى العلاقات الدولية.

وتم التشديد على مضاعفة دور المراقبة في حق بعض البواخر التي لا تحترم الكميات المصطادة، بالرغم من تقدم آليات المراقبة التي تعد مفخرة القطاع.

كما تم التنويه بعملية دعم شباك الصيد لما له من انعكاس اقتصادي واجتماعي، إلا أنه تمت المطالبة في إطار تثمين المنتوج بفتح أسواق جديدة مزودة بأجهزة تبريد حديثة، لحماية المنتوج من المضاربة والوسطاء، وحفاظا أيضا على الصحة العامة للمستهلك.

الجواب

لقد وعد السيد الوزير بموافاة السادة المستشارين بعناصر من الأجوبة التفصيلية كتابة عن كل الملاحظات والتساؤلات إلا أن اهتمام السادة المستشارين بمخطط المغرب الأخضر ضمن مداخلاتهم دفع بالسيد الوزير إلى الإقرار بكون المرحلة الثانية لهذه الاستراتيجية ستكون موضوع تقييم حقيقي، وأكد على استعداد مجموعة من الأبناك إلى الانخراط إلى جانب القرض الفلاحي للاستثمار في الاقتصاد الأخضر بعد إنجازها لدراسات ذات الصلة بهذا الموضوع.

وأضاف من جهة أخرى أن القطاع يدعم الصناعة التحويلية وذلك بتعزيز وتقوية الصناعة الغذائية، كما أورد أن الاعتماد على الطاقة الشمسية لدعم القطاع الفلاحي يستوجب اعتمادات مالية كبيرة تصل إلى 2 مليار درهم.

وبالنسبة لقطاع المياه والغابات، شدد السيد الوزير على ضرورة فتح نقاش موسع مع كافة المتدخلين والمعنيين، ومع الساكنة، بناء على

استراتيجية واضحة، مؤكدا على أن السيد كاتب الدولة سينكب على إعداد مشروع متكامل بإشراك كافة المنتخبين لإعادة النظر حول التوجه القائم حاليا.

وعن محاربة الصيد غير القانوني أشار السيد الوزير إلى أن الوزارة حريصة على امتداد طول السنة على التصدي لهذه الظاهرة بما في ذلك الاستعانة بخدمات الأمن والدرك بحيث نتج عن ذلك ضبط عدد من المخالفات نتج عنها محاسبة جميع المتورطين، وأشاد السيد الوزير بالنتائج الإيجابية للمراقبة عبر الأقمار الاصطناعية والتي شهدت تحسنا كبيرا وملفتا سواء لضبط عمليات الصيد غير المشروع او التهريب.

عرض السيد الوزير

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات
Ministère de l'Agriculture, de la Pêche Maritime, du Développement Rural et des Eaux et Forêts

تقديم مشروع قانون المالية لسنة 2017

منجزات 2016 والبرنامج المتوقع لسنة 2017

مخطط المغرب الأخضر : تأثير غير مسبوق ولا رجعة فيه على الفلاحة و العالم القروي على الصعيد الوطني

إقلاع واضح للنمو والاستثمار (في قطيعة مع التوجه التاريخي)

- **108** مليار درهم كقيمة مضافة مقدرة خلال سنة 2016
- **+ 3%** مقارنة بالقيمة المضافة 2015 و 44% مقارنة بسنة 2008
- **+ 7,6%** من النمو مقابل 4,4 % سنويا لباقي القطاعات الاقتصادية
- **X 2,03** ارتفاع وثيرة الاستثمار ما بين 2008 و2016

الصادرات : بفصل مخطط المغرب الأخضر أصبح المغرب يحض بمكانة متميزة بين الدول الكبرى الفلاحية على الصعيد العالمي

- **+ 34%** من الصادرات الغذائية للمغرب خلال الفترة ما بين 2008 و 2016
- **ثالث (3)** أكبر مصدر للمنتجات الغذائية في منطقة الشرق الأوسط و شمال افريقيا
- **رابع (4)** أكبر مصدر للمنتجات الغذائية في القارة الافريقية

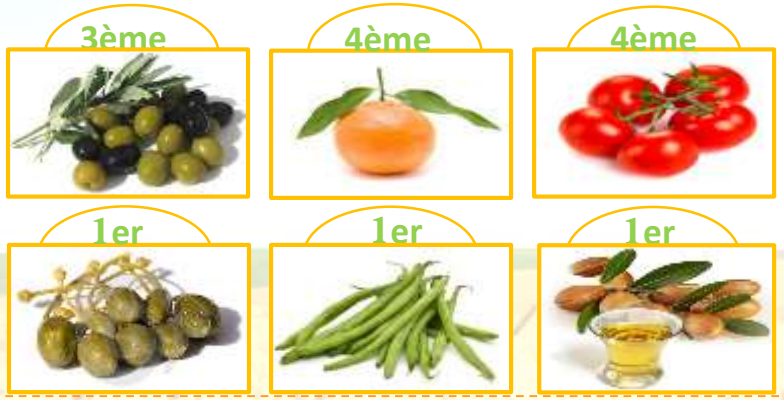

العالم القروي : تحسين الدخل و ظروف العيش و الحد من الفقر

- **+44%** ارتفاع الدخل الفلاحي للفرد في العالم القروي
- **760 000** مستفيد فعلي من مشاريع الدعامة الثانية
- **+ 291 000** هكتار تم غرسها في اطار مشاريع الدعامة الثانية

استعمال أكثر نجاعة للمياه

- **+ 340 000** هكتار تم تحويلها إلى الري بالتنقيط ما بين 2008 و2015

دفعة فعلية للاستثمار العام والخاص : مفتاح نجاح مخطط المغرب الأخضر

الاستثمار العمومي

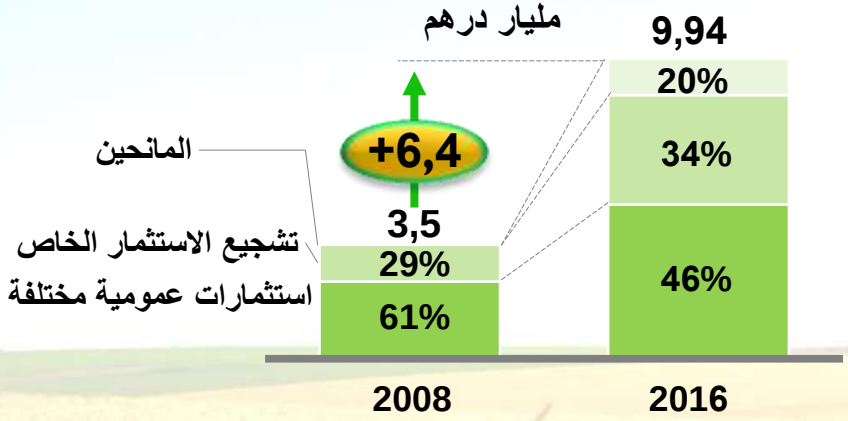

تعبئة موارد عمومية اضافية : 6,4 مليار درهم أي **بارتفاع 182 %** مقارنة بسنة 2008

الاستثمار الخاص

- **6,8** جرار لكل 1.000 هكتار مقابل 5 سنة 2008
- **1.080.000** درهم تم تأديتها سنة 2016 للفلاحين كتعويضات عن الخسائر في اطار التأمين الفلاحي
- **929.000** رأس من الماشية تم تحسين سلالتها (من الأبقار و الأغنام و الماعز و الابل) منذ 2009
- **111.000** هكتار تم تعبئتها في اطار الشراكة بين القطاع العام و الخاص

اهتمام متجدد **للمستثمرين الخواص**

الاستثمار في القطاع الفلاحي

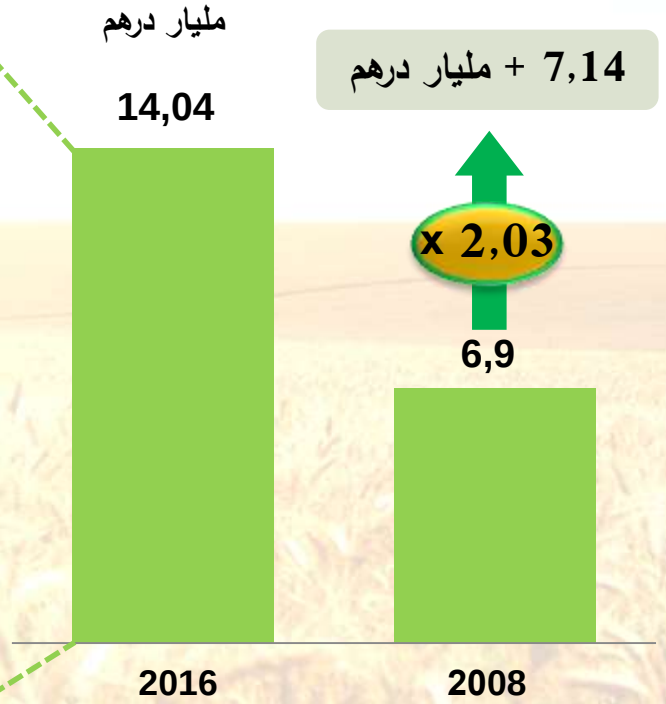

النظم البيئية الغابوية بالمغرب: وظائف وأدوار متعددة

وظائف اقتصادية : خلق موارد مباشرة وغير مباشرة توازي 6 ملايير درهم سنويا خاصة عبر

- تزويد 60 وحدة صناعية وأكثر من 6.000 صانع تقليدي بالمواد الأولية (خشب العمل والصناعة – الفلين – النباتات الطبية والعطرية ...)
- توفير ما يناهز 15 مليون وحدة علفية في السنة

وظائف اجتماعية

- توفير حاجيات ممارسة حقوق الانتفاع لأزيد من 8 ملايين نسمة : حطب التدفئة – الرعي – نباتات عطرية وطبية ...
- خلق فرص الشغل لفائدة الساكنة القروية: 11 ملايين يوم عمل في السنة
- توفير مجالات للترفيه والنزهة والرياضة: 175 غابة حضرية ومحيطة بالحواضر (106 ألف هكتار) – 980 جمعية للقنص و 34 شركة للقنص والصيد السياحي

وظائف بيئية

- المحافظة على التنوع البيولوجي: المرتبة الثانية على الصعيد المتوسطي
- المحافظة على الماء والتربة والحد من توحل السدود : 20 مليون هكتار من الأحواض المائية
- محاربة التصحر: حاجز طبيعي للحد من ظاهرة التصحر
- التقليص من الاحتباس الحراري: تخزين ما يناهز 23 مليون طن من ثاني أوكسيد الكاربون

ميزانية الاستثمار (1/2)

أ تذكير بميزانية الاستثمار لسنة 2016 حسب القطاع

القطاع	اعتمادات لأداء (بمليون درهم) الميزانية العامة للدولة والمصادر الأخرى 2015	2016	% ±
أ. الفلاحة	8 237	9 112	11%
ب. التنمية القروية	950	2 045	115%
ت. المياه و الغابات	1 078	1 092	1%
المجموع	10 265	12 249	19%

توزيع ميزانية الاستثمار لسنة 2016 حسب القطاع (مليون درهم)

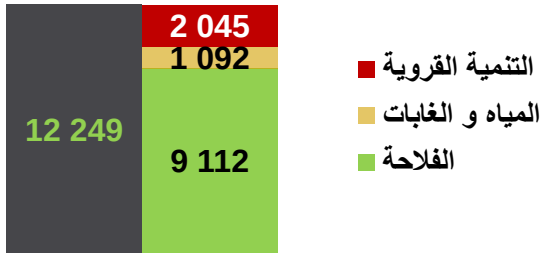

ب برامج قطاع الفلاحة

برامج الاستثمار	اعتمادات لأداء (بمليون درهم) الميزانية العامة للدولة والمصادر الأخرى 2015	2016	% ±
1. الري وتهيئة المجال الفلاحي	2 952	3 266	11%
2. تنمية سلاسل الانتاج الفلاحي	4 471	4 882	9%
• *صندوق التنمية الفلاحية*	*3 150*	*3 385*	*7%*
• *مشاريع الدعامة الثانية*	*885*	*1079*	*22%*
• *الأقطاب الفلاحية*	*42*	*55,5*	*32%*
• *المنتجات المحلية والترميز*	*21*	*19,8*	*-6%*
• *الإستشارة الفلاحية*	*130*	*125*	*-4%*
• *الغرف الفلاحية*	*93*	*116*	*25%*
• *عمليات اخرى*	*150*	*101,2*	*-33%*
3. السلامة الصحية	360	367	2%
4. التعليم التكوين والبحث	311	356	14%
5. المساندة والمصالح المتعددة المهام	143	241	69%
المجموع	8 237	9 112	11%

موارد ميزانية الاستثمار لسنة 2016 (مليون درهم)

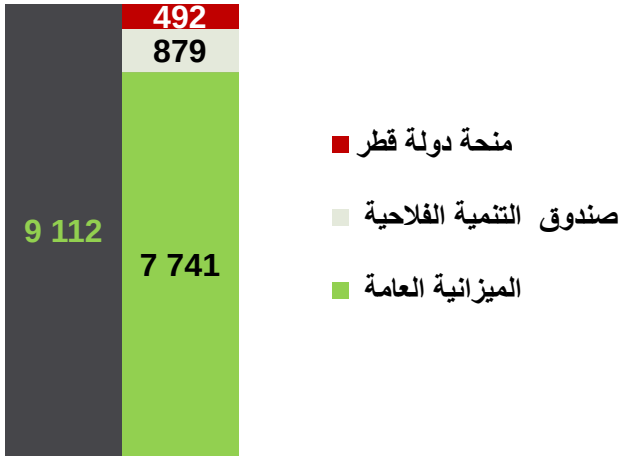

انجازات	31/12/2016
نسبة الالتزام *	95%
نسبة الأداء *	64%

(*): الميزانية العامة للدولة

ميزانية الاستثمار (2/2)

ت برامج قطاع التنمية القروية و البرنامج الاستعجالي للتخفيف من آثار قلة التساقطات

برامج الاستثمار	اعتمادات لأداء (بمليون درهم) الميزانية العامة للدولة والمصادر الأخرى		
	2015	2016	% ±
1. برنامج تدارك التفاوت الاجتماعي و المجالي في العالم القروي	N/A	473	100%
2. برنامج فك العزلة وتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان	950	689	-27%
3. برنامج التخفيف من آثار قلة التساقطات	N/A	883	100%
المجموع	950	2 045	110%

توزيع ميزانية الاستثمار لسنة 2016 حسب القطاع (مليون درهم)

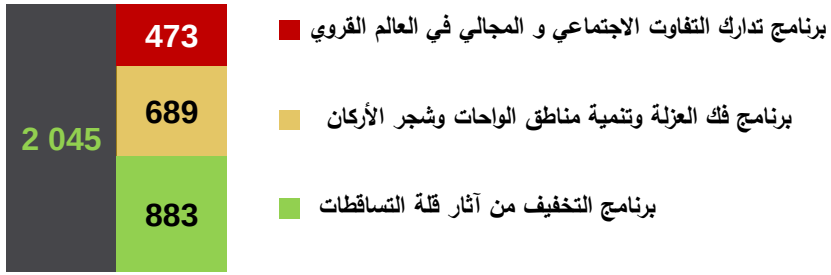

ج برامج قطاع المياه و الغابات

برامج الاستثمار	اعتمادات لأداء (بمليون درهم) الميزانية العامة للدولة والمصادر الأخرى		
	2015	2016	% ±
1, برنامج الحفاظ على الملك الغابوي وتأمينه	188	213	13%
2, برنامج تهيئة وتنمية الغابات	544	577	6%
3, برنامج محاربة التصحر والمحافظة على الطبيعة	261	230	-12%
4, برنامج أفقي لمواكبة تدخلات القطاع	85	72	-15%
المجموع	1 078	1 092	1,3 %

موارد ميزانية الاستثمار لسنة 2016 (مليون درهم)

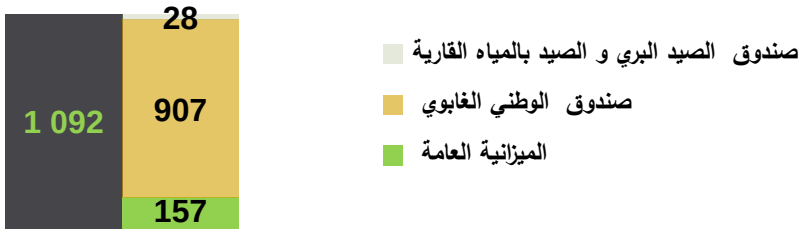

انجازات	31/12/2016
نسبة الالتزام *	95%
نسبة الأداء *	57%

(*): *الميزانية العامة للدولة*

منجزات صندوق التنمية الفلاحية المتوقعة لنهاية سنة 2016

العمليات	إنجازات 2016(بمليون درهم)	%	
الإعداد الهيدروفلاحي و العقاري	1 500	51%	88%
تكثيف الإنتاج الحيواني	430	14%	
تجهيز الضيعات الفلاحية	390	13%	
تشجيع إنتاج و استعمال البذور	277	9%	
تشجيع تصدير المنتجات الفلاحية	180	6%	
غرس الأشجار المثمرة	130	4%	
إعانات أخرى	30	1%	
وحدات تثمين الإنتاج الفلاحي	29	1%	
مجموع الإعانات والمساعدات	2 965	100%	
التأمين الفلاحي	314	75%	12%
إقتناء و توزيع فسائل النخيل	36	9%	
عمليات أخرى(تأهيل سلاسل الإنتاج)	69	16%	
مجموع العمليات الاخرى	419	100%	
المجموع العام	3 385	100%	

- تم تخصيص 2.9 مليار درهم أي 88% من استعمالات الصندوق للدعم المباشر للاستثمارات الفلاحية
- مشاريع الإعداد الهيد وفلاحي و العقاري استفادت من 51% من الاعانات الإجمالية (500 1مليون درهم)
- **تجهيز الضيعات الفلاحية بالمعدات وتكثيف الإنتاج الحيواني** استلزم تخصيص 28% من المساعدات المالية
- تخصيص مبلغ 314 مليون درهم لفائدة التامين الفلاحي.

أهمية دور صندوق التنمية الفلاحية كرافعة لتطوير الاستثمار في القطاع الفلاحي

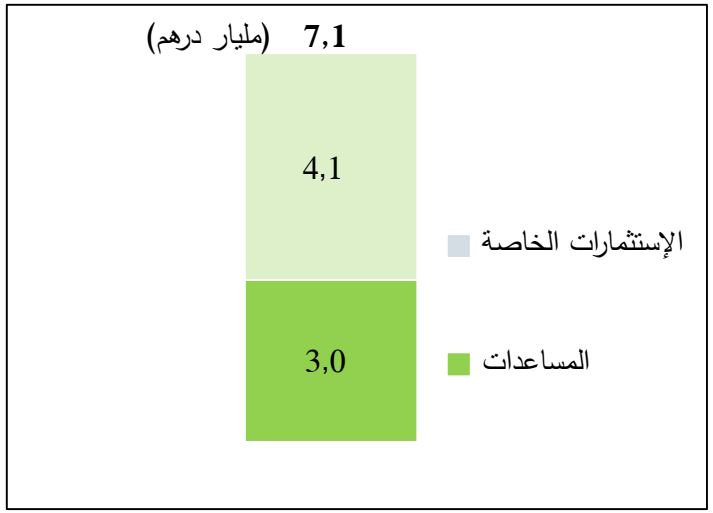

صرف 1 درهم من الإعانات يخلق 2.36 دراهم استثمار

نموذج مشروع لسلسلة الحوامض بجهة الرباط سلا القنيطرة في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بحجم استثمار اجمالي قدره 236 مليون درهم، مع خلق 454 منصب شغل قار

نموذج مشروع لسلسلة الحليب بجهة الرباط سلا القنيطرة في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بحجم استثمار اجمالي قدره 218 مليون درهم، مع خلق 88 منصب شغل قار

برنامج الري وتهيئة المجال الفلاحي (1/2)

أ البرنامج الوطني للاقتصاد في مياه السقي

1 التحويل الجماعي إلى الري الموضعي

الاهداف :

- **المشروع :** تحويل نظم الري التقليدية إلى الري الموضعي
- **المساحة :** 220.000 هكتار
- **الكلفة :** 11 مليار درهم في أفق 2020

المنجزات :

- **الدراسات :** 185.000 هكتار تمت انطلاقتها من بينها 137.800 هكتارمنتهية
- **الأشغال :** 120.000 هكتار تم إطلاق الأشغال بها وحيث تم الانتهاء من الأشغال على 49.000 هكتار

2 التحويل الفردي إلى الري الموضعي

- بدعم من الدولة عبر الإعانات التي يمنحها صندوق التنمية الفلاحية
- المساحة المبرمجة 2008-2020 : 550.000 هكتار

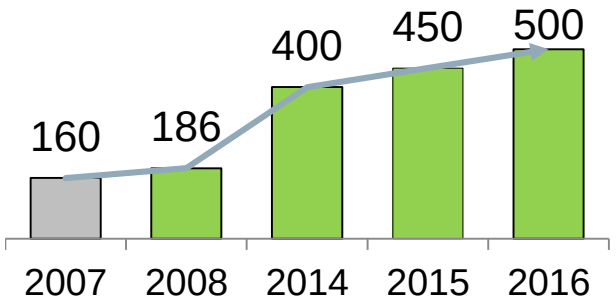

المساحة المسقية بتقنيات الري الموضعي بلغت 500.000 هكتار(متوقعة إلى نهاية 2016)، أي ما يمثل 71% من المساحة المرتقبة في أفق 2020

ب برنامج توسيع الري بسافلة السدود المنجزة أو في طور الإنجاز

يهدف هذا البرنامج الى توسيع السقي على مساحة 160 ألف هكتار بسافلة السدود المنجزة أو المبرمجة بكلفة 21,5 مليار درهم.

1 الدراسات

- متابعة الدراسات على مساحة 27 ألف هكتار
- انهاء الدراسات على مساحة 133 ألف هكتار

2 الأشغال تهم 80 000 هكتار

- إنهاء أشغال التجهيز الهيدروفلاحي على مساحة 16 850هكتار
- مواصلة أشغال التجهيز الهيدروفلاحي على مساحة28 130هكتار
- انطلاق أشغال التجهيز الهيدروفلاحي على مساحة 35 400هكتار

برنامج الري وتهيئة المجال الفلاحي (2/2)

ج برنامج تنمية المراعي وتنظيم ظاهرة الترحال بجهتي سوس ماسة و كلميم واد نون واقليم السمارة

1 الأهداف

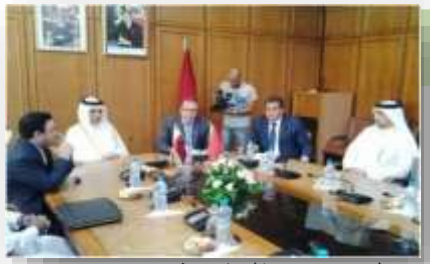

- تهيئة و إعداد المراعي
- الحفاظ على التنوع البيولوجي
- تنظيم الترحال
- تطوير مختلف سلاسل الإنتاج المرتبطة بالمراعي و الرفع من دخل مربي الماشية

2 الكلفة

900 مليون درهم % 80منها ممولة من المنحة القطرية

3 المنجزات

- خلق محميات رعوية على مساحة 147.000 هكتار
- غرس الشجيرات العلفية على مساحة 6.000 هكتار
- تهيئة المسالك الرعوية على طول 190 كلم
- استكمال الأنشطة المرتبطة بالتحسيس وتكوين الكسابة والشركاء
- دعم الولوج للخدمات الصحية والمدرسية (النقل المدرسي والوحدات الصحية المتنقلة)

- اقتناء 9 شاحنات صهريجية و1.230 صهريج مطاطي و290 خلية نحل
- تنظيم الكسابة في اطار تعاونيات رعوية
- تنظيم النسخة الأولى من المعرض الوطني لتنمية المراعي
- بداية أشغال بناء ملحقة لمركز انتاج البذور الرعوية ومركز ايواء أبناء الرحل

د برنامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الري

1 الدراسات

- مواصلة أشغال طلب العروض المتعلقة بالمشاريع التالية :
  - مشروع شتوكة : على مساحة 15.000 هكتار
- إنجاز دراسة هيكلة التدبير المفوض :
  - مشروع سهل سايس: على مساحة 30.000هكتار
  - مشروع الداخلة : على مساحة 5.000 هكتار
- إطلاق طلب العروض المتعلقة بالدراسات التالية:
  - مشروع قدوسة : على مساحة 5.000 هكتار

2 الأشغال والتدبير

- مشروع الكردان : مواصلة التدبير المفوض للمشروع في سنته السادسة
- مشروع أزمور بئر الجديد : مواصلة الأشغال على مساحة 3.200 هكتار

مشاريع الدعامة الثانية

أ مشاريع الدعامة الثانية حسب سلاسل الإنتاج

- **700 مشروع** الدعامة الثانية في طور الإنجاز.
- **16,25 مليار درهم** كاستثمارات اجمالية.
- **804 ألف هكتار** موزعة على كل مناطق المغرب.
- **760 ألف مستفيد** من مشاريع الدعامة الثانية.
- **10 301 مليون درهم** كقيمة مضافة إضافية.

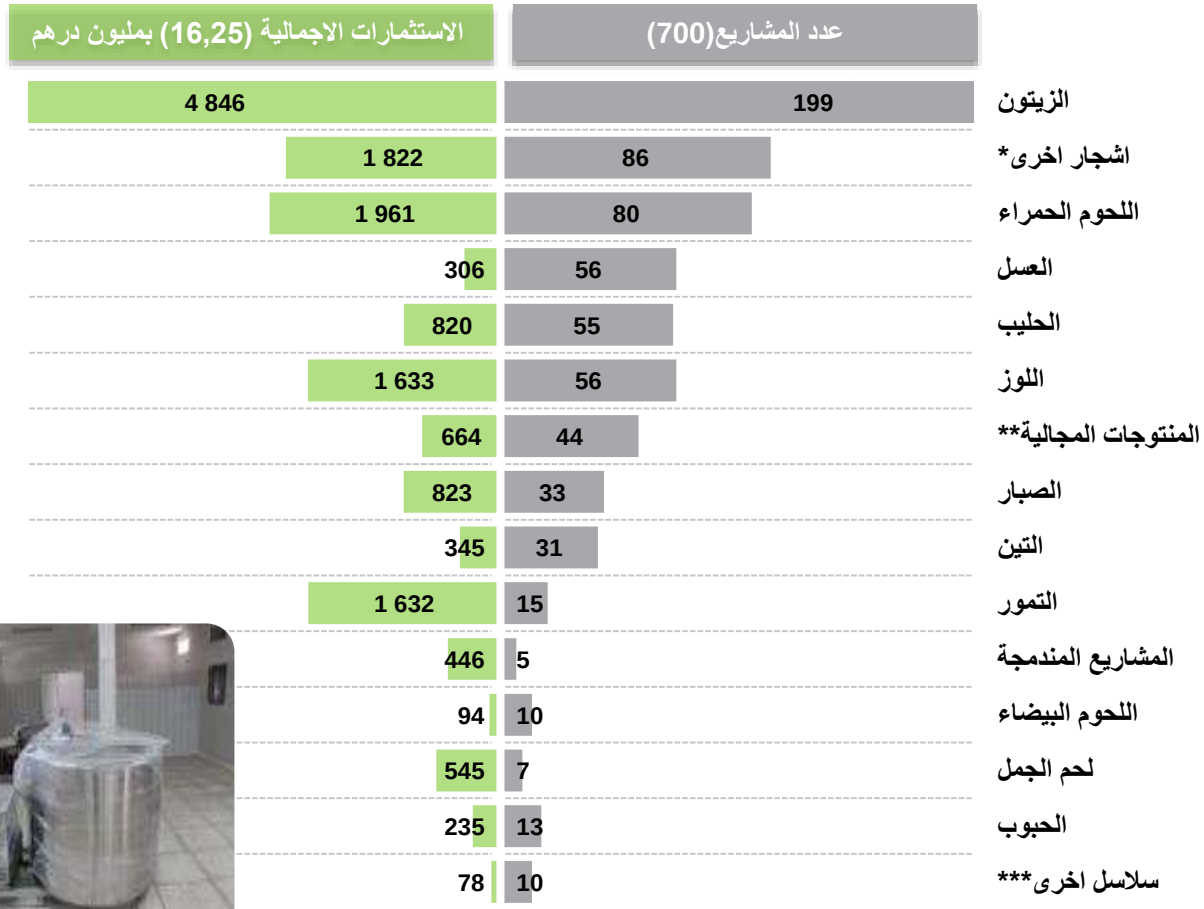

* **أشجار أخرى** : التفاح, التين, الكروم, الكرز , البرقوق, الجوز , الرمان, الخروب, الافوكادو و الخوخ.....

****المنتوجات المحلية** : الزعفران, الترفاس, الأركان, الكبار , النباتات العطرية و الطبية, الكمون, الورود....

*****سلاسل أخرى:** الخضروات و القطاني...

نموذج مشروع لتنمية سلسلة اللوز في إطار الدعامة الثانية، بإقليم تزنيت، لفائدة 7300 فلاح وعلى مساحة 6000 هكتار.

نموذج مشروع لتنمية سلسلة التمر في إطار الدعامة الثانية، بإقليم زاكورة، لفائدة فلاح 6.870 وعلى مساحة 9.000 هكتار.

الأقطاب الفلاحية وتطوير سلاسل الإنتاج الحيواني

أ الأقطاب الفلاحية

- **قطبي مكناس وبركان:** مواصلة عملية تسويقهما وإنشاء الوحدات الصناعية بهما وكذا مواصلة أنشطة قطبي الجودة للمنتجات الغذائية التابعين لهما في مجالات البحث ومراقبة جودة المنتوجات الفلاحية ومواكبة المهنيين؛
- **قطب تادلة:** مواصلة وإنهاء أشغال تهيئة وتجهيز الشطر الأول من هذا القطب على مساحة 105 هكتار وانطلاق عملية تسويقه وكذا مواصلة أشغال بناء قطب الجودة للمنتجات الغذائية التابع له؛
- **قطب سوس:** التهييئ لانطلاق أشغال تهيئته وتجهيزه؛
- **قطبي الغرب واللوكوس** : مواصلة دراسة الجدوى حيث توجد حاليا في مرحلة تحديد موقع المشروع؛
- **قطب الحوز** : مواصلة دراسة الجدوى ويوجد هذا المشروع في مرحلة تحديد موقع هذا القطب.

ج سلاسل الإنتاج الحيواني

- إنجاز الدراسة التقنية والهندسية وكذلك طلبات العروض لبناء وتجهيز سوق جهوي نموذجي لتسويق الماشية بسيدي بنور يهدف إلى تحسين ظروف تسويق الماشية والرفع من دخل المربين
- إنجاز الدراسة التقنية والهندسية وكذلك طلبات العروض لبناء وتجهيز مجزرة للحوم الحمراء ومجزرة للدواجن وسوق نموذجي لتسويق الماشية بالقصر الكبير يهدف إلى تطوير تثمين وتسويق الحيوانات واللحوم

ب المنتجات المحلية

1 تنمية المنتجات المحلية

- **إعلان طلب الاهتمام للتشغيل والتدبير المفوض للفضاء اللوجستيي** لتثمين وتسويق المنتجات المحلية بالحسيمة. تم هذا الإعلان في شهري غشت وشتنبر 2016 دون نتيجة وسيتم الإعلان عن الطلب ذاته في شهر نونبر 2016
- دعم ومواكبة المنتجين الصغار لتقوية الإنتاج وتحسين العرض طبقا لمقتضيات الجودة والسلامة الصحية (أزيد من 60 تجمعا) ؛
- دعم التسويق وإنعاش قطاع المنتجات المحلية

2 ترميز المنتجات المحلية

- ترميز **8** منتجات محلية :الكمون البلدي للرحامنة/ حناء فم زكيد /فاكهة صبار دلاحية الحسيمة /لوز أكنول/ لوز أملاكو– أسول / زيت الزيتون صفرو / حليب ناقة الصحراء / زيت الزيتون الألفية
- **تسجيل الرمز الجماعي «Terroir du Maroc»** لدى المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية

ترميز **46** منتوج إلى غاية **2016**

TERROIR DU MAROC

الغرف الفلاحية : أبرز المستجدات

أ حكامة الغرف الفلاحية

- إعداد والمصادقة على **11 قرار** يتعلق **بالتنظيم الهيكلي الجديد** للغرف الفلاحية بهدف مراجعة تنظيم مصالحها؛
- إحداث **12 مصلحة للتدقيق ومراقبة التدبير** (مصلحة على صعيد كل غرفة) لتحسين الحكامة على صعيد هذه المؤسسات؛
- إحداث **29 ملحقة** للغرف الفلاحية على مستوى الأقاليم، منحت لها رتبة **مصلحة**؛
- **الموارد البشرية:** إحداث **21** منصب جديد؛
- **وسائل التنقل:** اقتناء **27** سيارة مصلحة جديدة.

ب منجزات تهم برامج الغرف الفلاحية

- مواكبة الدولة، عن طريق إنجاز عمليات تكميلية، في إطار التخفيف من آثار تأخر التساقطات المطرية (**30 مليون درهم**)؛
- إنجازمشاريع تنموية مواكبة للمخططات الجهوية للمغرب الأخضر، وبرمجة عمليات تتمحور أساسا حول تكوين الفلاحين وتأطير المنظمات المهنية وتنظيم معارض فلاحية (**73 مليون درهم**)؛
- الانتهاء من أشغال بناء **ثمانية** مقرات للغرف الفلاحية بكل من مدن **أكادير، الجديدة، الداخلة، مراكش، بني ملال، مكناس، وجدة** و**القنيطرة**. ومواصلة أشغال بناء مقر بمدينة **العيون**، إضافة إلى إعطاء انطلاقة أشغال بناء مقرات الغرف الفلاحية بكل من مدن **العرائش، كلميم** و**الراشيدية**.
- تجهيز المقرات الجديدة التي تم الانتهاء من أشغال بنائها، ومواصلة تجهيز الغرف الفلاحية بالاحتياجات الضرورية (**13 مليون درهم**).

السلامة الصحية للمواد الغذائية

أ عمليات المراقبة و الاعتماد

مراقبة واعتماد البذور	1,8 مليون قنطار
مراقبة واعتماد الأغراس	35 مليون غرسة
مواصلة إعتماد وترخيص مؤسسات الصناعات الغذائية حوالي 450 وحدة سنة 2016 أي	4.882 مؤسسة في المجموع
تلقيح ومعالجة الماشية ضد أهم الأمراض	37 مليون رأس
مراقبة اللحوم	380.000 طن
مراقبة منتجات البحر	542.843 طن
مراقبة المنتجات النباتية وذات الأصل النباتي	5 مليون طن

ب أهم المستجدات

- متابعة تنفيذ برنامج محاربة ذبابة البحر الأبيض المتوسط (**cératite**) بتقوية التأطير وتحضير بناء مركز إنتاج الذكور المعقمة بسوس ماسة قصد احترام قوانين الحجر الزراعي الروسية والأمريكية
- مواصلة ترقيم الأبقار والإبل في إطار البرنامج الوطني للترقيم وتتبع مسار الحيوانات حيث شملت 375.000 رأس ، لتصل في الإجمال لحوالي **3** ملاين رأس
- انطلاق البرنامج الاستعجالي لمكافحة الحشرة القرمزية على نبات الصبار بأقاليم: سدي بنور، الرحامنة ، اليوسفية ، آسفي
- الحصول على الجائزة الوطنية للجودة في فئة المؤسسات العمومية الكبرى

دعم الاستشارة الفلاحية

أ ضبط الاستشارة الفلاحية الخاصة

- تنظيم 6 لقاءات بين جهوية لشرح مضامين وكيفية ممارسة مهنة المستشار الفلاحي؛
- إعداد دليل المساطير لتقنين عمليات الاستشارة الفلاحية ؛
- إعداد دراسة وطنية حول إحصاء المستشارين الفلاحيين المحتملين إطلاق دراسة تخص المواكبة التقنية لعملية تدبير طلبات الاعتماد لمزاولة مهنة المستشار الفلاحي؛
- توزيع كتيبات ومطويات حول مهنة المستشار الفلاحي ؛
- تنظيم 3 اجتمات اللجنة الوطنية للاستشارة الفلاحية ؛
- إصدار قرار رقم 2627.16 بالجريدة الرسمية عدد 6506 بتاريخ 4 محرم 1438 (6 أكتوبر 2016) بنشر قائمة الدفعة
- الأولى من المستشارين الفلاحيين.

ب إدماج مقاربة النوع في برامج ومشاريع تنمية سلاسل الإنتاج

- انجاز دراسة حول إستراتيجية من أجل إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في برامج ومشاريع تنمية السلاسل الفلاحية؛
- تكوين نقط الارتكاز التابعة لوزارة الفلاحة والصيد البحري وشركائها في مقاربة النوع الاجتماعي؛
- إطلاق دراسة حول النهوض بالمقاولة النسائية بالقطاع الفلاحي بالمغرب.

ج العمليات المنجزة على الصعيد العملي

- **التشجيع على استعمال مدخلات الانتاج (البذور المعتمدة والأسمدة):**
  - وضع 300 محل للتخزين التابعين لمراكز الاستشارة الفلاحية من أجل تشجيع الفلاحين على استعمال البذور المعتمدة و الأسمدة وتعبئة أكثر من 300 مستشار فلاحي لتأطير وتشجيع الفلاحين، طيلة موسم تسويق البذور، بما يعادل 22.000 عملية استشارة فلاحية.
- **حملة التحسيس حول التأمين متعدد المخاطر:**
  - أكثر من 1700 عملية استشارة فلاحية حول البرنامج الوطني للتأمين المتعدد المخاطر للحبوب والقطاني النباتات الزيتية والأشجار المثمرة وتعبئة 180 مستشار فلاحي في إطار أعمال اللجان المشتركة .
- **مواكبة سلاسل الانتاج:**

مواكبة سلاسل الإنتاج	42.000 عملية للاستشارة الفلاحية، لفائدة 552.000 فلاح بما في ذلك أكثر من 43.000 امرأة
المدارس الحقلية	227 مدرسة حقلية تهم 19 سلسلة إنتاج لفائدة حوالي 4.000 فلاح
تقوية القدرات الفلاحين	تنظيم أيام تكوينية وتحسيسية لفائدة ماياهز 25.000 مستفيد تهم 34 سلسلة بمن فيهم 1300 امرأة قروية

التأمين الفلاحي

أ التأمين المتعدد المخاطر المناخية للحبوب و القطاني و الزراعات الزيتية

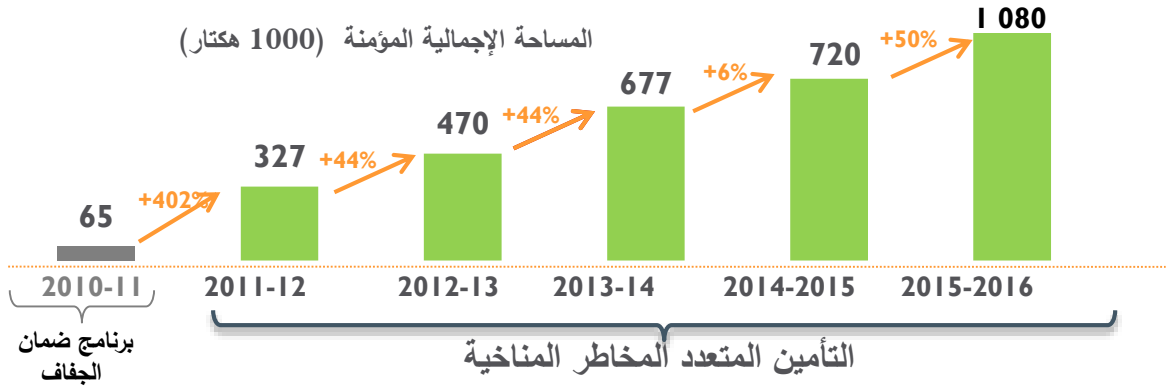

- **880** جماعة مؤمنة.
- **770** جماعة تضررت من الجفاف ما يناهز **1.046.000** هكتار.

وقد تم تعويض جل المتضررين من طرف التعاضدية الفلاحية المغربية للتأمين بمبلغ اجمالي يناهز مليار درهم

السجل الوطني الفلاحي

أ الأهداف المسطرة للمشروع

يهدف السجل الوطني الفلاحي إلى :

- معرفة أفضل للنسيج الفلاحي بهدف تدعيم استهداف وعصرنة أنماط حكامة المشاريع والتدخلات المنجزة،
- هيكلة الفاعلين والأنشطة الفلاحية (السجلات الفرعية) ،
- إحداث سند مرجعي للتدخلات العمومية في الفلاحة (الإعداد، التحفيزات، تدبير الأزمات) ،

ب مكونات المشروع

- سيتوفر السجل على قاعدة معطيات جدولية (لوائح الفلاحين وما يرتبط بهم) وقاعدة معطيات جغرافية (خرائط للاستغلاليات الفلاحية والبقع الأرضية على عمق خرائطي فائق الدقة،
- سيمثل السجل الوطني الفلاحي السجل الرسمي لوزارة الفلاحة والصيد البحري، وسيتم إقراره بواسطة نص تنظيمي،
- إعداد برنامج الحملة الإعلامية التحسيسية بالمشروع.

تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية (1/3)

1 برنامج تدارك التفاوت الاجتماعي و المجالي في العالم القروي

أ الاطار المرجعي

تعليمات ملكية سامية بمناسبة خطاب العرش المجيد ل 30 يوليوز 2015 من أجل وضع خطة عمل متكاملة، تقوم على الشراكة بين مختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية، لتمويل مشاريع البنية التحتية في الجماعات الترابية والمناطق النائية، وفق جدول زمني واضح للتنفيذ

ب حالة تقدم البرنامج

- انطلاق إعداد المخططات الجهوية منذ مارس 2017: عقد اجتماعات بمختلف جهات المملكة بين لجنة وطنية و لجان جهوية
- قدمت أغلب الجهات مخططاتها الاجمالية و خطة العمل لسنة 2017 وهي الان في طور المراجعة والتدقيق على المستوى المركزي
- تتوزع مساهمات مختلف القطاعات في برنامج تدارك التفاوت الاجتماعي و المجالي في العالم القروي كما يلي

الشركاء	المساهمة (بمليون درهم)
وزارة الفلاحة والصيد البحري	143
وزارة التربية الوطنية و التكوين المهني	230
وزارة الصحة	100
وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك	0
المجموع	473

تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية (2/3)

2 تنمية مناطق الواحات و شجر الأركان

أ اتفاقيات الشراكة

- مواصلة تنفيذ اتفاقيات الشراكة الموقعة مع 16 إقليم على مدى 3 سنوات 2014-2016 بمبلغ إجمالي يناهز **1,11 مليار** (المساهمة الاجمالية لصندوق التنمية القروية **913 مليون**)
- إبرام **98** اتفاقية شراكة مع الفاعلين المحليين برسم سنة 2016 بغلاف مالي إجمالي يناهز **135,4 مليون درهم** ساهمت فيه الوكالة **60,6 مليون درهم**

1 محور تحسين الجاذبية (84 مشروع)

- التربية والتعليم (27)
- الماء الصالح للشرب (19)
- المسالك وفك العزلة (18)
- الرياضة والثقافة (2)
- الصحة (7)
- مشاريع مختلفة (11)

2 محور تقوية التنافسية (6 مشروع)

- الفلاحة (3)
- الصناعة التقليدية (2)
- مشاريع مختلفة (1)

3 محور حماية البيئة (8 مشروع)

- مشاريع البيئة (8)

ب تمويل اتفاقيات الشراكة

الغلاف المالي الإجمالي المعبأ برسم 2016 للاتفاقيات المبرمة **يناهز 440** مليون درهم تم تعبئته كما يلي:

صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية	360
ميزانية الوكالة	80
المجموع	440

تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية (3/3)

3 فك العزلة وتنمية العالم القروي

أ برنامج معالجة الآثار المترتبة عن تأخر التساقطات المطرية التي ميزت بداية الموسم الفلاحي 2015/2016

المساهمة في مختلف أجهزة الحكامة و القيادة و تتبع التنفيذ

ب تنزيل برنامج تدارك الفوارق المجالية و الاجتماعية في العالم القروي

المساهمة في إعداد 12 عقد–برنامج جهوي وإعداد تركيبته المالية، علاوة على وضع وإرساء آليات القيادة والتتبع الخاصة به

ج إنجاز المشاريع الممولة من طرف صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية

رصد 240 مليون درهم لانجاز مشاريع التنمية القروية المندمجة

د إعداد الدراسة التفصيلية القبلية لمشروع التنمية القروية المندمج بالمناطق الجبلية بالأطلس

- المجال: اقاليم ورزازات، تنغير و بني ملال،
- التكلفة المالية: 46,6 مليون دولار أمريكي
- مدة الانجاز: 7 سنوات
- التمويل: بشراكة مع الصندوق الدولي للتنمية الفلاحية

هـ الدراسات

- مواصلة تنفيذ الدراسة المتعلقة بتصور نظام معلوماتي لتتبع وتقييم صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية.
- الشروع في دراسة تتعلق بإعداد مخطط شامل للشراكة مع فاعلي المجتمع المدني والاقتصاد الاجتماعي الناشطين في مجال التنمية القروية والمناطق الجبلية
- الشروع في دراسة تتعلق بالآثار السوسيو اقتصادية والبيئية للمسالك القروية المنجزة في إطار صندوق التنمية القروية و المناطق الجبلية.

برنامج التخفيف من آثار قلة التساقطات (1/2)

أ مكونات البرنامج

مكونات البرنامج	اعتمادات الأداء (بمليون درهم)
الشعير المدعم الأعلاف المركبة المدعمة	467
توريد الماشية	155
التأطير الصحي	97
مشاريع الدعامة الثانية	94
الماء الصالح للشرب	70
المجموع	883

ب حماية وإغاثة الماشية

- تزويد السوق ب 8,48 مليون قنطار من الشعيرالمدعم بثمن 200 درهما للقنطار وزعت بشبابيك مفتوحة ، وقد بلغت بنسبة الانجاز 73% وزعت على 644 ألف مستفيد ؛
- تحمل مصاريف نقل 3,6 مليون قنطار من الشعيرالمدعم ، خصص له **52 مليون درهم** وقد بلغت بنسبة الانجاز 43% وهمت 208 ألف مستفيد ؛
- توزيع 2,78 مليون قنطار من الأعلاف المركبة المدعمة بثمن 220 درهما للقنطار، وقد بلغت بنسبة الانجاز 11% وزعت على 8000 مستفيد ؛
- توريد الماشية عبر إنشاء وتجهيز706 نقطة ماء بنسبة انجاز 71% واقتناء 2938 صهريج لخزن المياه بنسبة انجاز 80% و تحمل مصاريف نقل المياه عبر الشاحنات؛
- تلقيح 14,2 مليون رأس من الأغنام والماعز و180 ألف رأس من الإبل ضد التسممات المعوية وعلاجها ضد الأمراض الطفيلية الداخلية والخارجية و خصص له **97 مليون درهم**

ج المحافظة على الثروة النباتية

1 تشجيع التحول إلى الزراعات الربيعية

بلغت المساحة المزروعة بالزراعات الربيعية حوالي 324.200 هكتار، أي 82% من البرنامج المسطر وموزعة كالتالي:

- **نوارة الشمس** : 57,6 ألف هكتار أي 78% من البرنامج المسطر؛
- **الذرة** : حوالي 168,2 ألف هكتار، أي 80% من البرنامج؛
- **الحمص** : 87 ألف هكتار أي 94% من البرنامج؛
- **الفاصوليا** : 11.300 هكتار أي 73% من برنامج الموسم الفلاحي .

2 المحافظة على مغروسات الأشجار المثمرة الجديدة

- سقي ما يناهز 90 ألف هكتار من المغروسات الجديدة والتي يتراوح عمرها ما بين 2-4 سنوات وهي الفئة السريعة التأثر بقلة الأمطار،
- همت هذه العملية 9 مناطق وهي: طنجة-تطوان-الحسيمة وفاس-مكناس وبني ملال - خنيفرة والدار البيضاء- سطات والرباط/سلا-القنيطرة ودرعة - تافيلالت ومراكش- آسفي وسوس ماسة والمنطقة الشرقية،
- تم تنفيذ عملية سقي الأغراس المبرمجة من طرف شركات خاصة تم تحديدها في إطار طلبات عروض من قبل المصالح الخارجية لوزارة الفلاحة،

برنامج التخفيف من آثار قلة التساقطات (2/2)

تهيئة وتنمية الغابات

أ تهيئة وتنمية الغابات

التشجير	17.000 هكتار
التخليف	16.500 هكتار
تحسين المراعي	11.200 هكتار
انتاج الشتائل الغابوية	36 مليون وحدة
الاعمال الحرجية	25.000 هكتار

ب محميات محيطات التشجير

المساحة	100.000 هكتار
عدد الجمعيات	163
قيمة التعويض عن حق الرعي	23 مليون درهم

محاربة التصحر والمحافظة على الطبيعة (1/2)

أ معالجة الأحواض المائية

▪ المساحة المعالجة	50.000 هكتار
▪ سدود الترسيب	230.000 م^3
▪ الدراسات التقنية	105.000 هكتار

ب محاربة زحف الرمال

▪ تثبيت الكثبان الرملية	216 هكتار
▪ صيانة الكثبان الرملية	130 هكتار
▪ حزام رملي	4 كلم

ت تهيئة المناطق المحمية

▪ المحميات والمنتزهات الوطنية	877.000 هـ
▪ إعادة توطين الأصناف المهددة بالانقراض	25 محمية حيوانية (غزال ادم – الاروي – المها ..)
▪ المحميات والمنتزهات الوطنية	877.000 هـ

محاربة التصحر والمحافظة على الطبيعة (2/2)

أ تدبير القنص

- عدد مكريات القنص: 980
- عدد القناصة: 73.000

ب تدبير الصيد بالمياه القارية

- انتاج صغار الاسماك: 19,7 مليون وحدة
- إعادة توطين الوديان والبجيرات: 10,1 مليون وحدة

أ الوقاية من الحرائق ومكافحتها

- عدد الحرائق: 422 حريق
- المساحة المتضررة: 2.600 هكتار

ب الانجازات

- عدد الحراس: 1.200
- نقط الماء: 70
- مصدات النار المهيئة: 560 كلم

الحفاظ على الملك الغابوي وتأمينه

أ التحديد

التحديد	إنجازات 2016	الانجازات الى متم 2016
▪ المساحة المصادق عليها	200.000 هكتار	8 ملايين هكتار
▪ المساحة المحفظة	810.000 هكتار	4 ملايين هكتار
▪ المساحة في طور التحديد	–	240.000 هكتار
▪ الدراسات الطبغرافية	500.000 هكتار	

ب البنيات التحتية

التحديد	إنجازات 2016
▪ المساحة المصادق عليها	200.000 هكتار
▪ المساحة المحفظة	810.000 هكتار
▪ المساحة في طور التحديد	–

برنامج أفقي لمواكبة تدخلات القطاع

أ الموارد البشرية

- عدد الموظفين: 4.600 (86% بالمصالح اللاممركزة)
- نسبة التأطير: 27%
- نسبة الإناث: 15%

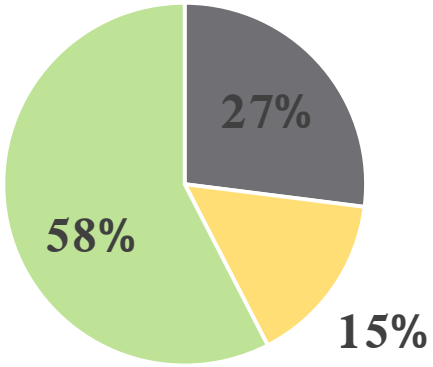

ب إنجازات 2016

- التوظيفات: 65 (56% من الأطر)
- التكوين المستمر: 41 دورة (1.000 مستفيد)

برنامج السنة المالية 2017 الخاص بالوزارة

أ تقديم ميزانية التسيير و الاستثمار لسنة 2017 حسب القطاع

القطاع	إعتمادات الأداء (بالمليون درهم) 2016	2017	± %
أ. الفلاحة	**11 794**	**12 338**	**5%**
ميزانية التسيير	*2 682*	*2 808*	*5%*
ميزانية الاستثمار	*9 112*	*9 530*	*5%*
ب. التنمية القروية	**2 045**	**3 865**	**89%**
ب. المياه و الغابات	**1 633**	**1 651**	**1%**
ميزانية التسيير	*541*	*537*	*-1%*
ميزانية الاستثمار	*1 092*	*1 114*	*2%*
المجموع	**15 472**	**17 854**	**15%**

عرفت ميزانية الوزارة **ارتفاعا إجماليا ب** **%15** ما بين 2016 و2017.

و يعزى هذا النمو بالخصوص إلى :

- ارتفاع **ميزانية قطاع الفلاحة** ب **%5**
- ارتفاع **ميزانية التنمية القروية** ب **%89**
- ارتفاع **ميزانية قطاع المياه و الغابات** ب **%1**

برنامج السنة المالية الخاص بقطاع الفلاحة (1/2)

ب برنامج السنة المالية 2017 لقطاع الفلاحة

1 موارد ميزانية التسيير والاستثمار لقطاع الفلاحة

الموارد	إعتمادات الأداء (بالمليون درهم)		
	2016	2017	± %
ميزانية التسيير	2 682	2 808	5%
الميزانية العامة للدولة	2 682	2 808	5%
ميزانية الاستثمار	9 112	9 530	5%
1 – الميزانية العامة للدولة	7 741	8 127	5%
2– موارد أخرى	1 371	1 403	2%
صندوق التنمية الفلاحية	879	923	5%
منحة دولة قطر	492	480	-2%
المجموع	11 794	12 338	5%

عرفت موارد ميزانية قطاع الفلاحة **ارتفاعا إجماليا ب** 5% ما بين 2016 و2017.

و يعزى هذا النمو بالخصوص إلى :

- ارتفاع **ميزانية التسيير** ب 5%
- ارتفاع **ميزانية الاستثمار** ب 5%

برنامج السنة المالية الخاص بقطاع الفلاحة (2/2)

ب برنامج السنة المالية 2017 لقطاع الفلاحة

2 ملخص ميزانية الاستثمار

برامج الاستثمار	اعتمادات الأداء (بمليون درهم) الميزانية العامة للدولة والمصادر الأخرى		
	2016	2017	% ±
1. الري وتهيئة المجال الفلاحي	**3 266**	**3 784**	**16%**
2. تنمية سلاسل الانتاج الفلاحي	**4 882**	**4 835**	**-1%**
صندوق التنمية الفلاحية	3 385	3395	0%
مشاريع الدعامة الثانية	1079	975	-10%
الأقطاب الفلاحية	55,5	115	107%
المنتجات المحلية والترميز	19,8	34	72%
الإستشارة الفلاحية	125	125	0%
الغرف الفلاحية	116	88	-24%
عمليات اخرى	101,2	103	2%
3. السلامة الصحية	**367**	**380**	**4%**
4. التعليم التكوين والبحث	**356**	**345**	**-3%**
5. المساندة والمصالح المتعددة المهام	**241**	**186**	**-23%**
المجموع	**9 112**	**9 530**	**5%**

موارد ميزانية الاستثمار لسنة 2017 (بمليون درهم)

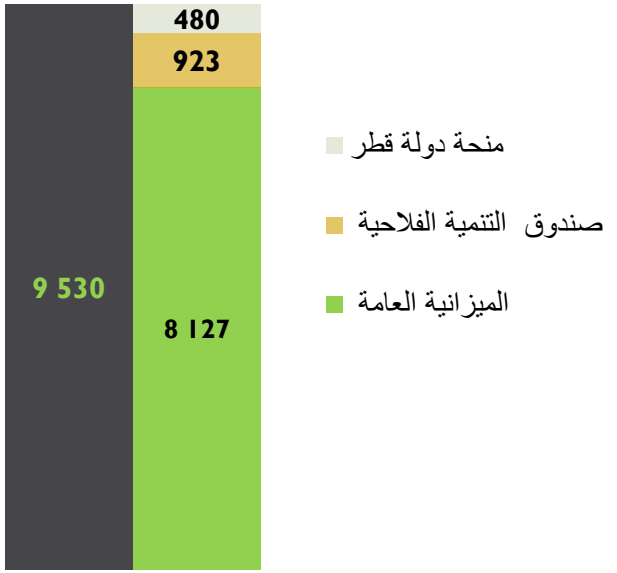

- عرفت ميزانية الاستثمار لسنة 2017 **ارتفاعا إجماليا** بنسبة **5%** مقارنة مع سنة 2016.
- شمل هذا الارتفاع خصوصا برنامج الري **(+16%)**

برنامج السنة المالية الخاص بقطاع التنمية القروية

ت برنامج السنة المالية 2017 لقطاع الفلاحة و التنمية القروية

1 موارد ميزانية التنمية القروية

الموارد	إعتمادات الأداء (بالمليون درهم)		
	2016	2017	± %
صندوق التنمية القروية			
برنامج تدارك التفاوت الاجتماعي و المجالي في العالم القروي	473	3139	564%
مساهمة وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	*143*	*143*	*0%*
مساهمة وزارة التربية الوطنية و التكوين المهني	*230*	*380*	*65%*
مساهمة وزارة الصحة	*100*	*150*	*50%*
مساهمة وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك	*0*	*1142*	*100%*
دعم الدولة لصندوق التنمية القروية	*0*	*1324*	*100%*
فك العزلة و تنمية مناطق الواحات وشجر الأركان	689	726	5%
برنامج التخفيف من آثار قلة التساقطات	883	N/A	N/A
المجموع	2 045	3 865	89%

مساهمات مختلف القطاعات في برنامج تدارك التفاوت الاجتماعي و المجالي في العالم القروي (بمليون درهم)

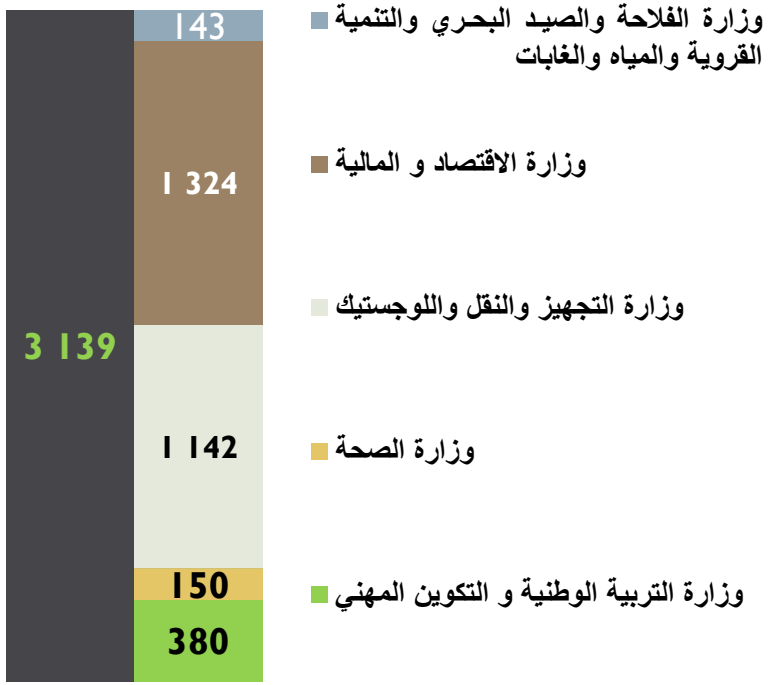

برنامج السنة المالية الخاص بقطاع المياه و الغابات

ج برنامج السنة المالية 2017 لقطاع المياه و الغابات

1 موارد ميزانية التسيير والاستثمار

الموارد	إعتمادات الأداء (بالمليون درهم) 2016	2017	± %
ميزانية التسيير	541	537	-0,8%
الميزانية العامة للدولة	541	537	-0,8%
ميزانية الاستثمار	1 092	1 114	2%
1 – الميزانية العامة للدولة	157	157	0%
2– موارد أخرى	935	957	2,3%
الصندوق الوطني الغابوي	907	927	2,2%
صندوق الصيد البري والصيد في المياه القارية	28	30	7%
المجموع	1 633	1 651	1%

عرفت موارد ميزانية قطاع المياه و الغابات **ارتفاعا إجماليا ب** 1% ما بين 2016 و2017.

و يعزى هذا النمو بالخصوص إلى :

- ارتفاع **ميزانية الاستثمار** ب 2%

2 ملخص ميزانية الاستثمار

برامج الاستثمار(4 محاور)	اعتمادات الأداء (بمليون درهم) الميزانية العامة للدولة والمصادر الأخرى 2016	2017	± %
1. برنامج الحفاظ على الملك الغابوي وتأمينه	213	213	0%
2. برنامج تهيئة وتنمية الغابات	577	575	-0,34%
3. برنامج محاربة التصحر والمحافظة على الطبيعة	230	253	10%
4. برنامج أفقي لمواكبة تدخلات القطاع	72	73	1,3%
المجموع	1 092	1 114	2%

موارد ميزانية الاستثمار لسنة 2017 (بمليون درهم)

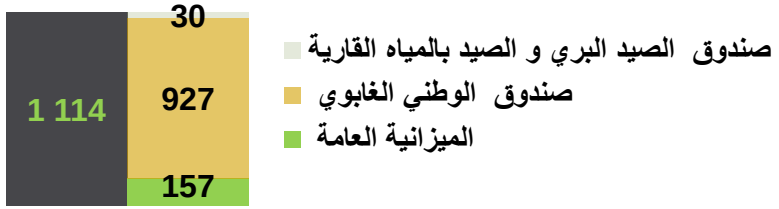

- عرفت ميزانية الاستثمار لسنة 2017 **ارتفاعا إجماليا** بنسبة 2% مقارنة مع سنة 2016.
- شمل هذا الارتفاع خصوصا برنامج محاربة التصحر والمحافظة على الطبيعة (+10%) .

صندوق التنمية الفلاحية

(بمليون درهم)

العمليات	إنجازات 2016	توقعات 2017	± %
الإعداد الهيدروفلاحي و العقاري	1 500	**1 600**	*7%*
تكثيف الإنتاج الحيواني	430	**260**	*-40%*
تجهيز الضيعات الفلاحية	390	**395**	*1%*
تشجيع إنتاج و استعمال البذور	277	**330**	*19%*
تشجيع تصدير المنتجات الفلاحية	180	**190**	*6%*
غرس الأشجار المثمرة	130	**135**	*4%*
وحدات تثمين الإنتاج الفلاحي	29	**35**	*21%*
إعانات أخرى	30	**40**	*33%*
مجموع الإعانات والمساعدات	**2 966**	**2 985**	**1%**
التأمين الفلاحي	314	**327**	*4%*
توزيع فسائل النخيل	36	**50**	*39%*
عمليات أخرى	69	**33**	*-52%*
مجموع العمليات الاخرى	**419**	**410**	**-2%**
المجموع العام	**3 385**	**3 395**	**0%**

المساعدات والاستثمارات المستفيدة من الدعم و المرتقبة في 2017

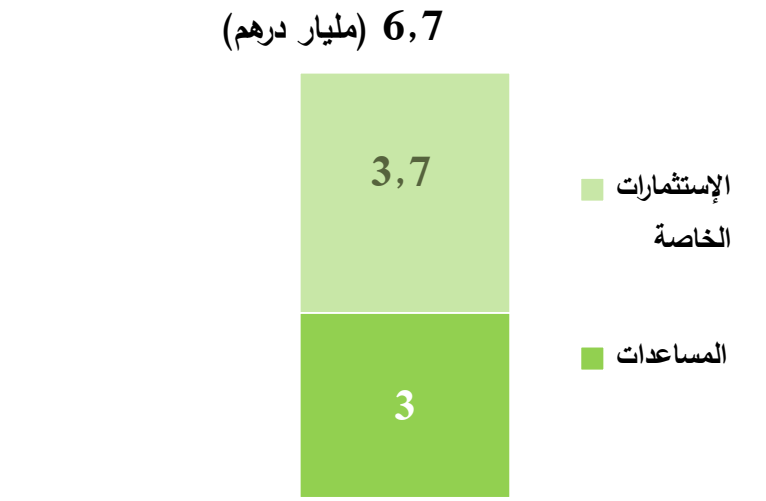

صرف 1 درهم من الإعانات يخلق استثمار 2.23درهم

- استقرار الدعم لمشاريع التجهيز بالسقي الموضعي مقارنة مع 2016 و الذي سيمثل **54 %** من مجموع الإعانات والمساعدات.
- ارتفاع تشجيع إنتاج و استعمال البذور **(+19%)** لدعم استعمال **1,6 مليون** قنطار من البذور المختارة.

برنامج الري وتهيئة المجال الفلاحي (1/2)

أ البرنامج الوطني للاقتصاد في مياه السقي

1 التحويل الجماعي إلى الري بالتنقيط

- **الدراسات** : تشمل **85%** من المساحة الإجمالية المبرمجة (220.000 هكتار)
- **الأشغال** : تشمل **55%** من المساحة الإجمالية المبرمجة
  - **انتهاء** الأشغال على مساحة **11.300 هكتار إضافية** (المساحة المنتهية سترتفع إلى 60.300 هكتار)
  - متابعة الأشغال على مساحة **34.000 هكتار**
  - و انطلاقها على مساحة **25.800 هكتار**

2 التحويل الفردي إلى الري بالتنقيط

- سيمكن برنامج 2017 من تغطية حوالي **50.000 هكتار إضافية** لتصل المساحة الإجمالية المسقية بالتقنيات المقتصدة في الماء **550.000 هكتار**
- رصد مبلغ دعم يقدر ب **1.25 مليار درهم** كدعم للدولة عبر صندوق التنمية الفلاحية

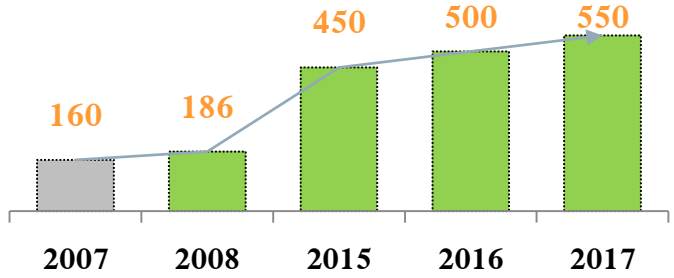

ب برنامج توسيع الري بسافلة السدود المنجزة أو في طور الإنجاز

- **الدراسات :** متابعة الدراسات على المساحة المتبقية من البرنامج 27 ألف هكتار **لتشمل 100 %** من المساحة الإجمالية المبرمجة (160.000 هكتار).
- **الأشغال :**
  - مواصلة الأشغال على مساحة **63 530 هكتار**
  - انطلاق أشغال التجهيز الهيدروفلاحي بالمحيط السقوي ولجة السلطان (1.500 هكتار) بإقليم الخميسات
  - إنهاء الأشغال عند نهاية 2017 على مساحة تقدر ب **34 980 هكتار أي ما يمثل 21,8%** من المساحة المبرمجة

ج برنامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتدبير خدمة الري

إنجاز دراسة هيكلة التدبير المفوض :

- مشروع **الداخلة** : على مساحة **5.000 هكتار**
- مشروع **قدوسة** : على مساحة **5.000 هكتار**

إطلاق طلب العروض المتعلقة بالمشاريع التالية : مشروع **سهل سايس**: على مساحة **30.000 هكتار**

الدراسات التنفيذية تمهيدا لإطلاق الأشغال: مشروع **شتوكة** : على مساحة **15.000 هكتار**

الأشغال : مشروع **أزمور البئر الجديد** : إنجاز أشغال منشآت الري

مواصلة التدبير المفوض : (مشروع **الكردان** : مواصلة التدبير المفوض في سنته السابعة)

برنامج الري وتهيئة المجال الفلاحي (2/2)

هـ برنامج تنمية المراعي وتنظيم ظاهرة الترحال

1 توقعات 2017

- خلق محميات رعوية على مساحة **120.000هكتار**
- غرس الشجيرات العلفية على مساحة **4.000 هكتار**
- انجاز أشغال التربة على مساحة **8.000 هكتار**
- تهيئة المسالك الرعوية على طول **140 كلم**
- إنشاء و تجهيز **30 نقطة** ماء خاصة بتوريد الماشية
- اقتناء **8 شاحنات صهريجية**
- بناء **10ملاجئ** للماشية
- استكمال الأنشطة المرتبطة بالتحسيس وتكوين الكسابة والشركاء
- استكمال أشغال بناء ملحقة لمركز انتاج البذور الرعوية
- استكمال أشغال بناء مركز ايواء أبناء الرحل
- تطوير وإنشاء قاعدة بيانات لرصد وإدارة تنقلات قطعان الماشية
- إنجاز دراسة وطنية لجرد وتصنيف، وتحديد المجال الجغرافي لشبكة المياه الخاصة بتوريد الماشية

و برنامج الاعدادات العقارية وحماية الأراضي الفلاحية

1 توقعات 2017

- التكوين في مجال حماية الأراضي الفلاحية من التعمير.
- مواصلة إنجاز مشاريع الضم
- مواصلة برنامج الطرق القروية لتسهيل نقل وتصريف الإنتاج الفلاحي
- مواصلة أشغال تهيئة التربة لحماية الأراضي المجاورة لضفاف الأنهار قصد تثمين العقار الفلاحي وكذا حصاد مياه الأمطار

مشاريع الدعامة الثانية

برنامج مشاريع الدعامة الثانية حسب سلاسل الإنتاج

- بالإضافة إلى **616** مشروع الدعامة الثانية المنطلقة منذ سنة 2010، سيتم برمجة **84 مشروعا جديدا** برسم سنة 2017 موزعة على كل مناطق المغرب.
- يصل مبلغ الاستثمارات الاجمالية لمشاريع الدعامة الثانية التي ستنطلق خلال 2017 إلى **1.557 مليون درهم** جراء انتهاء المشاريع

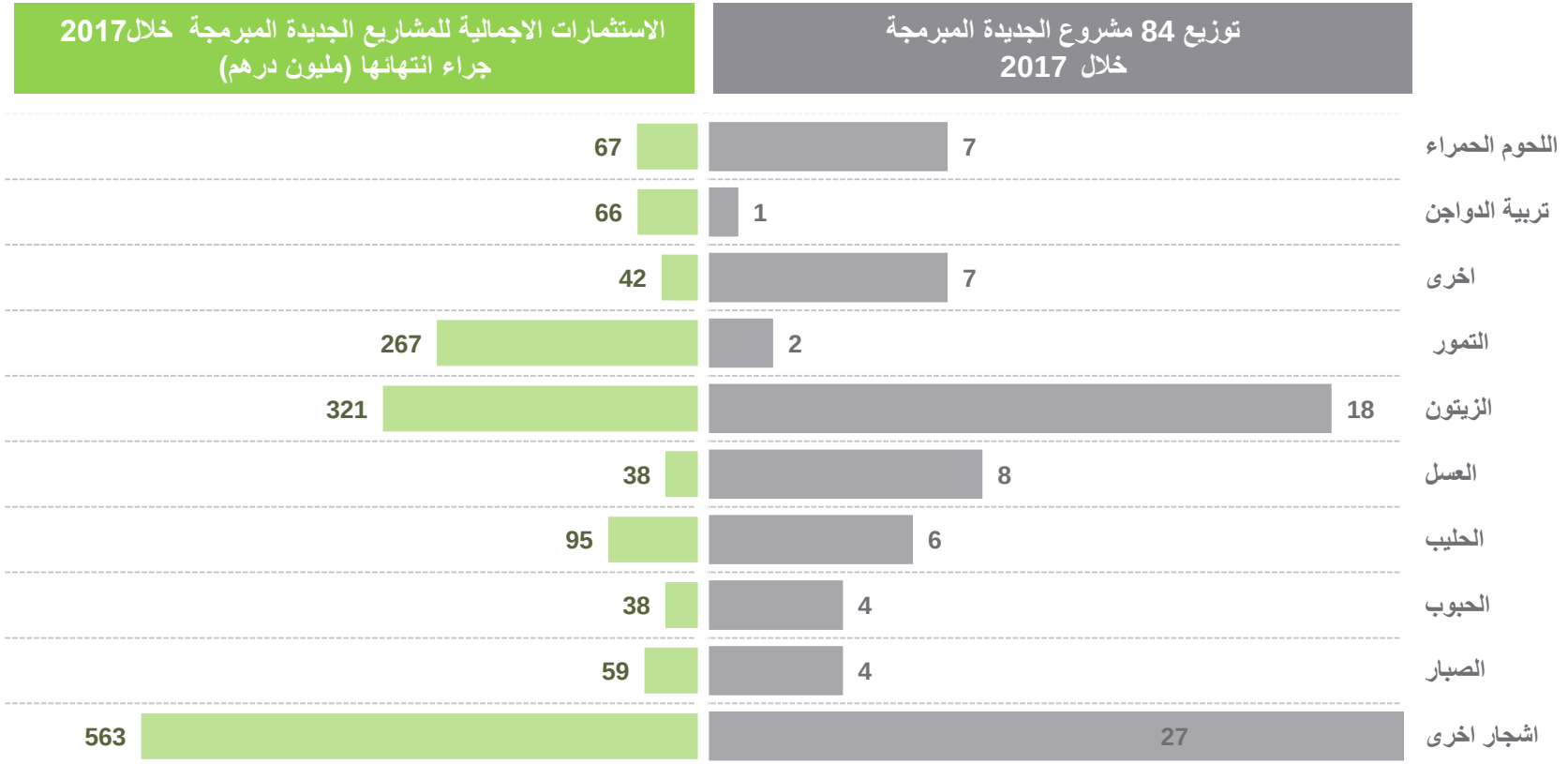

- بالإضافة إلى **84** مشروع جديد الدعامة الثانية، يتم اعداد برنامج اضافي برسم سنة **2017** يهدف الرفع من وتيرة المساحات المغروسة

الأقطاب الفلاحية / أسواق الجملة

أ إصلاح أسواق الجملة للخضر و الفواكه

- التوقيع على اتفاقية من أجل خلق سوق للجملة للخضر والفواكه بالرباط (**450 مليون درهم**) وإنجاز الدراسات المالية والتقنية وانطلاق أشغال بناءه.

ب تطوير تثمين وتسويق المواشي واللحوم

- إنجاز أشغال بناء وتجهيز سوق جهوي نموذجي لتسويق الماشية بسيدي بنور (**17 مليون درهم**) يهدف إلى تحسين ظروف تسويق الماشية والرفع من دخل المربين
- إنجاز أشغال بناء وتجهيز مجزرة للحوم الحمراء ومجزرة للدواجن وسوق نموذجي لتسويق الماشية بالقصر الكبير(**16 مليون درهم**).

ج الأقطاب الفلاحية

- **أقطاب مكناس و بركان:** مواصلة عملية تسويقهما لدى المستثمرين وإنشاء الوحدات الصناعية بهما؛
- **قطب تادلة:** مواصلة عملية تسويقه وانطلاق أنشطة قطب الجودة للمنتجات الغذائية التابع له؛
- **قطب سوس:** انطلاق أشغال بناء القطب الفلاحي وكذا قطب الجودة للمنتجات الغذائية التابع له؛
- **قطب الغرب:** إنهاء دراسة الجدوى بالنسبة لقطب الغرب وتحديد موقعه والتوقيع على اتفاقية التثمين؛
- **قطب اللوكوس:** تحديد شركة التهيئة والتوقيع على اتفاقية التثمين بالنسبة لقطب اللوكوس وانطلاق أشغال تهيئته؛
- **قطب الحوز:** تحديد موقع القطب الفلاحي للحوز وإنهاء الدراسات التقنية والمالية لهذا المشروع والتوقيع على اتفاقية التثمين .

الاستشارة الفلاحية

أ على الصعيد العملي

المشاريع المبرمجة 2017

- **مدخلات الانتاج (البذور المعتمدة والأسمدة):**
  - وضع أكثر من 300 محل للتخزين التابعة لمراكز الاستشارة الفلاحية رهن الفدرالية الوطنية البيمهنية للبذور من أجل تشجيع الفلاحين على استعمال البذور المعتمدة و الأسمدة وتعبئة الأعداد الضرورية من المستشارين الفلاحيين لتأطير هذه العملية طيلة موسم تسويق البذور.
- **البرنامج الوطني للتأمين المتعدد المخاطر:**
  - مواكبة البرنامج الوطني للتأمين المتعدد المخاطر للحبوب والقطاني النباتات الزيتية والأشجار المثمرة وتعبئة المستشارين الفلاحيين الضروريين لإنجاح أهداف هذا البرنامج.
- **مواكبة سلاسل الانتاج والملتقيات والمعارض الفلاحية:**

مواكبة سلاسل الإنتاج	برمجة أكثر من **50.000** عملية للاستشارة الفلاحية و **2500** يوم تحسيسي ، لفائدة **650.000** فلاح مع الرفع من نسبة المرأة القروية
المدارس الحقلية	**400** مدرسة حقلية حول **30** سلسلة إنتاج لفائدة أكثر من **6000** فلاح
تقوية قدرات الفلاحين	أيام تكوينية وتحسيسي لفائدة حوال **35.000** مستفيد تهم **34** سلسلة
الرحلات التكوينية	برمجة **300** رحلة تكوينية لفائدة حوالي **15.000** فلاح مع مشاركة قوية للمرأة القروية

- **الشراكة:**
  - مواصلة تفعيل اتفاقيات الشراكة مع المنظمات المهنية والشراكة مع الاتحاد الأوربي والشراكة البلجيكية والألمانية

- **اعتماد قنوات ودعائم حديثة ومبتكرة للتواصل مع الفلاحين:**
  - إنجاز وبث أكثر من 300 حلقة إذاعية؛
  - إنجاز وبث أكثر من 450 وصلات تحسيسية تلفزية حول مختلف المواضيع والسلاسل الفلاحية؛
  - مواصلة مد الفلاحين بكتيبات: (دليل الفلاح)؛
  - وضع رهن إشارة المتدخلين مرجعيات تقنية واقتصادية تهم 16 سلسلة إنتاج؛
  - تنظيم مراحل القرية المتنقلة للاستشارة الفلاحية في عدة جهات، لفائدة أكثر من 4000 مستفيد؛
  - تدعيم منظومة التأطير بتجهيز 10 جهات بمراكز متنقلة للإستشارة الفلاحية.

السلامة الصحية للمواد الغذائية

أ عمليات المراقبة و الاعتماد

مراقبة واعتماد البذور	2,1 مليون قنطار
مراقبة واعتماد الأغراس	35 مليون غرسة
إعتماد وترخيص مؤسسات الصناعات الغذائية	600 مؤسسة جديدة
تلقيح ومعالجة الماشية ضد أهم الأمراض	6 مليون رأس
مراقبة اللحوم	390.000 طن
مراقبة منتجات البحر	550.000 طن
مراقبة المنتجات النباتية وذات الأصل النباتي	6 مليون طن

ب عمليات أخرى

- رصد ومكافحة الأمراض الحيوانية المعدية (ومنها التحصين ضد الحمى القلاعية) وكذا مراقبة الصحة النباتية على الصعيد الوطني وبالحدود
- تنفيد برنامج محاربة ذبابة البحر الأبيض المتوسط (cératite) بتقوية التأطير وانطلاق بناء مركز إنتاج الذكور المعقمة بسوس ماسة قصد احترام قوانين الحجر الزراعي الروسية والأمريكية
- مواصلة برنامج مكافحة الحشرة القرمزية على نبات الصبار
- إتمام عملية الترقيم عند الإبل والولادات الجديدة عند الأبقار (حوالي 1,1 مليون رأس)
- انطلاق عملية مراقبة تنقل الأبقار
- إطلاق عملية ترقيم وتتبع مسار الأغنام والماعز
- تشغيل المختبر الوطني المرجعي لمراقبة وتحليل البذور والشتائل ببوزنيقة
- استئناف مشروع إتلاف المبيدات التالفة وتدبير العبوات الفارغة
- تحديد المخاطر الرئيسية ذات الأولوية التي تهدد صحة المستهلك والرصيد الحيواني والنباتي الوطني من اجل مراقبة موجهة ومركزة حسب نوعية ومستوى المخاطر
- انجاز دراسة لإعادة هيكلة وتنظيم شبكة المختبرات التابعة للمكتب

تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية (1/2)

1 برنامج تدارك التفاوت الاجتماعي و المجالي في العالم القروي

أ أهداف البرنامج

- فك العزلة عن المناطق النائية والجبلية من خلال بناء الطرق والمسالك والمعابر؛
- تحسين و تعميم ولوج الساكنة القروية إلى الخدمات الأساسية المتعلقة بالكهرباء ومياه الشرب والتعليم و الصحة؛
- خلق الظروف اللازمة لتعزيز وتنويع القدرة الاقتصادية للمناطق القروية والجبلية،

تحسين مؤشرات التنمية البشرية لفائدة **24.000** دوار ب **1253** جماعة قروية على مستوى الجهات الاثنى عشرة للمملكة.

ب التركيبة المالية للبرنامج

القيمة الاجمالية للبرنامج : ما يناهز 50 مليار درهم

مدة الانجاز : 7 سنوات

5 قطاعات معنية و 8 مصادر للتمويل

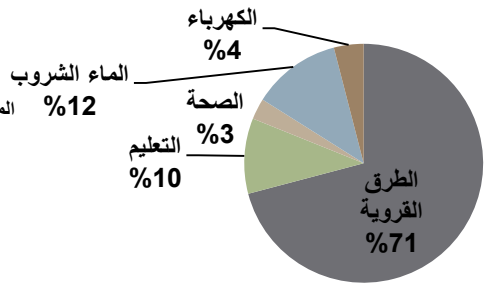

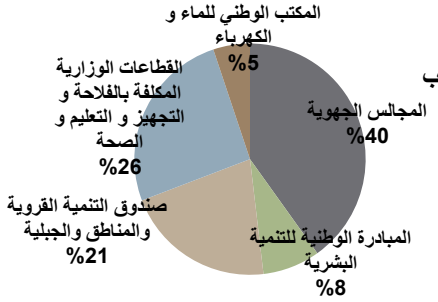

ت برنامج العمل لسنة 2017 و الخطوات المستقبلية

- تفويض الاعتمادات للشروع في الأشغال بالمشاريع المتوفرة على الدراسات الضرورية (**1,47**:FDRZM و **0,32**:INDH مليار درهم)
- تحديد المبالغ المالية الممنوحة للمشاريع في 6,36 مليار درهم بالنسبة لسنة 2017 أخذا بعين الاعتبار الامكانيات المالية المتاحة
- إنهاء اعداد برنامج 2018-2022 اعتمادا على مقاربة مبنية على اندماجية و التقائية و تكامل العمليات المبرمجة مع الاخذ بعين الاعتبار التزام الاطراف المعنية بتحويل الاعتمادات و القدرة على الانجاز.

تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية (2/2)

2 تنمية مناطق الواحات و شجر الأركان و المناطق الجبلية و أنشطة أخرى متعلقة بالمجال القروي

أ مواصلة تنفيذ استراتيجية تنمية مناطق الواحات و شجر الأركان

- متابعة إنجاز الشطر الثالث من اتفاقيات الشراكة الموقعة أمام صاحب الجلالة بمدينة الرشيدية بتاريخ 4 أكتوبر 2013 بتعبئة ما يناهز **292 مليون درهم** عبر صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية
- تخصيص **93 مليون درهم** (**80 مليون درهم** كالاعتمادات الاداء) لانجاز مشاريع جديدة مع الفاعلين المحليين وفق التوجهات الإستراتيجية

ب مشروع التنمية القروية للمناطق الجبلية بالأطلس

- الشروع في تنفيذ المشروع من خلال إعطاء الانطلاقة لصفقات الدراسات والمساعدة التقنية ووسائل التسيير

ت الشراكة مع منظمات المجتمع المدني العاملة في تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية

- إطلاق برنامج تعاقد مع الفاعلين في هذا المجال استنادا الى نتائج الدراسة المتعلقة بإعداد مخطط شامل للشراكة مع فاعلي المجتمع المدني والاقتصاد الاجتماعي التي توجد في طور الانجاز

أ برنامج محاربة التصحر والمحافظة على الطبيعة (1/2)

تهيئة الأحواض المائية

- إعداد تصاميم للتهيئة : 20 حوضا مائيا على الصعيد الوطني أي بما مجموعه 6.830.000 هكتار
- المحافظة على التربة والموارد المائية : 230.000 م^3 من سدود الترسيب
- الأنشطة المدرة للدخل : توزيع 450.000 شجيرة مثمرة و 7.500 خلية نحل سنويا

محاربة زحف الرمال

- تثبيت الكثبان الرملية : 216 هكتارا
- صيانة الكثبان الرملية : 130 هكتارا
- مغالجة الأحزمة الرملية : 4 كلم

تدبير القنص و الصيد بالمياه القارية

- **القنص**
  - تدبير القنص على امتداد مجموع التراب الوطني
  - عدد القطع المؤجرة : 900 قطعة على مساحة تفوق 2,5 مليون هكتار
  - عدد القناصة : 75.000 قناصا
- **الصيد بالمياه القارية**
  - انتاج صغار الأسماك : 22 مليون
  - إعادة توطين البحيرات والوديان : استزراع 12 مليون وحدة من الأسماك من اجل الصيد التجاري
  - انتاج 18 الف طن من الأسماك بالمجالات المستزرعة

أ برنامج محاربة التصحر والمحافظة على الطبيعة (2/2)

تنمية شبكة المناطق المحمية

- تهيئة 9 منتزهات وطنية على مساحة تقارب 550.000 هكتار
- تهيئة 15 موقع ذات الأهمية البيولوجية و الايكولوجية على مساحة تقارب 150.000 هكتار
- وضع تصاميم تهيئة وتدبير للمواقع ذات الأهمية البيولوجية والايكولوجية وكذا للمناطق الرطبة ذات الأولوية نمتد على مساحة تقارب 180.000 هكتار

حماية الوحيش و موائله

- تهيئة 25 محمية حيوانية على مساحة تقارب 65.000 هكتار
- برنامج عمل بالنسبة لسبعة (7)أصناف لذوات الحوافر منها غزال آدم و الأروي و غزال الأيغس و المهر والمها و المها الحسامي و أيل الأطلس
- برنامج عمل بالنسبة للأصناف الأخرى المهددة بالانقراض منها القرد المغربي و الفقمة و أبو منجل الأصلع والسرنوف العركي و باز إليونور والحبارى الملتحية و الزركيل و النسر كاسر العظام ودراج أبو صيصن
- إطلاق الأنواع المنقرضة في مجالها الطبيعي بمحطتين لتأقلم الوحيش الصحراوي بالصفية (المهر والمها و النعامة) و بمسيسي (المها الحسامي وغزال آدم والمهر)

ب تثمين منتوجات وخدمات النظم الغابوية

سلسل الإنتاج

- العمل على تثمين اقتصاد النظم الغابوية عبر تنمية سلاسل الإنتاج وتقييم الأصول البيئية وأخدها بعين الاعتبار في استعمال المجالات

الاقتصاد التضامني

- تفعيل وتطوير تنظيمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني مع ترصيد المقاربة المتبعة في إنعاش فرص الاستثمار (الجمعيات المحلية، التعاونيات، ....)
- تنزيل خطط إجارئية من أجل التعريف بمختلف منتوجات وخدمات النظم الإيكولوجية للغابات والحرص على استدامتها وادماجها في مختلف سياسات تدبير المجال.

عرض السيدة كاتبة الدولة
المكلفة بقطاع الصيد البحري

المملكة المغربية

وزارة الفلاحة و الصيد البحري و التنمية القروية
و المياه و الغابات
كتابة الدولة مكلفة بالصيد البحري

عرض السيد الوزير حول دراسة مشروع الميزانية الفرعية برسم سنة 2017

قطاع الصيد البحري

1 مؤشرات قطاع الصيد البحري خلال الفترة 2011-2016

2 تنفيذ استراتيجية آليوتيس

3 مشروع ميزانية سنة 2017

مؤشرات قطاع الصيد البحري

الإنتاج السمكي بالحجم

حجم الإنتاج الوطني
2016-2011

بألف طن

ارتفاع بنسبة 7% في 2016 مقارنة ب 2015

تركيبة الإنتاج الوطني من الأصناف
2016-2011

بألف طن

ارتفاع كميات السمك السطحي بنسبة 10%

ارتفاع كميات رأسيات الأرجل بنسبة 12%

مؤشرات قطاع الصيد البحري

الإنتاج السمكي بالقيمة

قيمة الإنتاج الوطني
2016-2011

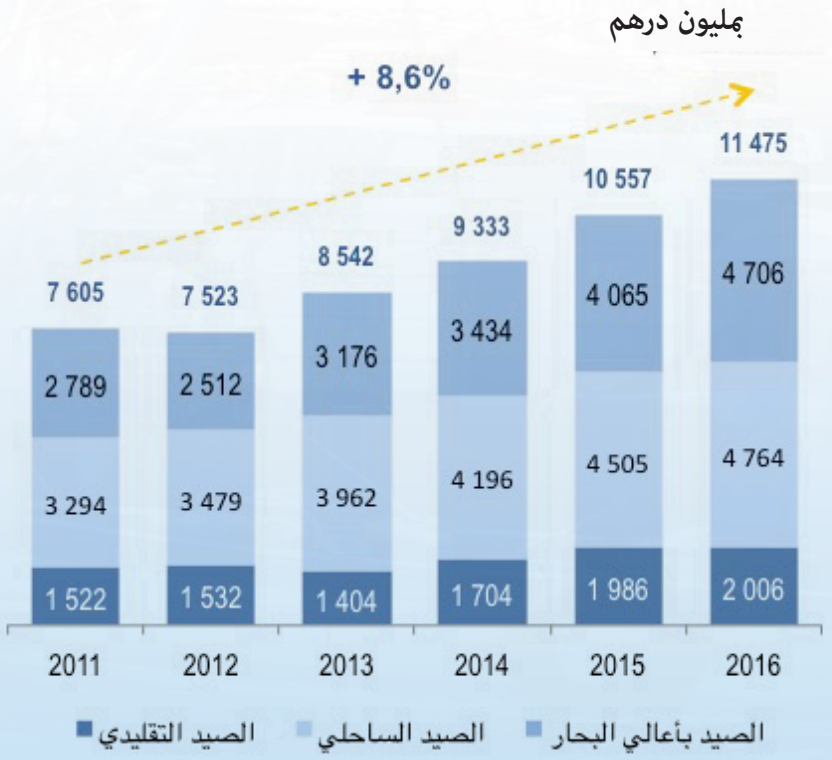

ارتفاع بنسبة **8,7%** في 2016 مقارنة ب 2015

تركيبة الإنتاج الوطني من الأصناف
2016-2011

ارتفاع قيمة السمك السطحي بنسبة **11,6%** سنويا

ارتفاع كميات رأسيات الأرجل بنسبة **9,5%** سنويا

مؤشرات قطاع الصيد البحري

الأداء بأسطول الصيد

الصيد التقليدي

ارتفاع بنسبة **12,9%** سنويا

ارتفاع بنسبة **3,8%** سنويا

الصيد الساحلي

ارتفاع بنسبة **10%** سنويا

ارتفاع بنسبة **8,6%** سنويا

الصيد بأعالي البحار

ارتفاع بنسبة **10%** سنويا

ارتفاع بنسبة **13,1%** سنويا

مؤشرات قطاع الصيد البحري

الصادرات

حجم الصادرات
2016-2011

بألف طن

ارتفاع بنسبة 7% في 2016 مقارنة ب 2015

42% مكونة من السمك المجمد

قيمة الصادرات
2016-2011

بمليار دراهم

ارتفاع قيمة المنتجات المجمدة بنسبة 12,1%

ارتفاع قيمة المعلبات بنسبة 8,5%

مؤشرات قطاع الصيد البحري

معدل بيع أهم المنتجات المصدرة

رأسيات الأرجل المجمدة

تراجع بنسبة **1,8%** سنويا

معلبات الإسقمري

ارتفاع بنسبة **0,1%** سنويا

معلبات السردين

ارتفاع بنسبة **0,8%** سنويا

معلبات الأنشوفة

ارتفاع بنسبة **5,7%** سنويا

مؤشرات قطاع الصيد البحري

الناتج الوطني الخام للقطاع

بمليار دراهم

ارتفاع بنسبة **6,7%** بالنسبة للصيد و تربية الأحياء المائية

ارتفاع بنسبة **10,3 %** بالنسبة لصناعات الصيد

1 مؤشرات قطاع الصيد البحري خلال الفترة 2011-2016

2 تنفيذ استراتيجية آليوتيس

3 مشروع ميزانية سنة 2017

تنفيذ استراتيجية آليوتيس

أهم المؤشرات إلى غاية 2016

مؤشرات التدبير

نسبة الكميات المفرغة المدبرة باستدامة

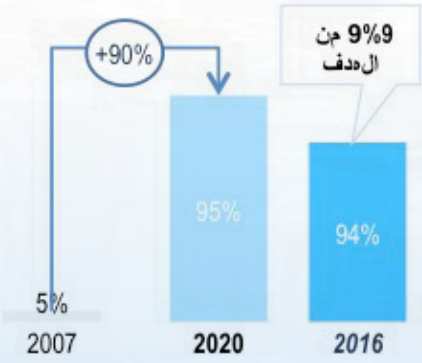

المؤشرات الاجتماعية

التشغيل المباشر على اليابسة

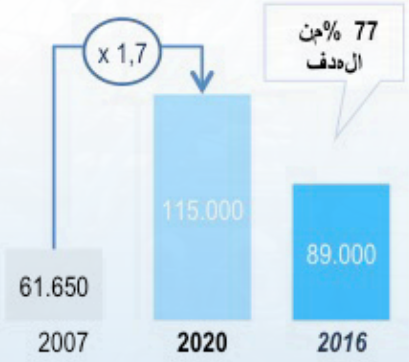

مؤشرات الانتاج

منتجات الموارد البحرية (الف طن)

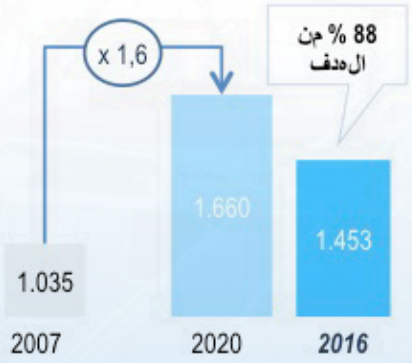

الناتج الداخلي الخام (الصيد و صناعات الصيد) بمليار درهم

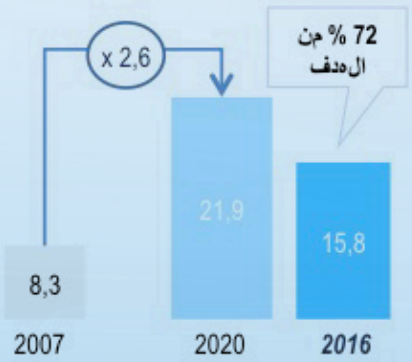

مؤشرات المبادلات

الصادرات (بمليار دولار)

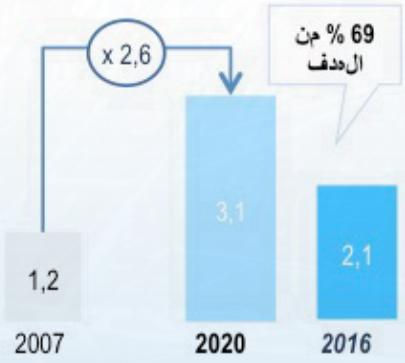

حصة السوق بالحجم

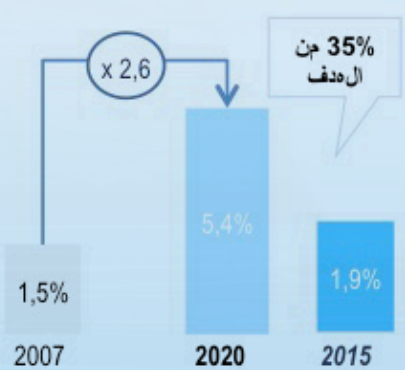

تفعيل مقتضيات استراتيجية آليوتيس

استدامة الثروة السمكية – 2/1

1 الاستمرار في تفعيل مخططات التهيئة مع إصدارات جديدة و تحيين مخططات أخرى

- تم تنزيل 15 مخطط لتدبير مصايد السمك (السمك السطحي، الأخطبوط، سمك أبو يوسف، الطحالب...)
- سيواصل قطاع الصيد البحري سياسة تطوير المحميات البحرية و الشعاب الاصطناعية نظرا لأهميتهما البيولوجية والبيئية

2 تنزيل وتحيين مسطرة المصادقة على منتجات الصيد

إدخال المعلومات حول المخالفات/ الغرامات

- يشكل هذا المشروع عماد لمحاربة الصيد غير القانوني و لفتح المجال لولوج الأسواق الدولية
- سوف يتم في أواخر سنة 2017 تطوير البرنامج المعلوماتي الخاص بمسطرة المصادقة على المنتجات وذلك لمواكبة المقتضيات القانونية التي ستدخل حيز التطبيق

3 تتبع نشاط الصيد البحري

- استمرارية العمل بنظام رصد السفن عبر الأقمار الاصطناعية حيث تم في 2016 إرساء برنامج معلوماتي جديد متطورلرصد سفن الصيد قصد ادماج منظومة المراقبة و الرفع من نجاعتها
- تم إعداد المخطط الوطني لمراقبة أنشطة الصيد البحري و سوف ينزل في 2017 عبر مخططات جهوية للتتبع والمراقبة

تفعيل مقتضيات استراتيجية آليوتيس

استدامة الثروة السمكية – 2/2

مواكبة المشروع الوطني لتربية الأحياء البحرية

1 المصادقة على الإطار القانوني لتربية الأحياء البحرية

• تم نشر مشروع قانون رقم 79-15 بمثابة مدونة تربية الأحياء البحرية و ذلك بالموقع الإلكتروني للأمانة العامة للحكومة، بتاريخ 30 دجنبر 2015 حتى 30 يناير 2016

2 تقييم المجالات القابلة لإيواء تربية الاحياء البحرية

• يروم هذا المشروع إلى تحديد المواقع الملائمة لمختلف الانواع البحرية على مستوى الشريط الساحلي الوطني,
• تم القيام بدراسات تهم انجاز تصاميم التهيئة الخاصة بتربية الاحياء البحرية على مستوى خمسة مناطق ساحلية غلى طول 1769 كلم

3 تشجيع الاستثمار في مجال تربية الاحياء البحرية

• الإعلان عن طلبات إبداء الاهتمام لإحداث مشاريع تربية الاحياء البحرية. المتعلقة بتصاميم التهيئة الخاص بتربية الأحياء البحرية
• أعلن في 23 نوفمبر2015 عن دعوة لإبداء الاهتمام لتنفيذ خطة تنمية تربية الأحياء المائية لمنطقة الداخلة-واد الذهب. هذه الخطة نموذج جديد للتنمية في الجهات الجنوبية من المملكة

4 مواكبة المشروع الوطني لتربية الأحياء البحرية

إعطاء انطلاقة مشاريع تنموية لتربية الأحياء البحرية تحت الرعاية الفعلية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس بجهة الداخلة واد الذهب وخاصة أول محضن للصدفيات على المستوى الوطني

5 تعزيز القدرة التنافسية لمنتوجات تربية الأحياء البحرية

تم تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة 2.5% على الواردات من علف السمك

تفعيل مقتضيات استراتيجية آليوتيس

فعالية الصيد والبنى التحتية للتسويق

1 الحاويات المعيارية

• يساهم استعمال الحاويات الموحدة في ضمان جودة المصطادات
• تم تسليم 5 ملايين صندوق بلاستيكي الى الموانئ و بناء 18 وحدة تدبير الصناديق الموحدة ، بالإضافة الى توسعة الوحدات بالموانئ الجنوبية.

2 متابعة برنامج بناء أسواق السمك بالجملة

• يروم هذا المشروع إلى تزويد جهات المغرب بالتجهيزات الأساسية التي تمكن من ضمان وفرة دائمة لأسماك ذات جودة تم بناء 7 أسواق و 3 أخرى في طور الإنجاز

3 برنامج تجهيز قوارب الصيد بالمناطق الجنوبية بصناديق عازلة للحرارة

• يهدف البرنامج الى الحفاظ على جودة منتوج الصيد خاصة الاخطبوط
وكذا المساهمة في تثمينه و تسهيل عملية التسويق من خلال
تجهيز 7000 قارب بصناديق عازلة للحرارة مع توزيع ما يقرب 21000 صندوق.

تفعيل مقتضيات استراتيجية آليوتيس

تنافسية منتجات الصيد البحري

1 الأهداف

- تجزئ و تسليط الضوء على العرض المغربي المسمى مقارنة مع منافسيه و خلق شهرة حقيقية للمنتجات البحرية على الصعيد الوطني و الدولي
- الرفع من شهرة و صورة المنتجات الوطنية وخلق الظروف التي تمكن المؤسسات من الرفع من تثمين مجوداتها و منتجاتها

2 الإنجازات

1 مؤشرات قطاع الصيد البحري خلال الفترة 2011-2016

2 تنفيذ استراتيجية آليوتيس

3 مشروع ميزانية سنة 2017

مشروع ميزانية 2017

ميزانية الاستثمار

التوزيع العام (بمليون درهم)

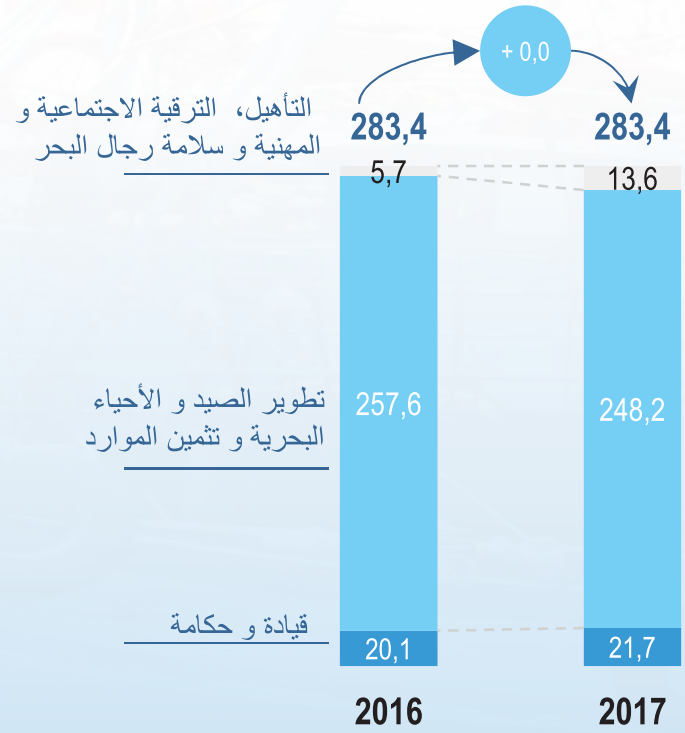

I. قيادة و حكامة

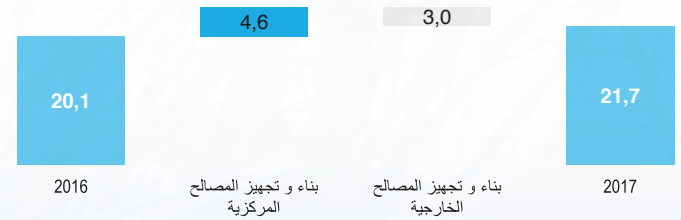

II. تطوير الصيد و الأحياء البحرية و تثمين الموارد

III. التأهيل, الترقية الاجتماعية و المهنية و سلامة رجال البحر

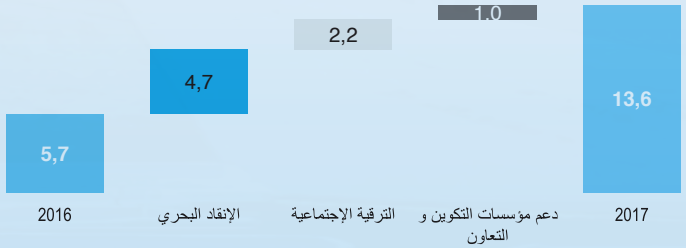

مشروع ميزانية 2017

ميزانية التسيير

التوزيع العام (بمليون درهم)

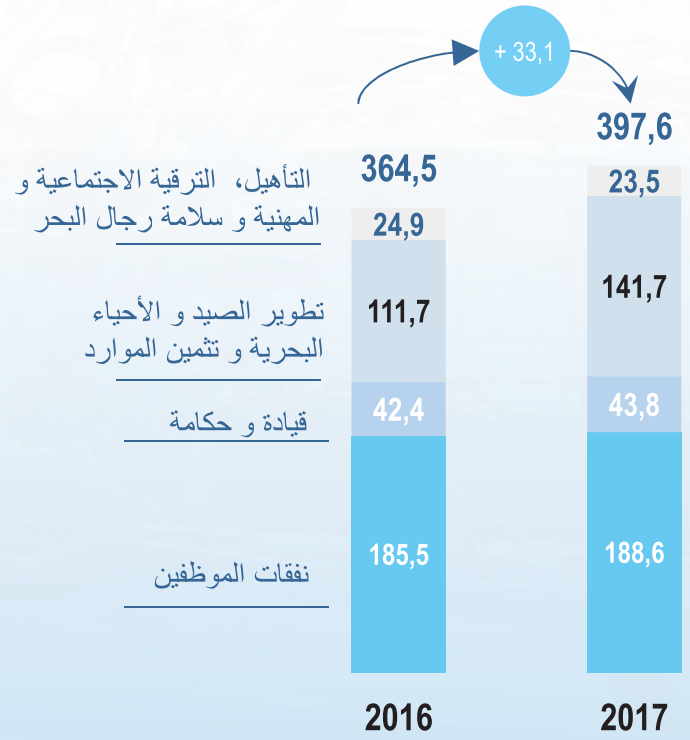

I. قيادة و حكامة

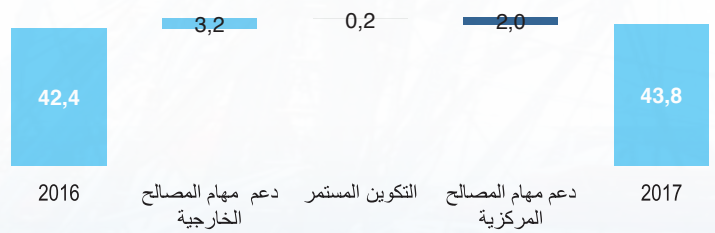

II. تطوير الصيد و الأحياء البحرية و تثمين الموارد

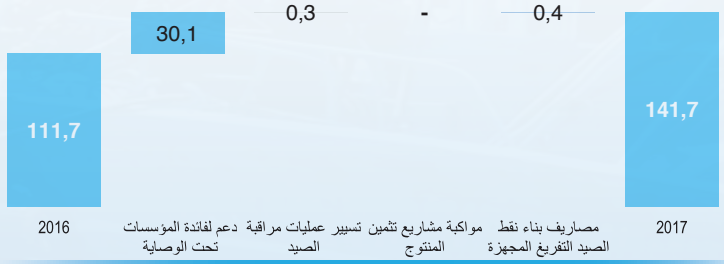

III. التأهيل, الترقية الاجتماعية و المهنية و سلامة رجال البحر

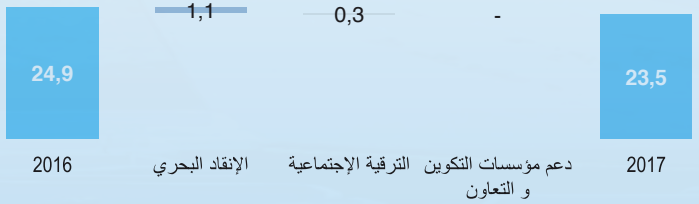

مشروع ميزانية 2017

التوزيع العام (بمليون درهم)

	2016	2017	الفرق
ميزانية الاستثمار			
قيادة و حكامة	20,1	21,7	1,6
تطوير الصيد و الأحياء البحرية و تثمين الموارد	257,6	248,1	(9,5)
التأهيل، الترقية الإجتماعية و المهنية و سلامة رجال البحر	5,7	13,6	7,9
مجموع ميزانية الاستثمار	**283,4***	**283,4***	**0,0**

*2016 و 2017 برسم مليون درهم خصصت سنويا لصندوق تنمية الصيد البحري 80**

	2016	2017	الفرق
ميزانية التسيير			
نفقات الموظفين	185,5	188,6	3,1
قيادة و حكامة	42,4	43,8	1,4
تطوير الصيد و الأحياء البحرية و تثمين الموارد	111,7	141,7	30,0
التأهيل، الترقية الاجتماعية و المهنية و سلامة رجال البحر	24,9	23,5	(1,4)
مجموع ميزانية التسيير	**364,5**	**397,6**	**33,1**
مجموع الميزانية العامة	**647,9**	**681,0**	**33,1**

تقرير

لجنة
الفلاحة والقطاعات الإنتاجية

حـــــــــول

مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي

برسم سنة 2017

بسم الله الرحمن الرحيم

عقدت لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية اجتماعا بتاريخ 23 ماي 2017، خصص لمناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي برسم سنة 2017.

لقد ترأس هذا الاجتماع السيد العربي العرايشي رئيس اللجنة، بحضور السيد مولاي احفيظ العلمي، وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي، والسيدة ارقية الدرهم كاتبة الدولة لدى وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي المكلفة بالتجارة الخارجية، والسيد عثمان الفردوس كاتب الدولة لدى وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي المكلف بالاستثمار.

في البداية تفضل السيد وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي بإلقاء عرض تقديمي بسط من خلاله أهم محاور الإطار المرجعي لعمل الوزارة

استنادا إلى البرنامج الحكومي، وإلى المذكرة التوجيهية لرئيس الحكومة الخاصة بإعداد قانون ميزانية 2017، مع الارتكاز على أربع أولويات استراتيجية للنهوض بالقطاع يمكن إجمالها في التحول البنيوي للاقتصاد الوطني عبر تنمية التصنيع والتصدير، وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني عن طريق تشجيع الاستثمار الخاص، فضلا على تعزيز الرأسمال البشري ودعم آليات الحكامة المؤسساتية.

وعلاقة بالمؤشرات الرقمية، تطرق السيد الوزير إلى احتلال المغرب لمراكز متقدمة مقارنة مع السنة الفارطة بناء على تصنيفات كل من " Doing Busnisse2017"، والمنتدى الاقتصادي العالمي والتصنيف الائتماني من طرف وكالة "Standard et Poor's".

وقد أسهم في هذا التحسن حسب توضيح السيد الوزير مجموعة من المؤشرات كارتفاع رقم معاملات تصدير السيارات مسجلا 54.4 مليار درهم سنة 2016 مقابل 48.8 مليار درهم سنة 2015، وكذلك ارتفاع وتيرة الاستثمارات الخارجية

المباشرة بما يناهز 33 مليار درهم سنة 2016، مما بوأ المغرب الصدارة ضمن الدول الإفريقية المستقطبة للاستثمارات.

وفيما يتعلق بالمخطط التشريعي للقطاع، سجل السيد الوزير بإيجابية دور القانون المتعلق بآجال الأداء المصادق عليه من طرف البرلمان، علاوة على مشاريع قوانين أخرى لازالت خاضعة لاستكمال المسطرة التشريعية، مع إعداد مشاريع قوانين أخرى ضمن برنامج عمل الوزارة خلال هذه السنة وصل عددها إلى (6) تهم الإدارة الإلكترونية على سبيل المثال.

كما أوضح السيد الوزير من جهة ثانية بأن مخطط تسريع التنمية الصناعية (2014-2020) الذي يرتكز على تحقيق أهداف واضحة يمكن إجمالها في ثلاثة محاور أساسية تعتمد على التشغيل أي خلق حوالي 500 ألف منصب شغل، ثم رفع مساهمة التصنيع في الناتج الداخلي الخام بتسعة نقط علاوة على إسهامه في إعادة التوازن للحسابات الخارجية عبر تشجيع الصادرات وإيجاد صناعات بديلة للواردات.

وفي نفس السياق، عرج على الإجراءات المتخذة من طرف القطاع للمساهمة في تسريع التنمية الصناعية منها إجراءات أفقية لتسريع التنمية الصناعية، وأخرى لدعم المنظومات الصناعية، بحيث تروم الأولى تحسين تنافسية المقاولات الصغرى والمتوسطة، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وكذلك تعزيز التوجه الإفريقي، إضافة إلى إدماج القطاع غير المهيكل، في حين تهدف الثانية إلى توفير الوعاء العقاري، ودعم صندوق التنمية الصناعية، مع بسط عروض تمويلية خاصة والحرص على تشجيع التكوين عن طريق تقوية ودعم قدرات شبكة معاهد التكوين للاستجابة لحاجيات المنظومات الصناعية المختلفة، وذلك بعد تحديد حاجيات التكوين لكل قطاع، ثم اعتماد توزيع التكوين حسب المستويات والجهات.

وحرصا على النهوض بمخطط التنمية الصناعية، أكد السيد الوزير على أهمية البنيات التحتية الصناعية والتكنولوجية، لتلبية طلبات المنظومات الصناعية فيما يخص تأهيل العقار حسب العروض العقارية المتوفرة بفضاءات الاستقبال الصناعية، كما تطرق إلى تفصيل الطلب على العقار في أفق 2020.

وأضاف السيد الوزير أن حل العوائق المتعلقة بالعقار الصناعي استلزم وضع إطار قانوني مناسب، له ارتباط كبير بتنظيم وتدبير فضاءات الاستقبال الصناعي، مع وضع تحفيزات للشركات المسؤولة عن تهيئة وتطوير هذه الفضاءات، إلى جانب إطلاق الوزارة لموقع إلكتروني خاص بالعقار الصناعي.

أما بالنسبة للبنيات التكنولوجية، فقد أفاد السيد الوزير أن برنامج الوزارة برسم سنة 2017 يعمل على دعم وتطوير هذه البنيات، مع دعم أقطاب التنافسية والابتكار ومواكبتها في إنجاز مشاريعها الابتكارية والتكنولوجية التعاونية.

كما شدد على ضرورة مواصلة إصلاح منظومة الاستثمار، وذلك عبر ميثاق جديد للاستثمار ينبني على خمسة (5) تدابير رئيسية لتحسين القدرة الاستقطابية، أولها الإلغاء التام للضريبة على الشركات الصناعية التي في طور الإحداث خلال خمس سنوات، وثانيها تطوير منطقة حرة بكل جهة على الأقل، ثم منح صفة المنطقة الحرة للصناعات التصديرية الكبرى المتواجدة خارج مجال منطقة حرة، مع تخويل صفة

"المصدر غير المباشر" للمناولين، وأخيرا توفير دعم متنوع لفائدة الجهات الأقل حظا لتحفيز الاستثمار الصناعي وتشجيع تنمية ترابية متوازنة.

وبخصوص المحور المرتبط بالتجارة الخارجية، تطرقت السيدة كاتبة الدولة المكلفة بالتجارة الخارجية إلى السياق العام لهذا القطاع، وأوردت أن هناك انتعاشا طفيفا راجع إلى النمو الاقتصادي للدول الصاعدة والنامية، وأضافت أنه من المتوقع أن يسهم القطاع خلال هذه السنة في تحسن نمو الاقتصاد الوطني حسب دراسة قامت بها كل من وزارة المالية، والمندوبية السامية للتخطيط.

وللنهوض بقطاع التجارة الخارجية، أفادت السيدة كاتبة الدولة أنه تم إعداد استراتيجية تنموية (2017-2021) بهدف تقليص عجز الميزان التجاري، وتعزيز مساهمة التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي، وتحسين فعالية وتنسيق مختلف برامج دعم وتسيير التجارة.

وعلاقة بتطوير وإنعاش الصادرات، أكدت السيدة كاتبة الدولة على ضرورة تنسيق سياسة تنمية وإنعاش الصادرات، وتكريس الحكامة الجيدة وتتبع المؤسسات

تحت الوصاية، مع مواكبة المقاولات المصدرة والمبتدئة، والحرص كذلك على تنمية وتطوير العرض التصديري وتنويع الأسواق، ودعم الأنشطة الترويجية للجمعيات المهنية.

كما أشارت إلى ضرورة تنمية العلاقات التجارية الدولية، بهدف تطوير وتنمية العلاقات التجارية المتعددة الأطراف والجهوية والثنائية، وتحسيس الفاعلين الاقتصاديين بالفرص التي تتيحها الاتفاقيات التجارية.

هذا، وشددت السيدة كاتبة الدولة على أهمية دعم التجارة الداخلية والتوزيع، لما لها من مساهمة مهمة في الاقتصاد الوطني باعتبارها ثاني قطاع مشغل لليد العاملة النشيطة بالمغرب (+13%)، وثالث قطاع مساهم في الناتج الداخلي الخام، مما استدعى إعداد استراتيجية "تجارة مغرب 2021" التي تهدف إلى عصرنة محكمة للرفع من الإنتاجية، وتحديث الإطار المنظم للتجارة والتوزيع، ثم المواكبة ذات البعد الاجتماعي والتضامني.

وبالنظر إلى الدور الهام لحماية المستهلك ومراقبة السوق الداخلية، أوردت السيدة كاتبة الدولة عددا من الإجراءات في هذا الصدد، من قبيل تعزيز أنشطة المراقبة في الميدان وعلى مستوى المواقع التجارية، وتجديد برنامج دعم جمعيات حماية المستهلك، وكذلك مواصلة تدبير وإغناء بوابة المستهلك، وبالنسبة لمراقبة السوق الداخلية، أكدت على حرص الوزارة توسيع مجال المراقبة على مستوى الاستيراد، وإصلاح وتحديث نظام مراقبة المنتوجات الصناعية.

كما حظي قطاع الاقتصاد الرقمي –حسب توضيح السيد الوزير-باهتمام متزايد، بحيث تطرق إلى أهم المعطيات بشأن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال كما هو الحال بالنسبة لارتفاع عدد أسماء نطاق الأنترنيت مسجلا ارتفاعا بنسبة 7.52%، وبلغت حظيرة الأنترنيت ما يقارب من 17.1 مليون مشترك سنة 2016، كما سجلت حظيرة الهاتف الثابت تراجعا حيث بلغت 5%مقارنة مع الهاتف المتنقل الذي حظي بتغطية 95% من مجموع المشتركين، أي حوالي 41.51 مليون مشترك سنة

2016 مقارنة مع 31.98 مليون مشترك خلال سنة 2010، وذلك حسب دراسة أعدتها الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات.

وسجل السيد الوزير انتعاش التجارة الإلكترونية بحيث بلغ حجم بطاقات الأداء الإلكتروني حوالي 11 مليون درهم مع متم سنة 2015.

وأضاف السيد الوزير أن الاقتصاد الرقمي يندرج ضمن الاستراتيجية الوطنية "المغرب الرقمي 2020" بغية تعزيز الاقتصاد الرقمي الوطني، وبالتالي الانخراط في الثورة الرقمية العالمية باعتبارها دعامة أساسية بالنسبة للدول الصاعدة.

ولتحقيق هذه الغايات، شدد على ضرورة إحداث وكالة تنمية الاقتصاد الرقمي لتحسين الحكامة وقيادة الاستراتيجيات الرقمية، وتنفيذ استراتيجية الدولة في مجال تطوير الاقتصاد الرقمي، وذلك بعد المصادقة على مشروع القانون القاضي بإحداث هذه الوكالة.

هذا، وأشار السيد الوزير إلى الحرص الدؤوب للوزارة بهدف دعم المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة والمقاول الذاتي، في إطار دعم المبادرة

المقاولاتية ونموها وتنافسيتها، مع العمل خلال هذه السنة الجارية على نشر برامج الدعم في إطار ميثاق مع الجهات، ومتابعة ومواكبة انتشار نظام المقاول الذاتي.

ولإنجاح هذا الورش، أكد السيد الوزير على إيلاء مزيد من الدعم والتفعيل لأدوار غرف التجارة والصناعة والخدمات وجامعتها، لتمكينها من الإسهام في بلورة وتنزيل الاستراتيجيات القطاعية، وبرامج الدعم المقدمة من طرف الوزارة محليا، وجهويا.

ولمزيد من التحفيز والدعم لهذه الغرف، تطرق السيد الوزير إلى أهمية تعديل نظامها الأساسي بهدف وضع نظام للحكامة يتسم بالشفافية والفعالية، وكذلك إلى التوقيع على الاتفاقيات التي تربط الحكومة مع كل غرفة، وأيضا مع جامعة الغرف.

وفي سياق آخر، أشار السيد الوزير إلى ارتفاع طلبات تسجيل الملكية الصناعية والتجارية من أصل مغربي بنسبة 5%، واحتلال المغرب للرتبة 21 عالميا وفقا للمؤشرات العالمية للملكية الصناعية الصادرة عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية لنسخة 2016.

كما سجلت طلبات تسجيل العلامات والأسماء التجارية ارتفاعا بلغت على التوالي 7% و9.4% واحتل المغرب الرتبة 42 عالميا حسب نفس المصدر السالف الذكر.

في بداية المناقشة قدم السيدات والسادة المستشارين إلى السيد وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي، والسيدة كاتبة الدولة المكلفة بالتجارة الخارجية والسيد كاتب الدولة المكلف بالاستثمار أحر التهاني على الثقة المولوية التي حضوا بها بمناسبة تعيينهم بحكومة صاحب الجلالة، متمنين لهم التوفيق والنجاح في مهامهم، شاكرين إياهم على العرض القيم والشامل والمعزز بالعديد من الأرقام والمعطيات، والمؤشرات، والتي تدل على الدينامية التي يعرفها قطاع الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي في سبيل إنجاح الأوراش الكبيرة التي تشهدها بلادنا، من أجل الدخول إلى غمار الدول الصاعدة، منوهين في نفس الإطار بالعديد من المخططات والاستراتيجيات التي حولت النموذج الاقتصادي المغربي من نموذج يعتمد أساسا على القطاع الفلاحي إلى نموذج يعتمد على صناعات

جد متطورة، من خلال دعم الاستثمار الصناعي والمقاولات الصناعية في إطار "مخطط التسريع الصناعي 2014-2020" ،الذي مكن بلادنا من مهن صناعية جديدة كصناعة السيارات والطائرات.

كما سجل السادة المستشارون بإيجابية مبادرة إنشاء صندوق دعم الصناعة الذي خصص له غلاف مالي بمبلغ 20 مليار درهم من أجل تعزيز مكانة الصناعة في النسيج الاقتصادي.

إلا أن هذا لم يمنع السادة المستشارين من التطرق لمجموعة من الاختلالات التي يعرفها القطاع، كغياب العدالة المجالية، بحيث تمت الإشارة إلى تمركز معظم الاستثمارات في مناطق محددة (الدار البيضاء-طنجة)، وذلك بالنظر للتفاوت الكبير في مجال البنيات التحتية بين الجهات.

وفي ارتباط بموضوع حماية المستهلك، لاحظ أحد المتدخلين أنه بالرغم من صدور القانون رقم 31.08 المتعلق بحماية المستهلك، لازالت بعض الشركات وتجار الجملة والمساحات الكبرى مستمرين في أساليبهم التحايلية والغير قانونية لاستغلال

المستهلكين المغاربة، عبر الإشهارات الكاذبة والممارسات المجحفة، ولا أدل على ذلك من حرب سخانات الماء وشواحن الهواتف النقالة التي أصبحت تودي بحياة عشرات المواطنين بسبب التسمم والاختناق الناتج عن هذه الأجهزة حسب إحصائيات المركز المغربي لمحاربة التسمم واليقظة الدوائية.

كما تم التأكيد على أهمية التوعية والتحسيس بمقتضيات القانون المتعلق بحماية المستهلك وبمخاطر الأجهزة المنزلية والإلكترونية المقلدة على صحة المستهلكين إلا أنها ليست كافية بل يجب أن تتحمل الوزارة كامل المسؤولية في التطبيق الصارم للقوانين والضرب بيد من حديد على كل المتلاعبين بأرواح المواطنين سواء كانوا موردين مباشرين أو وسطاء.

وركزت العديد من المداخلات على إشكالية عجز الميزان التجاري الناتج عن اتفاقيات التبادل الحر الغير المتوازنة والمتكافئة بسبب هشاشة الاقتصاد الوطني وعدم قدرته على الصمود أمام اقتصاديات دول قوية كالولايات المتحدة الامريكية، تركيا وغيرها. وارتباطا بنفس الموضوع تمت المطالبة بضرورة وضع تقييم لهذه

التجربة، وذلك عن طريق تشخيصها وتحليلها بعمق ووضع الخلاصات والتوصيات والقرارات من أجل استدراك مافات، مع ضرورة اعتماد المقاربة التشاركية التي سبق للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أن دعا إليها في رأيه حول "انسجام الاستراتيجيات القطاعية واتفاقيات التبادل الحر" خلال الدورة 37 لجمعيته العامة العادية المنعقدة يوم 24 أبريل 2014 بالرباط مع تضمين هذه الاتفاقيات بنودا لحماية اليد العاملة المغربية وحماية البيئة والاستثمارات.

وعلاقة بتنمية الصادرات اعتبر أحد السادة المستشارين أن المعارض الدولية تبقى من الآليات الهامة للترويج للمنتوج الوطني بالأسواق الدولية، كما ان من شأن تجويد مشاركة المغرب في هذه التظاهرات الترويجية، تحسين صورة المنتوج المغربي لدى المستوردين الأجانب، وتم التأكيد على أن تتسم مشاركة بلادنا في هذه المعارض بالاحترافية والمهنية وخاصة بالنسبة للمعارض العالمية، حيث لازال الحضور المغربي في هذه التظاهرات يغلب عليه الطابع الفلكلوري، وغياب المقاربة المندمجة لهذه المعارض.

كما تطرق السادة المستشارون إلى مجموعة من العراقيل التي تحد من تحفيز الاستثمار وتوسيع قاعدته منها على الخصوص:

- بطء المساطر الإدارية ونقص في جودة الخدمات المقدمة للمستثمرين.
- الحرمان من الاستفادة من الصفقات العمومية في حدود 20% المخصصة للمقاولات الصغرى والمتوسطة.
- مشكل الوعاء العقاري الموجه للاستثمار.
- غياب العدالة المجالية.
- ضعف مواكبة المصدرين.
- محدودية الأسواق وبالتالي لابد من الانفتاح على أسواق جديدة غير منطقة الأورو.
- حل إشكالية القطاع غير المهيكل الذي يضر بمناخ الاعمال وبالمنافسة الشريفة.

لقد استهل السيد الوزير جوابه على مداخلات السيدات والسادة المستشارين، بالإشادة بروح النقاش البناء والهام والذي يدل على الاهتمام الكبير ببرامج ومخططات الوزارة.

وأوضح أن العولمة تفرض عقد اتفاقيات التبادل الحر، المبنية على الاستيراد والتصدير، وهذا يقتضي إيلاء المزيد من الأهمية لمجال الاستثمار وضرورة الاستفادة من الفرص الاستثمارية، فدخول المغرب للعولمة أو انخراطه في منظمة التجارة العالمية، يفرض عليه دخول باب التنافسية، وأكيد أن هناك مقاولات في ظل التبادل الحر ستعرف عجزا، لذلك – يضيف السيد الوزير- لابد من التفكير في معالجة هذه الاتفاقيات، وفي هذا الإطار، تقوم الوزارة بإنجاز تقييم نتائج تفعيل أهم اتفاقيات التبادل الحر التي وقعها المغرب مع شركائه الاقتصاديين، وذلك عبر التحليل المعمق لتطور المبادلات التجارية مع هؤلاء الشركاء وكذا مدى تفعيل الالتزامات المنصوص عليها في إطار هذه الاتفاقيات، كما يشمل هذا التقييم إنجاز استقصاء واستقراء لآراء

الفاعلين الاقتصاديين حول نسبة الاستفادة من الإطار التفضيلي لاتفاقيات التبادل الحر والعراقيل التي تحول دون ذلك.

هذا وأشار إلى أن الوزارة قامت بإنجاز بعض الدراسات حول التقييم القبلي لاتفاقيات التبادل الحر المبرمة، وقد بينت مجمل هذه الدراسات أن الاتفاقيات لوحدها لا تفي بتطوير الصادرات والحد من العجز التجاري، وأكد على ضرورة اعتماد رؤية متكاملة ومنسجمة للنهوض بالتجارة الخارجية تترجم على أرض الواقع بسياسات قطاعية مندمجة لتطوير العرض التصديري والرفع من القيمة المضافة لمنتجاتنا، مع تنويع الأسواق الخارجية واعتماد خطة مندمجة لترويج العرض التصديري الوطني.

وفي موضوع استكمال المخططات القطاعية أكد السيد الوزير أن كتابة الدولة المكلفة بالتجارة الخارجية تعمل على إعداد استراتيجية وطنية جديدة لتنمية التجارة الخارجية 2017-2021 والتي من شأنها أن تشكل الإطار المرجعي المتكامل والمندمج لجميع آليات سياسة التجارة الخارجية بما في ذلك نهج أسلوب التتبع والتقييم المستمرين لتفعيل اتفاقيات التبادل الحر.

وذكر أن جميع هذه الاتفاقيات تتوفر على الآليات الضرورية لمكافحة الإجراءات المضرة بالمنافسة الشريفة كحالة الإغراق والدعم أو الإخلال بشروط المبادلات الحرة والشفافية في المعاملات، إذ تمكن الطرف المتضرر من تطبيق التدابير الحمائية التي تخولها اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة في هذا الإطار.

كما أشار السيد الوزير إلى عدم حصر قراءة هذه الاتفاقيات في مقاربة محاسباتية فقط، بل إن الهدف منها هو جلب الاستثمارات وإحداث مناصب شغل والدفع بالنسيج الاقتصادي الوطني.

وبخصوص حماية المستهلك، أكد السيد الوزير أنه من خلال مواكبة القطاعات الوزارية، ستعرف سنة 2017 مواصلة عمليات مراقبة الفاعلين الاقتصاديين سواء على مستوى المواقع التجارية الإلكترونية وذلك من خلال مساطر تأخذ بعين الاعتبار تجارب المراقبات السالفة المنجزة من طرف مختلف مندوبيات الوزارة، وكذا شكايات المستهلكين الموضوعة على البوابة الإلكترونية مع مواصلة تنظيم دورات تكوينية للباحثين المكلفين بتطبيق القانون رقم 31.08.

وأضاف السيد الوزير أن وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي، وعيا منها بأهمية موضوع إدماج القطاع غير المهيكل في الاقتصاد الوطني، تعتمد مقاربة تشاركية مع مختلف القطاعات الوزارية المعنية، وفي هذا الإطار وضعت الوزارة نظام المقاول الذاتي الذي يستهدف دعم روح المبادرة والمقاولة وتيسير ولوج الشباب إلى سوق الشغل بالإضافة إلى تشجيع القطاع غير المهيكل على الاندماج في النسيج الاقتصادي المهيكل حتى يتمكن من الاستفادة من المزايا القانونية والاجتماعية والجبائية والولوج إلى التمويلات المتاحة، كما أوضح السيد الوزير أن المقاول الذاتي يرتكز على مبادئ تخص خلق نظام مبسط يعتمد تسهيل إجراءات الحصول على صفة المقاول الذاتي وإنهاء النشاط والتشطيب وإعادة التقييد وتوحيد الإجراءات من خلال توفير استمارة التقييد ونظام الشباك الوحيد بالإضافة إلى وضع إطار اجتماعي وجبائي محفز فضلا عن الاستفادة من الإعفاءات المنصوص عليها في التشريعات الجبائية.

عرض السيد الوزير

Royaume du Maroc
Ministère de l'Industrie,
de l'Investissement, du Commerce
et de l'Economie Numérique

المملكة المغربية
وزارة الصناعة
والإستثمار والتجارة
والإقتصاد الرقمي

عرض السيد الوزير
حول مشروع الميزانية الفرعية لقطاعات الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي برسم سنة 2017

مجلس المستشارين
لجنة الفلاحة والقطاعات الانتاجية

23 ماي 2017

فهرس

1. الإطـار المرجـعي
2. مؤشرات رقمية
3. المخطط التشريعي
4. مخطط تسريع التنمية الصناعية 2014-2020
5. البنيات التحتية الصناعية والتكنولوجية
6. الاستثمار
7. التجارة الخارجية
8. حماية المستهلك ومراقبة السوق
9. الاقتصاد الرقمي
10. دعم المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة والمقاول الذاتي
11. دعم الانشطة الجهوية
12. الملكية الصناعية والتجارية
13. حصيلة ميزانية 2016
14. مشروع ميزانية 2017

الإطار المرجعي

الإطار المرجعي

البرنامج الحكومي

5 محاور:

- **أولا :دعم الخيار الديموقراطي ومبادئ دولة الحق والقانون وترسيخ الجهوية المتقدمة.**
- **ثانيا : تعزيز قيم النزاهة والعمل على إصلاح الإدارة وترسيخ الحكامة الجيدة.**
- **ثالثا: تطوير النموذج الاقتصادي والنهوض بالتشغيل والتنمية المستدامة.**
- **رابعا :تعزيز التنمية البشرية والتماسك الاجتماعي والمجالي.**
- **خامسا :العمل على تعزيز الإشعاع الدولي للمغرب وخدمة قضاياه العادلة في العالم.**

المذكرة التوجيهية لرئيس الحكومة الخاصة بإعداد قانون ميزانية 2017

4 أولويات استراتيجية:

1. **التحول البنيوي للاقتصاد الوطني من خلال تنمية التصنيع والتصدير.**
2. **تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وتشجيع الاستثمار الخاص.**
3. **تعزيز الرأسمال البشري وتقليص الفوارق السوسيواقتصادية.**
4. **دعم آليات الحكامة المؤسساتية.**

دور مهم لوزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي في تفعيل مشروع قانون ميزانية 2017

مؤشرات رقمية

مؤشرات رقمية 2016

Doing Business 2017

احتل المغرب:

- **المرتبة 68** (من أصل 190 بلد) في ترتيب 2017 (المرتبة 75 سنة 2016).
- **المرتبة الأولى** (الثانية سنة 2016)في منطقة شمال افريقيا.
- **المرتبة الرابعة** (المرتبة السادسة سنة 2016)في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، احتل المغرب.

المنتدى الاقتصادي العالمي

- حسب تقرير التنافسية العالمية 2016-2017، حل المغرب **في المرتبة 70** عالمياً من أصل 138 بلدا.
- في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وباكستان، حل المغرب في **المرتبة الثامنة** متقدما بمركز واحد.

التصنيف الإئتماني

أكدت وكالة التصنيف **Standard & Poor's** تصنيفها الائتماني للمدى الطويل للمغرب في -BBB مع اتجاه مستقر.

تصدرت صناعة السيارات القطاعات المصدرة **برقم معاملات يقدر ب 54,4 مليار درهم سنة** 2016 مقابل **48,8 مليار درهم** سنة 2015.

- **33 مليار درهم من الاستثمارات الخارجية المباشرة** سنة 2016 (مقابل 39,9 سنة 2015)
- **22,4 في المائة** موجهة الى **القطاع الصناعي**

مقارنة **التصدير التراكمي** لعامي **2015 و 2016** تؤكد دينامية القطاع الصناعي

+14,6%	**+11,5%**	**+10,2%**
صناعة الطائرات	**صناعة السيارات**	**صناعة الإلكترونيك**
+5,2%	**+8,1%**	
الصناعة الغذائية	**صناعة النسيج والجلد**	

تطور صادرات القطاعات الصناعية: دينامية مستمرة

حجم الصادرات (بملايين الدراهم) - صناعة السيارات

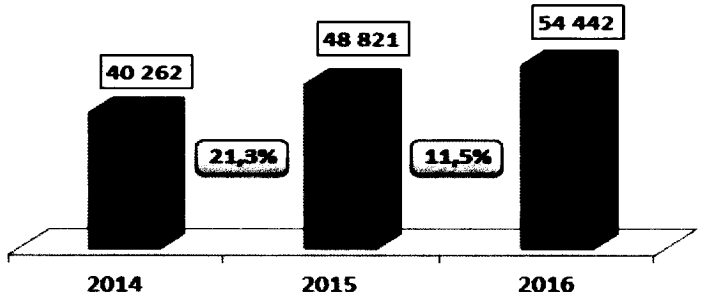

حجم الصادرات (بملايين الدراهم) - صناعة الطائرات

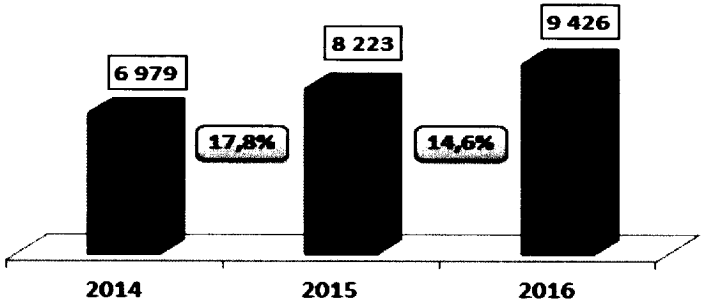

حجم الصادرات (بملايين الدراهم) - صناعة النسيج و الجلد

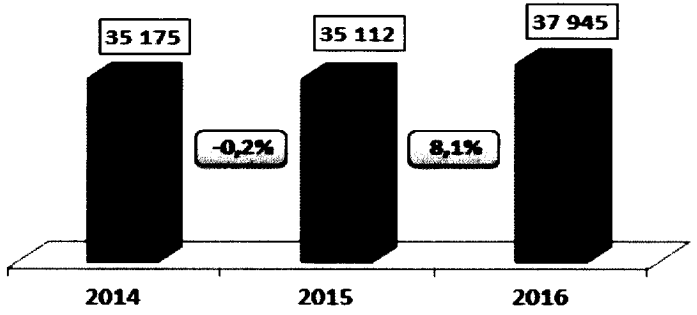

حجم الصادرات (بملايين الدراهم) - صناعة الإلكترونيك

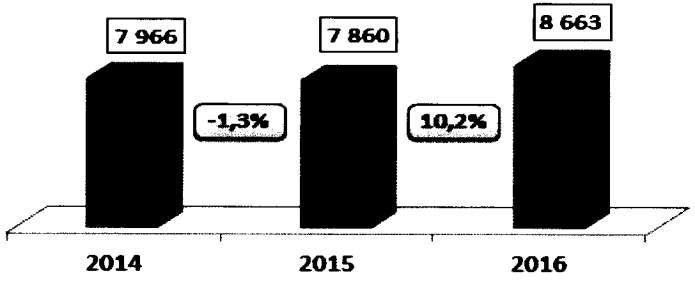

حجم الصادرات (بملايين الدراهم) - الصناعة الغذائية

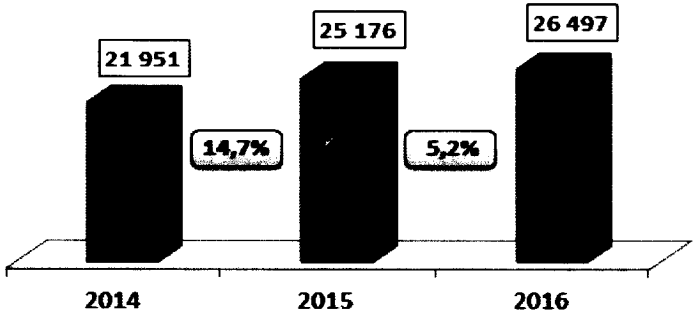

المصدر: مكتب الصرف

معطيات مؤقتة

الاستثمارات الأجنبية المباشرة : ارتفاع متواصل التدفق الصافي للاستثمارات منذ سنة 2010

بلغ التدفق الصافي للاستثمارات، خلال سنة 2016 ، ما يناهز **23 مليار درهم** (32 **مليار درهم** سنة 2015)

تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة -بمليار الدرهم-

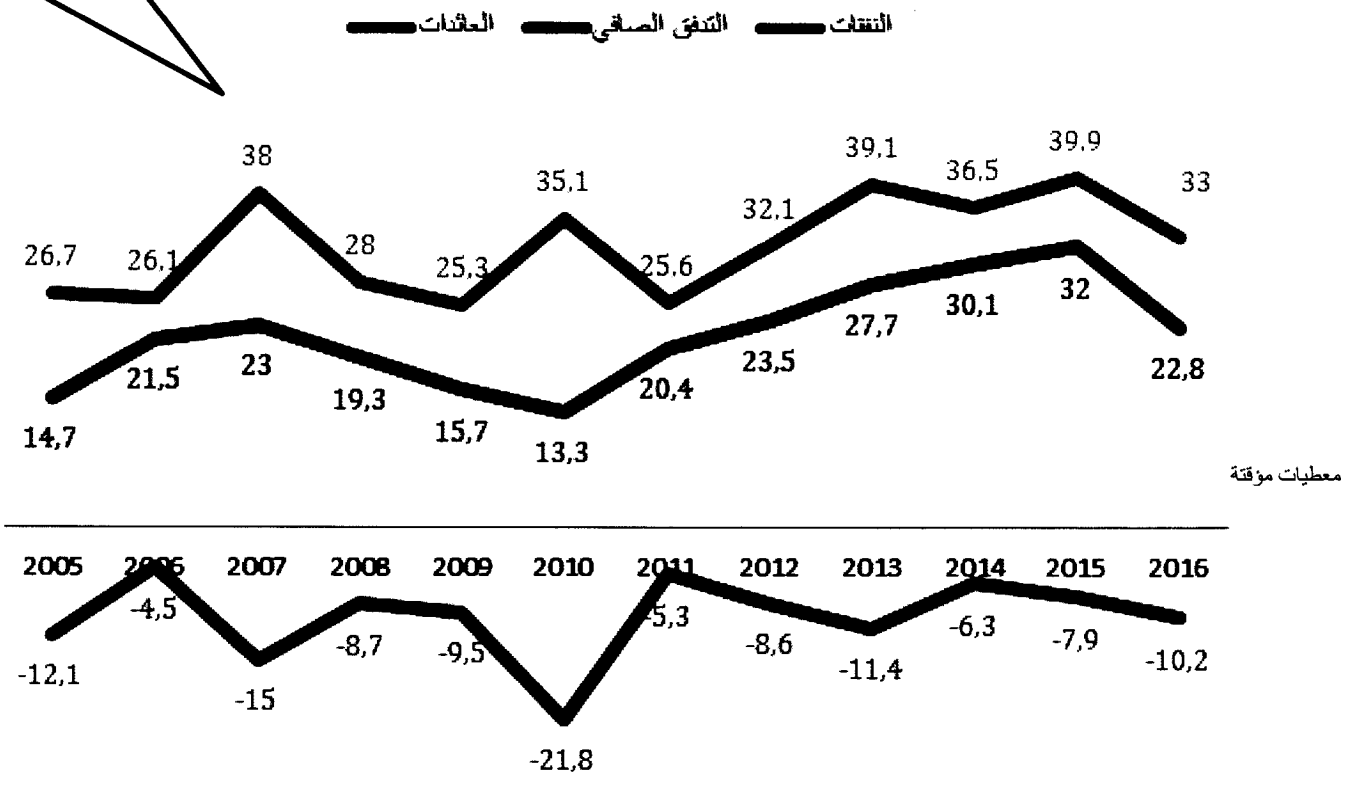

معطيات مؤقتة

المصدر : مكتب الصرف

المغرب في صدارة الدول الإفريقية المستقطبة للاستثمارات

- عزز المغرب في 2016 جاذبيته للاستثمارات في ظرفية إقليمية غير مناسبة.
- يتصدر المغرب تصنيف الدول الأكثر استقطابا للاستثمارات في القارة الإفريقية.
- يتفوق المغرب على كينيا وجنوب إفريقيا (المرتبة الثانية مناصفة)، متبوعتين بغانا وتنزانيا.
- استقطب المغرب 12% من المشاريع الاستثمارية الموجهة إلى إفريقيا في 2016 (+3%)، 7% من الحجم الإجمالي للاستثمارات، و19,2% من مناصب الشغل المحدثة.
- نجح المغرب في تحسين صورته باعتباره قاعدة تصدير نحو أوروبا وإفريقيا والشرق الأوسط، بإطلاقه مخطط التسريع الصناعي في قطاع صناعة السيارات الذي يواصل إثارة اهتمام المستثمرين.
- يعتمد التصنيف على حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة لقياس مرونة كل بلد في مواجهة الضغوطات الماكرواقتصادية بالإضافة إلى التقدم المسجل في مجالات حساسة: الحكامة، التنوع الاقتصادي، البنيات التحتية، مجال الأعمال، التنمية البشرية.

المخطط التشريعي

الإطار التشريعي

برنامج عمل 2017

مشروع قانون مصادق عليه من قبل البرلمان وتم نشره بالجريدة الرسمية:

- القانون المتعلق بآجال الأداء.

ثلاثة مشاريع قوانين مصادق عليها من طرف مجلس الحكومة وفي طور الدراسة من طرف البرلمان:

- مشروع قانون يتعلق بالبريد والمواصلات (قطاع المواصلات)؛
- مشروع قانون يتعلق بإحداث الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات؛
- مشروع قانون يتعلق بإحداث وكالة التنمية الرقمية.

أربعة مشاريع قوانين قيد الدراسة لدى الأمانة العامة للحكومة:

- مراجعة القانون الإطار المتعلق بميثاق الاستثمار؛
- مشروع قانون يتعلق بتوطين المقاولات؛
- مشروع قانون يتعلق بإحداث المقاولات عبر الخط؛
- مشروع قانون يتعلق بالمجلس الاستشاري الأعلى للاستهلاك.

إعداد 6 مشاريع قوانين تهم:

- الإدارة الإلكترونية؛
- حماية المستهلك؛
- الأداء الإلكتروني (تعديل مدونة التجارة)؛
- النشاط البريدي؛
- تحديد شروط تصميم وإحداث وتدبير فضاءات الاستقبال الصناعية؛
- شركات المساهمة.

مخطط تسريع التنمية الصناعية 2020-2014

أهداف واضحة واستراتيجية في طور الإنجاز

3 أهداف لإنجاح تسريع مسلسل التصنيع

1

التشغيل

500 000

منصب شغل في الصناعة

2

القيمة المضافة

23%

رفع حصة الصناعة في الناتج الداخلي الخام
ب 9 نقط

3

الميزان التجاري

التوازن

إعادة التوازن للحسابات الخارجية من خلال
تشجيع الصادرات وإيجاد صناعات بديلة للواردات

10رافعات تتمحور حول المنظومات الصناعية

المنظومات الصناعية

5 إجراءات أفقية لتسريع التنمية الصناعية

- تحسين تنافسية المقاولات الصغرى والمتوسطة
- « Deal making » والاستثمارات الأجنبية المباشرة
- تعزيز التوجه الإفريقي
- إدماج القطاع غير المهيكل
- الإدماج الدولي

5 إجراءات لدعم المنظومات الصناعية

- العقار
- صندوق التنمية الصناعية
- عروض تمويلية خاصة
- الأوفست الصناعي
- التكوين

المنظومات الصناعية - حصيلة الانجازات

52 منظومة صناعية
(منها 5 في طور التوقيع)

33 فيدرالية مهنية

14 قطاع صناعي

تحديد 485.450
منصب شغل في أفق 2020

173.000
منصب شغل محدث
أوفي طور الإحداث في إطار
الاتفاقيات الاستثمارية
المبرمة بين 2014 و2016

المنظومات الصناعية - حصيلة الإنجازات (فرص الشغل)

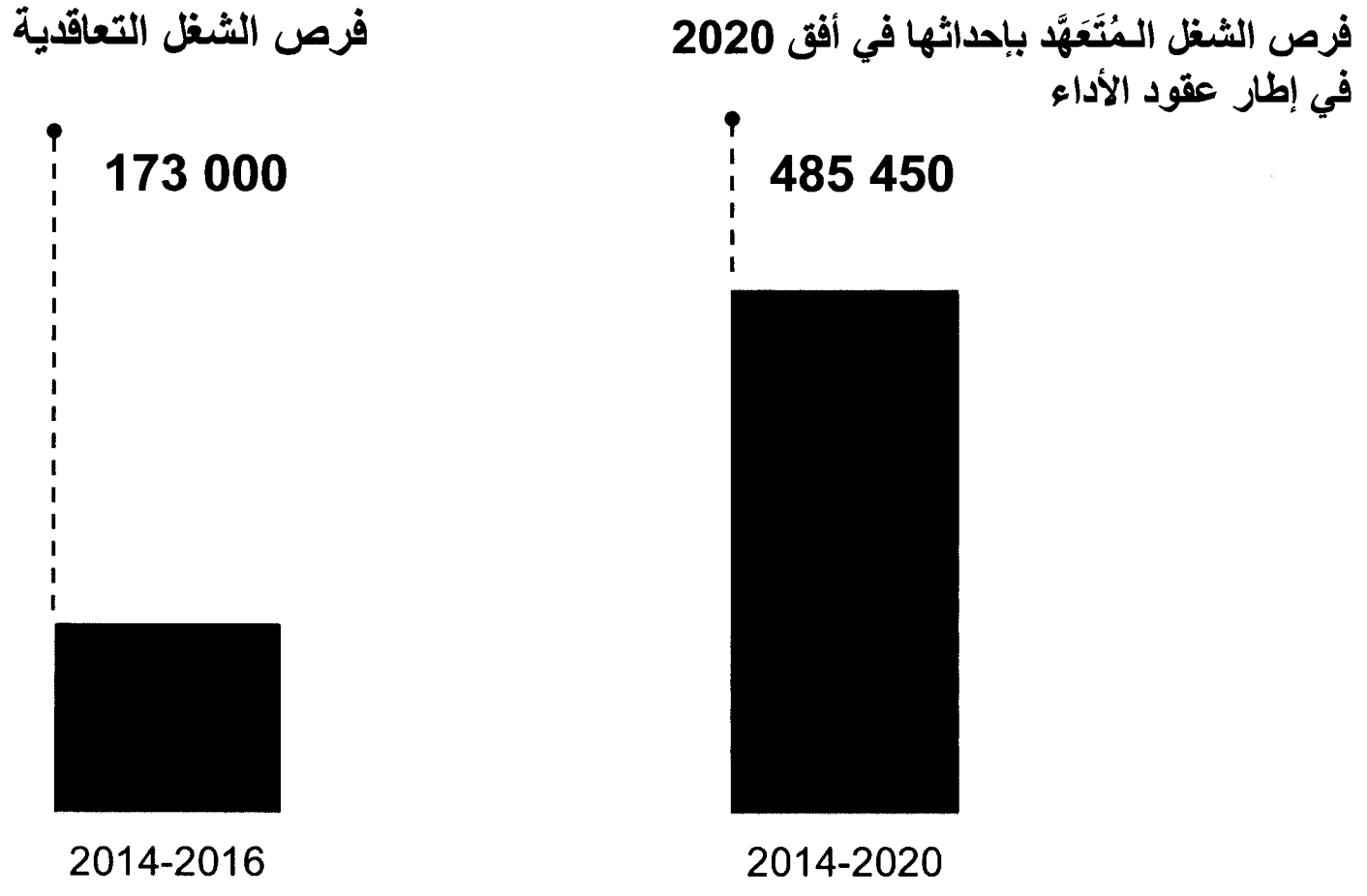

المنظومات الصناعية المحدثة

صناعة السيارات

- الأسلاك الكهربائية
- داخل السيارة والمقاعد
- ختم الألواح المَعدنية
- البطاريات
- محرك السيارة وناقل الحركة
- منظومة PSA
- منظومة رونو

الأهداف في أفق 2020

- بلوغ قدرة إنتاجية تصل إلى مليون وحَدة سنويا.
- إحداث 90.000 منصب شغل إضافي.
- تحقيق نسبة اندماج محلي تصل إلى 65 في المائة.
- تحقيق رقم معاملات سنوي تبلغ قيمته 100 مليار درهم.

صناعة الطائرات

- تركيب هياكل الطائرات
- الأسلاك الكهربائية
- التصميم الهندسي
- صيانة ومراجعة الطائرات

الأهداف في أفق 2020

- إحداث 23.000 فرصة عمل جديدة، أي 3 أضعاف القوى العاملة الحالية.
- مضاعفة رقم المعاملات الخاص بالتصدير ليصل إلى 16 مليار درهم.
- بلوغ نسبة اندماج محلي بنسبة 35 في المائة.
- استقطاب أزيد من 100 فاعل جديد

المنظومات الصناعية المحدثة

صناعة النسيج

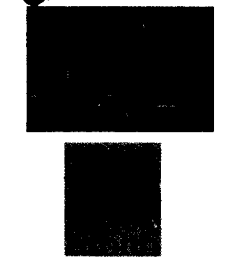

- الموضة السريعة
- الموزعين صناعيين للعلامات التجارية الوطنية
- DENIM
- الحياكة
- المنسوجات المنزلية
- المنسوجات التقنية و الذكية

الأهداف المحددة في أفق 2020

- إحداث 100.000 فرصة عمل قارة.
- تحقيق رقم معاملات إضافي تبلغ قيمته5 مليار درهم .
- إنجاز 70 مشروعا استثماريا من طرف مقاولات ريادية.

صناعة الجلد

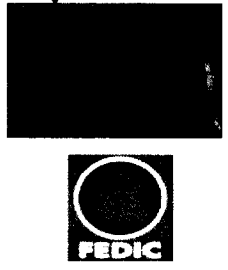

- المدابغ
- صناعة الأحذية
- صناعة المنتوجات الجلدية

الأهداف المحددة في أفق 2020

- إحداث 35.000 فرصة عمل قارة.
- تحقيق رقم معاملات خاص بالتصدير تبلغ قيمته 5,5 مليار درهم.

مواد البناء

- الخزف
- الرخام
- مواد البناء الجاهزة
- تثمين النفايات
- الفولاذ
- المقالع

الأهداف المحددة في أفق 2020

- إحداث 28.000 فرصة عمل صناعية إضافية مستدامة منها 16.000 فرصة عمل صناعية مباشرة،
- تحقيق رقم معاملات إضافي تبلغ قيمته 10,1 مليار درهم،
- إحداث قيمة مضافة صناعية إضافية تبلغ قيمتها 2,9 مليار درهم،
- إحداث تأثير إيجابي على مستوى الميزان التجاري، تبلغ قيمته أزيد من 4,8 مليار درهم.

المنظومات الصناعية المحدثة

الوزن الثقيل

- الوزن الثقيل والهياكل

الأهداف في أفق 2020

- رفع عدد القوى العاملة بالقطاع إلى 24.000 مستخدَم،
- إنتاج 34.500 وحَدة سنويا (مقابل 6.000 سنة 2014) منها 30 في المائة ستُوجه نحو التصدير.
- الإسهام في الناتج الداخلي الخام بما قيمته 8 مليار درهم.
- تحقيق رقم معاملات خاص بالتصدير تبلغ قيمته 6 مليار درهم.

الصناعة الميكانيكية والمعدنية

- تثمين المعادن
- معدات النقل
- المعدات والآلات
- شغل المعادن

الأهداف في أفق 2020

- إحداث 13.400 فرصة عمل.
- إحداث 1.7 مليار درهم من القيمة المضافة الإضافية.
- إحداث 10,8 مليار درهم كرقم معاملات إضافي.

الصناعات الكيميائية

- الكيمياء الخضراء
- الكيمياء العضوية

الأهداف في أفق 2020

- إحداث 12.430 فرصة عمل جديدة مباشرة وقارة و20.650 فرصة عمل غير مباشرة.
- تحقيق رقم معاملات إضافي تبلغ قيمته 14,6 مليار درهم.
- توليد قيمة مضافة إضافية بما قدره 3,8 مليار درهم.
- تحقيق رقم معاملات إضافي موجه للتصدير بقيمة 9,8 مليار درهم.

المنظومات الصناعية المحدثة

الصيدلة

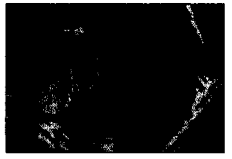

- الأدوية
- الأجهزة الطبية

الأهداف في أفق 2020

- إحداث 5000 فرصة عمل جديدة مباشرة ذات قيمة مضافة عالية.
- تحقيق قيمة مضافة 4,2 مليار درهم.
- تحسين الميزان التجاري ب 7,8 مليار درهم.
- زيادة رقم المعاملات المباشر للقطاع بحوالي 11,1 مليار درهم.

ترحيل الخدمات

- تدبير العلاقات مع الزبناء
- ترحيل معالجة المعطيات
- ترحيل خدمات تكنولوجيات الاعلام
- ترحيل الخدمات الهندسية
- ترحيل معالجة المعطيات الاستراتيجية

الأهداف في أفق 2020

- إحداث 60.000 فرصة عمل جديدة مباشرة.
- توليد 18 مليار درهم كرقم معاملات خاص بصادرات الخدمات الإضافية.
- استقطاب استثمارات تبلغ قيمتها 1,5 مليار درهم.

الصناعات الغذائية

- تثمين الفواكه والخضروات
- تحويل الفواكه والخضروات
- زيت الزيتون
- صناعة الألبان
- صناعة اللحوم
- البسكويت والشوكولاتة والحلويات
- المعجنات والكسكس

الأهداف في أفق 2021

- إحداث 38.457 فرصة عمل .
- 41,74 مليار درهم كرقم معاملات.
- تحقيق رقم معاملات إضافي موجه للتصدير بقيمة 12,52 مليار درهم.
- إحداث 13,1 مليار درهم من القيمة المضافة الإضافية.

- منظومة OCP

الأهداف في أفق 2020

- إحداث 30.000 فرصة عمل.
- تحقيق نسبة اندماج محلي من 35 إلى 50 في المائة.
- تحقيق استثمار إجمالي لمزودي OCP بقيمة 250 مليون درهم سنويا.

المنظومات الصناعية للسيارات: تسجيل بوادر النجاح بفضل انخراط صناعيي القطاع

إحداث 7 منظومات صناعية فعّالة و ذات قيمة مضافة عالية

1- الاسلاك الكهربائية

2- ختم الألواح المَعدنية

3- أجزاء داخل السيارة

4- البطاريات

5- المحركات و أنظم الحركة

6- بوجو

PSA GROUPE

7- رونو

RENAULT NISSAN

أهداف سنة 2020

- + 90 000 منصب شغل
- الاندماج المحلي: + 20 نقطة (65 بالمائة)
- الطاقة الإنتاجية : + 600 000 سيارة
- 100 مليار درهم رقم معاملات صادرات القطاع

أهم الانجازات

- عدد المشاريع الاستثمارية المبرمة : 77
- قيمة الاستثمارات: 14,766 مليار درهم
- 57.538 منصب شغل

مخطط التسريع الصناعي لقطاع صناعة السيارات : أهداف طموحة

+600 000
سيارة سنويا كطاقة إنتاجية

100مليار درهم
رقم المعاملات

+25 نقطة
نسبة الإدماج المحلي

+90 000
منصب شغل

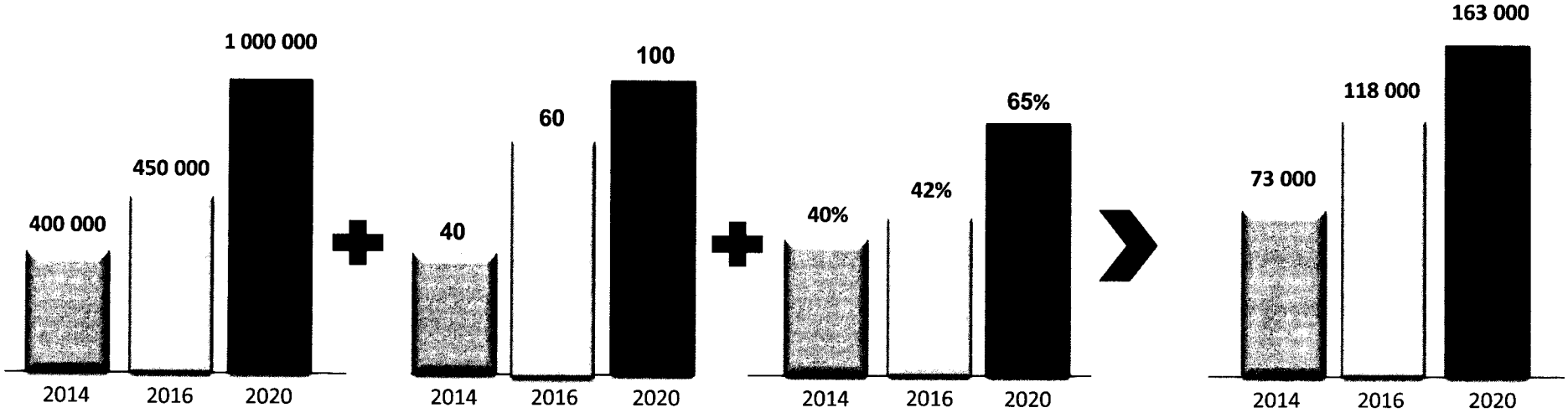

المغرب وجهة رئيسية للمصنعين الدوليين

مشروع المركب الصناعي لمجموعة (PSA) بالمغرب

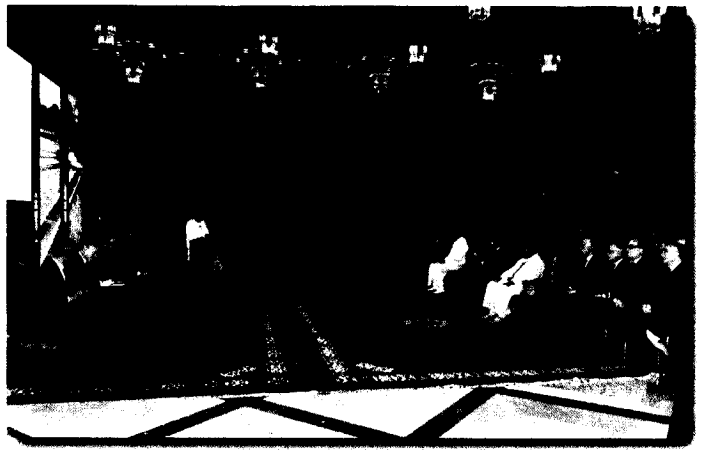

1 **200 000**
محرك سنويا

2 **200 000**
سيارة سنويا

3 **1500**
مهندس و تقني في مشروع البحث و التطوير

4 **1 Md €**
رقم المعاملات

تحت الرئاسة الفعلية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، تم التوقيع، يوم 19 يونيو2015، على اتفاق بخصوص إحداث مركب صناعي لمجموعة PSA بالمغرب.

أهم الإنجازات:

- توقيع الاتفاق الإطار بين الدولة وبوجو يوم 5 يوليوز 2016.
- توقيع 6 اتفاقات محددة بين الدولة وشركائها لربط مصنع بوجو بمختلف الشبكات (الطرق، الماء، الكهرباء، الغاز الطبيعي، خط السكك الحديدية) يوم 5 يوليوز 2016.
- توقيع مذكرة تفاهم لتجهيز المنطقة الصناعية الخاصة بموردي بوجو من اجزاء السيارات .
- بدء أشغال ربط مصنع بوجو بمختلف الشبكات (الماء، الكهرباء، التطهير، الطرق...) .
- بدء أشغال بناء مصنع بوجو.

منظومة رونو

1 65%
نسبة الادماج المحلي

2 50 000
منصب شغل

3 2 مليار أورو
رقم المعاملات

4 900 مليون أورو
من الاستثمارات

تحت الرئاسة الفعلية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، تم إبرام، بتاريخ 26 أبريل 2016، شراكة بين الحكومة المغربية والمجموعة الفرنسية رونو من أجل إطلاق منظومة صناعية لمجموعة رونو.

إنجاز المنظومة

	مصانع رونو		الموردين		المجموع
	مشاريع أخرى لرونو (4 مشاريع)[3]	مشروع LOGAN Break			
مبلغ الاستثمار	51,7 MDH	154 MDH	64,2 MDH	1,2 MrdDH	1,27 Mrd Dhs
رقم المعاملات	-	سيارة في السنة 40.000 +	31,9 M€	693 MDH	+1 Mrd Dhs
مناصب الشغل	43	600	179	625	1450

(1): مشروع صناعي لإنتاج زجاج السيارات

*(2):*مورّدي أجزاء السيارات *(Valeo, Treves, FMI, Tuyauto, Toolpresse, GMD)*

(3): مشروع على مستوى مصنع رونو طنجة لزيادة القدرة الإنتاجية

المنظومات الصناعية لأجزاء الطائرات: انطلاق أربع منظومات صناعية فعالة ذات قيمة مضافة عالية، بتاريخ 28 يوليو 2015

- قطاع الطيران يعرف نموا سريعا على الصعيد العالمي
- موقع استراتيجي متميز للمغرب
- القطاع في المغرب يرتكز على اربع منظومات اولوية

أهداف سنة 2020

- مضاعفة مناصب الشغل المحدثة في القطاعة بثلاث مرات
- الاندماج المحلي: 18 نقطة (35 بالمائة)
- جذب أكثر من 100 مشروع استثماري في القطاع
- + 16 Mds MAD رقم معاملات صادرات القطاع

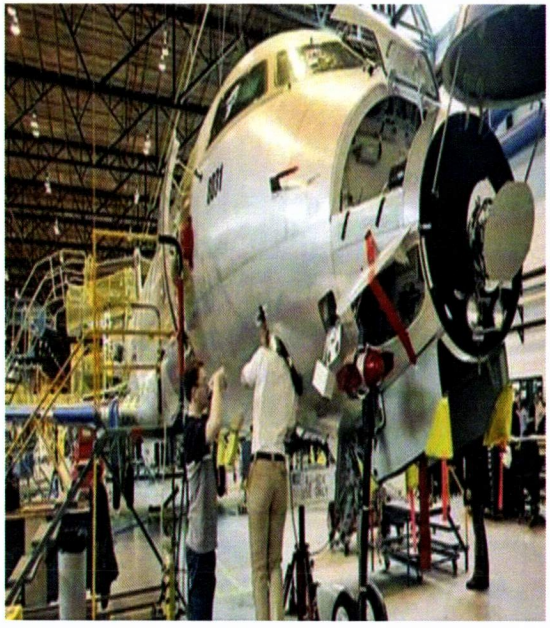

1- تركيب هياكل الطائرات

2- الأسلاك والأنظمة الكهربائية

3- صيانة ومراجعة الطائرات

4-تصميم أجزاء الطائرات

أهم الانجازات

- عدد المشاريع الاستثمارية المبرمة : 18
- قيمة الاستثمارات: 2.492 مليون درهم
- 2.964 منصب شغل

منظومة بوينغ

تحت الرئاسة الفعلية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، تم التوقيع في 27 شتنبر 2016، على بروتوكول اتفاق من أجل إحداث منظومة صناعية لمُصَنّعي المعدات الأصلية لقطاع الطيران بالمغرب.

1 **8700**
منصب شغل متخصص جديد

2 **مليار دولار**
رقم معاملات سنوي إضافي عند التصدير

3 **120**
ممون لبوينغ

محاور تطوير المنظومة

محور الإنتاج :
- **استقرار المزودين من الدرجة 1 و 2.**
- **تقوية المصانع المتواجدة حاليا عبر الزيادة في دفاتر طلباتها.**

محور التكوين :
تنفيذ برامج تكوينية معدة خصيصا من طرف "بوينغ".

المنظومات الصناعية للنسيج: تسجيل دينامية جديدة للقطاع بفضل دعم الدولة وانخراط صناعيي القطاع

الأهداف في أفق 2020

+ 100 000منصب شغل قار

رقم معاملات الصادرات: + 5 مليار درهم

إطلاق أزيد من 70 مشروع استثمار لقاطرات المنظومات

إطلاق 3 منظومات صناعية في 24 فبراير 2015

منظومة (DENIM)

- تعزيز نقاط قوة القطاع الحالية.
- مواجهة تحديات التنافسية في الأسواق الدولية.
- تشجيع الاستثمار في القطاع.

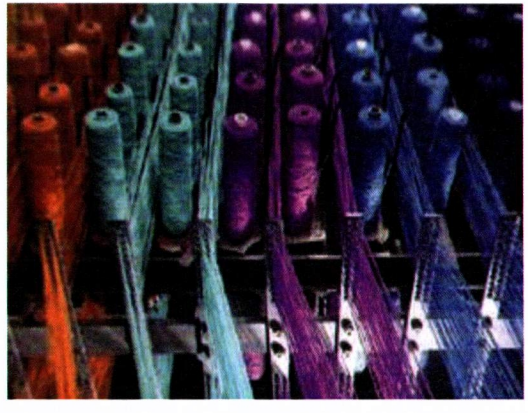

منظومة الموضة السريعة (Fast-Fashion)

- تقوية نسيج وتنافسية الفاعلين الحاليين للاستجابة لطلبات الفاعلين الدوليين في قطاع الألبسة.
- تشجيع الاستثمار، خاصة بجذب استثمارات خارجية مباشرة (الصين، تركيا،...)
- الرفع من القيمة المضافة للقطاع عن طريق العمل بنماذج إنتاج موجهة نحو المنتوج الكامل أو المناولة المشتركة (co-traitance).

منظومة الموزعين الصناعيين للعلامات التجارية الوطنية

- تحسين تنافسية الفاعلين الصناعيين الموجودين حاليا في السوق المحلية، حيال القطاع الغير المهيكل والتوزيع منخفض التكلفة.
- تشجيع المصنعين المغاربة لخلق ماركات وطنية.

المنظومات الصناعية للنسيج: تسجيل دينامية جديدة للقطاع بفضل دعم الدولة وانخراط صناعيي القطاع

انطلاق المنظومات الصناعية:
6 أكتوبر 2016

منظومة النسيج التقني

- اغتنام الفرص المتاحة في السوق.
- خلق منظومة نسيج تقني و دكي متنوع ومبتكر يدمج صناعيي النسيج في اطار شراكة تعتمد على الابتكار مما يؤدي إلى جذب شركات متخصصة جديدة.

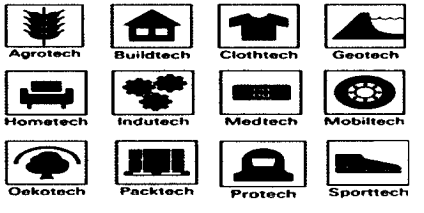

منظومة النسيج المنزلي

تعزيز من خلال المنظومات الصناعية استعادة الحصص في السوق المحلية من القطاع الغير مهيكل والاستيراد وتنويع المنتوجات الأكثر تنافسية في التصدير.

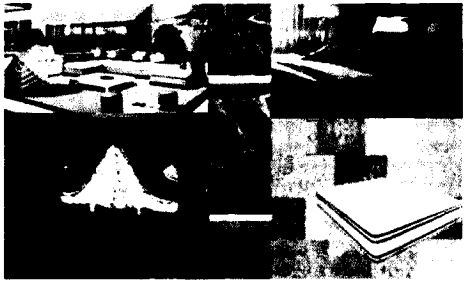

منظومة الحياكة

- تطوير قطاع الحياكة و جعله قطاعا متكاملا تحت تأثير منظومة قوية في حدود 2020.
- بناء صناعة حول قاطرات صلبة وصناعيين عاملين في تكامل لتقديم أفضل قيمة في السوق المحلية والتصدير.

الأهداف في أفق 2020

- + 35 000منصب شغل قار
- رقم معاملات الصادرات: + 5,5 مليار درهم
- إطلاق أزيد من 40 مشروع استثمار لقاطرات المنظومات

إطلاق 3 منظومات صناعية في 11 فبراير 2016

منظومة الأحذية الجلدية

تسريع تنمية صناعة الأحذية الجلدية في المغرب من خلال إحداث تغيير كبير في النسيج الصناعي القائم واستقطاب الاستثمارات الجديدة من اجل اغتنام الفرص المتاحة على الصعيدين المحلي الخارجي.

منظومة الدباغة

تنمية و تحسين القيمة المحلية للجلود المنتجة على المستوى الوطني وجعل قطاع الدباغة يتماشى مع متطلبات التنمية المستدامة.

منظومة المنتجات والملابس الجلدية

إحداث نسيج صناعي كثيف وحديث وقادر على المنافسة في قطاع المنتجات والملابس الجلدية من أجل الاستجابة للأسواق الوطنية والخارجية.

أهم الانجازات

الجلد

النسيج

- عدد المشاريع الاستثمارية المبرمة : 65
- قيمة الاستثمارات: 2.312 مليون درهم
- 30.954 منصب شغل

المنظومات الصناعية الخاصة بقطاع الصناعات المعدنية والميكانيكية

الأهداف في أفق 2020

+ 13400 منصب شغل قار	رقم معاملات : + 10,8 مليار درهم	الاستثمارات: + مليارات درهم

إطلاق 3 منظومات صناعية في 2 ماي 2016

تثمين المعادن
Valorisation des métaux

- تشجيع إنتاج المنتوجات النصف مصنعة التي ستمكن من حلق مناصب شغل جديد والرفع من القيمة المضافة.
- تقوية و تحسين تنافسية الصناعات الحالية التي تحتاج للمنتوجات النصف المصنعة من مادتي النحاس و الألمنيوم مع تحسين أداء الميزان التجاري

المهن الجديدة
Nouveaux métiers

- تموقع المغرب كفاعل صناعي على الصعيد العالمي في مجال صناعات الأليات الفلاحية.
- تموقع المغرب على أوسع نطاق في مجال صناعة الدرجات الهوائية مع تقوية ادماجه.

شغل المعادن
Travail des métaux

- تحسين الخبرة والتطوير التقني للمقاولات الصغرى والمتوسطة.
- تنمية تدبير الجودة للاستجابة لمتطلبات مختلف الأسواق.
- تحديث ألیات الإنتاج لدى المقاولات الصغرى والمتوسطة.
- تنمية شهادة المطابقة حسب المواصفات الدولية

أهم الانجازات

عدد المشاريع الاستثمارية المبرمة : 30	قيمة الاستثمارات: 446 مليون درهم	2.990 منصب شغل

المنظومات الصناعية الصيدلية

الأهداف في أفق 2020

تحسين الميزان التجاري بما يناهز 7,8 مليار درهم	الزيادة في رقم معاملات القطاع بما يناهز 11.1 مليار درهم	خلق 5000 منصب شغل مباشر

إطلاق 2 منظومات صناعية في 24 مارس 2016

منظومة المستلزمات الطبية

- المساهمة في جذب الشركات المصنعة الرائدة الدولية لإنشاء وحدات إنتاج الأجهزة و/أو المعدات الطبية الإلكترونية.
- تعزيز المستلزمات الطبية المصنعة في المغرب على المستوى المحلي والأسواق المستهدفة.

منظومة الادوية

- تقديم الدعم للمؤسسات الصيدلية الصناعية في إبرام عقود نمو التصدير.
- تشجيع صناعة الأدوية المغربية وجودة "صنع في المغرب" على المستوى الدولي.
- تشجيع التحويل المحلي للموارد النباتية.
- دراسة إمكانية إنشاء فضاءات لتوزيع المنتوجات الدوائية في السنغال وساحل العاج.

الأهداف في أفق 2020

الزيادة في القيمة المضافة بما يناهز 3,8 مليار درهم	الزيادة في رقم معاملات القطاع بما يناهز + 14,6مليار درهم	خلق 12430 منصب شغل مباشرو +20650 غير مباشر

إطلاق 2 منظومات صناعية في 17 دجنبر 2015

منظومة الكيمياء الخضراء

- تطويرصناعة الزيوت الأساسية واستخراج الجزيئات المهمة،
- تطوير النكهات والعطور.
- تطوير مسحوق لب الخروب واللثة الخروب.
- تطوير الأصباغ الطبيعية من الموارد المحلية.
- لمساهمة في جذب الشركات المصنعة الرائدة الدولية لإنشاء وحدات إنتاج الأجهزة و / أو المعدات الطبية الإلكترونية.
- تقوية إنتاج مواد التجميل الطبيعية BIO

منظومة الكيمياء العضوية

- تطوير الرزينات المتطورة والمعقدة لتلبية الطلب المحلي و الأسواق المجاورة .
- حديث الشركات من خلال إنشاء مشاريع مشتركة لتطوير تقنيات إنتاج الصباغات (السيارات وقطاع صناعة الطائرات).
- وضع قوانين فعالة لمكافحة بيع المواد الغير المهيكلة.
- تطوير إنتاج مستحضرات التجميل للتصدير إلى الماركات الأوروبية للتوزيع والمنتجات منخفضة التكلفة للتصدير.
- تطوير إنتاج المواد العازلة المستعملة في قطاع البناء.

أهم الانجازات	عدد المشاريع الاستثمارية المبرمة : 46	قيمة الاستثمارات: 16.260 مليون درهم	8.411 منصب شغل

تطوير منظومة شركة OCP ستمكن من :

1. زيادة الإدماج المحلي لشركات منظومة OCP من 35% إلى 50 % بتحفيزها للاستثمار في المغرب؛
2. استقطاب استثمارات لتطوير الأنشطة الاستراتيجية لشركة OCP،

وسيمكن تشغيل برنامج ترويج منظومة OCP لدى المستثمرين من عقد شراكات مع الشركات التي لديها مشاريع استراتيجية ومهيكلة مما سيساعد على الرفع من مهارات الشركات الصغرى والمتوسطة بالتعامل معها على أساس مناولين.

منظومات قطاع مواد البناء

الأهداف في أفق 2020

- تحقيق قيمة اضافية تقدر ب 2,9 مليار درهم
- زيادة رقم معاملات القطاع بما يناهز 10,1 مليار درهم
- خلق 28 000 منصب شغل إضافي ودائم

إطلاق 2 منظومات صناعية في 23 مارس 2016

الإسمنت | الصُّلْب | الرخام | السيراميك | مواد البناء الجاهزة

- تطوير نشاط صناعة المواد الجاهزة لرفع من توسيع نطاق منتجات المنشآت المغربية.
- دعم القدرة التنافسية للشركات السيراميك «البلاط والقطاعات الصحية » .
- دمج نشاط صناعة الرخام حول قاطرات صناعية متطورة.
- خلق صناعة قوية في القطاع الصلب معترف بها كمرجع في المنطقة.
- وضع الآليات الكفيلة لنهوض متكامل في مجال التثمين الطاقي لنفايات المنزلية .

أهم الانجازات

- عدد المشاريع الاستثمارية المبرمة : 13
- قيمة الاستثمارات: 355 مليون درهم
- 1.209 منصب شغل

المنظومات الصناعية لقطاع ترحيل الخدمات

الأهداف في أفق 2020

+1,5 مليار درهم حجم الاستثمارات	+18 مليار درهم رقم المعاملات في تصدير الخدمات	+60 000 منصب شغل

إطلاق 5 منظومات في 5 ماي 2016

منظومة ترحيل معالجة المعطيات الاستراتيجية (KPO)	منظومة ترحيل الخدمات الهندسية (ESO)	منظومة ترحيل خدمات تكنولوجيات الاعلام (ITO)	منظومة ترحيل معالجة المعطيات (BPO)	منظومة تدبير العلاقات مع الزبناء (CRM)
• إقلاع قطب جديد في مجال ترحيل الخدمات متنوع ومبتكر. • تشجيع الاستثمارات لاستقطاب الشركات الرائدة.	• جعل المغرب وجهة مرجعية في ترحيل الخدمات الهندسية. • جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للشركات الرائدة.	• الرفع من قدرات القطاع لترسيخ النجاحات المحققة واستغلال الإمكانيات المتاحة. • دعم إقلاع الفاعلين المحليين. • تثمين استثمارات الدولة، خاصة في المحطات الصناعية المندمجة الخاصة بالقطاع.	• الاستفادة من الإمكانيات المتاحة (استهداف المهن المالية ومهن ترحيل معالجة المعطيات ذات القيمة المضافة) . • تنويع قطاعات الأنشطة؛ • تثمين استثمارات الدولة، وخاصة في المحطات الصناعية المندمجة الخاصة بالقطاع.	• حماية مناصب الشغل في المغرب. • تنويع الفاعلين الدوليين/ قطاعات الأنشطة. • جلب أنشطة ذات قيمة مضافة عالية لتجاوز تنافسية التكاليف.

أهم الانجازات

عدد المشاريع الاستثمارية المبرمة : 9	قيمة الاستثمارات: مليون درهم 342	6.628 منصب شغل

قطاع الصناعات الغذائية: توقيع عقد برنامج لتنمية القطاع في 17 أبريل 2017

سبع قطاعات واعدة

تثمين الفواكه والخضروات
15 500+ منصب شغل
18 700+ مليون درهم كرقم معاملات

تحويل الفواكه والخضروات
5 250 + منصب شغل
2 100+ مليون درهم كرقم معاملات

زيت الزيتون
2 600 + منصب شغل
2 137+ مليون درهم كرقم معاملات

صناعة الألبان
4 000+ منصب شغل
8 000+ مليون درهم كرقم معاملات

صناعة اللحوم
7 757+منصب شغل
8 050+ مليون درهم كرقم معاملات

البسكويت والشوكولاتة والحلويات
3 000+ منصب شغل
2 350+ مليون درهم كرقم معاملات

المعجنات والكسكس
350+ منصب شغل
400+ مليون درهم كرقم معاملات

أهم الإجراءات

- تعزيز التكامل بين الإنتاج الفلاحي والصناعات التحويلية؛
- تطوير منتجات جديدة ذات قيمة مضافة عالية؛
- تحسين القدرة التنافسية للقطاع من خلال تحديث أدوات الإنتاج؛
- تعزيز وتشجيع الصادرات ؛
- تحفيز وتشجيع الاستثمار الخاص.

الأهداف في أفق 2021

38 457+ منصب شغل	41,74 + مليار درهم رقم المعاملات
12,52 + مليار درهم كرقم المعاملات للصادرات	13,1 + مليار درهم كقيمة مضافة

رافعات الدعم: استعمال ناجع لصندوق التنمية الصناعية في خدمة التنمية الصناعية

الدعم المالي

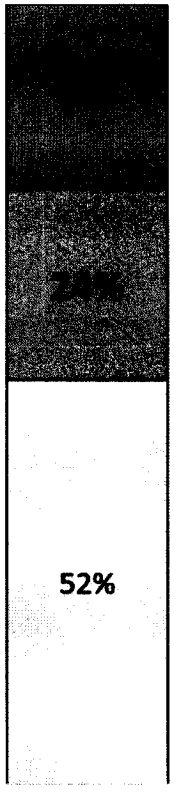

17,3 مليار درهم متعهد بها من أصل 20 مليار لصندوق التنمية الصناعية

تأهيل الموارد البشرية

- مخطط تكوين متكامل، موزع حسب التخصصات والجهات والسنوات
- مؤشر موثوق ودقيق بالنسبة للمكونين وآباء التلاميذ

العقار

- الاحتياجات الكلية للمنظومات الصناعية الفعالة موزعة حسب السنوات والجهات والخصوصيات
- بوابة أنترنت تضم كافة المعلومات الضرورية لاتخاذ القرار

مواكبة القطاع غير المهيكل نحو القطاع المهيكل

- نظام المقاول الذاتي دخل حيز التفعيل، متوفر عبر مختلف ربوع المملكة
- سبيل أمثل لإضفاء الصبغة الرسمية على الأنشطة
- بوابة أنترنت لربط العلاقات: اللقاءات الثنائية/ بين المقاولة والمستهلك/ فيما بين الزبناء

شركاء من القطاع العام لدعم سياسة الموازنة الصناعية

الموازنة الصناعية/الأوفست

اعتماد الطلب العمومي كرافعة لتكثيف القطاع الصناعي وتطوير منظومات صناعية فعالة

masen Moroccan Agency for Solar Energy

CASA TRANSPORTS SA Pour vous simplifier la ville

OCP

royal air maroc

ONEE

ONCF

- التوقيع على اتفاقية استثمار مع شركة SIEMENS في تاريخ 19 شتنبر 2016، بشأن بناء مصنع لإنتاج شفرات التوربينات الريحية، المشروع الأول من نوعه في افريقيا و الشرق الأوسط، باستثمار يقدر ب 100 مليون يورو مع خلق 650 فرصة عمل مباشرة. هذا المشروع هو جزء رئيسي من خطة الموازنة الصناعية التي قدمها الاتحاد المكون من Nareva Holding و Siemens و Enel الفائز بالصفقة العمومية الخاصة بمشروع توليد الطاقة الريحية بقدرة 850 ميجاوات.
- العمل مع Casa Transport على وضع إجراءات خاصة بالموازنة الصناعية للمناقصة التي جرى إعدادها لاقتناء بعض المعدات في إطار تمديد خطوط الترامواي (tramway) لمدينة الدار البيضاء.
- تتبع تنفيذ الالتزامات الخاصة بالموازنة الصناعية للشركات Airbus Defence and Space وSpace Thales Alenia المدرجة في صفقة الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية و المسح العقاري و الخرائطية و ذلك في إطار مذكرة التفاهم التي تم عقدها مع هذه الوكالة في 9 دجنبر 2015.
- تتبع الأشغال الخاصة بطلبات عروض MASEN خصوصا ما يتعلق بإجراءات الموازنة الصناعية.
- إدراج مقتضيات الموازنة الصناعية في البرنامج الاستثماري للمكتب الوطني للسكك الحديدية.

إجراءات الدعم : تقوية قدرات شبكة معاهد التكوين للاستجابة لحاجيات المنظومات الصناعية

التكوين

- تحديد حاجيات المنظومات الصناعية من الموارد البشرية سنويا في كل جهة حسب مستوى التكوين وذلك لمواكبة هذه المنظومات من حيث التأهيل و التكوين.
- إعداد عروض التكوين من طرف هذه الوزارة والفاعلين في مجال التكوين خاصة مع مكتب التكوين المهني و انعاش الشغل، و بشراكة فعلية مع الجمعيات/الفدراليات المهنية المعنية لضمان مطابقة العرض والطلب من حيث الكفاءات. تتمحور هذه العروض اساسا على :
  - ✓ تقريب كمي ونوعي بين حاجيات المنظومات الصناعية من الموارد البشرية وعرض تكوين مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل؛
  - ✓ تطوير التكوين بالتناوب ؛
  - ✓ التنشيط المشترك لوحدات التكوين من طرف المهنيين؛
  - ✓ تطوير التكوين المستمر؛
  - ✓ التسيير المشترك لمؤسسات التكوين المهني القطاعية.
- مواكبة دمج الشباب عن طريق تكوينات مستهدفة في إطار جهاز المساعدة المباشرة في تكلفة التكوين لفائدة قطاع السيارات، قطاع صناعة أجزاء الطائرات، قطاع الإلكترونيك، قطاع ترحيل الخدمات وتكنولوجيا الإعلاميات وقطاع الطاقات المتجددة و النجاعة الطاقية.
- التوفر على أربعة معاهد للتكوين خاصة بقطاع صناعة السيارات المحدثة في الدار البيضاء و القنيطرة و معهدان بطنجة و كذا معهد خاص للتكوين في مهن الطيران، المسيرة من طرف الجمعيات المهنية المعنية، للاستجابة لحاجيات القطاع من الكفاءات وذلك للعمل على متابعة تطوير المنظومات الصناعية و ملائمة التكوين مع حاجيات هذه المنظومات.
- المدرسة المركزية الدار البيضاء التي تكون مهندسين عامين، متعددي الكفاءات، ذوي مستوى رفيع، مطلعين على عالم المقاولة وقادرين على إدارة مشاريع على المستوى الدولي.
- بالاعتماد على برنامج OCP skills تسعى الوزارة إلى إعداد مقاربة hard/softskills من أجل تحسين قابلية تشغيل الموارد.

Centrale
CASABLANCA

OCP SkVIls

تحديد حاجيات التكوين لكل قطاع

1 التوزيع حسب التخصص

حاجيات التكوين لكل قطاع

2 التوزيع الجهوي

3 التوزيع السنوي

التوزيع حسب المستوى و الجهة

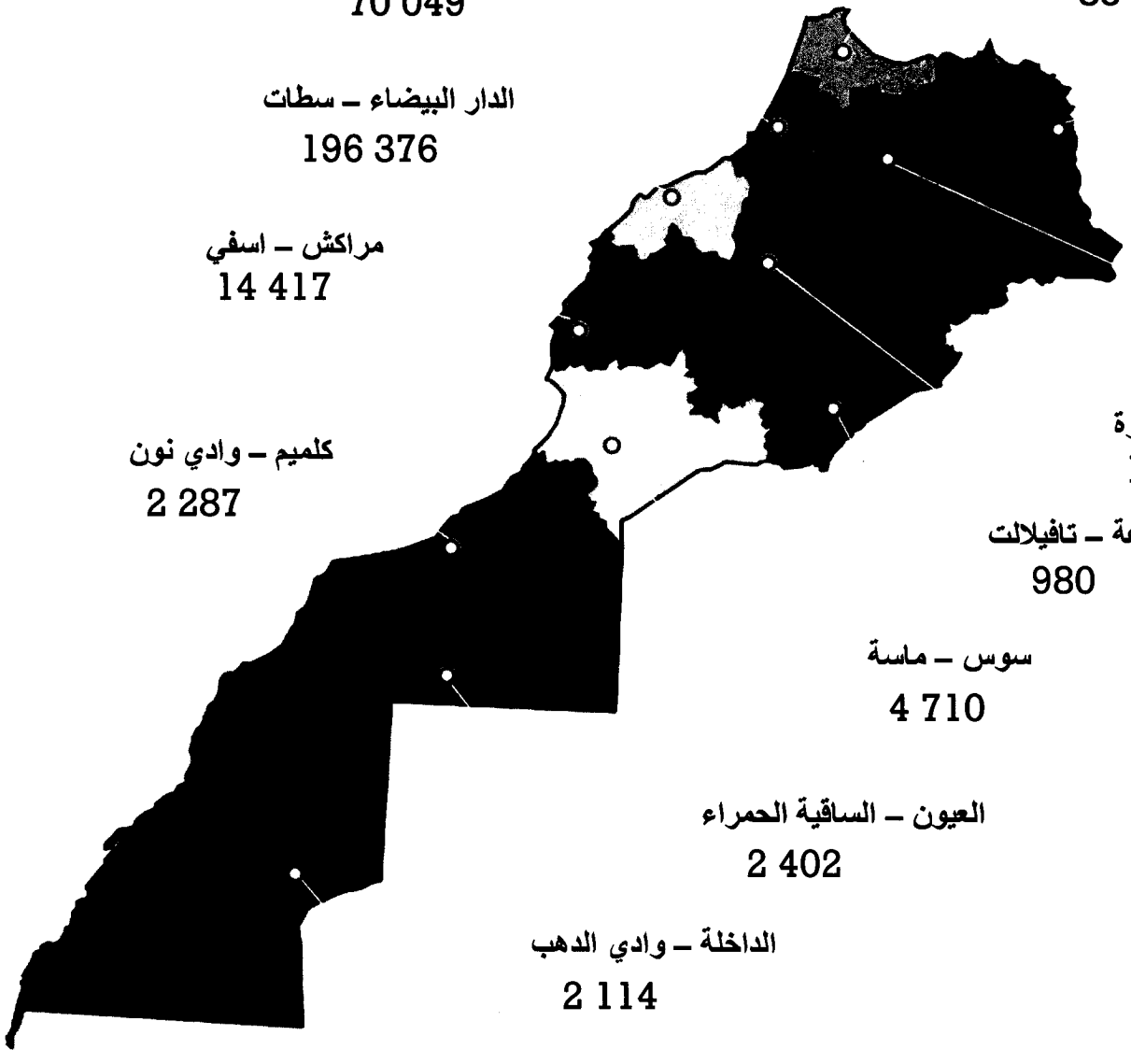

طنجة –تطوان-الحسيمة
85 808

الرباط-سلا-القنيطرة
70 049

الشرق
10 273

الدار البيضاء – سطات
196 376

فاس – مكناس
46 086

مراكش – اسفي
14 417

بني ملال – خنيفرة
11 646

كلميم – وادي نون
2 287

درعة – تافيلالت
980

سوس – ماسة
4 710

العيون – الساقية الحمراء
2 402

الداخلة – وادي الدهب
2 114

الدار البيضاء – سطات

إطار / مهندس **23 565 (12%)**

عامل/ تقني **172 811 (88%)**

التوزيع السنوي

	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المجموع
صناعة أجزاء الطائرات	-	4471	7267	7267	1366	1366	1366	23103
صناعة السيارات	6830	5130	6402	8787	13739	14623	15989	71500
الصناعات الكيميائية	-	-	3301	2077	3005	1762	2282	12427
صناعة مواد البناء	-	-	2630	3742	4777	7702	9150	28001
الصناعات الجلدية	-	-	4477	5460	6703	8236	10188	35064
الصناعات الميكانيكية والتعدينية	-	-	1809	2105	4160	2864	2464	13402
صناعة الشاحنات والهياكل الصناعية	-	-	5156	2685	2755	3634	6833	21063
ترحيل الخدمات وتكنولوجيا الإعلاميات	-	-	3125	9375	16250	16250	17500	62500
صناعة الأدوية	-	-	559	670	1032	1259	1473	4993
الصناعات البلاستيكية	-	-	6276	6781	7987	8396	8838	38278
النسيج	-	10144	14312	17157	19950	22322	22933	106818
الصناعات الفوسفاطية	-	-	3000	4500	6000	7500	9000	30000
المجموع	6830	19745	58314	70606	87724	95914	108016	447149

توزيع الاحتياجات حسب التخصص بالنسبة للمنظومة الصناعية "بطاريات السيارات" في أفق 2020

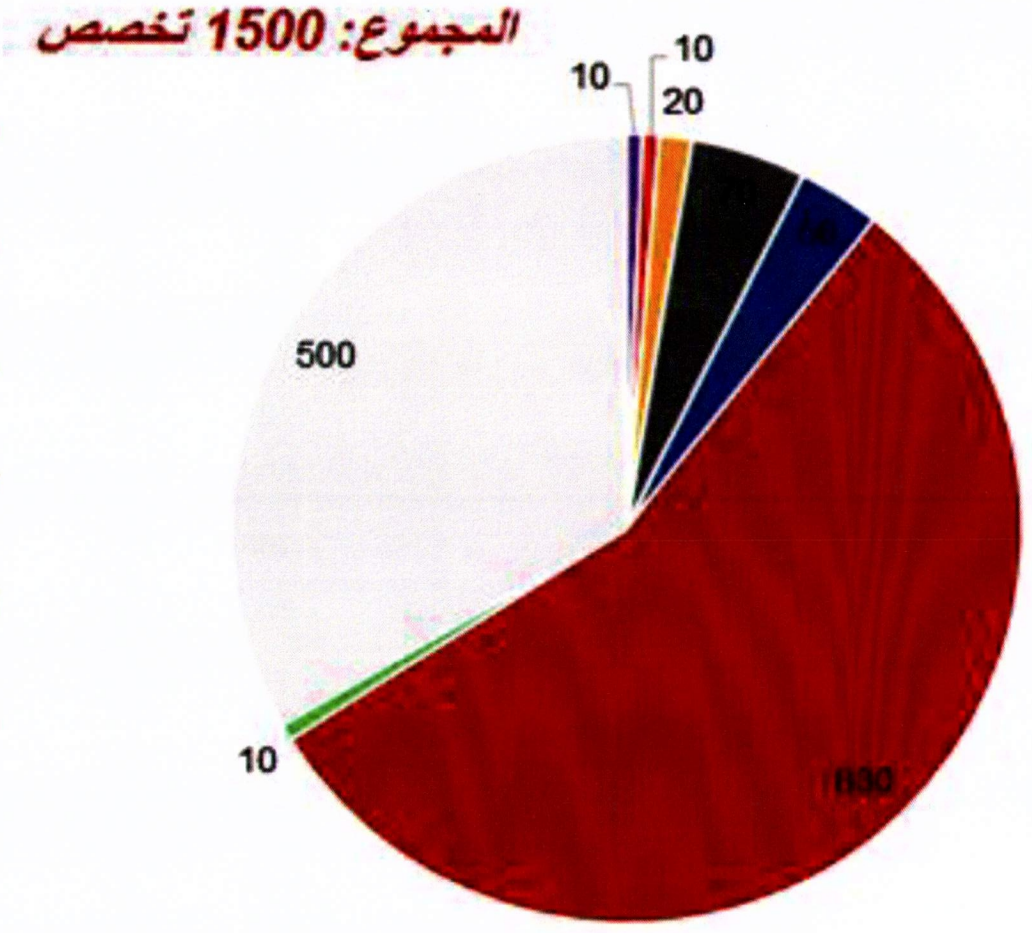

- إدارة المصنع
- مهندسو الإجراءات(نظام الإنتاج، التصميم، الجودة، المناهج، إلخ)
- مهندسو المهن
- تقنيو الإجراءات(جودة، مناهج، لوجستيك، إلخ)
- تقنيو المهن
- الأعوان
- وظائف الدعم(موارد بشرية، إدارة)
- أعوان اللوجستيك والتكوين التكميلي – فرص عمل غير مباشرة

توزيع الاحتياجات حسب التخصص بالنسبة للمنظومات الصناعية لقطاع الطيران في أفق 2020

التخصص	منظومة الهندسة	منظومة الصيانة والإصلاح والفحص	منظومة نظام الأسلاك الكهربائية للاتصال البيني	منظومة التجميع
تدبير (إدارة، مساعدون إداريون)	68	42	33	58
أطر إدارية (مشتريات، مالية، موارد بشرية، جودة، صيانة، إنتاج)	137	169	131	231
مستخدمون إداريون (مشتريات، مالية، موارد بشرية، لوجستيك، ...)	137	169	131	231
مهندس مناهج وتصنيع	-	42	33	58
تقني مناهج	-	127	98	173
مهندسو الجودة، التحسين المستمر، إلخ	-	127	97	170
أعوان الجودة، التحسين المستمر، إلخ	-	508	394	693
تقني الدعم الأفقي (معلوميات، صيانة، أدوات، ...)	-	169	131	231
أعوان الدعم الأفقي (لوجستيك، صيانة، أدوات، ...)	-	169	131	231
مسؤولو خط الإنتاج	-	42	82	144
رؤساء فرق الإنتاج	-	212	410	722
أعوان (ضبط، تركيب، صناعة المراجل، هياكل تركيبية، أنظمة كهربائية/ إليكترونية، المعالجة الآلية) + تلحيم، صباغة	-	4236	3283	5774
مهندسو تصميم (BE- مناهج، ...) (الهندسة)	1026	-	-	-
تقنيو التصميم (BE- مناهج، ...) (الهندسة)	1539	-	-	-
رئيس مصلحة (الهندسة)	51	-	-	-
مسؤول عن العمل (الهندسة)	154	-	-	-
المجموع	**3 112**	**6 012**	**4 954**	**8 716**

البنيات التحتية الصناعية و التكنولوجية

:طلب المنظومات الصناعية من العقار في مقابل العرض العقاري المتوفر بفضاءات الاستقبال الصناعية

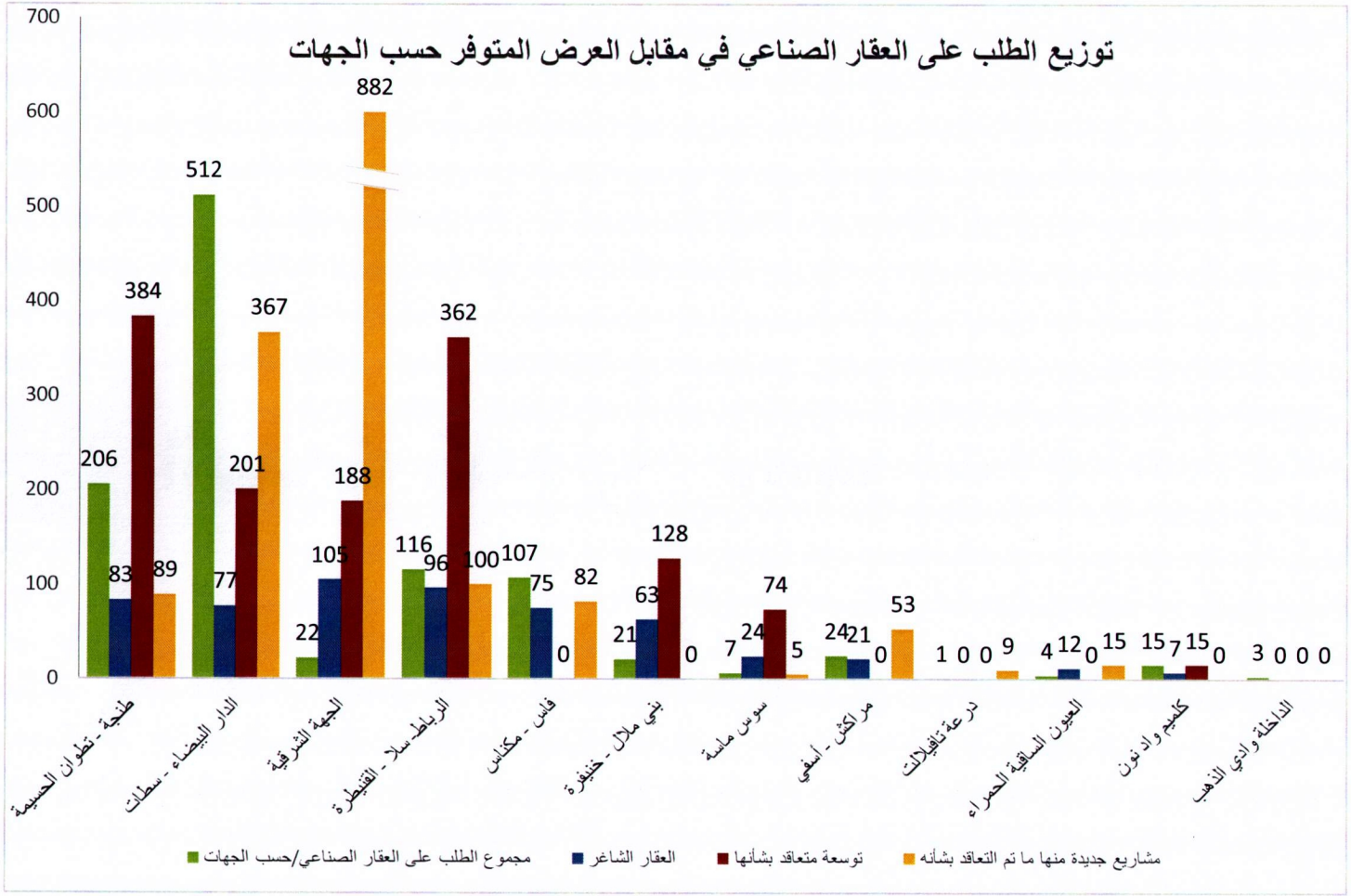

طلب المنظومات الصناعية
1195 هكتارا

العرض المتوفر
563 هكتارا

توسع متعاقد بشأنه
1350 هكتارا
945 هكتارا صافية

مشاريع جديدة منها ما تم التعاقد بشأنه
1603 هكتار
1122 هكتارا صافية

مدينة محمد السادس طنجة تيك
2000 هكتار

المنطقة الصناعية أولاد حادة
850 هكتارا

(1) الطلب على العقار الصناعي المتعلق بالمنظومة الصناعية للصناعة الغذائية سيتم تغطيته من خلال مشاريع الأقطاب الفلاحة المندمجة (الأقطاب الفلاحية لمكناس و بركان و بني ملال) و مشاريع الأقطاب الفلاحية التي سيتم انجازها في المستقبل (الأقطاب الفلاحية لسوس-قيد الإنجاز- و الحوز -قيد البحث عن مهيئ مطور للاستثمار في المشروع- و الغرب -قيد الدراسة).

(2) 17,1 هكتارا لم يتم توطينها بعد بالنسبة للمنظومات الصناعية الخاصة بمعدات الطائرات.

(3) حوالي 140 هكتارا تم تحديدها بمنطقتي صفرو وتيفلت (وذلك نظرا لوفرة مقالع الرخام بها) من أجل تلبية حاجيات المنظومة الصناعية لمواد البناء من العقار.

(4) سيتم تحديد حجم الطلب على العقار بالنسبة للمنظومة الصناعية للمجمع الشريف للفوسفاط (OCP)، في جهتي العيون الساقية الحمراء و مراكش أسفي، من خلال الدراسات التي سيشرف على إنجازها المجمع (سيتكفل OCP بتعبئة الوعاء العقاري اللازم).

الطلب على العقار الصناعي (في أفق 2020) كما تم تحديده في عقود الأداء الموقعة حتى متم 2014، موزعا حسب الجهات :

	OCP	ترحيل الخدمات	صناعة مواد البناء (3)	الصناعات الدوائية	الصناعات الكيميائية	الصناعات التعدينية والميكانيكية	الجلد	النسيج	الشاخنات و الهياكل الصناعية	السيارات	الطائرات(2)	مجموع الطلب على العقار الصناعي/حسب الجهات(1) هكتار
90% من الطلب	115	50	210	9	99,6	57	96,6	133	200	110	115	1 195
الدار البيضاء - سطات	100	27	5	8	69,6	24	38,1	70,24	80	15	74,9	511,84
طنجة - تطوان الحسيمة	-	5	17	-	6	27	5,2	31,38	53	38	23	205,58
الرباط- سلا - القنيطرة	-	10	85	1	6	6	-	9,06	27	42	-	186,06
فاس - مكناس	-	4	80		18	-	37,9	17,26	5	15	-	177,16
مراكش - أسفي	سيحدد لاحقا(4)	2	3	-	-	-	15,4	-	4	-	-	24,4
الجهة الشرقية	-	2	5	-	-	-	-	2,37	13	-	-	22,37
بني ملال – خنيفرة	15		5	-	-	-	-	-	1	-	-	21
سوس ماسة	-	-	-	-	-	-	-	2,57	4	-	-	6,57
كلميم واد نون	-	-	3	-	-	-	-	-	-	-	-	6
العيون الساقية الحمراء	سيحدد لاحقا(4)	-	4	-	-	-	-	-	12	-	-	10
الداخلة وادي الذهب	-	-	3	-	-	-	-	-		-	-	7
درعة تافيلالت	-	-	-	-	-	-	-	-	1	-	-	1

(1) الطلب على العقار الصناعي المتعلق بالمنظومة الصناعية للصناعة الغذائية سيتم تغطيته من خلال مشاريع الأقطاب الفلاحية المنجزة (الأقطاب الفلاحية لمكناس و بركان و بني ملال) و مشاريع الأقطاب الفلاحية التي سيتم انجازها في المستقبل (الأقطاب الفلاحية لسوس-قيد الإنجاز- و الحوز -قيد البحث عن شريك مطور للاستثمار في المشروع- و الغرب -قيد الدراسة).

(2) 17,1 هكتارا لم يتم توظيفها بعد.

(3) حوالي 140 هكتارا تم تحديدها بمنطقتي صفرو وتيطلب (وذلك نظرا لوفرة مقالع الرخام بها) من أجل تلبية حاجيات المنظومة الصناعية لمواد البناء من العقار.

(4) سيتم تحديد حجم الطلب من خلال الدراسات التي سيشرف على انجازها OCP.

عرض العقار الصناعي – توزيع العرض حسب الجهات و المدن:

	العقار الشاغر (هكتار)	توسعة متعاقد بشأنها (هكتار)	مشاريع جديدة منها ما تم التعاقد بشأنه (هكتار)
الدار البيضاء - سطات	77	201	367
طنجة - تطوان الحسيمة	83	384	89
الرباط- سلا - القنيطرة	96	362	100
فاس - مكناس	75		82
مراكش - أسفي	21		53
الجهة الشرقية	105	188	882
بني ملال – خنيفرة	63	128	15
سوس ماسة	24	74	5
العيون الساقية الحمراء	12		15
الداخلة وادي الذهب			10
كلميم واد نون			
درعة تافيلالت			

	العقار الشاغر (هكتار)	توسعة متعاقد بشأنها (هكتار)	مشاريع جديدة منها ما تم التعاقد بشأنه (هكتار)
النواصر	31,7	61,6	
المحمدية	6,3		139
مديونة			188
سطات	5		40
برشيد			
بنسليمان			
الجديدة	34	139	
طنجة	67,2	228,5	67
تطوان	3,1	141	
وزان			22
الحسيمة	13	14	
القنيطرة	74,1	153	100
الخميسات	8	170	
سلا	14	38,6	
مكناس	58,6		
فاس	16,4		
صفرو			82
مراكش	4,5		
شيشاوة	16,8		
قلعة السراغنة			53
الناضور	22,6	22	850
بركان	19,5	50	
كرسيف			31,8
وجدة	6,9	116	
بني ملال	62,9	128	
أكادير	24	73,6	
بوجدور	11,7		
العيون			15
تنجداد			10

المجموع

العرض المتوفر
563 هكتارا

توسعة متعاقد بشأنها
1350 هكتارا
945 هكتارا صافية

مشاريع جديدة منها ما تم التعاقد بشأنه
1603 هكتارا
1122 هكتارا صافية

+

مدينة محمد السادس طنجة تيك
2000 هكتار

المنطقة الصناعية أولاد حادة
850 هكتارا

تسهيل الولوج للعقار الصناعي : تنفيذ برنامج الحظائر الصناعية المندمجة الموجهة للكراء (PILs) (1/2)

1. إنجاز الحظيرة الصناعية المندمجة الموجهة للكراء SETTAPARK بشراكة مع الغرفة الفرنسية للتجارة والصناعة في المغرب على مساحة 19 هكتار

الجماعة الحضرية لسطات، في مخرج المدينة في اتجاه مدينة مراكش (RN9)

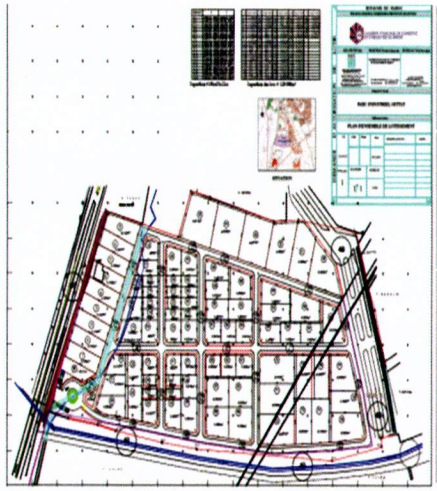

فرص العمل المرتقبة	4000 منصب شغل
الاستثمارات المرتقبة	1,5 مليار درهم
تقدم المشروع	تم الانتهاء من أشغال التجهيز نسبة التسويق: 66%

2. إنجاز الحظيرة الصناعية المندمجة الموجهة للكراء ECOPARC بشراكة مع الغرفة الفرنسية للتجارة والصناعة في المغرب (CFCIM) على مساحة 61 هكتار

الجماعة القروية لبني منيار، برشيد ;
متصل بالطريق الوطنية التي تربط برشيد بحد السوالم.

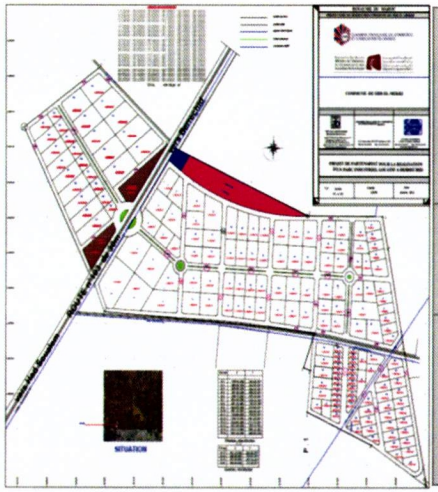

فرص العمل المرتقبة	12000 منصب شغل
الاستثمارات المرتقبة	2 مليار درهم
تقدم المشروع	أشغال التجهيز في طور الإنجاز

تسهيل الولوج للعقار الصناعي : تنفيذ برنامج الحظائر الصناعية المندمجة الموجهة للكراء (PILs) (2\2):

3. مشروع الحظيرة الصناعية الموجهة للكراء لمؤسسة مسجد الحسن الثاني على مساحة 139 هكتارا
الجماعة القروية سيدي حجاج واد حصار، إقليم مديونة – جهة الدار البيضاء سطات

- إنجاز دراسة السوق و الدراسات التقنية و المالية المتعلقة بإنجاز الحظيرة الصناعية الموجهة للكراء؛
- التوقيع على اتفاقية شراكة بخصوص تعبئة العقار اللازم (عقار خاضع لنظام الأحباس)؛
- التعاقد مع "بنك أعمال" من أجل العمل على إيجاد مهيئ-مطور خاص، وطني أو دولي، والذي سيتولى تنفيذ المشروع: تجربة لم تتكلل بالنجاح ؛
- يتم حاليا التدارس بشراكة مع CFCIM (اعتمادا على الدراسات المنجزة مسبقا) إمكانية إنجاز شطر أول من المشروع في حدود 50 هكتارا، من طرف إحدى المؤسسات العمومية التابعة للوزارة المكلفة بالصناعة كصاحب المشروع و CFCIM كصاحب مشروع بالتفويض : الهدف هو إطلاق إنجاز الحظيرة الصناعية الموجهة للكراء لمؤسسة مسجد الحسن الثاني والذى يعتبر حجر الزاوية لنجاح المشروع .

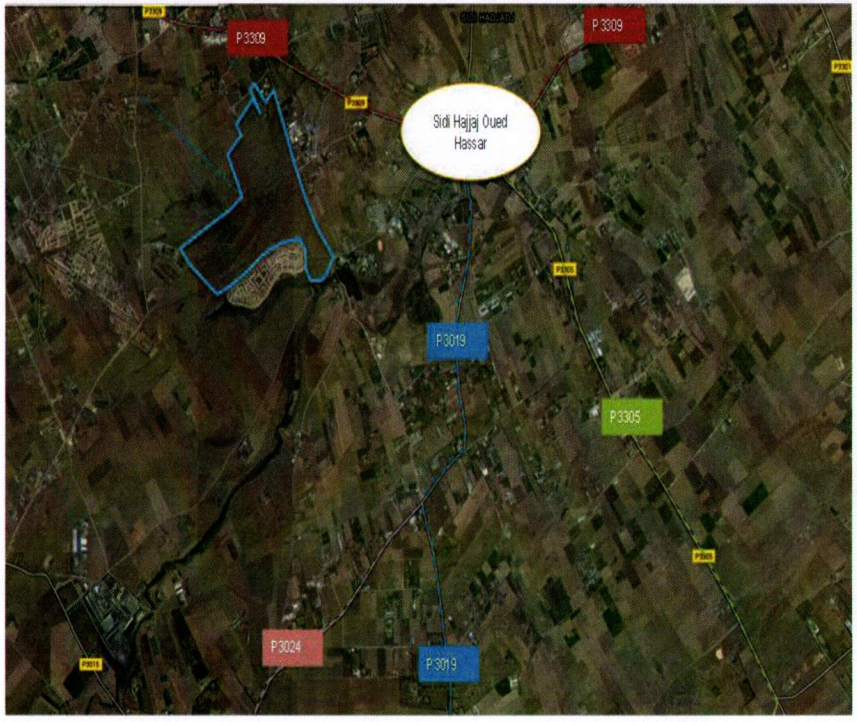

الشروع في أشغال تهيئة الشطر الأول من المشروع خلال سنة 2017

مواقع مشاريع المناطق الصناعية / مناطق الأنشطة الاقتصادية :

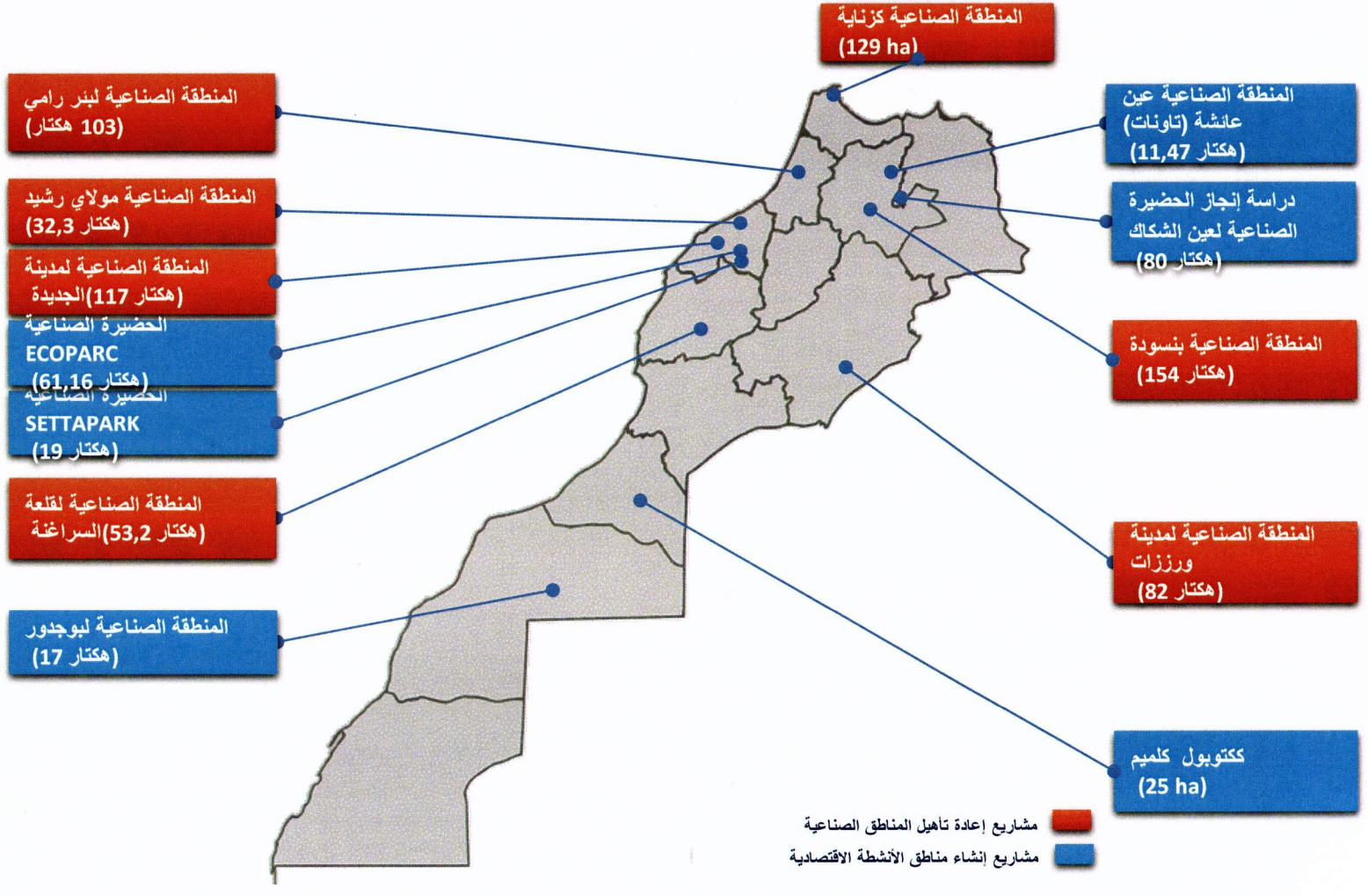

طلب إبداء الاهتمام من أجل إحداث أو إعادة تأهيل المناطق الصناعية

المنهجية

عملية سنوية : طلب ابداء الاهتمام لانتقاء المشاريع لدى مندوبيات الوزارة.

مساهمة الوزارة

- إحداث مناطق جديدة : 50٪ من تكلفة المشروع، في حدود 20 مليون درهم.
- إعادة التأهيل: 50٪ من تكلفة المشروع، في حدود 10 مليون درهم.

معايير الانتقاء

إحداث مناطق جديدة
- التوفر على وعاء عقاري يمكن تعبئته؛
- ضعف عرض العقار الصناعي بالجهة التي سينجز بها المشروع؛
- تجاوز نسبة تثمين المناطق الصناعية المجاورة معدل 70 بالمائة؛
- تفويض إنجاز المشروع لمجهز خاص، أو إذا تعذر ذلك، لمؤسسة عمومية؛
- انخراط الفاعلين المحليين في تمويل المشروع.

إعادة تأهيل منطقة صناعية
- مستوى تدهور بنية المنطقة الصناعية؛
- نسبة مرتفعة لمعدل تثمين المنطقة؛
- تواجد جمعية لأرباب المصانع بالمنطقة الصناعية؛
- انخراط الفاعلين المحليين في تمويل المشروع.

1. **الإعلان عن طلب ابداء الاهتمام**
   - إبلاغ مندوبيات الوزارة بانطلاق طلب ابداء الاهتمام
2. **استقبال/دراسة الملفات**
   - عقد اجتماعات وتبادل الآراء مع مندوبيات الوزارة؛
   - تنقيط المشاريع؛
   - ترتيب المشاريع حسب درجة الاستحقاق.
3. **مصادقة السيد الوزير**
   - عرض النتائج على السيد الوزير والمصادقة عليها و إعلام الأطراف المعنية
4. **اختيار مكتب الدراسات**
   - اطلاق طلب العروض لاختيار مكتب الدراسات؛
   - إرساء المناقصة.
5. **تنفيذ الدراسات**
   - اطلاق الدراسات؛
   - استلام مخرجات الدراسات والمصادقة عليها؛
   - عرض النتائج على المستوى المحلي.
6. **إعداد/المصادقة/توقيع الاتفاقيات**
   - توقيع الاتفاقيات.
7. **الشروع في الأشغال**
   - موعد الشروع في الأشغال : 3 أشهر؛
   - مدة الاتفاقية : 5 سنوات.
8. **متابعة تنفيذ المشاريع**
   - عقد اجتماعات لجان التتبع المحلية؛
   - رفع التقارير الدورية إلى الشركاء المعنيين (لجنة التتبع المحلية).

طلب إبداء الاهتمام من أجل إحداث أو إعادة تأهيل المناطق الصناعية

نتائج الانتقاء لطلب ابداء الاهتمام 2016 / إحداث مناطق جديدة

		الدعم المقترح (مليون درهم)
1	المنطقة الصناعية المرسى - العيون	10
2	المنطقة الصناعية سيدي الطيبي - القنيطرة	20
3	توسيع المنطقة الصناعية النخيل – قلعة السراغنة	20
4	المنطقة الصناعية جرسيف	15
5	منطقة الأنشطة الصناعية طاطا	8
6	منطقة الأنشطة الصناعية وزان	20
7	منطقة الأنشطة الصناعية تنجداد - الرشيدية	10,17
	المجموع	103,17

نتائج الانتقاء لطلب ابداء الاهتمام 2016 / إعادة التأهيل

		الدعم المقترح (مليون درهم)
1	المنطقة الصناعية مغوغة - طنجة	10
2	المنطقة الصناعية آسفي	10
	المجموع	20

مشروع "إنتاجية العقار الصناعي " بشراكة مع هيئة تحدي الألفية (1/2)

تم التوقيع على الميثاق الثاني بين حكومة المغرب و هيئة تحدي الألفية و الذي تبلغ مدته 5 سنوات بتاريخ 30 نونبر 2015. (الشروع الفعلي للميثاق سيكون بشهر يونيو عام 2017)

450 مليون دولار أمريكي مخصصة لمشروعين مهيكلين، يهدفان إلى تخفيف اثنين من العراقيل الرئيسية أمام النمو الاقتصادي والاستثمار في المغرب: نوعية التعليم وإنتاجية العقار. **(127 مليون دولار أمريكي تهم العقار الصناعي)**

الهدف من المشروع: معالجة الإكراهات التي تواجهها المقاولة للولوج إلى هذا العقار، وذلك من خلال نهج مقاربة جديدة في مجال تطوير وإعادة تأهيل المناطق الصناعية، قائمة على تلبية حاجيات السوق وتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

إنتاجية العقار الصناعي

مركز الخبرة لتطوير العقار الصناعي	مشاريع نموذجية	صندوق المناطق الصناعية المستدامة
دعم الحكومة في تنزيل هذه المقاربة الجديدة، خاصة من خلال المواكبة التقنية و القانونية لمختلف الفاعلين في مجال تطوير المناطق الصناعية و تعميم الممارسات الفضلى	إنجاز مشاريع نموذجية بغرض تجريب المقاربة الجديدة لإعادة تأهيل و إحداث المناطق الصناعية على أرض الواقع	دعم المبادرات الخاصة أو العمومية الأخرى التي تشجع على اعتماد نموذج جديد لحكامة المناطق الصناعية، قائم على الاستجابة للطلب.

مشروع "إنتاجية العقار الصناعي " بشراكة مع هيئة تحدي الألفية (2/2)

تقدم المشروع

الميثاق الثاني: تم التوقيع عليه بتاريخ 30 نونبر 2015 (مدته 5 سنوات).

وكالة حساب تحدي الألفية المغرب

- إحداث وكالة حساب تحدي الألفية المغرب التي ستتكلف بتفعيل الميثاق الثاني و عقد اجتماع الدورة الأولى لمجلس التوجيه الاستراتيجي لهده الوكالة في أكتوبر 2016؛
- توظيف المدير العام للوكالة؛
- تعيين مدير مركز الخبرة؛
- الشروع في توظيف فريق عمل مركز الخبرة الذي سيكون مقره بالمديرية المكلفة بتطوير البنية التحتية الصناعية .

صندوق المناطق الصناعية المستدامة

- إطلاق بحث من أجل هيكلة صندوق المناطق الصناعية المستدامة ونشر التقرير الخاص به، و الدي يؤكد جدوى إنشاء هدا الصندوق.
- من المقرر إحداث الصندوق وإطلاق الإعلان عن طلب المشاريع في أوائل عام 2018: فرصة لدمج مصادر تمويل المشاريع التي تدخل في إطار الإعلان عن طلب الاهتمام الذي تشرف عليه الوزارة مع هذا الصندوق.

المشاريع النموذجية

- تعيين مصالح الاستشارة في إبرام الصفقات في إطار الشراكة بين القطاع العام و الخاص؛
- الشروع في مسطرة تعبئة العقار؛
- ستقوم الوزارة و وكالة حساب تحدي الألفية بإنجاز أشغال خارج الموقع للمشاريع النموذجية (مشروعين لإعادة التأهيل والتمديد: بوزنيقة وحد السوالم ومشروع جديد: ساحل الخيايطة)؛
- إبرام شراكة بين القطاع العام و الخاص مع شركة أو شركات التهيئة والتطوير والتسيير الوطنية أو العالمية الخاصة من أجل إنجاز المشاريع النموذجية.

المشاريع النموذجية

مشروع جديد: المنطقة الصناعية لساحل الخيايطة (57 هكتار منها 34,2 هكتار صافي)

إعادة تأهيل مناطق صناعية: 92,5 هكتار + 111 هكتار توسعة (منها 71,4 هكتار صافي)

- المنطقة الصناعية لبوزنيقة : 24 هكتار +40 هكتار توسعة (منها 18 هكتار صافي)
- المنطقة الصناعية لحد السوالم : 68,5 هكتار + 71 هكتار توسعة (منها 53,4 هكتار صافي)

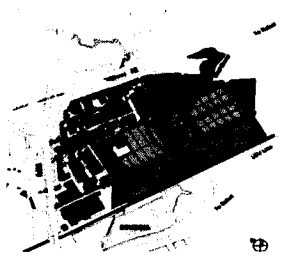

المنطقة الصناعية لبوزنيقة

المنطقة الصناعية لحد السوالم

المنطقة الصناعية لساحل الخيايطة

المراحل القادمة

- التوقيع على اتفاقية بين وزارة الصناعة و وكالة حساب تحدي الألفية المغرب من أجل تحديد مسؤوليات كل جهة في إطار تنزيل مشروع انتاجية العقار الصناعي.
- تنزيل المشروع بمختلف مكوناته.

مشروع القانون المتعلق بفضاءات الاستقبال الصناعي

وضع اطار قانوني لحل العوائق المتعلقة بالعقار الصناعي

	الاشكاليات	التدابير الكبرى المدرجة في مشروع القانون
الإدارة	1. لا تستند برمجة فضاءات الاستقبال الصناعية، على مستوى تصاميم التهيئة، على حجم الطلب الفعلي على العقار الصناعي؛ 2. يشرف على برمجة فضاءات الاستقبال الصناعية العديد من الفاعلين دون وجود تنسيق للرؤى و الجهود فيما بينهم. 3. لازال من الممكن خلق فضاءات استقبال صناعية غيرمهيكلة وذلك بمجرد الحصول على الرخص الاستثنائية التي تمنحها السلطات المحلية في مجال التعمير.	1. فرض إلزامية توطين فضاءات الاستقبال الصناعية في المناطق التي يتواجد بها طلب فعلي على العقار الصناعي؛ 2. تحديد قواعد وشروط برمجة فضاءات الاستقبال الصناعية و كذا مسطرة المصادقة عليها ومنح **توسعة** المتعلقة بتصاميم التهيئة من طرف الوزارة المكلفة بقطاع الصناعة؛ 3. تقنين عملية منح **الرخص الاستثنائية** المتعلقة **بتصاميم** لإنشاء الوحدات و المناطق الصناعية.
التجهيز	1. مشاكل تخص جودة التجهيزات: تدهور حالة التجهيزات الأساسية.	1. إنشاء الحضائر الصناعية بموجب مرسوم من وزارة الصناعة مرفوقا بدفتر التحملات الذي يحدد قيمة العرض، والمتطلبات التقنية والمعمارية و كذا شروط الاستغلال والادارة و التسويق.
التثمين	1. تعتبر إشكالية المضاربة التي يعرفها العقار الصناعي نتيجة للتعقيدات التي تحول دون تطبيق البنود المتعلقة بالتثمين (استعادة القطع الارضية الغير مثمنة في الوقت المحدد)؛ 2. تدني معدل التثمين وارتفاع الأسعار؛ 3. تبقى الشركات الصناعية ملزمة بإنجاز دراسة التأثير على البيئة وإن تواجدت بداخل فضاءات استقبال صناعية حصلت مسبقا على رخصة من اللجنة الوطنية لدراسات التأثير على البيئة.	1. التنصيص على بنود التثمين. 2. إلزام المحافظة العقارية و المحاكم الإدارية المعنية بإعمال بنود التثمين واستعادة الاراضي في حالة عدم احترام هذه البنود؛ 3. إعفاء الشركات المتواجدة بفضاءات استقبال صناعية حاصلة على رخصة من اللجنة الوطنية لدراسات التأثير على البيئة من إنجاز دراسة التأثير على البيئة.

مشروع القانون المتعلق بفضاءات الاستقبال الصناعي

وضع اطار قانوني لحل العوائق المتعلقة بالعقار الصناعي

	الاشكاليات	التدابير الكبرى المدرجة في مشروع القانون
التخطيط	يتسبب غياب هيئة مسؤولة عن الإدارة في معظم المناطق الصناعية في ما يلي: • وجود صعوبات تواجه المستثمرين خلال مراحل التأسيس و الاستغلال؛ • تدهور حالة المرافق (الطرق، الصرف الصحي و الانارة و ما إلى ذلك.)	1. إلزام الشركات المسؤولة عن التهيئة و التطوير بما يلي : • إدارة فضاءات الاستقبال الصناعية؛ • القيام بمهمة الشباك الوحيد بالنسبة للمستثمرين أثناء التأسيس و الاستغلال. 2. ضرورة الانضمام لجمعية فضاء الاستقبال و تسديد مستحقات الاشتراك (بالنسبة فضاءات الاستقبال القديمة).

ضرورة وضع تحفيزات للشركات المسؤولة عن تهيئة و تطوير فضاءات الاستقبال الصناعية

النظام التحفيزي	1. تعتبر أسعار البيع و التأجير مرتفعة بالنسبة للمستثمرين. 2. تعتبر تهيئة العقار الصناعي من طرف الشركات الخاصة غير مربحة بالمقارنة مع العقارات التقليدية؛ 3. تلزم الشركات المكلفة بتهيئة و تطوير فضاءات الاستقبال الصناعية بأداء الضريبة على الأراضي الغير مبنية. 4. تضطر الشركات المكلفة بتهيئة و تطوير فضاءات الاستقبال الصناعية لفرض تكاليف الادارة على الشركات المستقرة بهذه الفضاءات و ذلك بالإضافة إلى الرسوم الجماعية.	1. منح الدعم المالي 2. الاعفاء من الضريبة على الاراضي الغير مبنية. 3. انهاء التطبيق المزدوج للضريبة البلدية في المناطق الحرة

إطلاق موقع إلكتروني خاص بالعقار الصناعي

قامت الوزارة بتطوير موقع إليكتروني خاص بالعقار الصناعي، و إطلاقه في يوليوز 2016.

ويسمح هذا الموقع الموجه للمستثمرين في المجال الصناعي بالحصول على معلومات واضحة و مضبوطة في ما يتعلق بالعقار الصناعي الشاغر بكل جهات المملكة.

تتلخص الخدمات المقدمة من طرف الموقع في ما يلي:

عرض مواقع المناطق الصناعية على الخريطة المغربية؛

عرض تصاميم تفاعلية للمناطق الصناعية؛

خاصية البحث في قاعدة بيانات الموقع عن منطقة صناعية ما حسب معايير معينة (الموقع، الاسم، الصبغة، القرب من الطرق و المطارات و البنيات التحتية الأخرى)؛

عرض بطائق تقنية حول المناطق الصناعية (الموقع، المساحة، الصبغة ، الثمن ، إلخ)؛

إتاحة إمكانية التواصل بين المستثمرين المحتملين و الشركة المكلفة بإنجاز منطقة صناعية معينة بخصوص ابداء اهتمامهم ببقعة أو مجموعة من البقع الشاغرة.

البنيات التكنولوجية

حصيلة 2016

- مواصلة تنفيد مختلف أوراش مخطط النهوض بالمراكز التقنية الصناعية 2013-2017:
  - ✓ التأهيل التنظيمي والعملي للمراكز التقنية الصناعية ؛
  - ✓ عملية إعادة هيكلة وتوسيع المراكز التقنية الصناعية ؛
  - ✓ دعم شبكة المراكز التقنية الصناعية المغربية (RECTIM) ؛
  - ✓ تمويل الاستثمارات المتعلقة بتعزيز آليات و معدات مختبرات المراكز التقنية الصناعية ؛
- إمضاء عقود تمويل ل 16 مشروعا للتطوير في إطار النسخة الثانية لطلب المشاريع المتعلق بالمراكز التقنية الصناعية ؛
- إطلاق النسخة الثالثة لطلب المشاريع المتعلق بالمراكز التقنية الصناعية ؛
- متابعة تنفيذ عقود برامج الموقعة بين الدولة و 9 أقطاب للتنافسية والابتكار (Clusters) المستفيدة من صندوق دعم أقطاب التنافسية والابتكار؛
- انتقاء قطبين جديدين للتنافسية والابتكار من خلال النسخة السابعة لطلب المشاريع ؛
- متابعة إنشاء 4 مجمعات للابتكار بشراكة مع الجامعات في مدن مراكش، فاس، الرباط و سطات؛
- مواصلة دعم و تتبع الجمعية المغربية للعلوم المتقدمة والابتكار والبحث (Fondation MASCIR).

برنامج عمل 2017

<u>دعم و تطوير البنيات التكنولوجية و بنيات البحث و التطوير</u>

•تمويل و متابعة مشاريع التطوير للمراكز التقنية الصناعية في إطار طلب المشاريع و التوقيع على عقود تمويل مشاريع جديدة ؛

•تتبع و إنهاء عملية التأهيل التنظيمي و عملية إعادة هيكلة وتوسيع المراكز التقنية الصناعية ؛

•تقييم المخطط التنموي للنهوض بالمراكز التقنية الصناعية للفترة 2013-2017 و إعداد مخطط جديد لتطوير و مواكبة هذه المراكز التقنية انطلاقا من سنة 2018 ؛

•مواصلة إنجاز مجمعات الابتكار المبرمجة ؛

•تحديد مشاريع جديدة لمجمعات الابتكار و وضع برنامج لتطوير هذه المجمعات في مختلف الجهات بشراكة مع الجامعات و الفاعلين المعنيين ؛

•إعادة هيكلة مؤسسة MASCIR و إعداد عقد برنامج مع هذه المؤسسة للسنوات المقبلة انطلاقا من سنة 2018؛

•إنشاء مركز للنماذج الأولية السريعة (Centre de prototypage rapide) بمركب المراكز التقنية الصناعية .

<u>دعم أقطاب التنافسية والابتكار (Clusters)</u>

•متابعة دعم أقطاب التنافسية والابتكار وإطلاق طلبات مشاريع لاختيار و دعم أقطاب جديدة ؛

•مواكبة أقطاب التنافسية والابتكار في إنجاز مشاريعها الابتكارية و التكنولوجية التعاونية.

الاستثمار

إصلاح منظومة الاستثمار

تحت الرئاسة الفعلية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، تم يوم الإثنين 4 يوليوز 2016، تقديم الميثاق الجديد للاستثمار.

خمسة تدابير رئيسية من شأنها أن تسمح للمملكة بتحسين قدرتها الاستقطابية واغتنام المزيد من الفرص:

1.الإلغاء التام للضريبة على الشركات بالنسبة للصناعات التي هي في طور الإحداث، وذلك خلال خمس سنوات.
2.تطوير منطقة حرة بكل جهة على الأقل.
3.منح صفة المنطقة الحرة (مجموع المزايا التي تمنحها منطقة حرة) للصناعات التصديرية الكبرى المتواجدة خارج مجال منطقة حرة.
4.تخويل صفة المصدِّر غير المباشِر للمناولين.
5.توفير دعم متنوع لفائدة الجهات الأقل حظا لتحفيز الاستثمار الصناعي وتشجيع تنمية ترابية متوازنة.

خلق الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات: توخي النجاعة والفاعلية في الترويج للعرض المغربي

- دمج كل من الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والمركز المغربي لإنعاش الصادرات ومكتب معارض الدار البيضاء.
- الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات ستكون الساهر الوحيد المباشر على تفعيل ميثاق الاستثمار، المسخر لخدمة كافة القطاعات الوزارية، وستشكل أداة فعالة لترويج الاستراتيجيات الوطنية الكبرى وعرض المغرب.

مشاريع الاستثمار المبرمة خلال سنة 2016

القطاع	عدد المشاريع	الاستثمار (بمليون الدرهم)	فرص العمل التعاقدية	رقم المعاملات الإضافي (بمليون الدرهم)	رقم المعاملات الإضافي الخاص بالتصدير (بمليون الدرهم)
الطيران	18	2 492	2964	1495	1597
السيارات	77	14 766	57538	21700	20365
ترحيل الخدمات	2	59	1072	1204	910
الكيمياء وشبه الكيمياء	46	16 260	8411	2500	475
الصناعات الغذائية	33	1 156	5370	3822	1728
النسيج والجلد	65	2 312	30954	6130	2695
قطاعات أخرى	14	1 506	1613	1898	1245
الكهرباء والإليكترونيك	12	855	2564	3013	2773
التعدين والميكانيك	30	446	2990	1939	349
مواد البناء	13	355	1209	1151	270
المجموع العام	**310**	**40208**	*** 114685**	**44851**	**32408**

* لا يشمل فرص العمل التي توفرها منظومتا بوينغ و رونو

التجارة الخارجية

التجارة الخارجية

1. السياق العام للتجارة الخارجية
2. المنجزات برسم سنة 2016
3. برنامج عمل سنة 2017

1. السياق العام للتجارة الخارجية

1.1. توقعات نمو الاقتصاد العالمي (%)

انتعاش طفيف راجع الى النمو الاقتصاد ي للدول الصاعدة والنامية

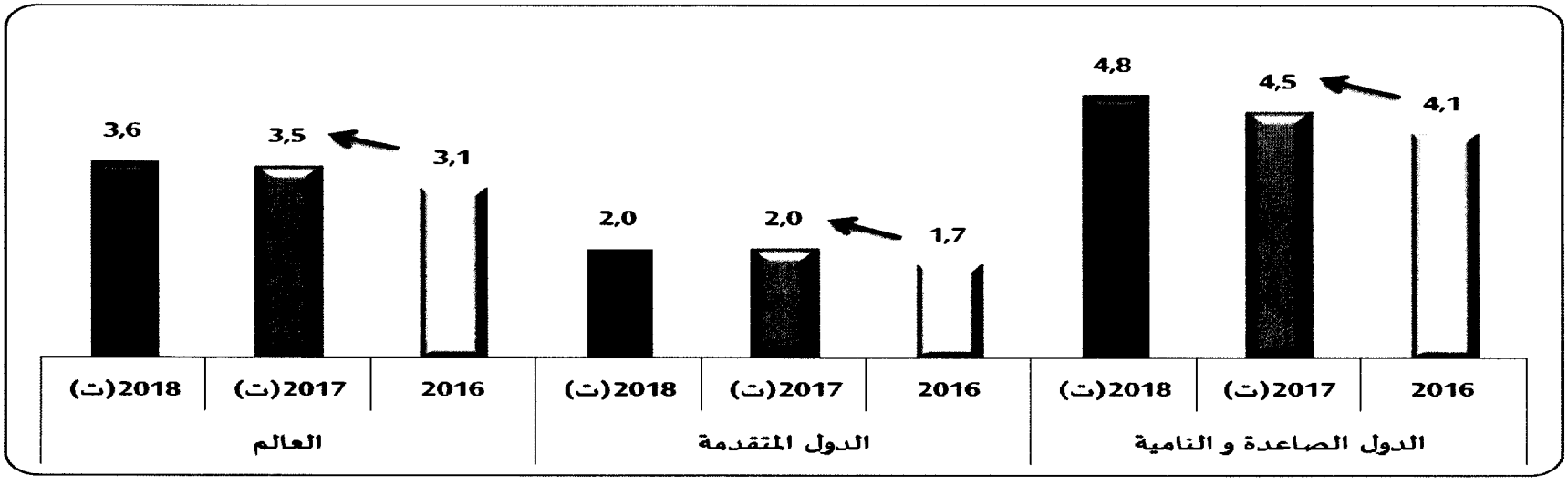

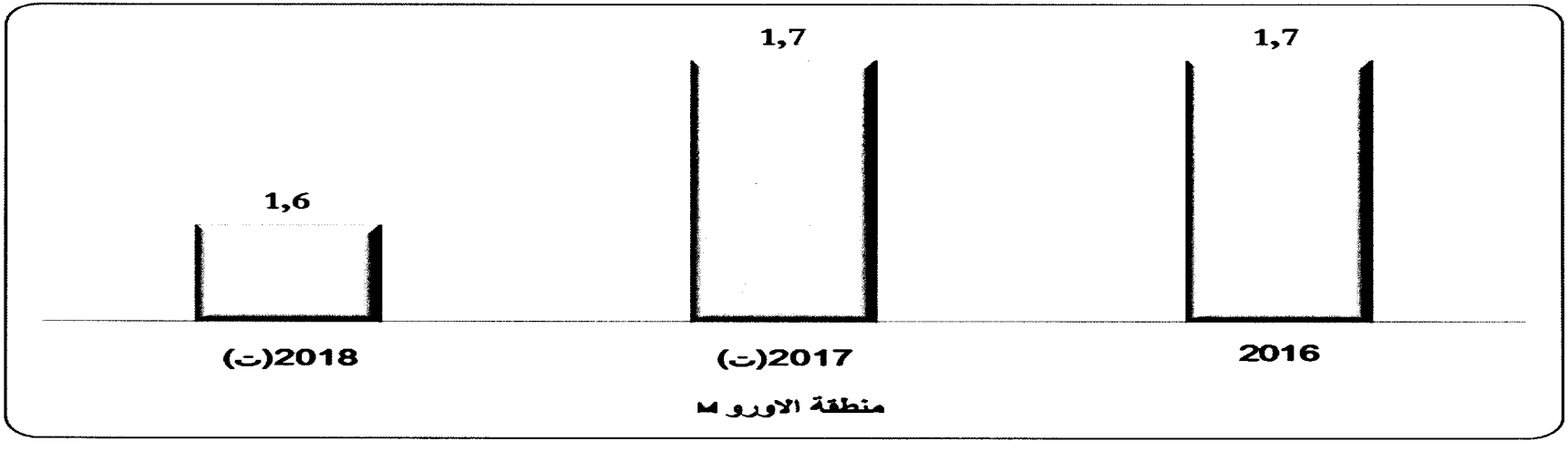

المصدر : صندوق النقد الدولي، أبريل 2017

2.1 توقعات نمو التجارة العالمية سنة 2017

استمرار ضعف وتيرة نمو التجارة مقارنة مع تطور الاقتصاد العالمي للسنة الثانية على التوالي

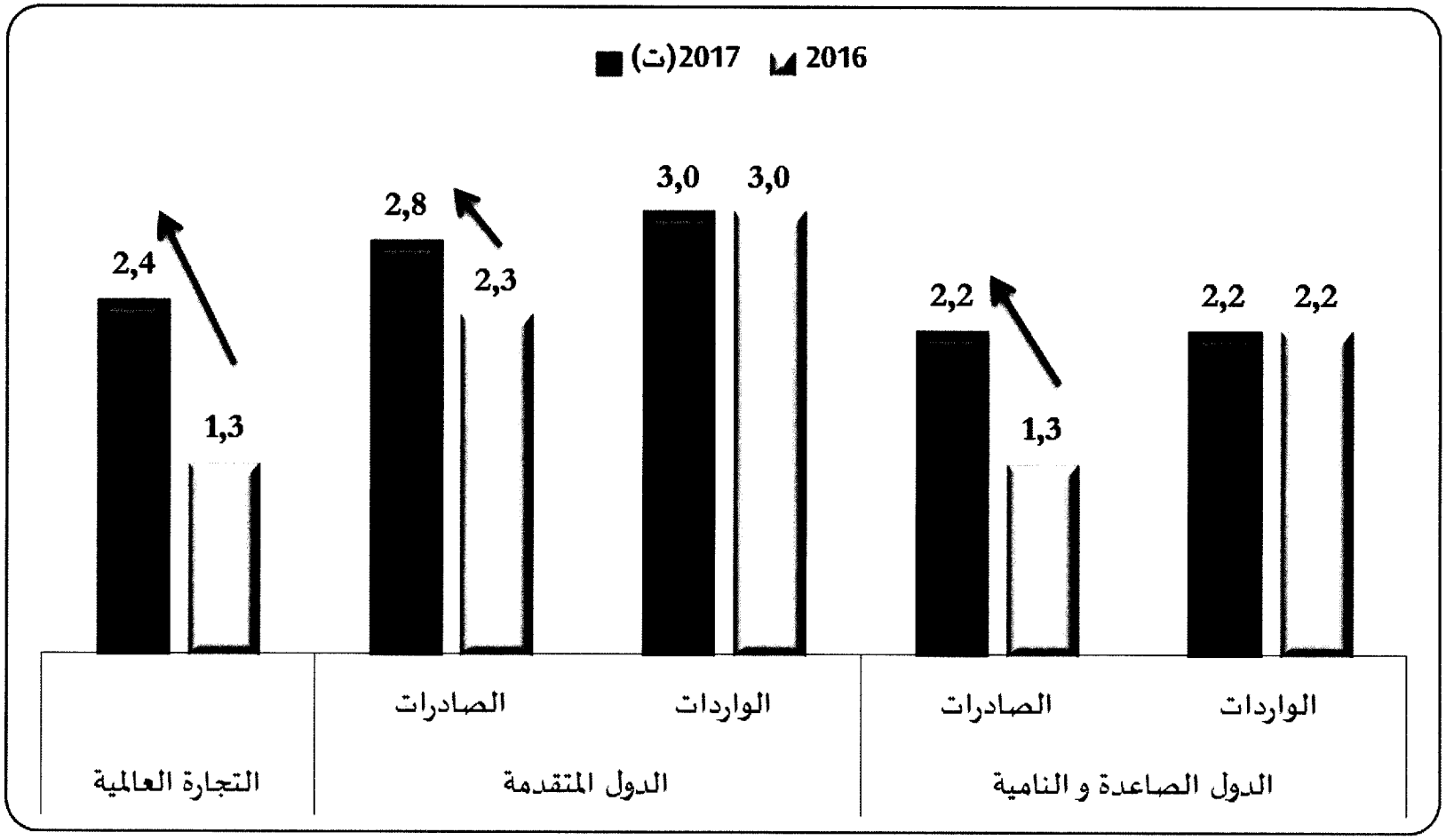

المصدر: المنظمة العالمية للتجارة، أبريل2017

3.1. تحسن نمو الاقتصاد الوطني

تحسن مساهمة التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي المغربي خلال السنة الجارية

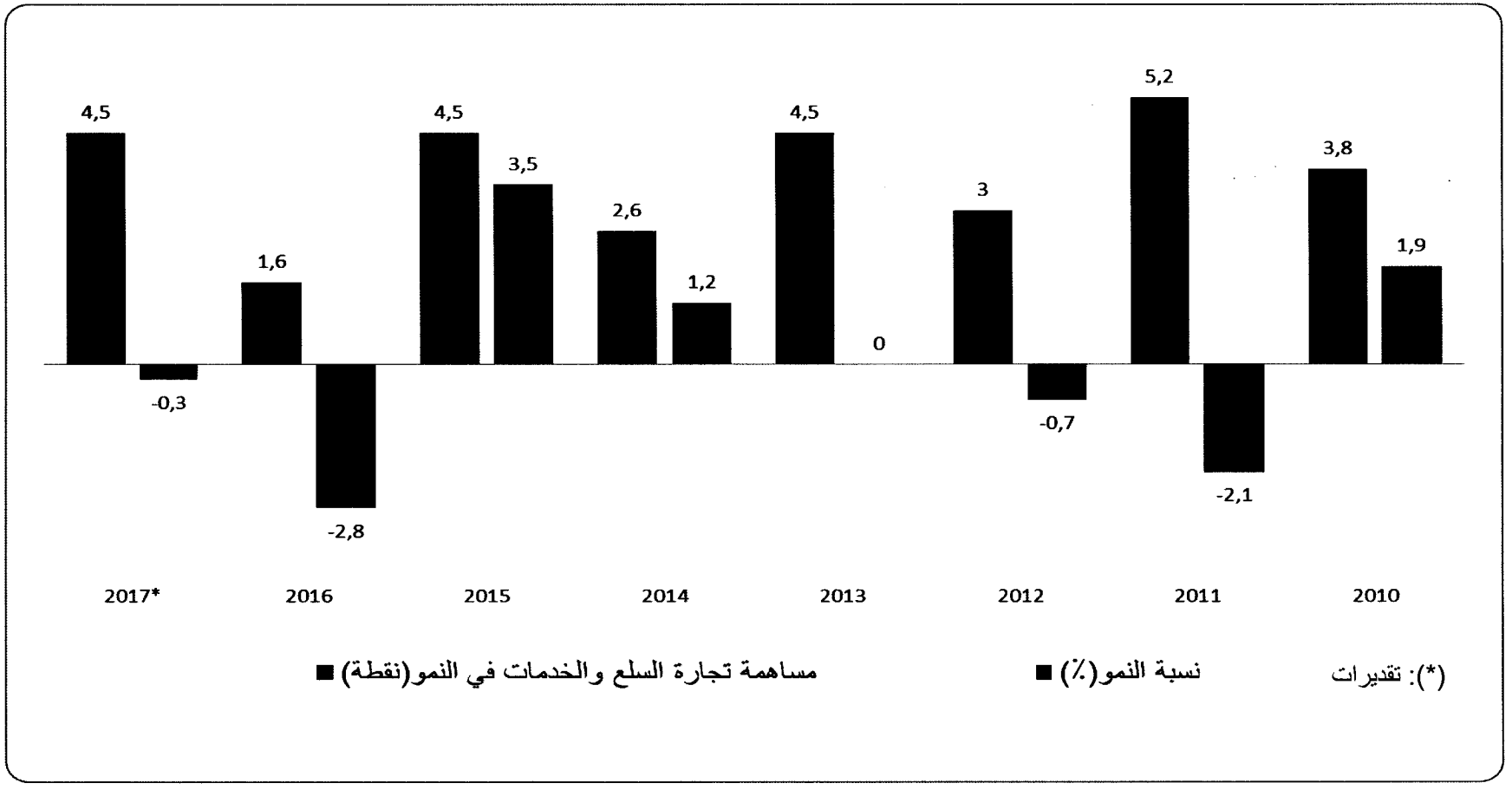

المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط

4.1. تفاقم عجز الميزان التجاري للسلع و الخدمات 2016

الواردات (%) :

السلع و الخدمات : +9,6
السلع : +10,1
الخدمات : +7,6

الصادرات (%) :

السلع و الخدمات : +2,9
السلع : + 1,6
الخدمات : + 4,6

2016 مقارنة مع 2015

العجز التجاري للسلع و الخدمات :
106,7 بدل 77,4 مليار درهم في سنة 2015
نسبة تغطية : 75,8% بدل 80,8%

الموجودات الخارجية الصافية:
6,7 أشهر

المصدر : حساب كتابة الدولة المكلفة بالتجارة الخارجية، اعتمادا على احصائيات مكتب الصرف.

5.1. نمو طفيف للصادرات وتراجع الفاتورة الطاقية (2015/2016)

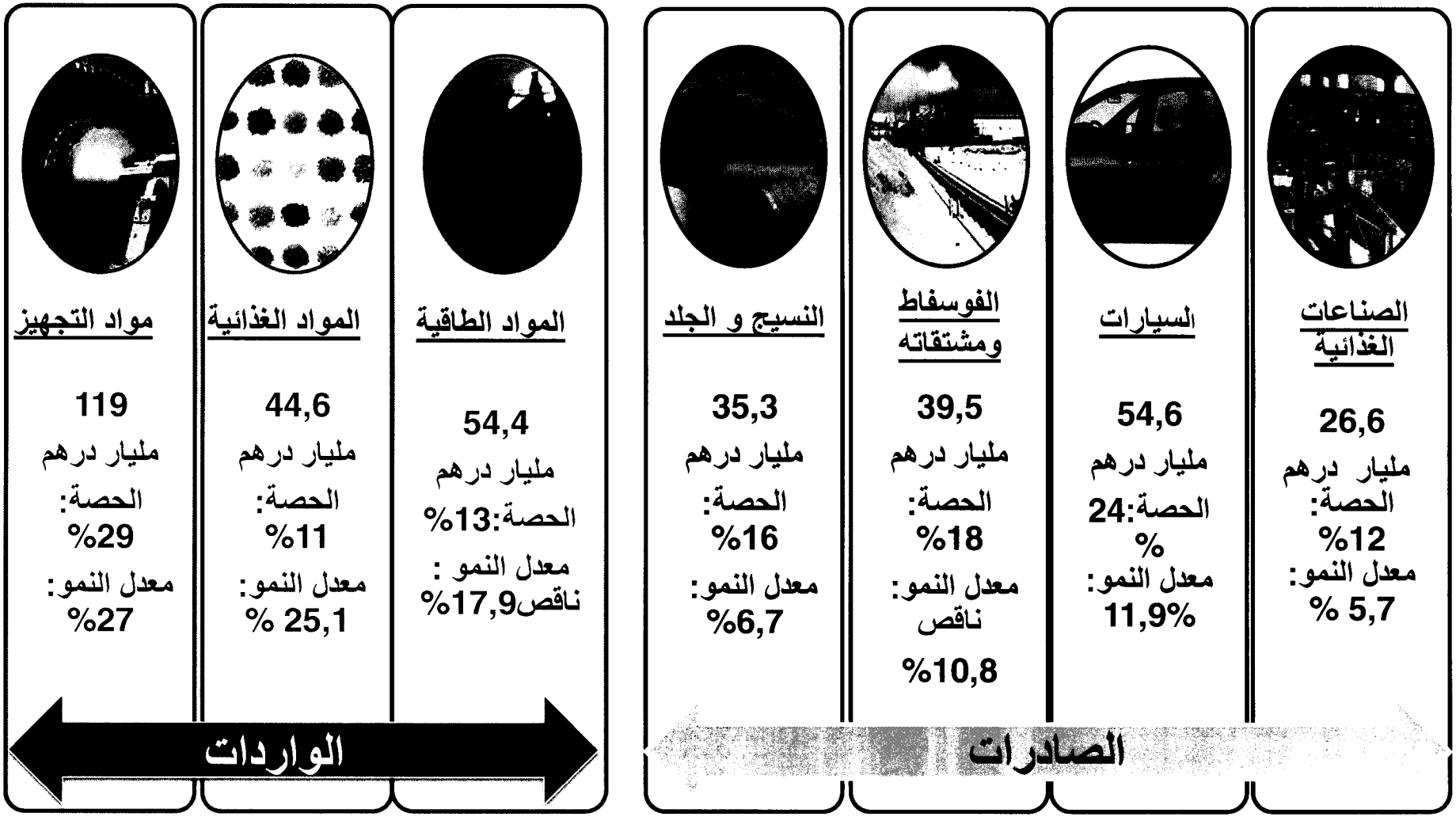

2. المنجزات برسم سنة 2016

1.2. تثمين وتطوير وانعاش الصادرات

ارتكزت أهم منجزات وزارة التجارة الخارجية في هذا المحور على المجالات التالية:

.1	تنويع الأسواق والأنشطة الترويجية بالخارج
.2	مواكبة المقاولات المصدرة
.3	دعم و مواكبة الجمعيات المهنية
.4	تفعيل المخطط الجديد لتنمية الاقاليم الجنوبية
.5	تطوير قطاع المعارض المتخصصة بالمغرب

1.1.2 تنويع وتطوير الأنشطة الترويجية بالخارج

142 نشاطا ترويجيا موزعة على 19 قطاعا مصدرا واستهداف أسواق استراتيجية

الأنشطة الترويجية	القطاعات المستفيدة	أسواق ذات إمكانيات
• 47 معرضا دوليا متخصصا؛ • 22 لقاءا ثنائيا ؛ • 16 رواق مؤسساتي؛ • 10 منتديات قطاعية ؛ • 9 منتديات الأعمال؛ • 6 معارض متعددة القطاعات؛ • 5 العلاقات العامة ؛ • 5 تدويل معرض؛ • استقدام بعثات تجارية • 4 تقييم معارض دولية متخصصة ؛ • 3 بعثة استكشافية للأسواق؛ • 3 جولة للصحفيين الأجانب؛ • 2 علاقات عامة؛ • 2 مؤتمرات دولية ؛ • 1 منتدى اقتصادي ؛ • 1 تكوين للمقاولات ؛ • 1 معرض دائم ؛ • مؤتمر دولي حول مؤسسات تنمية الصادرات؛ • أنشطة أخرى.	• النسيج والجلد؛ • صناعة السيارات والطائرات والإلكترونيك؛ • الصناعات الكهربائية • ترحيل الخدمات؛ • الطاقات المتجددة ؛ • صناعة الأدوية ؛ • قطاع البناء ؛ • الصناعات الكيماوية ؛ • التعليم العالي؛ • السمعي و البصري؛ • البحث العلمي؛ • معالجة المياه؛ • مواد التجميل ؛ • الكتاب والثقافة.	• الاتحاد الأوربي 31 من مجموع الأنشطة الترويجية. • دول افريقيا جنوب الصحراء 26 من مجموع الأنشطة الترويجية. • بلدان أخرى 43 من مجموع الأنشطة الترويجية.

2.1.2 مواكبة المقاولات المصدرة

عقود التنمية للتصدير

الهدف : المواكبة وتقديم الدعم المالي للمقاولات المصدرة لتعزيز تموقعها بالأسواق المستهدفة

- متابعة تنفيذ 273 عقد تنمية التصدير المبرم مع الشركات المستفيدة خلال الثلاث سنوات الأخيرة؛
- إجراء تعديلات على الاتفاقية الاطار من أجل تبسيط ولوج المقاولات لهذا الدعم؛
- انطلاق عملية انتقاء 100 مقاولة مستفيدة برسم سنة 2016.

الافتحاص في مجال التصدير

الهدف : تقديم المساعدة والدعم اللازمين للمقاولة المغربية لتعزيز هياكلها وتحسين إمكاناتها التصديرية

- إجراء تعديلات على هذا البرنامج لتغطية جميع جهات المملكة، وتوقيعها مع الشركاء المعنيين؛
- تكوين 28 مستشارا في مجال التصدير.

خلق و مواكبة مجموعات التصدير

الهدف : خلق وتوفير المواكبة اللازمة لمجموعات التصدير وتمكينها من تواجد أكبر على مستوى الاسواق الدولية

- مواكبة 17 مجموعة تصدير لتنفيذ خطط عملها؛
- تعديل اتفاقية الشراكة من أجل تحفيز المقاولات المصدرة والتي لها قدرات تصديرية على إنشاء مجموعات التصدير.

العمل على تنفيذ مقتضيات الاتفاقيات الخاصة بدعم الأقاليم الجنوبية مع الجهات المعنية

الهدف : مواكبة ودعم المقاولات بالأقاليم الجنوبية في إطار النموذج الجديد لتنمية الأقاليم الجنوبية

3.1.2 دعم ومواكبة الجمعيات المهنية

اتفاقية الشراكة لتطوير وإنعاش الصادرات 2014-2018

- مواصلة تتبع تنفيذ مخطط عمل الجمعية المغربية للمصدرين المنبثق عن هذه الاتفاقية.

تمويل الجانب الترويجي للجمعيات المهنية

- إعداد التوزيع السنوي لمداخيل الرسم شبه الضريبي على الواردات وصرف المنح المخصصة لتمويل الجانب الترويجي، (25 مليون درهم) و توزيعها على الجمعيات المهنية المصدرة؛
- دراسة طلبات الدعم المقدمة من طرف الجمعيات المهنية الممثلة لقطاعات صناعة النسيج والألبسة وصناعات تحويل وتثمين السمك وصناعة وتجارة السيارات والصناعات المعدنية والميكانيكية والكهروميكانيكية والجمعية المغربية للمصدرين باعتبارها ممثلة لجميع القطاعات المصدرة.

4.1.2 تفعيل المخطط الجديد لتنمية الاقاليم الجنوبية

الهدف : مواكبة ودعم المقاولات بالأقاليم الجنوبية في إطار النموذج الجديد لتنمية الأقاليم الجنوبية

إنجاز اتفاقيات خاصة بدعم ثلاثة أقاليم جنوبية (الداخلة واد الذهب، كلميم واد نون، العيون الساقية الحمراء)

تحدد هذه الاتفاقيات:

- أشكال التعاون بين الوزارة المكلفة بالتجارة الخارجية ووزارة الداخلية ووزارة الاقتصاد والمالية والجهات المعنية من أجل تفعيل هذه البرامج؛
- الموارد التي سيتم تخصيصها لهذه الغاية خلال الفترة الممتدة ما بين 2016 -2021.

العمل على تنفيذ مقتضيات الاتفاقيات الخاصة بدعم الأقاليم الجنوبية مع الجهات المعنية

5.1.2 تطوير قطاع المعارض المتخصصة بالمغرب

الهدف : جعل قطاع المعارض آلية من آليات ترويج القطاعات الإنتاجية وأداة لتنمية وإنعاش الصادرات.

(18) تظاهرة مهنية وتظاهرة تجارية واحدة (1)

- المعرض الدولي للنشر والكتاب؛
- معرض الصناعة الفندقية وخدمات المطاعم؛
- المعرض الدولي للصحة؛
- معرض المنسوجات المنزلية؛
- المعرض الدولي للتبريد وتكييف الهواء والتدفئة؛
- ملتقى الطالب؛
- معرض تكنولوجيات التغذية ولوازمها؛
- معرض رمضان التجاري؛
- معرض الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛
- معرض المغاربة المقيمين بالخارج؛
- معرض افريقيا للتكنولوجيات الحديثة؛
- منتدى السلك الثالث والتكوين المستمر؛
- المعرض الدولي لتكنولوجيا معالجة التلوث بالمغرب؛
- المعرض الدولي للكهرباء/المعرض الدولي للطاقات المتجددة؛
- معرض التجميل؛
- الأيام التكوينية-مغرب تصدير ؛
- المعرض الدولي للبناء
- معرض التغذية المغاربي؛
- ميديست إكسبو.

القطاعات الممثلة : الصحة، الكتاب و النشر، التكوين، الصناعة الفندقية، التبريد، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، تكنولوجيا التغذية، التكنولوجيات الحديثة، الصناعة التقليدية. البناء، التكوين، التجميل، الكهرباء والطاقات المتجددة، تكنولوجيا معالجة التلوث و الصناعة التقليدية.

2.2. عقلنة الواردات وتسهيل الإجراءات المتعلقة بالتجارة الخارجية

ارتكزت أهم منجزات وزارة التجارة الخارجية في هذا المحور على المجالات التالية:

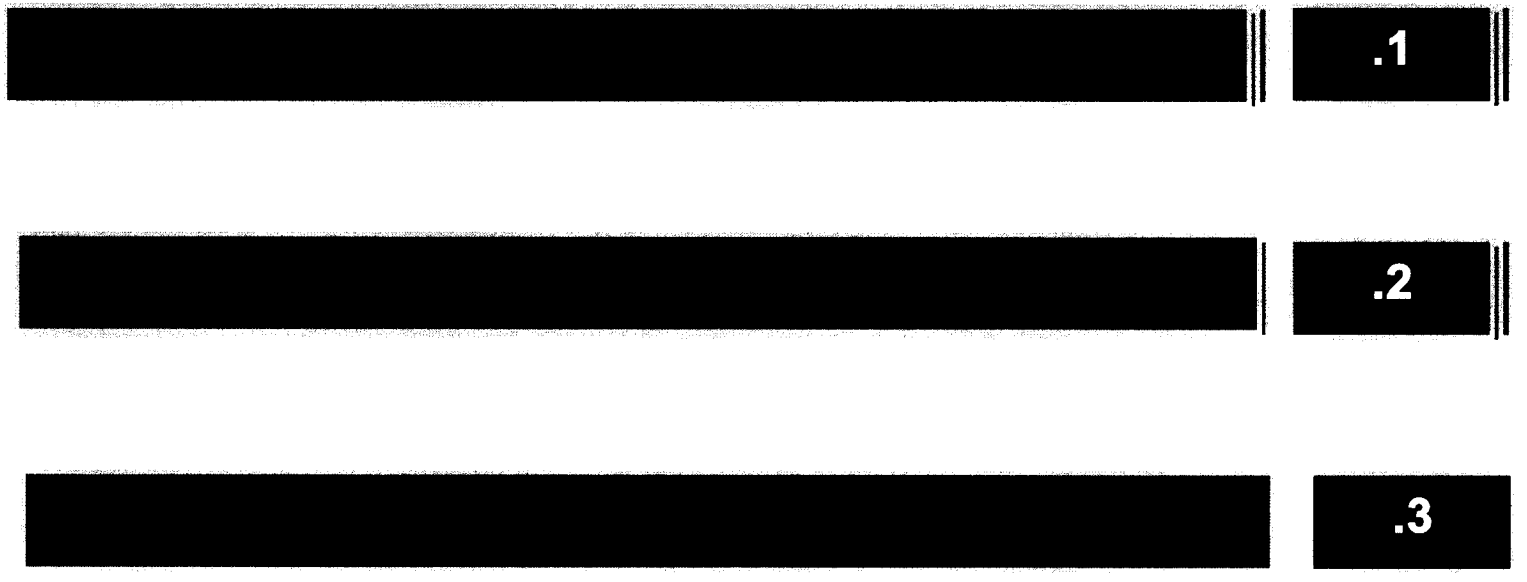

1.2.2 تدبير وثائق الاستيراد والتصدير

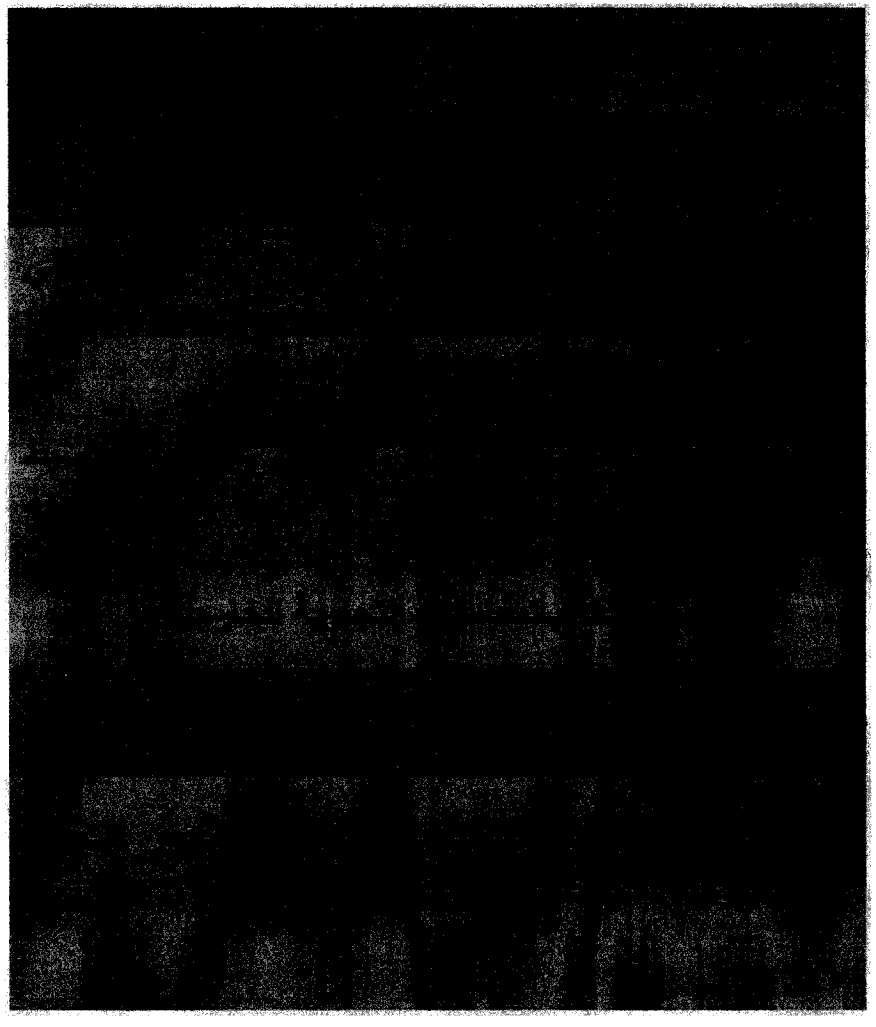

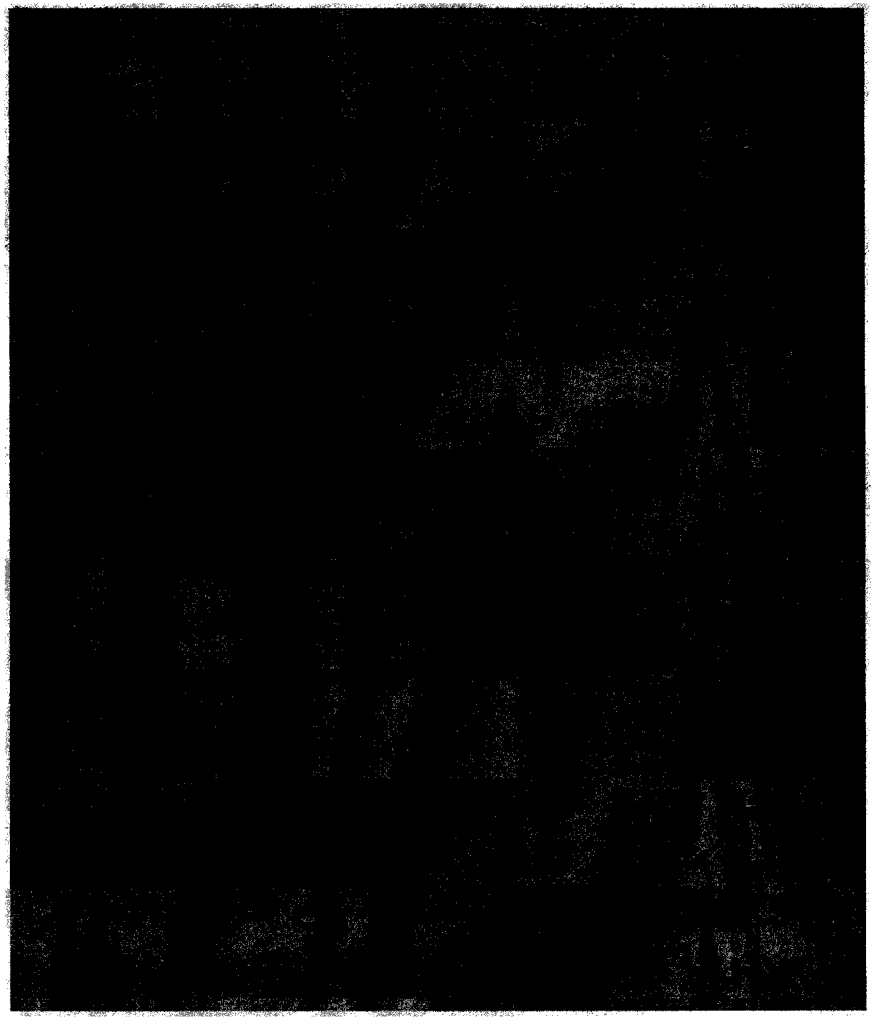

2.2.2 تفعيل آليات الحماية التجارية

الهدف: حماية المنتوج الوطني من الممارسات التجارية غير المشروعة عند الاستيراد المتعلقة بالإغراق والدعم وكذا الاستيراد المكثف

إنهاء التحقيقات التي سبق وأن باشرتها الوزارة بخصوص بعض الواردات خلال 2015

- تحقيق مضاد للإغراق حول واردات البولي كلوريد الفينيل؛
- تحقيق الوقاية حول واردات لفائف الورق وماعون الورق.

فتح تحقيقات جديدة خلال سنة 2016

- تحقيق مضاد للإغراق حول واردات الثلاجات؛
- تحقيق مضاد للإغراق حول واردات بلاطات الزليج؛
- تحقيق مراجعة الرسم المضاد للإغراق على واردات الورق من حجم (A4).

3.2.2 مواصلة تأهيل الإطار القانوني والمؤسساتي للتجارة الخارجية

الهدف: المسايرة والملائمة مع التحولات التي يشهدها المحيط الوطني والدولي للتجارة الخارجية

- المصادقة على القانون 91.14 المتعلق بالتجارة الخارجية؛
- إعداد مشروع المرسوم التطبيقي للقانون 91.14 المتعلق بالتجارة الخارجية؛
- العمل على وضع سجل للمتعاملين في مجال التجارة الخارجية؛
- إعداد مشروع القانون المتعلق بمراقبة تجارة المواد ذات الاستعمال المزدوج والخدمات المرتبطة بها؛
- إعداد مشروع المرسوم المتعلق بتأسيس اللجنة الوطنية لتبسيط مساطر التجارة الخارجية؛
- إعداد مشاريع النصوص التنظيمية المتممة للقانون رقم 09-15 المتعلق بتدابير الحماية التجارية ومرسومه التطبيقي؛
- إعداد مشروع أولي بخصوص الدليل المرجعي لمساطر تحقيقات الحماية التجارية.

3.2. تعزيز العلاقات التجارية

1.3.2 تعميق الاستفادة من الاطار المتعدد الأطراف

- تنسيق المفاوضات في إطار برنامج الدوحة
- إجراء الفحص الدوري الخامس للسياسة التجارية للمغرب
- المشاركة في اجتماعين وزاريين مصغرين بكل من أوسلو ودافوس
- إعداد وتنسيق مشاركة المغرب في الدورة 14 لمؤتمر الأمم المتحدة الوزاري للتجارة والتنمية
- تتبع برامج التنمية والتعاون ذات الطابع التجاري التي تقودها الوزارة مع المنظمات الدولية الأخرى

2.3.2 متابعة الشراكات الجهوية

- الشراكة الأورومتوسطية؛
- العلاقات التجارية مع دول إفريقيا جنوب الصحراء؛
- العلاقات التجارية مع الدول العربية والإسلامية.

3.3.2 تطوير العلاقات التجارية الثنائية

- العلاقات التجارية بين المغرب والاتحاد الأوروبي؛
- العلاقات التجارية مع باقي دول أوروبا؛
- العلاقات التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية؛
- العلاقات التجارية مع كندا؛
- العلاقات التجارية مع الدول العربية والإسلامية؛
- العلاقات التجارية مع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء؛
- العلاقات التجارية مع آسيا.

4.2. البحوث والدراسات واليقظة

البحوث والدراسات

- تتبع إنجاز دراسة قبلية لتقييم آثار 4 مشاريع اتفاقيات تجارية؛
- إنجاز 4 تقارير حول السياسات الاقتصادية والتجارية للدول والمجموعات المعنية بهذه الاتفاقيات ؛
- إنجاز 3 تقارير تهم مواضيع مختلفة متعلقة بالتجارة الخارجية ؛
- إعداد 5 مذكرات إحصائية شهرية لتتبع أهم المؤشرات المتعلقة بالمبادلات التجارية الخارجية ؛
- إعداد نشرة فصلية تتضمن تحليل الظرفية العالمية والوطنية والأرقام الاستدلالية للتجارة الخارجية ؛
- إنجاز دراسة قطاعية تتعلق بالخدمات المرتبطة بالهندسة والاستشارة، بغية تحديد إمكانيات التصدير لقطاع الخدمات؛
- إنجاز 19 تقريرا تحليليا لاقتصاديات أهم الشركاء التجاريين للمغرب ذوي الأولوية؛
- استكمال وضع نظام متكامل وفعال لليقظة الاستراتيجية يستجيب لحاجيات وتطلعات الفاعلين الاقتصاديين يتمركز حول أربعة محاور: يقظة الأسواق، يقظة قطاعية ،يقظة محلية و يقظة تشريعية؛

5.2 الموارد البشرية و المالية

- النهوض بالعنصر البشري وتثمينه؛
- عقلنة وترشيد النفقات وتحسين ظروف العمل؛
- تطوير نظام المعلومات والتواصل بالوزارة.

3. برنامج العمل لسنة 2017

1.3. استكمال وتفعيل استراتيجية تنمية التجارة الخارجية 2017-2021

السياق

- تعزيز المكتسبات المحققة في إطار الاستراتيجية المنتهية ؛
- التوفر على مرجعية متكاملة ومندمجة متوافق عليها من طرف جميع الشركاء ؛
- اعتماد التكامل مع الاستراتيجيات القطاعية.

الأهداف

- تقليص عجز الميزان التجاري ؛
- تعزيز مساهمة التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي ؛
- تحسين فعالية وتنسيق مختلف برامج دعم وتسيير التجارة الخارجية.

المراحل

- إعداد رؤية مستقبلية من اجل تنمية وتطوير التجارة الخارجية ؛
- تقييم وتشخيص آليات السياسة التجارية الخارجية خلال العشرية الأخيرة؛
- بلورة وتنزيل الاستراتيجية الجديدة؛
- مواكبة تفعيل الاستراتيجية.

2.3 تطوير وإنعاش الصادرات

تنسيق سياسة تنمية وإنعاش الصادرات

ويستهدف هذا المشروع مختلف المتدخلين المعنيين بإعداد وتتبع سياسة تنمية وإنعاش الصادرات، من خلال مأسسة مهمة قيادة وتنسيق سياسة تنمية وإنعاش الصادرات، ووضع خارطة الطريق لتنفيذ هذه السياسة.

الحكامة وتتبع المؤسسات تحت الوصاية

يهدف هذا المشروع إلى تكريس الحكامة الجيدة للمؤسسات التابعة للوزارة وذلك بالسهر على احترام انعقاد الاجتماعات الدورية لهيئات الحكامة (اللجنة الإدارية ومجلس الإدارة) مع العمل على تفعيل التوصيات المنبثقة عن مختلف عمليات الفحص والتدقيق.

2.3 تطوير وإنعاش الصادرات (تابع)

مواكبة المقاولات المصدرة و المبتدئة

مواصلة عملية دعم و مواكبة المقاولات المصدرة والتي لها قدرات تصديرية من أجل تطورها على الصعيد الدولي

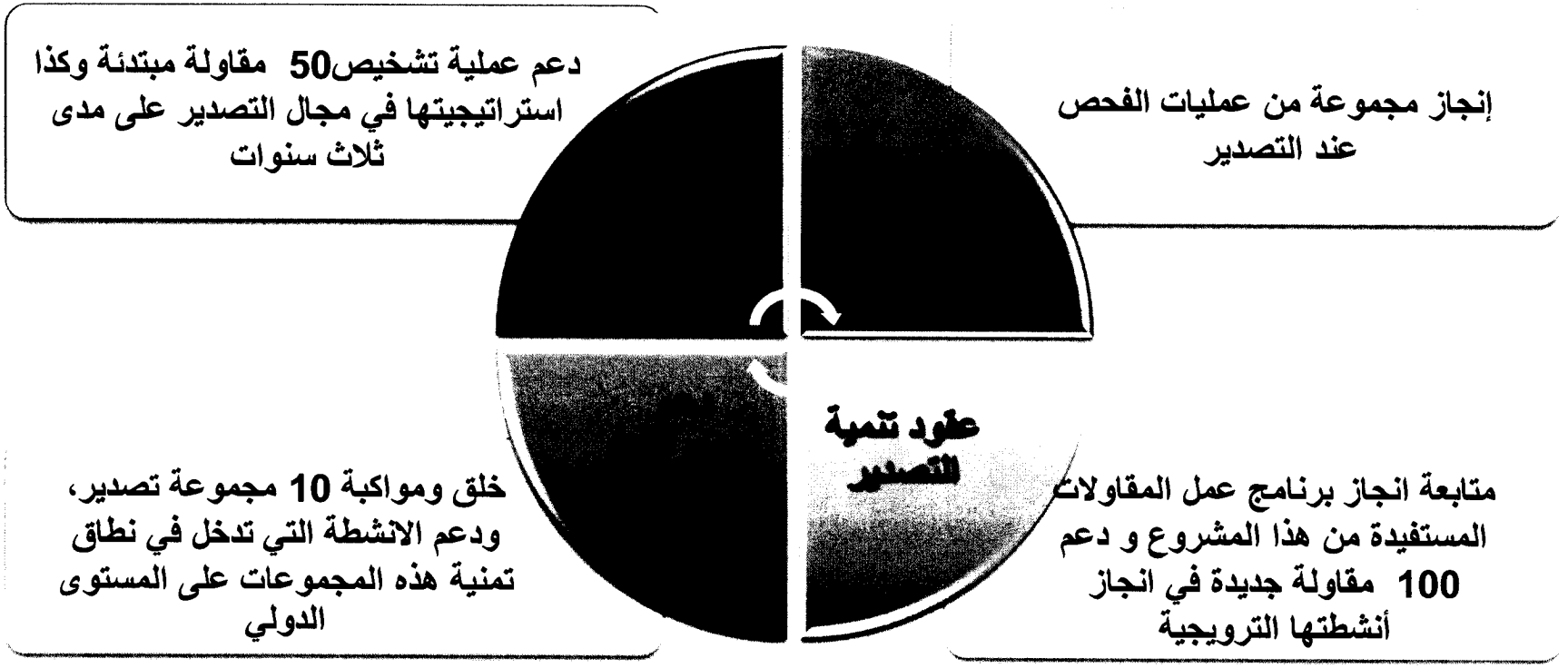

لتسهيل الولوج للبرامج

إنشاء منصة افتراضية للمعلومات تضم جميع برامج الدعم الموجه الى المقاولات المصدرة

2.3 تطوير وإنعاش الصادرات (تابع)

تنمية وتطوير العرض التصديري و تنويع الاسواق

تنمية صادرات منتجات الحلال

- إنجاز دراسة في هذا الاطار، للوقوف على إمكانيات ومؤهلات المقاولات المغربية، وذلك بهدف إعداد استراتيجية وطنية للنهوض بهذا القطاع.

تنمية صادرات الخدمات

- إعداد استراتيجيات لتنمية وتطوير الخدمات على المستوى الدولي (الخدمات الاستشارية والهندسة وتكنولوجيا المعلومات والتواصل...)

تنمية قطاع المعارض المهنية

- مواصلة تنفيذ المحاور الأساسية للاستراتيجية الوطنية لتنمية قطاع المعارض المهنية المنظمة بالمغرب وذات الطابع الدولي

تطوير صادرات المقاولات الصغرى والمتوسطة، من خلال الأسواق الافتراضية

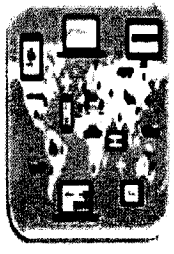

- تطوير صادرات المقاولات الصغرى والمتوسطة، من خلال الأسواق الافتراضية والمساهمة في الإصلاحات المؤسساتية اللازمة لتهيئ الظروف المواتية للتجارة الإلكترونية في بلادنا

دعم الأنشطة الترويجية للجمعيات المهنية

دعم مالي موجه لمختلف الجمعيات المهنية المرتبطة أنشطتها بالتصدير

في إطار الجهود الرامية إلى تشجيع وإنعاش الصادرات، ستواصل كتابة الدولة دعم الجمعيات المهنية المرتبطة أنشطتها بالتصدير، وتصل نسبة هذا الدعم الى 10٪ مستخلصة من الرسوم ذات الاثر المماثل على الواردات، وفقا للمرسوم رقم 2-94-734 بتاريخ 30 دجنبر 1994، والذي بموجبه تم تحديد النسبة المئوية الموجهة لتمويل الأنشطة الترويجية للجمعيات المهنية.

وتتم عملية الدعم وفق المراحل الآتية :

1. تدبير الحصة السنوية حسب برنامج العمل الخاص بكل جمعية ؛
2. تقييم الأنشطة الترويجية للجمعيات المهنية.

3.3 الحماية وتيسير التجارة

- **إعداد وتنزيل القوانين التجارية:** «المصادقة على النصوص التطبيقية لمشروع القانون رقم 14-91 المتعلق بالتجارة الخارجية، ووضع قاعدة معطيات إلكترونية لتسجيل المتعاملين في ميدان التجارة الخارجية، والمصادقة على مشروع المرسوم المتعلق بتأسيس اللجنة الوطنية لتبسيط مساطر التجارة الخارجية، وإعداد التشريعات المتعلقة بالرقابة على صادرات المنتجات ذات الاستعمال المزدوج واعتماد النصوص التطبيقية لتنفيذها»؛

- **تيسير التجارة:** «تبسيط ورقمنة الإجراءات والوثائق المتعلقة بالتجارة الخارجية، مواصلة أشغال التدبير اللامادي لوثائق التجارة الخارجية، ووضع خزينة إلكترونية لوثائق التجارة الخارجية، وتنفيذ توصيات وخطة العمل المنبثقة عن تحيين المخطط الوطني لتبسط مساطر التجارة الخارجية»؛

- **تحقيقات حول الحماية التجارية: التطبيق** الفعال للقانون رقم 09-15 المتعلق بتدابير الحماية التجارية؛

- **الدعم القانوني بخصوص الحماية التجارية:** المشاركة الفعالة في الاجتماعات المرتبطة بالحماية التجارية أو المفاوضات على المستوى الثنائي أو المتعدد الأطراف.

4.3 تنمية العلاقات التجارية الدولية

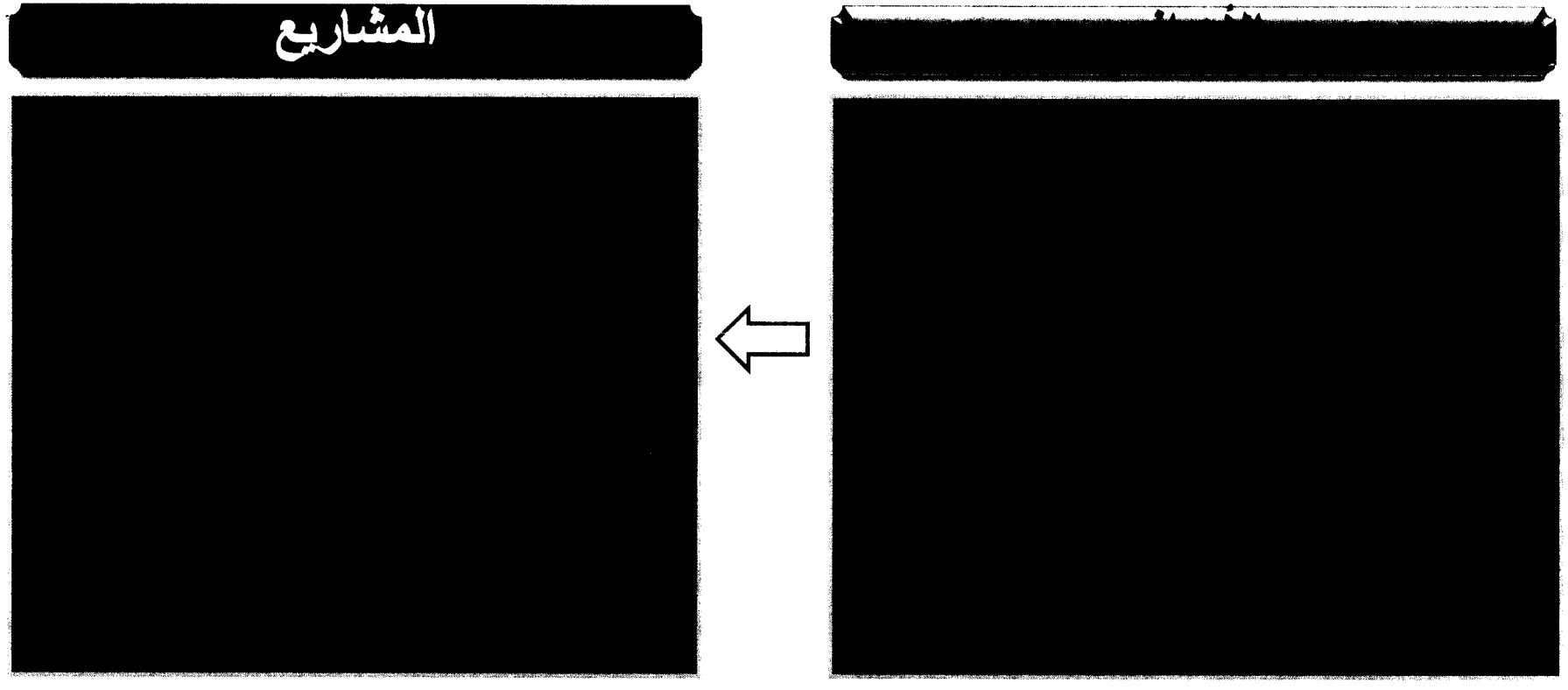

4.3 تنمية العلاقات التجارية الدولية (تابع)

- على المستوى المتعدد الأطراف -

العلاقات مع المنظمة العالمية للتجارة

- المشاركة في المؤتمر الوزاري 11 للمنظمة العالمية للتجارة؛
- تنظيم اجتماع وزاري غير رسمي لأهم أعضاء المنظمة العالمية للتجارة؛
- تنظيم اجتماع للوزراء الأفارقة من أجل التشاور وتنسيق مواقف المجموعة الإفريقية؛
- مواصلة المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لجولة الدوحة؛
- العمل على تعزيز أشغال الآلية الوطنية للتفاوض؛
- تتبع تنفيذ التوصيات المتعلقة بالفحص الدوري للسياسة التجارية للمغرب.

العلاقات مع باقي المنظمات الدولية ذات الطابع التجاري

- تنسيق مشاركة المغرب في النسخة السادسة للفحص الشامل للمساعدة من أجل التجارة
- المشاركة الفعالة في أشغال مختلف هيئات "الأونكتاد" وخاصة مجلس التجارة والتنمية في دوراته العادية والاستثنائية واجتماعاته التوجيهية.

4.3 تنمية العلاقات التجارية الدولية (تابع)

- على المستوى الجهوي-

الشراكة الأورومتوسطية

- خارطة الطريق الأورومتوسطية لما بعد 2010
- قواعد المنشأ الأورومتوسطية
- الاتفاقية العربية المتوسطية للتبادل الحر «اتفاقية أكادير»
- سياسة الجوار الأوروبية.

العلاقات التجارية مع الدول العربية والإسلامية

- منظمة التعاون الإسلامي؛
- منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى؛
- مجلس التعاون الخليجي؛
- اتحاد المغرب العربي؛
- العلاقات الثنائية مع الدول العربية.

4.3 تنمية العلاقات التجارية الدولية (تابع)

- على المستوى الجهوي-

العلاقات التجارية مع دول إفريقيا جنوب الصحراء

- المفاوضات المتعلقة بإقامة منطقة التجارة الحرة القارية ؛
- دراسات جدوى للنظر في إمكانية إبرام اتفاقيات تجارية تفضيلية جهوية وثنائية مع بعض شركاء المغرب الجدد بالقارة؛
- المساهمة في انضمام المغرب للمجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا CEDEAO.

العلاقات التجارية مع أمريكا اللاتينية

- الدول الأعضاء في تجمع المركوسور

4.3 تنمية العلاقات التجارية الدولية (تابع)

- على المستوى الثنائي -

- اتفاق التبادل الحر الشامل و المعمق بين المغرب والاتحاد الأوروبي
- العلاقات التجارية الثنائية مع دول أوروبا
- العلاقات التجارية مع دول القارة الامريكية
- العلاقات التجارية مع الدول الأسيوية.

5.3 الرصد وإعداد الدراسات وتحليل الظرفية

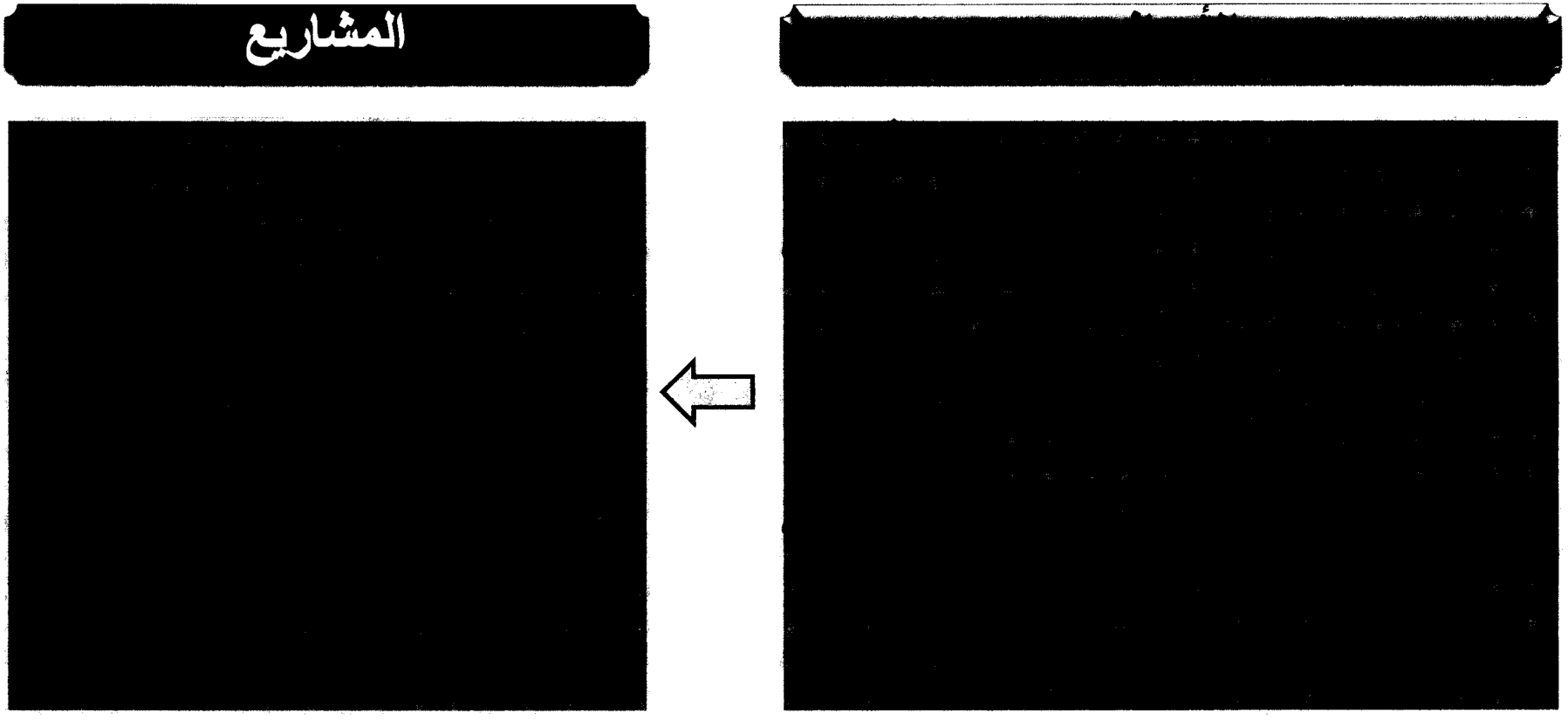

6.3 الدعم وتدبير الموارد

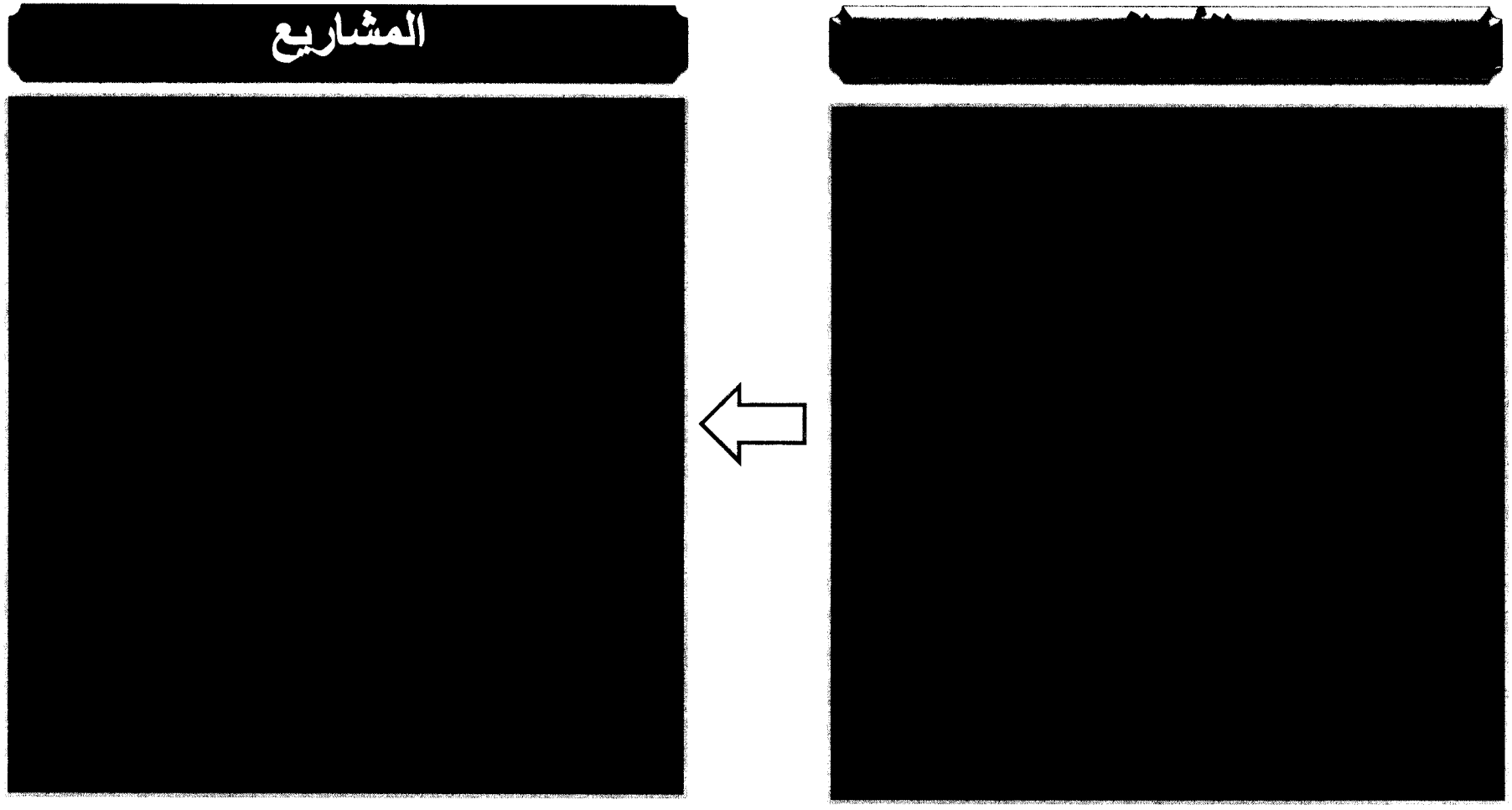

حماية المستهلك

الأهداف

- تعزيز الإطار القانوني والمؤسساتي لحماية المستهلك؛
- دعم الثقافة الاستهلاكية.

منجزات 2016

- إطلاق عمليات المراقبة الميدانية لنقاط البيع والمواقع التجارية؛
- تقديم دعم مالي لفائدة 3 فدراليات تعمل في مجال حماية المستهلك بمبلغ يناهزحوالي 6 ملايين درهم؛
- تنظيم الأيام الوطنية للمستهلك من 14 الى 18 مارس 2016 حول موضوع «كيف نشتري عبر الأنترنيت بكل ثقة »؛
- تدبير بوابة المستهلك khidmat-almostahlik.ma.

برنامج عمل 2017

- استكمال إعداد النصوص التطبيقية للقانون رقم 31.08؛
- تعزيز أنشطة المراقبة في الميدان وعلى مستوى المواقع التجارية؛
- تجديد برنامج دعم جمعيات حماية المستهلك؛
- تخليد اليوم العالمي لحقوق المستهلك؛
- متابعة تدبير و إغناء بوابة المستهلك .

مراقبة السوق

الأهداف

- ضمان سلامة المنتوجات الصناعية طبقا لمتطلبات القانون رقم 24.09
- تطوير نظام مراقبة المنتوجات الصناعية يتماشى مع التشريعات الدولية

منجزات 2016

- إتمام دراسة مشاريع القرارات المتعلقة بالأجهزة المشتغلة بالغاز ومواد البناء ومواد التنظيف مع المهنيين المعنيين
- إعادة هيكلة منظومة المراقبة عند الاستيراد
- رقمنة منظومة المراقبة عند الاستيراد، عدد الملفات المعالجة 176285

برنامج عمل 2017

- توسيع مجال المراقبة بإصدار النصوص التطبيقية الخاصة ببعض المنتوجات الصناعية، حماية لسلامة المستهلك
- تعزيز المراقبة على مستوى الاستيراد و السوق المحلي
- مواصلة إصلاح وتحديث نظام مراقبة المنتوجات الصناعية

مراقبة الأكياس البلاستيكية في إطار القانون رقم 15-77

الأهداف

- منع صنع الأكياس من مادة البلاستيك واستيرادها وتصديرها وتسويقها واستعمالها ؛
- الحفاظ على الصحة والبيئة.

المنجزات 2016

- اعتماد المرسوم رقم 2-16-174 لتنفيذ أحكام القانون 15-77بتاريخ 21 ابريل 2016 ؛
- اعتماد 4 قرارات لإلزام تطبيق المواصفات المتعلقة بالخصائص التقنية ووسم أو طبع الأكياس من مادة البلاستيك ؛
- اعتماد 4 قرارات تنص على تغيير الخصائص التقنية ووسم أو طبع الأكياس من مادة البلاستيك المستعملة للتجميد والمستعملة لجمع النفايات المنزلية وذلك لمنع استعمال هذه الأكياس لغير الأهداف التي صنعت من أجلها ؛
- قرار متعلق بتحديد قائمة السلع التي تتخذ في شأنها تدابير يهدف إلى وضع قيود كمية على استيراد وتصدير مادة البوليتيلين. وذلك من أجل تتبع استعمال هذه المادة داخل أرض الوطن.
- 1536 عملية مراقبة للوحدات االصناعية، 261,855 نقطة تجارية مراقبة ،1076 محضر مخالفة

برنامج عمل 2017

- مشروع قرار يخص الأكياس الصناعية ؛
- مشروع قرار يخص مراقبة مادة البوليتيلين ؛
- مشروع قرار يهم تغيير القرار الخاص بأكياس التجميد من أجل إدماج الخصائص الخاصة بتلك المستعملة في مجال الصيد البحري ؛
- مشروع قرار يهم تغيير القرار رقم 1-1796 وذلك من أجل منع الأكياس الغير منسوجة ذات الكتلة المساحية التي تقل على 50 غرام في المتر المربع ؛
- مشروع قرار يفرض على المهنيين التصريح باستهلاكهم للمادة الأولية وكمية إنتاجهم وكذا الآليات المستعملة ؛
- اقتراح فرض تراخيص لاستيراد الآليات الخاصة بالبثق الموجودة تحت البند الجمركي 84.77.20.00.00.

مراقبة أجهزة القياس

الأهداف

- ضمان مطابقة آلات القياس للقوانين الجاري بها العمل.
- ضمان ارتباط المعايير الوطنية للقياس بالسلسلة المعيارية الدولية.

منجزات 2016

- دراسة ما يزيد عن 100 طلب منح و تمديد الرخص لصنع وإصلاح وتركيب واستيراد و مراقبة الات القياس المقننة.
- مراقبة حوالي 620000 الات قياس تستخدم في المعاملات التجارية وفي السلامة الطرقية وحماية البيئة من طرف مصالح القياسة التابعة للمندوبيات؛
- تحصيل مبلغ رسوم عن عمليات المراقبة قدره 13,5مليون درهم مسجلا ارتفاعا بنسبة 7 في المائة بالنسبة لنفس الفترة من السنة المنصرمة.

برنامج عمل 2017

- استمرار تقنين باقي أصناف أجهزة القياس المنصوص عليها في المرسوم المتعلق بمراقبة المقاييس ؛
- استمرار تلبية طلبات منح و تمديد الرخص للهيئات، للقيام بالمراقبات التقنية لأجهزة القياس المقننة ؛
- استمرار تلبية طلبات منح و تمديد الرخص للهيئات لأجل صنع وإصلاح وتركيب واستيراد المقاييس المقننة
- تعزيز و تحديث نظام مراقبة الات القياس المستوردة والمصنعة محليا

الجودة والسلامة داخل المقاولة

الأهداف

- إنعاش الجودة والسلامة داخل المقاولة المرتكزة على مواصفات نظم التدبير
- تنسيق وتتبع أشغال المجلس الأعلى للتقييس والشهادة بالمطابقة والاعتماد CSNCA

منجزات 2016

- تنظيم الأسبوع الوطني للجودة 2016 في دورته 20
- تنظيم الدورة 19 للجائزة الوطنية للجودة، والدورة 13 للجائزة الوطنية للصحة والسلامة في العمل،
- المشاركة في ملتقيات التحسيس حول مواصفات نظم تدبيرالجودة والسلامة في المقاولة

برنامج عمل 2017

- تنظيم الأسبوع الوطني للجودة 2017 في دورته 21 بشراكة مع الإتحاد المغربي للجودة
- تنظيم الدورة 20 للجائزة الوطنية للجودة، والدورة 14 للجائزة الوطنية للصحة والسلامة في العمل،
- تتبع أشغال المجلس الأعلى للتقييس والشهادة بالمطابقة والإعتماد CSNCA

الاعتماد

اهداف

- تطوير النظام المغربي لاعتماد هيئات تقييم المطابقة وفقا للمتطلبات الدولية في مجال الاعتماد.
- الحصول على الاعتراف الدولي للهيئة المغربية للاعتماد

منجزات 2016

- حصيلة عدد الاعتمادات الممنوحة وصلت إلى 120 هيئة تقييم مطابقة معتمدة.
- إعداد ملف ترشيح الهيئة المغربية للاعتماد لتصبح من الموقعين على اتفاقيات الاعتراف داخل المنظمة الاوروبية للاعتماد (EA)

برنامج عمل 2017

- توسيع نطاق أنشطة اعتماد هيآت تقييم المطابقة وفقا للمتطلبات الدولية للاعتماد لاسيما فيما يخص أنظمة حلال.
- التهيىء لتقييم الهيئة المغربية للاعتماد من طرف ا المنظمة الاوروبية للاعتماد.
- الاحتفال بالنسخة العاشرة لليوم العالمي للاعتماد الذي يصادف 9 يونيو من كل سنة.

التقييس وشهادة المطابقة

الأهداف

- تغطية جميع المنتوجات والخدمات بمواصفات وطنية
- توسيع مجال شهادة المطابقة
- تقوية الحضور في المحافل الدولية والإقليمية المعنية
- نشر التوعية والتكوين بالتقييس والأنشطة ذات العلاقة

منجزات 2016

- اعتماد حوالي 1250 مواصفة قياسية ليصل العدد الإجمالي للمواصفات المعتمدة إلى 13500 مواصفة
- منح حوالي 60 شهادة مطابقة للمواصفات المغربية وإعداد 10 تطبيقات جديدة لشهادة المطابقة
- اعتماد أنشطة شهادة المطابقة إيزو9001 من طرف الهيئة المغربية للاعتماد
- تنظيم الدورات السنوية لخمس منتديات وطنية حول التقييس، شهادة المطابقة، التدقيق، الحلال والمجال الكهر تقني
- تنظيم 3 ندوات وطنية حول تدبير الطاقة، التدبير البيئي والخرسانة المعدة للاستعمال
- تنظيم 30 دورة للتكوين في مجال المواصفات والتقنيات المرتبطة بها

برنامج عمل 2017

- اعداد واعتماد حوالي 1000 مواصفة قياسية مغربية جديدة
- منح 70 شهادة مطابقة جديدة في مختلف المجالات
- إعداد منظومات لمنح شهادة المطابقة موائمة للمقاولات الصغرى والمتوسطة
- الشروع في التقييس والإشهاد بالمطابقة للمدن المستدامة
- إعداد دلائل التطبيق للمواصفات في شتى المجالات
- وضع منصة البث عبر الإنترنت للنسخ الإلكترونية للمواصفات المغربية
- تنظيم 35 دورة تكوينية في مجالات مرتبطة بالتقييس والأنشطة ذات العلاقة

الاقتصاد الرقمي

معطيات حول قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال

- في 2016، بلغ عدد أسماء نطاق الانترنت «ma.» 63586 نطاق مقابل 59138 في 2015 بارتفاع نسبته 7,52% .

- ما يقرب من 17,1 مليون مشترك في خدمة الانترنت في 2016، مقابل 14,5 مليون في 2015 ، بنسبة نمو تزيد عن 17,88%.
- بلغت نسبة النفاذ 50,4% سنة 2016.

أسماء النطاق ma.

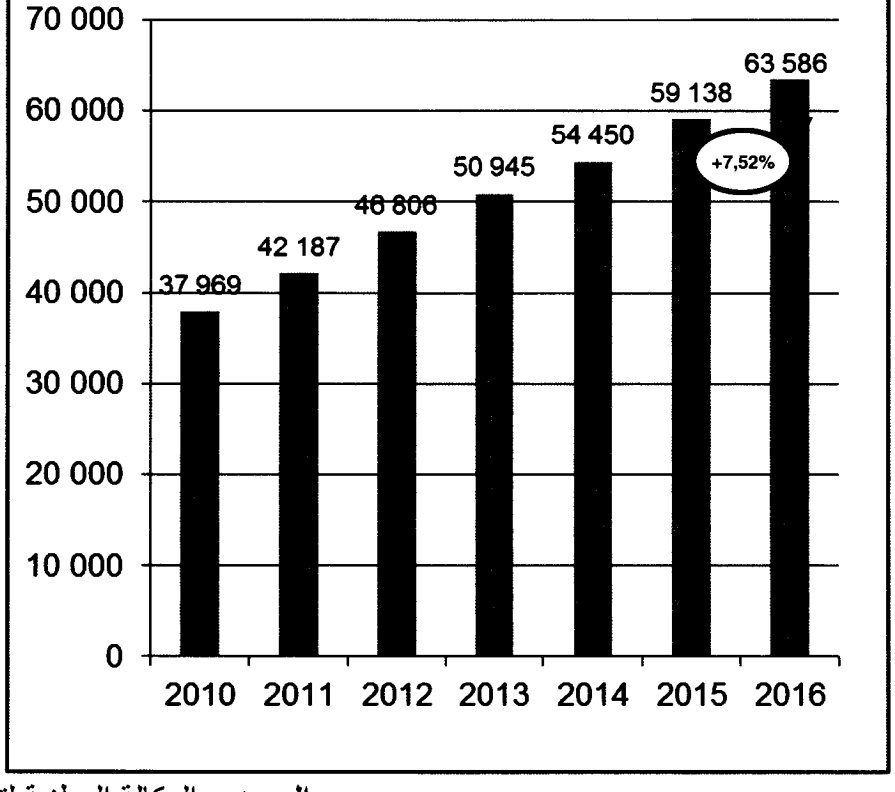

نمو حظيرة الأنترنيت

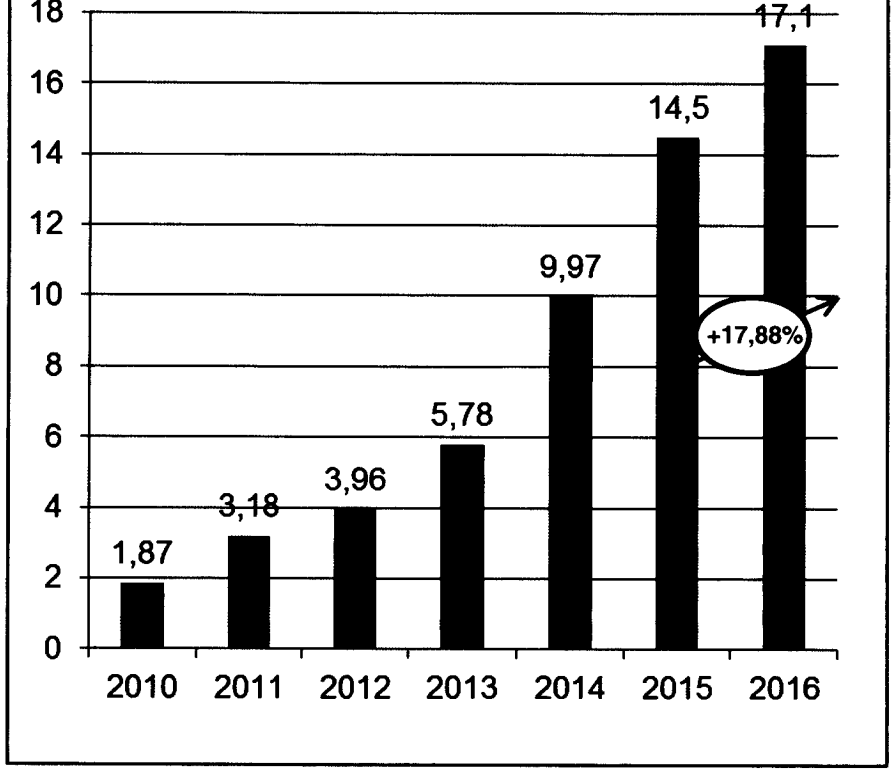

المصدر: الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات

قطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات

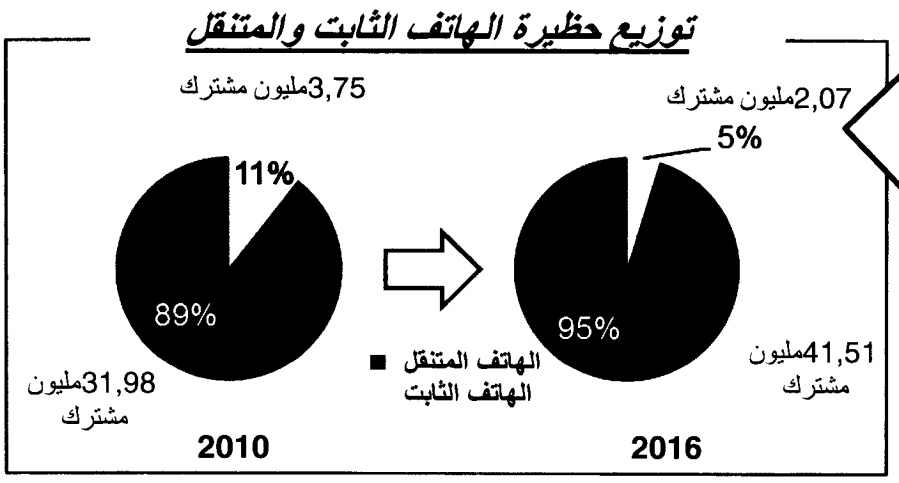

- وصل عدد مشتركي خدمة الهاتف الثابت سقف 3,75 مليون مشترك في 2010، لكنه **تراجع بشكل مستقر** حتى 2016 ليصل الى 2,07 مليون مشترك، بما يعادل **تراجعا اجماليا قدره 44,79 %** بين 2010 و 2016 و **معدل تراجع سنوي قدره 9,93%** بين 2010 و 2016.
- يشكل سوق الهاتف النقال أكبر حصة بما يقارب 41,51 مليون مشترك في 2016، أي ما يعادل **ارتفاعا اجماليا قدره 29,08%** بين 2010 و 2016 و **معدل ارتفاع سنوي قدره 5,36%** بين 2010 و 2016.

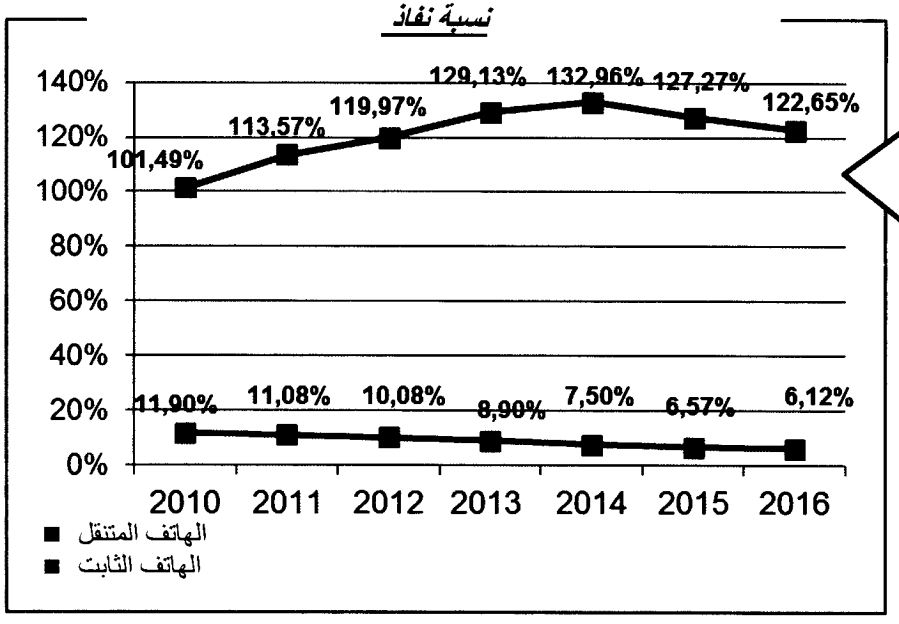

- **نسبة نفاذ الهاتف الثابت** في **انخفاض طفيف** حيث انتقلت من 6,57% سنة 2015 إلى 6,12% سنة 2016.
- **انخفاض** نسبة نفاذ الهاتف المتنقل إذ انتقلت من 127,27% سنة 2015 إلى حوالي 122,65% سنة 2016.

المصدر: الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات

قطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات

- يشكل سوق الهاتف النقال أكبر حصة بما يقارب 41,51 مليون مشترك في 2016، أي ما يعادل **ارتفاعا اجماليا قدره 29,08%** بين 2010 و 2016 و **معدل ارتفاع سنوي قدره 5,36%** بين 2010 و 2016.

وصل عدد مشتركي خدمة الهاتف الثابت سقف 3,75 مليون مشترك في 2010، لكنه **تراجع بشكل مستقر** حتى 2016 ليصل الى 2,07 مليون مشترك، بما يعادل **تراجعا اجماليا قدره 44,79 %** بين 2010 و 2016 و **معدل تراجع سنوي قدره 9,93%** بين 2010 و 2016.

حظيرة الهاتف النقال

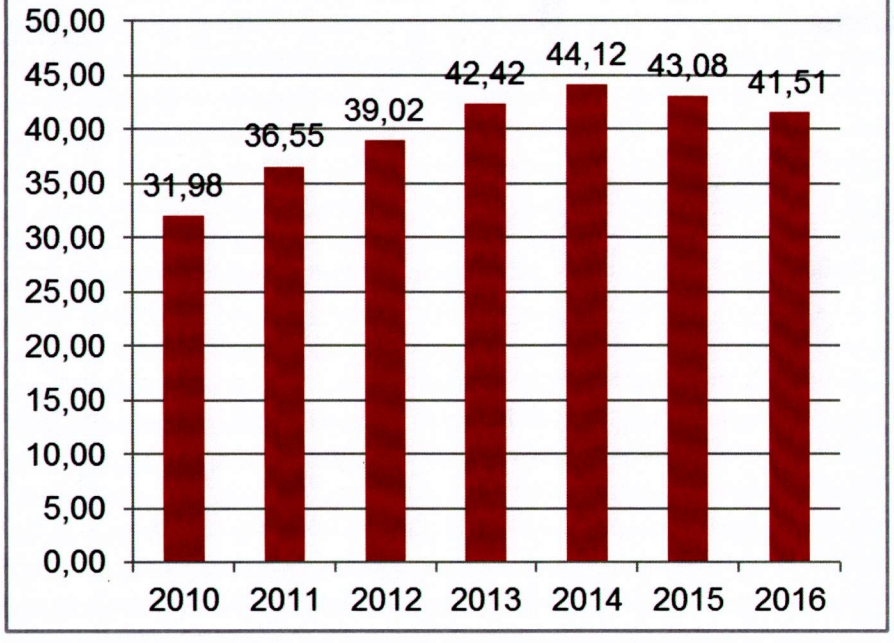

حظيرة الهاتف الثابت

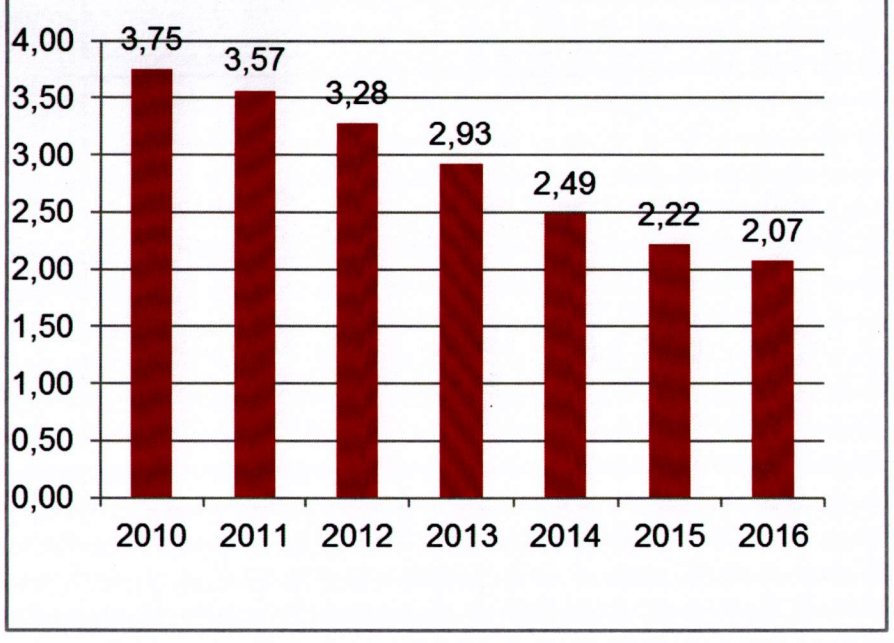

المصدر: الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات

قطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات

- بلغ متوسط الاستعمال الشهري الصادر لكل مشترك في الهاتف النقال 113 دقيقة في 2016، أي ارتفاعا بنسبة 12 %مقارنة مع 2015.

- بلغ متوسط الاستعمال الشهري الصادر لكل مشترك في الهاتف الثابت 122 دقيقة في 2016، أي تراجعا بنسبة 2 %مقارنة مع 2015.

متوسط الاستعمال الشهري الصادر لكل مشترك في الهاتف النقال

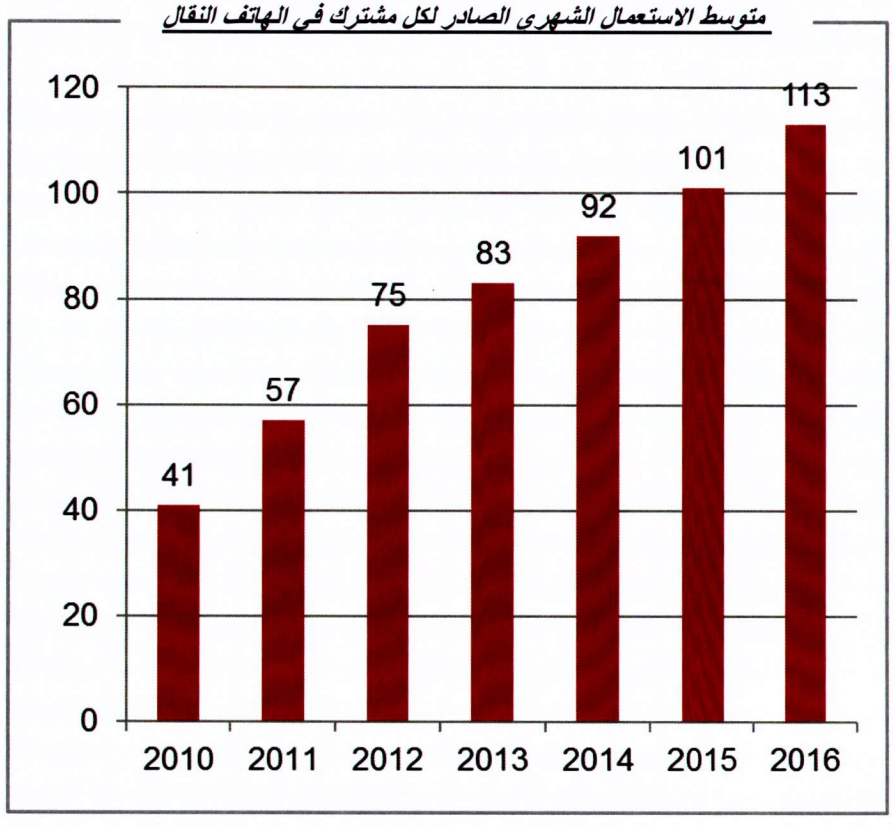

متوسط الاستعمال الشهري الصادر لكل مشترك في الهاتف الثابت

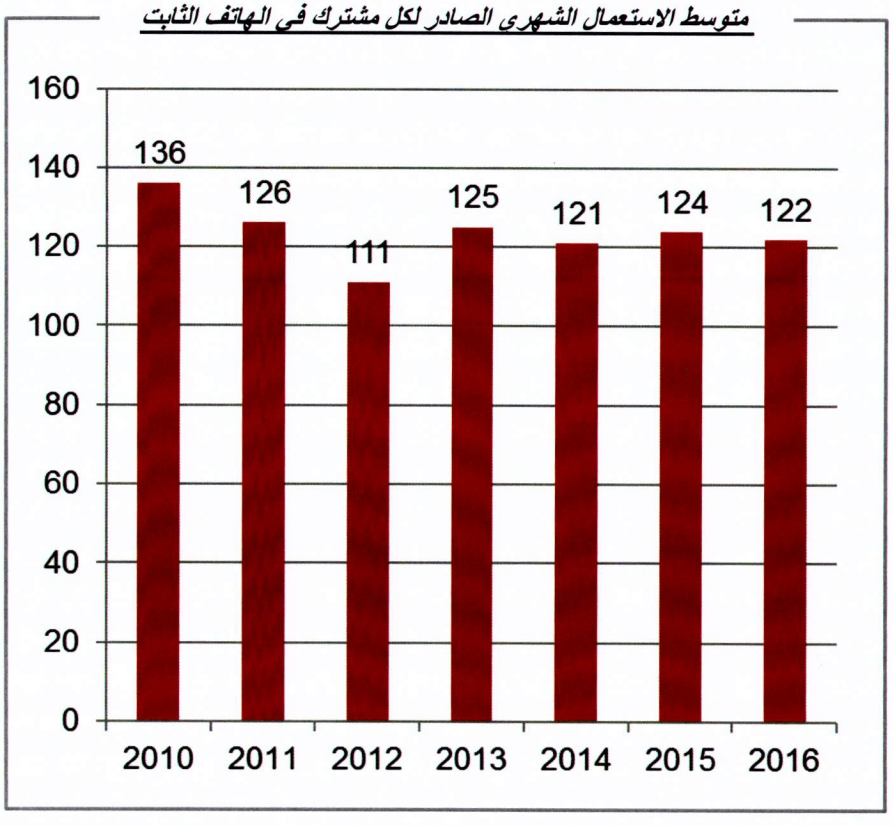

المصدر: الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات

قطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات

عرف متوسط العائد لكل دقيقة بالنسبة للهاتف المتنقل انخفاضا قدره 15% منتقلا من 0,27 درهم للدقيقة دون احتساب الرسوم سنة 2015الى 0,23 درهم للدقيقة دون احتساب الرسوم سنة 2016

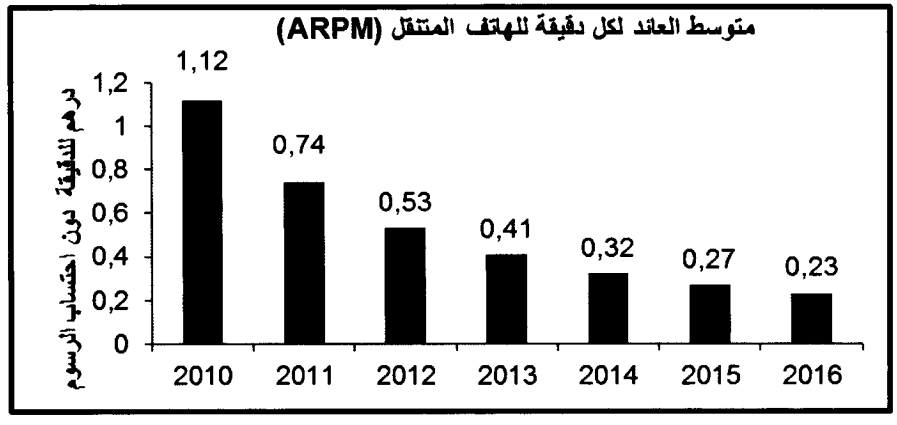

انتقل متوسط العائد لكل دقيقة بالنسبة للهاتف الثابت من 0,91 درهم للدقيقة دون احتساب الرسوم إلى 0,94 درهم للدقيقة دون احتساب الرسوم مسجلا ارتفاعا قدره 3%

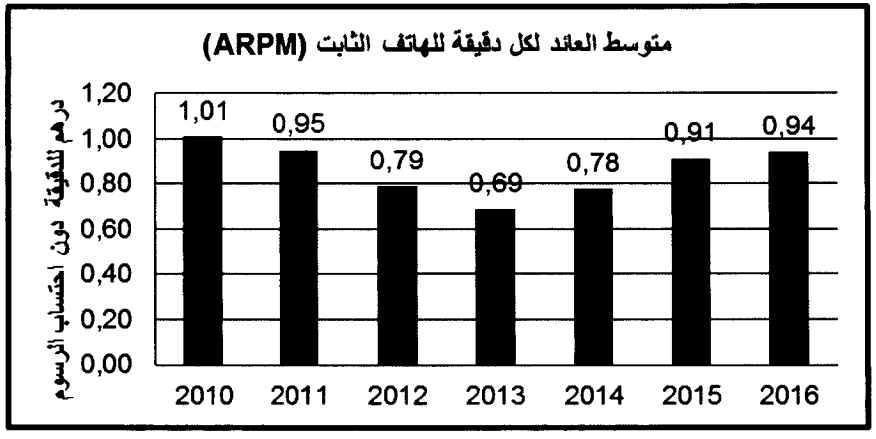

وصل رقم معاملات قطاع الاتصالات31,4 مليار درهم في نهاية سنة 2015، مسجلا بذلك تراجعا بنسبة 1,87% مقارنة مع 2014

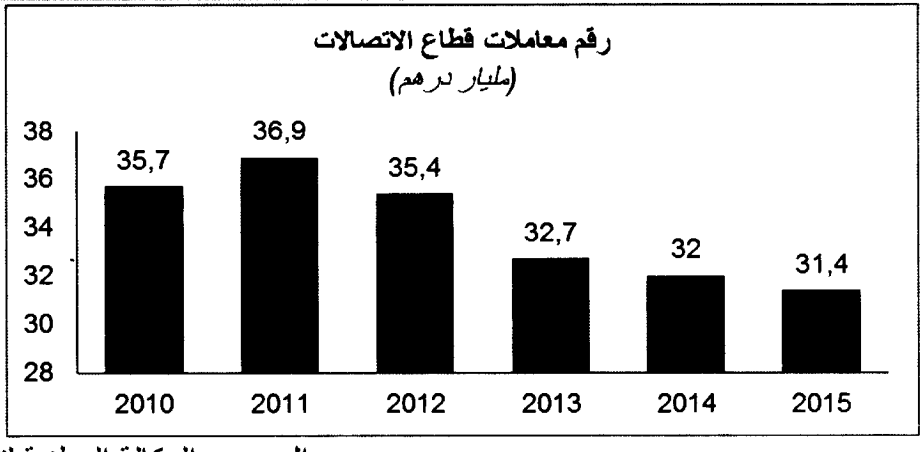

في 2016 بلغ متوسط الفاتورة الشهرية للأنترنيت لكل زبون 25 درهما في 2016 مقابل 24 درهما في 2015 بما يعادل ارتفاعا سنويا قدره 4%

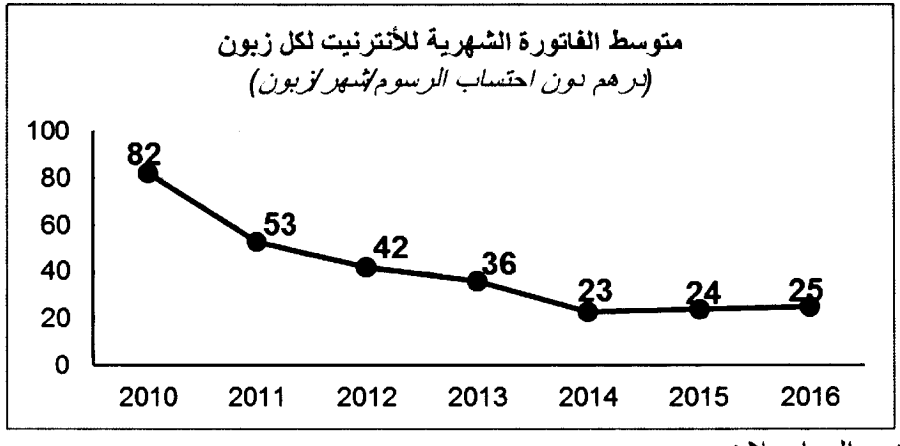

المصدر: الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات

المؤشرات الرئيسية
قطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات

التجارة الإلكترونية

- ✓ بلغ حجم بطاقات الأداء الإلكترونية حوالي 11مليون الدرهم مع متم 2015.
- ✓ بلغ مبلغ مبادلات مواقع التجارة الإلكترونية حوالي 1,33 مليار درهم مع متم 2015 أي بنسبة زيادة % 12,4 مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2014.
- ✓ كما بلغ حجم مبادلات مواقع التجارة الإلكترونية 2,5 مليون عملية في متم 2015 أي بنسبة زيادة 22,5% مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2014

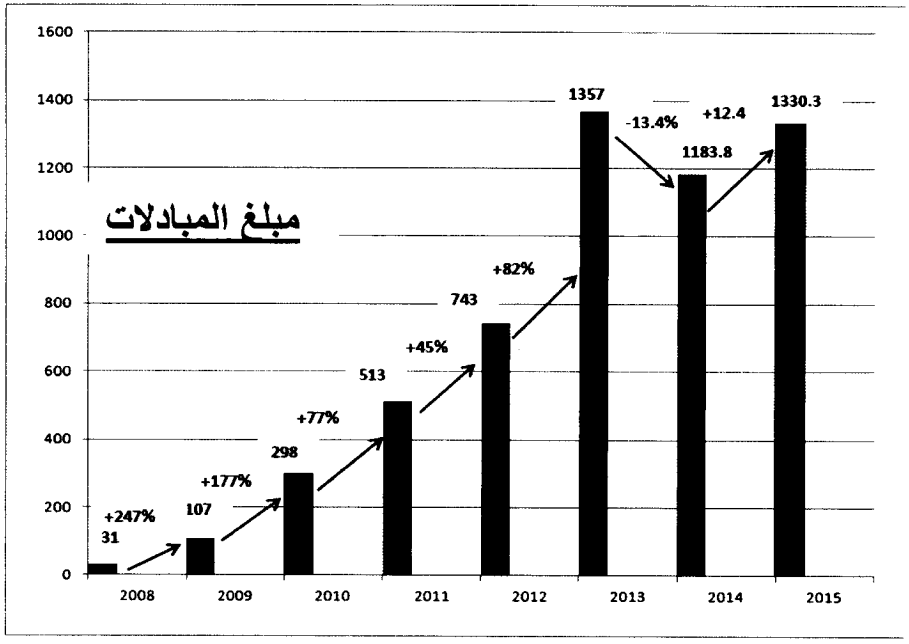

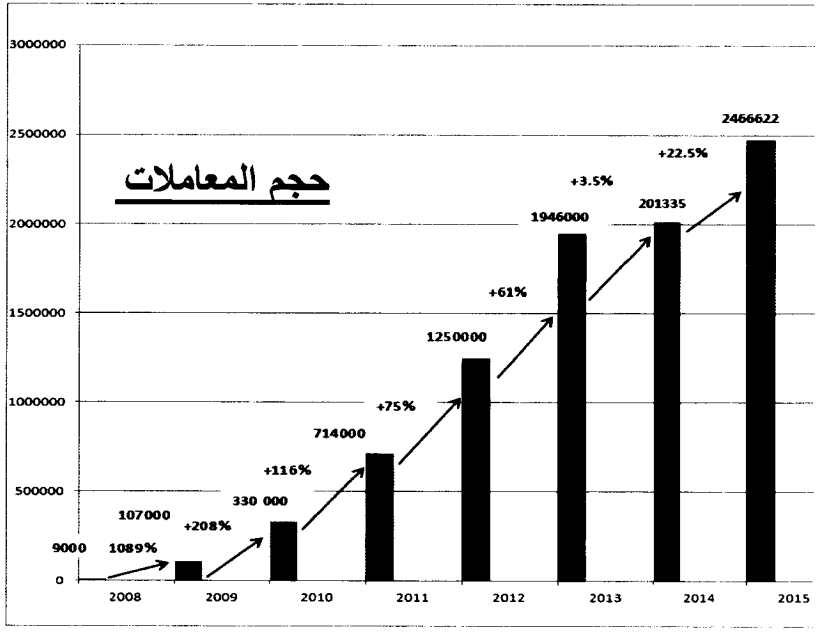

المصدر : CMI

استراتيجية المغرب الرقمي 2020

قامت الوزارة بإعداد رؤية استراتيجية جديدة للقطاع الرقمي "المغرب الرقمي 2020 "، وذلك بهدف:

- تسريع التحول الرقمي للاقتصاد الوطني،

- تقوية مكانة المغرب كقطب رقمي جهوي،

- إزاحة العوائق البنيوية وبالخصوص المتعلقة بالحكامة والمؤهلات البشرية.

تمت بلورة هذه الاستراتيجية الجديدة كأداة للتحول الاقتصادي والاجتماعي تتبنى مسارا تنمويا كفيلا بجعل المغرب يتبوأ مكانة بارزة في مصاف الدول الصاعدة.

الأهداف الرئيسية للاستراتيجية:

- جعل المغرب من بين البلدان الثلاثة الأولى (TOP 3) في الشرق الأوسط وأفريقيا، خارج دول مجلس التعاون الخليجي، في ترتيب الخدمات الالكترونية (e.GOV) الموجهة للمواطنين وللشركات وكذا في تصنيف البنية التحتية للمعطيات والاتصال (DATACOM) و (Doing IT).
- جعل أكثر من 50٪ من الإجراءات الإدارية على الانترنت.
- خفض الفجوة الرقمية ب 50٪.
- تجهيز 20٪ من الشركات الصغيرة والمتوسطة بالمعدات المعلوماتية مع ربطها بشبكة الإنترنت.
- رفع النمو السنوي لترحيل الخدمات بنسبة 5-10٪ .
- جعل المغرب كمنصة رقمية في المرتبة الأولى على صعيد أفريقيا الناطقة باللغة الفرنسية وفي المرتبة الثانية على الصعيد القاري.
- تكوين أكثر من 15000 متخصص في تكنولوجيا المعلومات.
- جعل 5 قطاعات تنموية مغربية بين الثلاثين أفريقيا،
- خلق ما يقارب 60000 فرصة عمل في ترحيل الخدمات.

وكالة تنمية الاقتصاد الرقمي

الأهداف

- تحسين حكامة وقيادة الاستراتيجيات الرقمية.
- تنفيذ استراتيجية الدولة في مجال تطوير الاقتصاد الرقمي.

منجزات 2016

- صياغة مشروع قانون يتعلق بإنشاء وكالة تنمية الاقتصاد الرقمي .
- المصادقة على هذا المشروع من قبل مجلس الحكومة في شهر يوليوز 2016.
- إحالة مشروع القانون المذكور على البرلمان قصد اعتماده.

برنامج عمل 2017

- المصادقة على مشروع القانون القاضي بإحداث الوكالة ونصوصه التطبيقية.
- الانطلاق الفعلي لخدمات وكالة تنمية الاقتصاد الرقمي.

الإدارة الالكترونية

الأهداف	• تشجيع استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال من أجل تحديث الإدارة على المستويين المركزي و المحلي لخدمة المواطنين و المقاولات وتعزيز مبدأ الشفافية (محاربة الرشوة). • تحسين تنافسية المقاولة (المساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني).
منجزات 2016	• خدمات الحكومة الإلكترونية المنجزة : مشروع إحداث قاعدة الربط البيني للإدارات؛ طلب نشر الإشعارات القانونية عبر الخط ، أخذ المواعيد عبر الخط؛ وضع منظومة لتدبير الأسئلة البرلمانية؛ تطوير تطبيقات للهاتف المحمول لتتبع خدمات الحكومة الالكترونية؛ • مشاريع في طور التعميم : الشباك الإلكتروني لطلب وثائق الحالة المدنية (متوفر على مستوى 191 جماعة حضرية و قروية)؛ خدمة طلب السجل العدلي (متوفرة على مستوى 28 محكمة)؛ وضع وتتبع الشكايات عبر الخط، (متوفر حاليا في 24 وزارة ومؤسسة عمومية)؛ التدبير الالكتروني للمراسلات الادارية. • مشاريع في طور الانجاز : إزالة الطابع المادي على الخدمات الموجهة للمستخدمين بالإضافة إلى مشاريع أخرى ذات طابع تشاركي لفائدة الإدارات، المؤسسات العمومية والجماعات المحلية.
برنامج عمل 2017	• مواصلة تنفيذ المهام المتعلقة بالمساعدة على إنجاز مشاريع الحكومة الإلكترونية، و على الخصوص تلك المتعلقة بتطوير و نشر التطبيقات التشاركية على صعيد الإدارات، المؤسسات العمومية وكذا الجماعات المحلية. • النهوض ببرنامج الحكومة الإلكترونية لدى الإدارات والمرتفقين وكذا لدى المنظمات الدولية ذات الاهتمام (الأمم المتحدة، منظمة التعاون الاقتصادي، البنك الدولي.....). • تنسيق برنامج الحكومة الإلكترونية في إطار الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد . • تعزيز التعاون على المستوى الدولي؛ وبالأخص نقل مشاريع الحكومة الإلكترونية لفائدة الدول الافريقية.

تكنولوجيات المعلومات

الأهداف

- اعداد الكفاءات اللازمة لمواكبة تطور قطاع تكنولوجيات المعلومات؛
- تفعيل الخطة الوطنية للانتقال إلىIPv6 ؛
- وضع معايير وطنية ملائمة للمقاييس الدولية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال (ICT) وملائمة التشريعات الوطنية لتتماشى مع تطور هذا قطاع.
- المساهمة في وضع وتنفيذ السياسة العامة المندمجة لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- تعزيز التعاون في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

منجزات 2016

- الشروع في إنشاء مركز للتميز في تكنولوجيات المعلومات (CEIT) في إطار مساعدة تقنية ودعم مالي لحكومة دولة الهند.
- الانتهاء من إعداد الشروط المرجعية (termes de références) للانتقال للنسخة السادسة من بروتوكول الانترنت IPv6 والإعلان عن المناقصة.
- اعتماد 155 معيار متعلقة بالمجالات التالية : الولوجيات لتكنولوجيا المعلومات والاتصال للأشخاص في وضعية إعاقة. تقنيات السلامة المعلوماتية، ترميز المعلومات السمعية البصرية، هندسة البرمجيات ومعالجة المعلومات.
- اعداد مشروع قرار يحدد المواصفات التقنية المتعلقة بولوجيات الأشخاص في وضعية إعاقة فيما يخص الاتصالات الرقمية.

برنامج عمل 2017

- مواصلة مواكبة إنشاء مركز التميز في تكنولوجيات المعلومات ودراسة فرص تعميم هاته التجربة بجهات أخرى للمملكة؛
- الشروع في إنجاز مشروع مرافقة الإدارات العمومية في عملية الانتقال إلى الإصدار السادس لبرتوكول الانترنت IPv6.
- وضع وتنفيذ برنامج سنوي جديد للتقييس، مع الأخذ بعين الاعتبار احتياجات مختلف الفاعلين القطاعين.
- المساهمة في تنفيذ خطة العمل الوطنية لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (شق الولوجيات لتكنولوجيات المعلومات والاتصال).

الثقـــة الرقميـــــة

الأهداف	• تعزيز الثقة الرقمية وتأهيل الإطار القانوني المتعلق بها. • حماية البنيات التحتية الحساسة. • تعزيز حماية نظم المعلومات. • تحسيس فاعلي المجتمع(المواطنين والمقاولات) بأهمية حماية نزم المعلومات والأمن السيبراني. • تكوين الكفاءات الضرورية.
منجزات 2016	• منح علامة الثقة لكل من شركة «Vente online» و «ADK Media» لمطابقتهما لشروط الحصول عليها. • الانتهاء والمصادقة على الشروط المرجعية لمشروع الدراسة المتعلقة بتطوير التجارة الإلكترونية. • المساهمة في تفعيل السياسة العمومية للنهوض بالمعايير الاجتماعية الحمائية للطفل و تقوية الإطار القانوني لحماية الأطفال من مخاطر الانترنت وتعزيز فعاليته؛. • المساهمة في إعداد دليل أحسن الممارسات (des guides de bonnes pratiques) في مجال الآمن السبيراني و الأمن المعلوماتي لفائدة الأطفال من مختلف الأعمار ولفائدة الآباء والأساتذة والمعلمين . • الشروع في وضع نظام مراقبة داخلي للأمن (Security Operating Center) على مستوى الوزارة لتقوية تأمين نظامها المعلوماتي. • المساهمة في دراسة وإعداد النصوص القانونية المتعلقة بأمن نظم المعلومات والجريمة الإلكترونية.
برنامج عمل 2017	• متابعة العمل على الترويج لعلامة الثقة الخاصة بمواقع المتاجرة على الخط. • إعداد دراسة لوضع استراتيجية وطنية لتطوير التجارة الإلكترونية وتنفيذ خطة العمل المتعلقة بهذه الاستراتيجية. • موصلة تنفيذ السياسة العمومية في مجال حماية الأطفال على الأنترنت. • العمل على بدء تنفيذ خريطة الطريق المتعلقة بحماية المعطيات الشخصية في مجال ترحيل الخدمات. • السهر على تشغيل نظام المراقبة الداخلي للأمن (Security Operating Center) وتعميم عمليات التدقيق الداخلية لأمن نظام المعلومات التابع للوزارة. • المساهمة في دراسة وإعداد النصوص القانونية المتعلقة بأمن نظم المعلومات ومكافحة الجريمة الإلكترونية.

مذكرة التوجهات العامة لتنمية الاتصالات في أفق 2018

الأهداف

- تحفيز الاستثمار وتعزيز سوق الاتصالات حول المتعهدين الشموليين، القادرين على دخول جميع فروع السوق.
- تطوير وتفعيل النماذج الهادفة إلى تقاسم البنيات التحتية للاتصالات، خاصة في المناطق الأقل كثافة، من أجل تنويع عروض الخدمات.
- تسريع وثيرة إنجاز المشاريع الرامية إلى تعميم الولوج إلى الانترنت ذي الصبيب العالي والعالي جدا، وبجودة تضاهي المعايير الدولية.
- تفعيل رافعات الضبط والتقنين تسمح بالفتح الفعلي أمام المنافسة لبعض فروع سوق الاتصالات، وخاصة تلك المتعلقة بالخدمات لفائدة المهنيين والمقاولات، سواء في القطاع العام أو الخاص .

منجزات 2016

- تطوير وتفعيل النمادج الهادفة إلى تقاسم البنيات التحتية للاتصالات.
- الشروع في تطوير الألياف البصرية لغاية المنازل (FTTH)في بعض المدن.
- تقوية تهيئة التراب الوطني بشبكات الألياف البصرية من أجل توفير خدمات ذات الصبيب العالي والعالي جدا.
- مواصلة تفعيل إنجاز برنامج « PACTE »: 99% منطقة تعتبر مغطاة بخدمات الاتصالات.
- الشروع في إطلاق استشارات أولية من أجل التغطية بشبكات الصبيب العالي تستعمل تكنولوجيات الاتصالات المتنقلة وإدخال المنافسة، على الاقل بين متعهدين، على مستوى ما يقارب 10.000 منطقة.

برنامج عمل 2017

- مواصلة تفعيل مضامين مذكرة التوجهات العامة لتنمية قطاع الاتصالات في أفق 2018.
- تسريع وثيرة التغطية بخدمات وشبكات الاتصالات ذات الصبيب العالي في المناطق المدرجة في إطار برنامج « PACTE » أو تلك التي لا تتوفر على التغطية وغير محصية في إطار برنامج « PACTE ».

البرنامج التعاقدي بين الدولة وبريد المغرب (2013 -2017)

الأهداف

- إنجاز استثمار إجمالي بقيمة 2.4 مليار درهم.
- تحديث البنيات التحتية للاستغلال وتنويع الخدمات.
- تنفيذ الخدمة البريدية الشمولية.

انجازات 2016

- 1976مكتب بريدي سنة 2016، أي بزيادة 7٪ مقارنة مع سنة 2015.
- إحداث 122 جولة جديدة وإدماج 105 جماعة جديدة ضمن منظومة التوزيع لمحل الإقامة.
- إحداث منصة رقمية للسجل الوطني للمقاولين الذاتيين.
- تقوية فرع بريد كاش وإطلاق عرض جديدة يتعلق بالخدمات البنكية.
- إعداد مشروع قانون البريد ونصوصه التطبيقية، والذي يتضمن الخدمة البريدية الاساسية.
- إطلاق مشروع شهادة المراسلات المودعة وفق معايير الجودةISO 9001 طبعة 2015.
- تقوية وسائل النقل عن طريق ضم الشركة الوطنية للتوزيع واللوجستيك SDTM من أجل تجميع الموارد وترشيد التكاليف.

برنامج العمل 2017

- مواصلة تنفيذ البرنامج التعاقدي بين الدولة وبريد المغرب (2013-2017).
- متابعة خطة اصلاح الإطار التنظيمي والتشريعي.
- إعداد البرنامج التعاقدي بين الدولة وبريد المغرب للفترة 2018-2022.

رقم معاملات مجموعة بريد المغرب
سنة 2016: 3.304 مليون درهم مقابل 3.117 مليون درهم سنة 2015، أي بزيادة بـ 6,1%+

دعم المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة
و المقاول الذاتي

دعم المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة

الهدف **دعم المبادرة المقاولاتية والنمو وتنافسية المقاولات**

منجزات 2014 - 2016

654 مقاولة صغيرة جدا وصغرى ومتوسطة مستفيدة من الدعم:

- 83% من المقاولات المواكبة تنتمي ل40 منظومة تم التعاقد معها في القطاعات التالية: السيارات، مواد البناء، الوزن الثقيل والهياكل، الطيران، الكيماوي والشبه كيماوي، الجلد، الميكانيك والتعدين، ترحيل الخدمات، الصيدلة، النسيج والألبسة، الصناعة الغذائية والكهرباء – الإلكترونيك.
- الإستثمار الإجمالي: 5.23 مليار درهم
- إحداث 47000 منصب شغل
- تحقيق 50% من الأهداف المحددة في الإطار التعاقدي بين الدولة والوكالة (2014-2020).

برنامج عمل 2017 **تسريع تنفيد برامج الدعم في إطار ميثاق مع الجهة**

دعم المقاولات الصغرة جدا والصغرى والمتوسطة: التوزيع الجهوي 2014 -2016

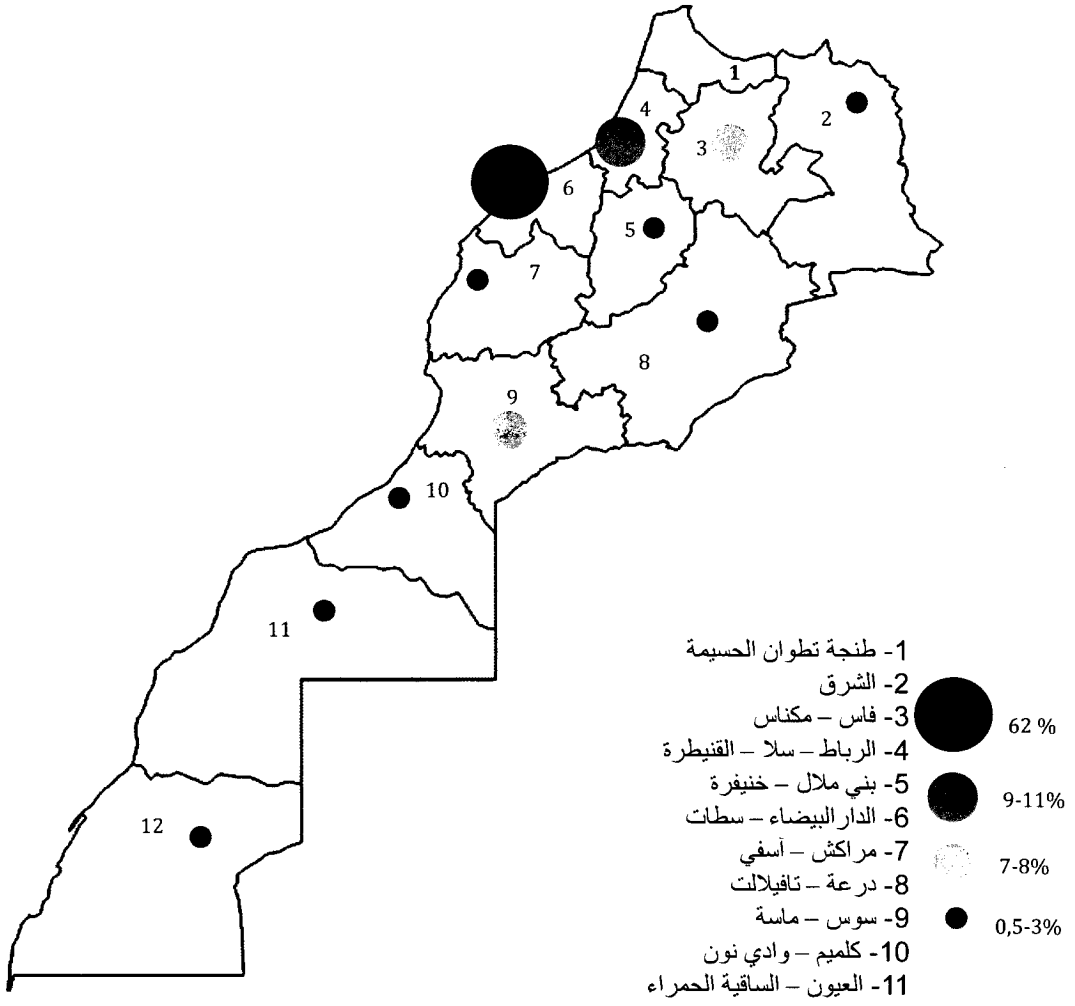

نظام المقاول الذاتي

الأهداف

- **النهوض بالمبادرة المقاولاتية**
- **إدماج القطاع غير المنظم**

الحصيلة إلى حدود منتصف أبريل 2017

- 42 801 مقاول ذاتي مسجل في السجل الوطني للمقاول الذاتي من أصل 51 573 طلب انخراط وهو ما يمثل 42,8% من الأهداف المحددة في الإطار التعاقدي بين الدولة والوكالة (2014 -2020)
- 38 % من المسجلين نساء مقاولات ذاتيات
- مصادقة مجلس الحكومة على مشاريع القوانين المتعلقة بالتغطية الصحية الإجبارية (القانون رقم 98 – 15) وعلى التغطية الصحية (القانون رقم 99 -15) المخصص للعمال غير المأجورين ومن ضمنهم المقاول الذاتي
- اختيار الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتدبير التغطية الصحية للمقاولين الذاتيين
- إعداد مشاريع مراسيم تطبيقية المتعلقة بالتغطية الصحية الإجبارية والتغطية الاجتماعية للمقاولين الذاتيين

برنامج عمل 2017

- **متابعة انتشار نظام المقاول الذاتي**

نظام المقاول الذاتي: التوزيع الجهوي للمسجلين إلى حدود 21 أبريل 2017

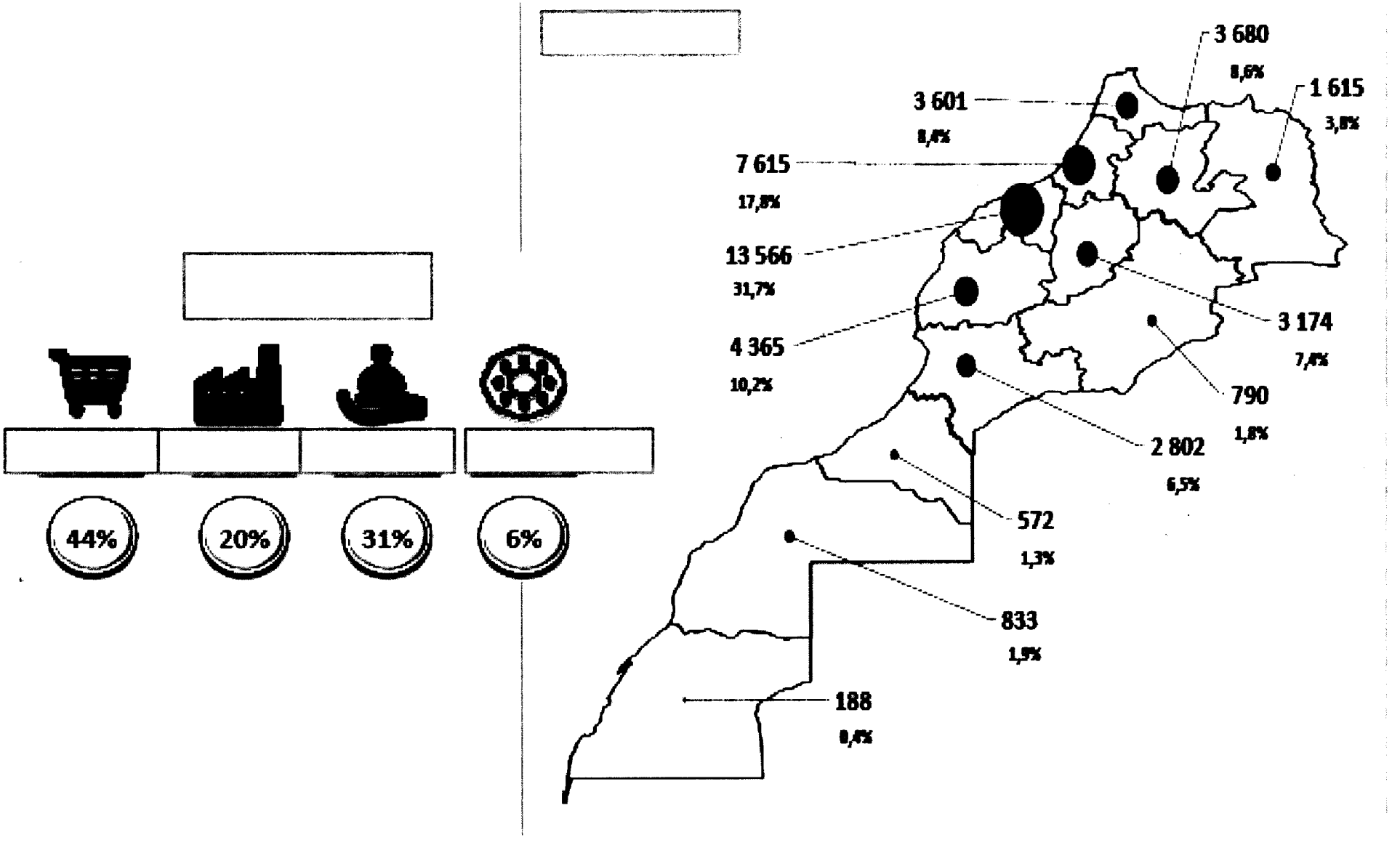

الانشطة الجهوية

يتوخى مشروع إصلاح غرف التجارة والصناعة والخدمات وجامعتها تمكين هذه المؤسسات من:

- القيام بدور المحرك الفعلي في التنزيل المحلي للاستراتيجيات القطاعية وبرامج الدعم المقدمة من طرف وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي (مخطط التسريع الصناعي، برنامج رواج، برنامج المغرب الرقمي، ...)؛
- تنشيط البرامج والمشاريع التنموية على الصعيدين المحلي والجهوي.

حددت الاتفاقية الإطار هدفين أساسيين:

تحسين الاطار القانوني والتنظيمي للغرف؛

بلورة مخططات تنمية لكل غرفة وكذا للجامعة والتي سيتم تنفيذها في إطار اتفاقيات تربط الحكومة بكل غرفة وكذا بالجامعة.

منجزات 2016

الإطار القانوني والتنظيمي

- المصادقة والتوقيع على الهياكل الإدارية للغرف والتي تتماشى مع الخدمات المقدمة وخصوصيات كل غرفة؛
- المصادقة والتوقيع على تعديل النظام الأساسي لموظفي غرف التجارة والصناعة والخدمات.

مخططات التنمية الخاصة بالغرف وجامعتها

- إعداد مشاريع الاتفاقيات المتعلقة بمخططات التنمية الخاصة بالغرف وجامعتها (تمت المصادقة على هذه المشاريع من طرف الجموع العامة لكافة الغرف وجامعتها.

برنامج عمل 2017

الأوراش المؤسساتية		▪ تعديل النظام الأساسي للغرف بهدف وضع نظام للحكامة يتسم بالشفافية والفعالية؛ ▪ التوقيع على الاتفاقيات التي تربط الحكومة مع كل غرفة على حدى ومع الجامعة؛ ▪ إطلاق الأوراش المتعلقة بتنفيذ هذه المخططات (وضع نظام مشجع للمغادرة الطوعية، وضع ميثاق الأخلاقيات...)
إطلاق الأوراش العملية المزمع إنجازها من طرف الغرف وجامعتها	آليات الحكامة الجيدة	▪ دليل المساطر، نظام المعلوميات، نظام الحسابات، ...
	خدمات موجهة ومستهدفة لفائدة المنتسبين	▪ وضع الخدمات ذات الفائدة التنافسية (دورات التكوين، لقاءات الأعمال، الجرائد واليقظة الترابية، شباك التأشيرة،...) ▪ وضع الخدمات ذات الفائدة العامة (المساطر الإدارية، شباك المقاولة، مركز المحاسبة المعتمدة، دار المقاولة،...)
	مشاريع مدرة للدخل	▪ إطلاق مشاريع اقتصادية جديدة (بنيات الاستقبال، مراكز الأعمال، ...) ▪ استكمال المشاريع في طور الإنجاز (المشاريع الممولة في إطار صندوق الدعم،...)

منجزات 2016

إنجاز دراسة لإعداد النمودج الجديد للمصالح الخارجية لوزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي

أهداف الدراسة

- تطوير مهام و أنشطة المصالح الخارجية لاستجابة أفضل لمتطلبات الشركات
- تزويد المصالح الخارجية بالآليات اللازمة للعب دور محرك التنمية المحلية للقطاعات التابعة للوزارة
- اقتراح توزيع جغرافي جديد يتماشى مع مبدأ الجهوية المتقدمة

مراحل الدراسة

- انجاز تشخيص للنموذج الحالي للمصالح الخارجية ؛
- اقتراح دراسة مقاربة لأفضل الممارسات فيما يخص التموقع، التنظيم، الأنشطة الجديدة التي يمكن اسنادها للمصالح الخارجية ؛
- اقتراح نموذج جديد للمصالح الخارجية (التموقع، الأنشطة ذات قيمة مضافة والتي يجدر تطويرها)
- اقتراح تدابير الدعم اللازمة، لاسيما الموارد البشرية والمالية، آليات الدعم لتدبير وتنمية القطاعات ؛
- اقتراح برنامج مفصل لتفعيل النموذج الجديد من قبل جميع المصالح الخارجية، ومواكبة تنفيذه على صعيد 2 أو 3 مصالح خارجية نموذجية.

مرحلة التتبع

تم اتمام مرحلتي التشخيص واعداد دراسة المقاربة، كما تم الشروع في المرحلة الثالثة والتي تخص اقتراح نموذج جديد للمصالح الخارجية

تفعيل العمل الجهوي للمندوبيات الإقليميـة للتجارة والصناعـة

منجزات 2016

الشراكات مع الجهات	▪ التوقيع على اتفاقية اطار من اجل الشراكة والمتعلقة بتعزيز الاستثمار وخلق فرص العمل في المنطقة الشرقية، والمبرمة بين وزارة الاقتصاد والمالية، وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي، وزارة الفلاحة والصيد البحري، مجلس الجهة، ولاية جهة الشرق و وكالة تنمية الشرق وذلك خلال شهر شتنبر2016.
إعداد وتحيين العقود المبرمة بين المصالح الخارجية و الإدارة المركزية	▪ إعداد 12 عقد برنامج موقع مع المندوبين المنسقين على صعيد كل جهة والمندوبين المتواجدين في نفس المجال الترابي ▪ تتبع منجزات الاطراف المتعاقدة في هذا الاطار
إعداد تقرير للدراسات المونغرافية لمختلف الجهات	▪ إعداد تقرير للدراسات المونوغرافية لمختلف جهات المملكة تشمل معلومات متعلقة بالأساس بقطاعي التجارة والصناعة بها.
تقرير حول تدبير المندوبيات للعقود المبرمة	▪ إعداد تقرير حول تدبير المندوبيات لمواردها

برنامج عمل 2017

تفعيل النموذج الجديد للمصالح الخارجية للوزارة	تتبع ومواكبة تفعيل النموذج الجديد للمصالح الخارجية للوزارة
إعداد وتحيين العقود المبرمة بين المصالح الخارجية و الإدارة المركزية	▪ إعداد عقود البرامج الموقعة بين المصالح الخارجية والإدارة المركزية ▪ التتبع المستمر للمنجزات في هذا الإطار
إعداد تقرير للدراسات المونغرافية لمختلف الجهات	إعداد تقرير للدراسات المونوغرافية لمختلف جهات المملكة تشمل معلومات متعلقة بالأساس بقطاعي التجارة والصناعة بها.
تقرير حول تدبير المندوبيات للعقود المبرمة	إعداد تقرير حول تدبير المندوبيات لمواردها

الملكية الصناعية والتجارية

الملكية الصناعية

الرسوم والنماذج الصناعية

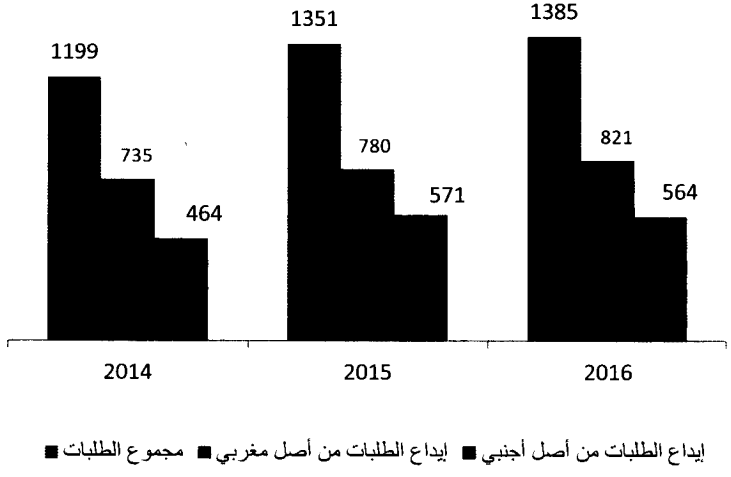

- ارتفاع عدد طلبات التسجيل من أصل مغربي بنسبة 5% .
- احتلال المغرب لرتبة 21 حسب نسخة 2016 للمؤشرات العالمية للملكية الصناعية الصادرة عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية (وايبو).

براءات الإختراع

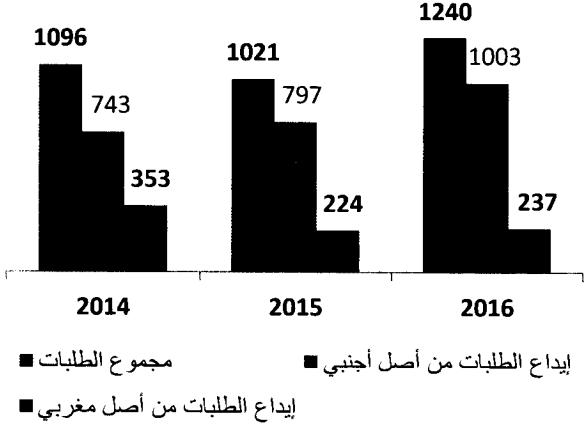

- ارتفاع عدد طلبات إيداع براءات الاختراع بنسبة 21%.
- ارتفاع عدد طلبات براءات الاختراع من أصل أجنبي بنسبة 26% .
- احتلال المغرب لرتبة 57 حسب نسخة 2016 للمؤشرات العالمية للملكية الصناعية الصادرة عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية (وايبو).
- تحسين جودة طلبات الايداع البراءات من أصل مغربي: بلغت الطلبات ذات الطابع الابتكاري نسبة 38 %في حين لم تتجاوز 23% سنة 2015 و 17% سنة 2014.

العلامات التجارية و الأسماء التجارية

العلامات التجارية

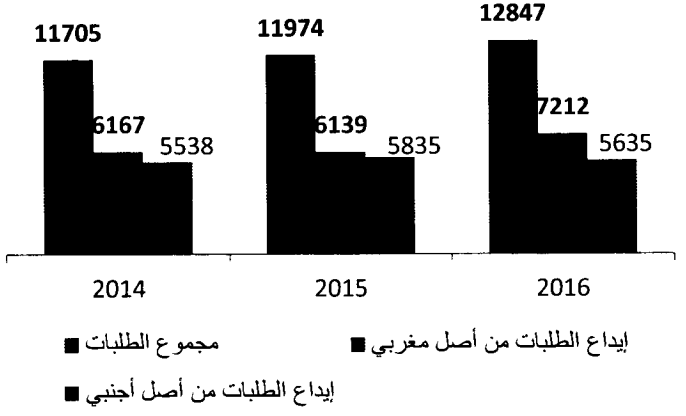

- ارتفاع عدد طلبات تسجيل العلامات بنسبة 7%
- احتلال المغرب الرتبة 42 حسب نسخة 2016 للمؤشرات العالمية للملكية الصناعية الصادرة عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية (وايبو).

الأسماء التجارية المرتبطة بنوايا إنشاء المقاولات

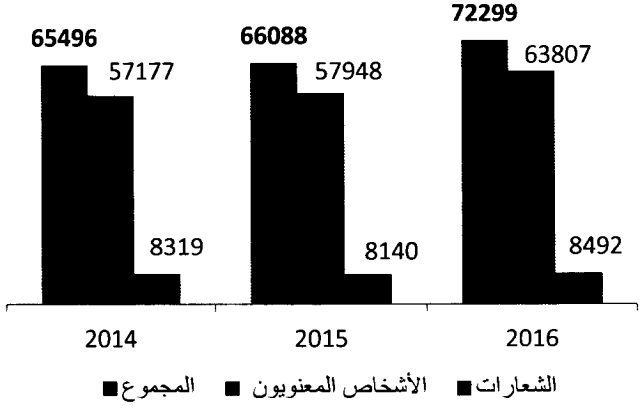

- ارتفاع عدد الأسماء التجارية المتعلقة بنوايا خلق المقاولات بنسبة 9,4% .
- منح التعريف الموحد للمقاولات انطلاقا من شبابيك المكتب بالنسبة لجميع الشواهد السلبية الجديدة (نوايا خلق المقاولات): 036 135 مقاولة ابتدآ من مارس 2015 إلى غاية شهر مارس2017

المقاولات المسجلة في السجل التجاري

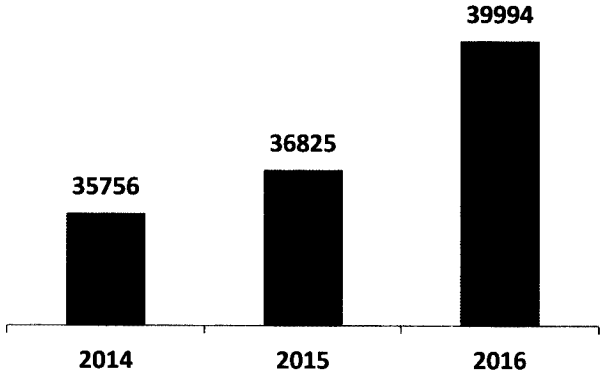

ارتفاع عدد المقاولات المسجلة في السجل التجاري بنسبة 8,6%

التوزيع حسب الجهات

2016	2015	2014	
14 747	13 718	13 485	الدار البيضاء - سطات
5 930	5 697	5 458	الرباط - سلا - القنيطرة
4 233	3 830	3 660	مراكش - أسفي
4 185	3 869	3 843	طنجة - تطوان - الحسيمة
2 920	2 781	2 669	فاس - مكناس
2 313	2 215	2 106	سوس - ماسة
1 500	1382	1 440	الجهة الشرقية
1 248	999	754	العيون - الساقية الحمراء
886	886	849	بني ملال - خنيفرة
853	562	495	الداخلة - واد الذهب
759	635	787	درعة - تافيلالت
322	259	230	كلميم - واد نون

التوزيع حسب القطاعات

الأشخاص الذاتيون المسجلين في السجل التجاري (التجار)

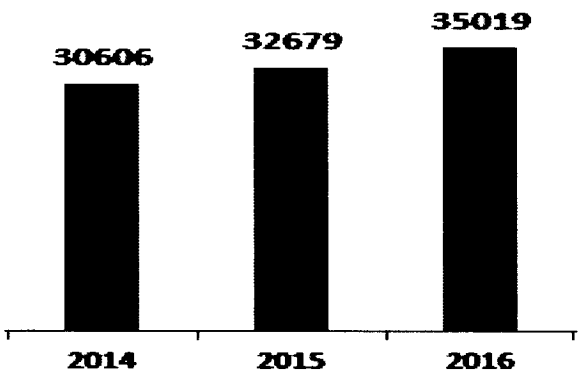

ارتفاع عدد الأشخاص الذاتيون المسجلين في السجل التجاري (التجار) بنسبة 7%

التوزيع حسب الجهات

2014	2015	2016	
6 331	4 308	3 520	الجهة الشرقية
6 127	5 405	4 813	طنجة - تطوان - الحسيمة
3 993	4 087	4 425	الدار البيضاء - سطات
3 625	3 872	3 975	الرباط - سلا - القنيطرة
3 404	3 301	3 530	فاس - مكناس
2 578	2 680	2 844	مراكش - أسفي
2 358	2 289	1 633	العيون - الساقية الحمراء
2 288	2 282	2 283	سوس - ماسة
1 551	1 727	1 839	بني ملال - خنيفرة
1 178	1 312	511	كلميم - واد نون
979	934	833	درعة - تافيلالت
501	500	400	الداخلة - واد الذهب

التوزيع حسب القطاعات

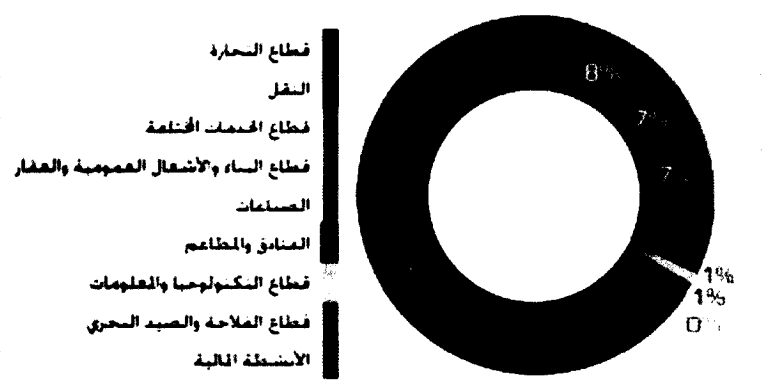

المؤشر العالمي للابتكار (GII)

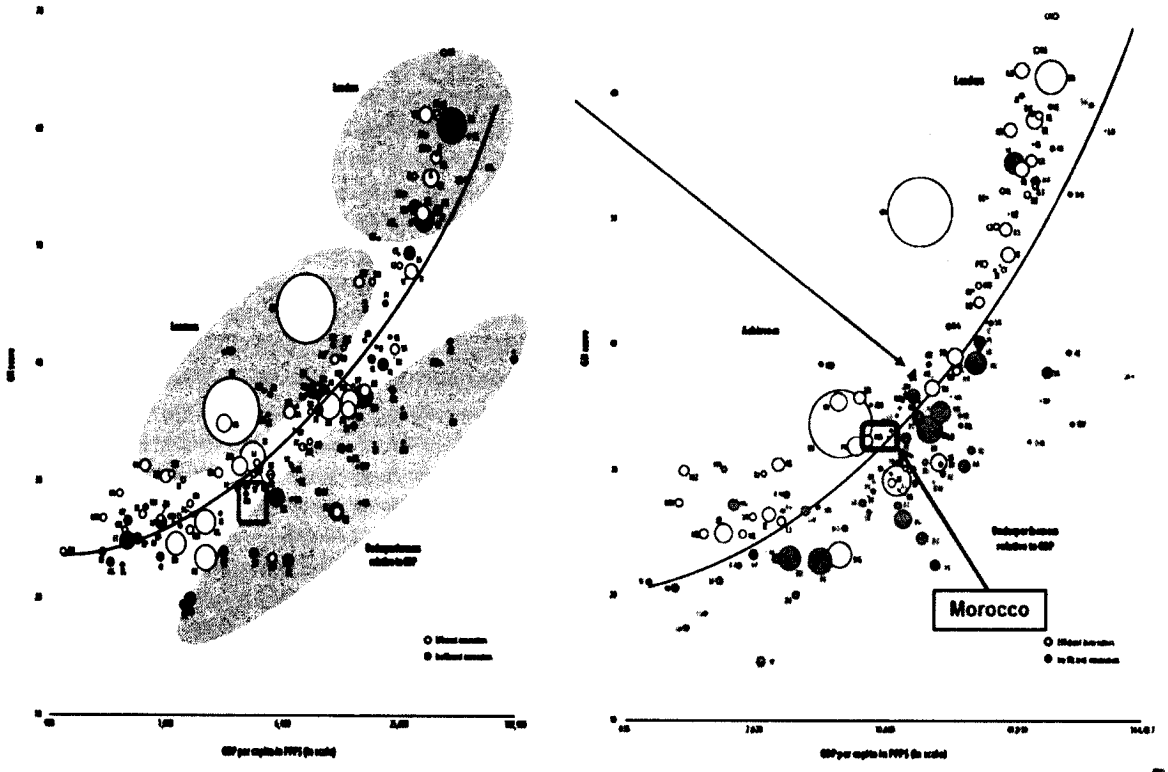

ترتيب المغرب

2016	72
2015	78
2014	84

- يحتل المغرب الرتبة الأولى على مستوى شمال افريقيا.
- يحتل المغرب الرتبة الثالثة على المستوى الافريقي بعد موريس و جنوب افريقيا.
- عرف المغرب منحا تصاعديا خلال السنوات الأخيرة بالنسبة لتصنيف المتعلق بمدخلات ومخرجات الابتكار « innovation inputs and outputs ».

طموح من أجل التصنيف ضمن الدول ذات الأداء الجيد المنتمية لمجموعة « INNOVATION ACHIVERS»

حصيلة ميزانية 2016
لوزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي

حصيلة الميزانية إلى غاية 31 دجنبر 2016

الميزانية (بالدرهم)	2016	معدل الالتزامات بالنفقات	معدل الاصدارات
ميزانية التسيير	244 296 000	97 %	96,73%
ميزانية الاستثمار	1 978 485 000	87,74 %	79,82%

مشروع ميزانية سنة 2017

لوزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي

أهم المستجدات في مشروع ميزانية 2017

- ❑ برمجة غلاف مالي مخصص لصندوق التنمية الصناعية: 1,5 مليار درهم من الميزانية العامة للوزارة
- ❑ إنعاش الاستثمارات القطاعية المتعددة ب 200 مليون درهم
- ❑ تعزيز الموارد البشرية بخلق 20 منصب مالي،
- ❑ دعم قطاع التجارة و التوزيع 2020 ب 100 مليون درهم
- ❑ و قطاع المغرب الرقمي ب 15 مليون درهم

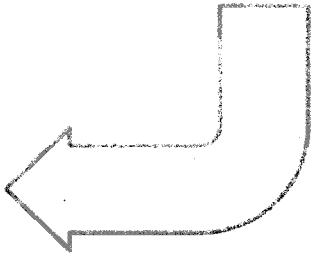

- ✓ ميزانية التسيير : - 0,78 % ↙
- ✓ ميزانية الاستثمار: -0,48 % ↙

تركيبة مشروع ميزانية 2017

ميزانية الاستثمار 1.969,025 MDH

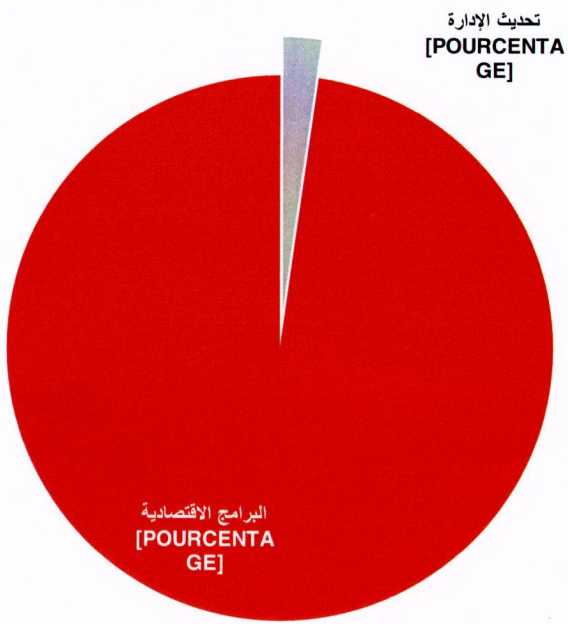

صندوق التنمية الصناعية: 1,527مليون درهم
إنعاش الاستثمارات القطاعية المتعددة : 200 مليون درهم
التجارة والتوزيع: 100 مليون درهم
المغرب الرقمي: 15 مليون درهم
حماية المستهلك: 10 مليون درهم
دعم الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات: 72 مليون درهم

توزيع ميزانية الاستثمار حسب البرامج الاقتصادية

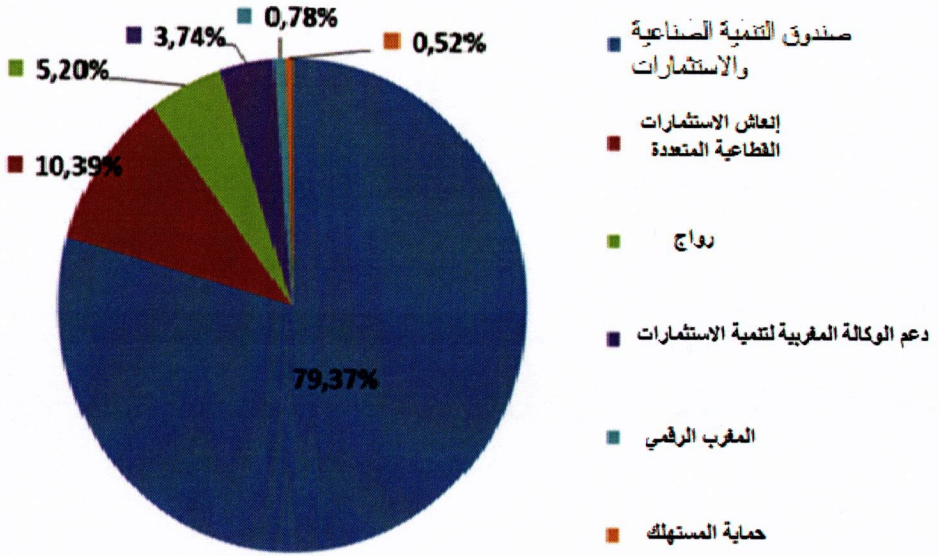

برمجة غلاف مالي مخصص لصندوق التنمية الصناعية:
1,5 مليار درهم من الميزانية العامة للوزارة

مشروع ميزانية التسيير

الميزانية	2016	2017	نسبة النمو (%)
الموظفون (المناصب المالية)	30	20	+ 50%
المعدات والنفقات المختلفة:	244 296 000 160 مليون درهم مخصصة للدعم	242 400 000 170 مليون درهم مخصصة للدعم	- 0,78
• دعم لفائدة المدرسة المركزية بالدار البيضاء	37 375 000	42 375 000	+13,37
• دعم لفائدة الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات	56 000 000	56 000 000	-
• دعم المعهد العالي للتجارة و تسيير المقاولات	32 617 860	37 500 000	+ 15
• دعم لفائدة غرف التجارة و الصناعة و الخدمات	24 812 700	24 812 700	-
• دعم لفائدة المعهد المغربي للتقييس	9 000 000	9 000 000	-
• دعم المهمات	84 490 440	70 712 300	- 16,31

مشروع ميزانية الاستثمار

الميزانية (بالدرهم)	2016	2017	نسبة النمو (%)
مجموع الميزانية	1 978 485 000	1 969 025 000	- 0,48 %
* البرامج الاقتصادية			
• صندوق التنمية الصناعية	1 527 785 000	1 527 800 000	-
• إنعاش الاستثمارات القطاعية المتعددة	200 000 000	200 000 000	-
• دعم الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات	72 000 000	72 000 000	-
• رواج	100 000 000	100 000 000	-
• المغرب الرقمي	15 000 000	15 000 000	-
• حماية المستهلك	10 000 000	10 000 000	-
* تحديث الإدارة	53 700 000	44 225 000	- 17,64

مشروع ميزانية سنة 2017

لكتابة الدولة المكلفة بالتجارة الخارجية

1.4 تطور ميزانية كتابة الدولة

أنواع النفقات بالدرهم	2016	2017	نسبة النمو
الموظفين	35 275 000	38 151 000	8,2
المعدات والنفقات المختلفة	58 311 000	58 161 000	-0,3
مجموع التسيير	93 586 000	96 312 000	2,9
برنامج دعم الصادرات	280 700 000	218 100 000	-22,3
الاستثمار خارج برنامج دعم الصادرات	26 065 000	30 600 000	17,4
مجموع الاستثمار	306 765 000	248 700 000	-18,9
المجموع	400 351 000	345 012 000	-13,8

2.4 مشروع الميزانية حسب برامج كتابة الدولة

البرنامج	ميزانية التسيير -المعدات والنفقات المختلفة -	ميزانية الاستثمار	المجموع
إنعاش الصادرات ويقظة الأسواق	9 671 381	224 100 000	233 771 381
تنظيم وتيسير المبادلات والحماية التجارية	4 300 000	10 000 000	14 300 000
تقوية التعاون التجاري	2 400 000	5 000 000	7 400 000
القيادة والدعم	41 789 619	9 600 000	51 389 619
المجموع	**58 161 000**	**248 700 000**	**306 861 000**

شكرا

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقرير

لجنة
الفلاحة والقطاعات الإنتاجية

حـــــــــول

مشروع الميزانية الفرعية لوزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي

برسم سنة 2017

بسم الله الرحمن الرحيم

عقدت لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية اجتماعا بتاريخ 26 ماي 2017، على الساعة التاسعة صباحا، خصص لدراسة الميزانية الفرعية لوزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي برسم سنة 2017.

وقد ترأس هذا الاجتماع السيد العربي العرايشي، رئيس اللجنة، وحضره كل من السيد محمد ساجد وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي، والسيدة كاتبة الدولة المكلفة بالسياحة والسيدة كاتبة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي.

في البداية تفضل السيد وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي بتقديم عرض أبرز فيه أهم أهداف قطاع النقل الجوي والتي تتمثل في:

- توفير نقل جوي فعال ومنتظم يستجيب للمعايير الدولية المتعلقة بالأمن والسلامة مع الحفاظ على البيئة و حماية المستهلك.

- توفير الأهداف الطموحة للتنمية السياحية كأول نمط لنقل السياح.

- تعزيز الاندماج الجهوي بربط مناطق جديدة وتحسين الحركية الجوية.

- خلق فرص الشغل وتشجيع الاستثمار.

- تسهيل المبادلات التجارية والصناعات المرتبطة بالطيران.

كما تطرق السيد الوزير لبرنامج عمل الوزارة لسنة :2017

1-في مجال التشريع والتنظيم:

- إعداد مشاريع النصوص التطبيقية لمدونة الطيران المدني،

- إنجاز دراسة لمواكبة تنزيل الاستراتيجية الوطنية للطيران المدني.

- تكوين الأطر والمفتشين والمحققين والانخراط القوي في تنمية الكفاءات التقنية.

2-في مجال تطوير النقل الجوي:

- إنجاز دراسة لتنمية الربط الجوي بالمغرب

- إعداد دليل مرجعي للنقل الجوي

- إعداد استراتيجية التفاوض على مدى ثلاث سنوات (2017- 2019) لإبرام اتفاقيات جديدة في مجال الخدمات الجوية.

3-في مجال الأمن وسلامة الملاحة الجوية:

- تنفيذ برنامج تقوية التفتيش والمراقبة

- تنفيذ برنامج تدقيق سلامة المطارات

- تطوير نظام معلوماتي من أجل تدبير مصلحة الرخص والتأهيل.

4-في مجال تطوير البنيات التحتية:

- إنجاز دراسة التقييم المسبق لإنجاز واستغلال المطار الجديد لمراكش "سيد الزوين" في إطار شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

- تبسيط اجراءات تحديد ارتفاع المباني حول المطارات

- تنفيذ المخطط الوطني للمطارات

5-في مجال التحقيقات وعوارض الطيران

- توسيع قدرات مختبر التحليلات لبيانات مسجلات الطائرات

- إنشاء واجهة ديناميكية لقاعدة بيانات وقائع وحوادث الطيران.

بعد ذلك تقدمت السيدة كاتبة الدولة المكلفة بقطاع السياحة بعرض مفصل حول قطاع السياحة و أبرزت من خلاله مدى أهمية القطاع ومساهمته في الاقتصاد الوطني لما يوفره من فرص شغل، والرفع من وتيرة النمو الاقتصادي و القيمة المضافة بحوالي 6,7% في الناتج المحلي الإجمالي و برقم معاملات يصل إلى 115 مليار درهم، كما يغطي فائض العائدات 30% من العجز التجاري، كما ذكرت السيدة كاتبة الدولة بالإطار الاستراتيجي لرؤية 2020 وطموحاتها الكامنة في الرقي بوجهة المغرب لجعله ضمن الوجهات السياحية (20) العشرين الأولى في العالم و وجهة سياحية مرجعية في مجال التنمية المستدامة في منطقة البحر الأبيض المتوسط عبر تفعيل خطط وطنية مصاحبة و مواكبة للاستراتيجية، تتمحور حول:

- منتوج غني ومتنوع

- ترويج وتسويق ملائم

- دينامية استثمار متواصلة ومستدامة

- التنمية والسياحة المستدامتين

- تحفيز الابداع والتنافسية السياحية

- موارد بشرية مؤهلة

وعن برنامج سنة 2017، أوردت السيدة كاتبة الدولة عددا من المحاور أهمها:

1- إحداث المجلس الأعلى للسياحة وإحداث هيئات الحكامة على المستوى المحلي.

2-مراجعة ورقمنة نظام تتبع استراتيجية القطاع (PMO).

3-إعادة صياغة النصوص التنظيمية للوزارة قصد مواكبة الجهوية المتقدمة.

4- مرافقة الجهات لضمان تنفيذ وقيادة المكون السياحي في إطار خططها التنموية.

فيما استهلت السيدة كاتبة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي عرضها ببسط مذكرة عن رؤية 2015، التي استهدفت الفئات الثلاثة: الصناع الفرادى والمقاولات الصغرى والمتوسطة والفاعلين المرجعيين، محددة الأهداف المرقمة لهذه الاستراتيجية والتي تكمن في:

- تحقيق 24 مليار درهم كرقم معاملات إجمالي

- احداث 115000 منصب شغل

- احداث 300 مقاولة بالقطاع من بينها 15 إلى 20 فاعلا مرجعيا

- مضاعفة الصادرات عشر مرات

- تكوين 60 ألف خريجا عبر منظومة التكوين المهني

- تحقيق 4 مليار درهم كقيمة مضافة.

كما أشارت السيدة كاتبة الدولة إلى أنه عند متم سنة 2015، تم تحقيق **22.4** مليار درهم كرقم معاملات إجمالي بنسبة إنجاز وصلت إلى 94% من الأهداف المحددة.

وأضافت السيدة كاتبة الدولة أن السياسات التي اعتمدتها المصالح الوزارية استهدفت الرفع من مداخيل الصناع وضمان استمرارية تحسين وضعيتهم الاقتصادية والمعيشية، وكذا السعي لخلق الدينامية بالنسبة للنسيج المقاولاتي العامل بالقطاع وهيكلة المقاولات الصغرى والمتوسطة، وذلك من خلال إعداد وتنفيذ برنامج عمل متكامل لتنمية الاقتصاد الاجتماعي يرتكز على محاور أهمها:

- تقوية وتنظيم الفاعلين بالقطاع.

- توفير مناخ ملائم لتنمية وتثمين المنتوجات وتعزيز المبادرات المحلية والمجالية.

- تطوير فرص الولوج إلى مصادر التمويل.

- دعم الشراكات خصوصا منها الجهوية والمحلية.

في بداية المناقشة تقدم السادة المستشارون بالتهنئة للسيد الوزير وللسيدتين كاتبتي الدولة بمناسبة الثقة المولوية التي حظوا بها خلال تعيينهم في الحكومة، متمنين لهم كامل التوفيق والنجاح في مهامهم الحكومية، كما تقدموا لهم

بالشكر على عروضهم القيمة، والتي استعرضوا من خلالها حصيلة ومنجزات القطاع وكذا برنامج العمل المستقبلي.

ففيما يخص **قطاع السياحة** والذي يعتبر قطاعا حساسا، يتأثر باستمرار بتقلب الأحداث السياسية والاقتصادية والأمنية الدولية، تركزت مداخلات السادة المستشارين حول مدى استغلال الحكومة للفرص التي تتيحها هذه التحولات الإقليمية والدولة في اتجاه إعطاء دفعة قوية للقطاع السياحي الوطني، واستقطاب السياح الذين تعودوا على زيارة المناطق التي تشهد توترات وأوضاع أمنية هشة، وذلك في ظل ما تتمتع به بلادنا من استقرار ومن مؤهلات سياحية طبيعية وثقافية وحضارية تجعل منه بلد جذب سياحي بامتياز.

ولاحظ السادة المستشارون، ضعف تسويق الصورة الحقيقية للمغرب كبلد مستقر و آمن، بالإضافة إلى استمرار تمركز القطاع السياحي في المثلث الذهبي (مراكش، أكادير، ورزازات)، وطالبوا بضرورة ربط السياحة الوطنية بوجهات سياحية أخرى داخل المملكة حتى تصبح بدورها مدنا عالمية تمتلك كل المقومات الضرورية لاستقبال السياح.

لقد شددت جل المداخلات على ضرورة تدخل القطاع الوصي لضبط عملية تصنيف الفنادق السياحية ومواجهة جميع أشكال الفوضى في التصنيف والتي تسيء لامحالة إلى القطاع السياحي ببلادنا مع إعادة النظر في تصنيفات الفنادق مقارنة مع الخدمة المقدمة للسائح.

كما تم التساؤل عن التدابير التي اتخذتها الحكومة من أجل فتح منافذ أسواق جديدة بكل من آسيا وروسيا وأمريكيا اللاتينية وغيرها، وعن التدابير المزمع اتخاذها لتعزيز الموقع السياحي للمملكة المغربية في الأسواق الأوروبية التقليدية.

في نفس السياق أشار أحد المتدخلين إلى ضرورة تنويع المنتوج السياحي الوطني، من خلال النهوض بالسياحة الثقافية عبر إحياء المواقع الاركيولوجية الكثيرة التي تتوفر عليها بلادنا بالإضافة الى تنمية السياحة البيئية والاستشفائية وسياحة المؤتمرات والملتقيات والمعارض الدولية.

كما تطرق السادة المستشارون إلى ضرورة الحرص على أن تكون الجودة عنصرا محوريا ضمن اهتمامات الفاعلين في القطاع السياحي، مع تطوير منظومة التكوين والتكوين المستمر للعاملين في القطاع للاستجابة لمتطلبات التحديث

ومسايرة التعليم والتكوين لما هو معمول به في الدول المتقدمة، وإخضاع العملية التكوينية للمراقبة والمواكبة والتتبع، خاصة وأن العمل في المؤسسات السياحية يتطلب حرفية عالية ومهارات تواصلية وقدرات هامة في التدبير والتسيير، مع التركيز على تكثيف التكوين الفندقي والسياحي بكل من ورزازات وأرفود كوجهتين سياحيتين استراتجيتين.

وتمت المطالبة بالتركيز على السياحة الداخلية، وتشديد المراقبة فيما يخص الاثمنة، وخلق شرطة سياحية.

كما تم التساؤل حول مؤشرات أداء السياحة الداخلية في تقوية النسيج الداخلي الوطني الخام، والمساهمة في التنمية الاقتصادية ولاسيما بمدينة أكادير السياحية.

أما فيما يتعلق **بقطاع النقل الجوي**، فقد أكد السادة المستشارون على ضرورة مسايرة النقل الجوي لحجم الإنتظارات المعقودة عليه لتطوير قطاع السياحة الوطنية بنوعيها الداخلية و الخارجية، و طالبوا بتقوية وتوسيع شبكة الخطوط الجوية الداخلية مع إعادة النظر في أوضاع بعض المطارات الجهوية التي

صرفت عليها مبالغ مهمة لكنها لا تشتغل، و في نفس السياق تمت الإشارة إلى ضرورة تخفيض ثمن تذاكر الخطوط الجوية الداخلية وجعلها في متناول القدرة الشرائية للمواطنين، و إلى ضرورة تطوير بنيات الاستقبال في المطارات لتطويرها و تجاوز سلبياتها حتى يسهم هذا القطاع في تطوير السياحة و النهوض بها.

كما تم التساؤل حول إمكانية الترخيص لخطوط جوية جديدة لفتح باب المنافسة أمام الفاعلين الوطنيين في قطاع الطيران وهو ما سيكون له انعكاس إيجابي على مستوى الاثمنة وجودة الخدمات المقدمة، مقارنة بشركات الطيران الأجنبية التي تنافس الخطوط الملكية المغربية.

وفيما يتعلق بقطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي، فقد أكدت مداخلات السادة المستشارين، على أن الصناعة التقليدية من أهم الثروات التي يمتاز بها المغرب، وذلك بالنظر لأهميتها في الإنتاج والاستثمار ودعم القطاع السياحي وباعتبارها ثاني أكبر مشغل لليد العاملة بالمغرب بعد الفلاحة، فالصناعة التقليدية تشكل دائما المرآة العاكسة لثراء الموروث الحضاري وإبراز مقومات

الشخصية الوطنية، فهي بذلك تكتسي صبغة تراثية ثقافية واجتماعية تساهم في تسويق صورة المغرب المتعدد الثقافات والضاربة جذوره في أعماق التاريخ.

وأبرزت جل المداخلات أنه بالرغم من هذه الحمولة الاقتصادية والثقافية المتميزة، لازال القطاع بالمغرب يعاني من عدة إكراهات تحول دون إبراز الصناعة التقليدية كصناعة قائمة الذات. وهي إكراهات تنعكس بصورة مباشرة على المقاولة الصناعية وأساسا على الصانع التقليدي البسيط.

وفي هذا الإطار تمت الإشارة إلى العديد من الإشكالات التي لازالت الصناعة التقليدية تتخبط فيها منها على الخصوص:

* ضعف تسويق المنتوج، فعلى الرغم من النتائج التي تم تحقيقها مؤخرا والتي تبرز ارتفاع صادرات منتوجات الصناعة التقليدية، إلا أن الكثير من المجهودات يتعين أن تبذل في مجال التسويق، فالملاحظة الأساسية التي تمت إثارتها في هذا الباب أن هذه المنتوجات تتوجه نحو المستهلك المحلي بحيث يستوعب السوق الداخلي 92 % من منتوجات الصناعة التقليدية في حين أن حصة السوق الخارجية لا تمثل فيها هذه

المنتوجات إلا 8% على الرغم من أن الحكومة السابقة وضعت هدف تحقيق 7 ملايير درهم كصادرات من الصناعة التقليدية كهدف استراتيجي.

* الخصاص الحاصل في المواد الأولية وارتفاع أثمنتها مما يساهم بشكل كبير في ارتفاع تكاليف الإنتاج في ظل ارتفاع الرسوم الجمركية على هذه المواد الضرورية والأساسية بالنسبة للصانع التقليدي.

* إشكاليات وصعوبات أمام تزود الصناع التقليديين بالأقاليم الجنوبية للمملكة بمادة الفضة، كما لابد من معالجة صعوبات تزود الصناع التقليديين بأقاليم الصويرة بخشب العرعار كمادة أولية.

* النقص الحاصل في مجال مواكبة الصناع التقليديين من خلال الدعم المباشر وتسهيل استعمال مواد الصناعة التقليدية في المؤسسات العمومية والبنايات الحكومية والمشاريع التي تم إطلاقها خاصة في مجالات السكن والسياحة وغيرها تشجيعا للصناعة التقليدية الوطنية وإسهاما في إحياء بعض الحرف التي تتعرض للانقراض.

* إشكالية التمويل، فالصناع التقليديون لازالوا يعانون من مشكل صعوبة الولوج إلى القروض البنكية، حيث أن الأبناك تفرض شروطا ونسب فائدة مرتفعة لا يستطيع أغلب الصناع التقليديون الاستجابة لها، خاصة الصناع الفرادى والذين يساهمون ب 85% من التشغيل في القطاع.

* المنافسة الشرسة التي يعاني منها المنتوج التقليدي الوطني وانتشار آفة التقليد التي تنعكس بشكل سلبي على الصناعة التقليدية الوطنية.

* انتشار الأمية الوظيفية في القطاع وصعوبة نقل خبرات "المعلمين" وتجاربهم للأجيال التي تليهم بفعل عوامل كثيرة ومتعددة، مما يجعل العديد من الحرف التقليدية تندثر بموت ممارسيها.

* إشكالية الحكامة في القطاع حيث تمت الإشارة إلى الملاحظات التي أبداها تقرير المجلس الأعلى للحسابات، حول المؤسسات العمومية التابعة للقطاع، وفي مقدمتها دار الصانع باعتبارها المكلفة بالترويج لقطاع الصناعة التقليدية بحيث استفادت من 24.7 مليون درهم كمعدل سنوي ما بين 2002-2006 إلى

116.4 مليون درهم ما بين 2008-2012 ما يقارب 5 أضعاف ولم ينعكس هذا الارتفاع إيجابا على تدبير هذه المؤسسة خاصة في الشق المتعلق بالترويج والتسويق.

* ضعف او غياب تأهيل غرف الصناعة التقليدية باعتبارها شريكا وفاعلا أساسيا في بلورة وتنزيل الاستراتيجية القطاعية.

* غياب تقييم نتائج تنفيذ برامج العمل الخاصة بمؤسسة دار الصانع وعدم نجاحها في القيام بمهمة تكوين الصناع التقليديين، والبحث والتحفيز لتطوير قطاع الصناعة التقليدية.

* محدودية اختيارات دار الصانع فيما يتعلق بتنشيط الصادرات بالرغم من الارتفاع في كلفة الأنشطة التي قامت بها.

* غياب الشفافية، بالنسبة لاختيار العارضين الذين يمثلون المغرب في المعارض سواء الوطنية أو الدولية، حيث لا توجد أي معايير محددة يتم بها اختيار العارضين، ونفس الأمر ينطبق أيضا على اختيار الجمعيات التي تستفيد من دعم "دار الصانع"،

حيث بلغت قيمة هذا الدعم 10 مليون درهم في سنة 2012، ولكن لا توجد أي معايير معلنة لاختيار الجمعيات التي تستفيد من هذا الدعم، أي أن الدعم يقدم للجمعيات التي تختارها "دار الصانع" لكن في غياب تام لمعايير الشفافية.

*الفشل في هيكلة القطاع وخلق الفاعلين المرجعيين بالمقاولات الكبرى، إذ من بين 15 فاعلا مرجعيا الذي سطرت له رؤية 2015،تم انتقاء 7 مقاولات مرجعية متمركزة في محور الرباط الدار البيضاء، لم ينخرط منها سوى 5 مقاولات بالرغم من استفادتها من الدعم المالي لم تحقق ما التزمت به، مما يدل على ضعف المواكبة من طرف المصالح القطاعية المختصة وضعف الرؤية والتصور.

أما بالنسبة للاقتصاد الاجتماعي فقد أشارت المداخلات إلى أن مشروع القانون المالي لم يساير الاقتراحات والتوصيات الهامة التي أصدرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من خلال رأيه المعنون "الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: رافعة لنمو مندمج" الصادر سنة 2013. والتي من أهمها:

-تحسين الحكامة خاصة وأن معظم التعاونيات تعاني من نقص في الحكامة بالنظر لمستوى الموارد البشرية المكلفة بالتدبير وذلك عبر اعتماد تكوينات أساسية لفائدة مسيري التعاونيات المستحدثة وتكوينات مستمرة لفائدة المسيرين الدائمين للتعاونيات.

-تحسين تنافسية التعاونيات من خلال تعزيز وتقويم البنيات الموجودة وإقامة تجمعات من الدرجة الثانية تدمج البعدين القطاعي والجغرافي، وأيضا من خلال الشروع في هيكلة جهوية كفيلة بالاستجابة لانتظارات النمو المندمج على صعيد الجهة، وإعطاء الانطلاقة للإدماج الموسع لباقي الفاعلين في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

-الإدماج العمودي للتعاونيات عبر تطوير علاقات تعاون واندماج مع الممونين والمنتجين والموزعين، وتطوير القدرة التنافسية للنسيج التعاوني عن طريق دمج

قطاعات الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية والرفع من القيمة المضافة للقطاعات التي تستثمر فيها التعاونيات

-اعتماد منظومة ضريبية أكثر ملاءمة وتحقيق العدالة الضريبية تأخذ بعين الاعتبار دخل أعضاء التعاونيات وليس فقط رقم معاملاتها واقرار تحفيزات ضريبية.

-تحسين الولوج إلى التمويل على اعتبار أن القطاع التعاوني يتطلب أنظمة مالية ملائمة ومندمجة تتناسب مع كل مرحلة من مراحل تطوير التعاونيات (التأسيس والنمو والتوسع).

تطوير أسواق وقطاعات جديدة عبر تحسين العرض الحالي للتعاونيات وتطوير منتوجات وخدمات جديدة كما هو الشأن بالنسبة للطاقات المتجددة وتكنولوجيا المعلومات والاتصال والمحاسباتية وحماية البيئة، فضلا عن تطوير الولوج إلى منصات التسويق عبر الأنترنيت وتخفيف شروط الولوج إلى الواجهات الكبرى.

-إحداث علامة تجارية لمنتوجات التعاونيات عبر مساعدة التعاونيات على تحسين أسلوب تثمينها للمنتوج تحت علامة "منتوج متضامن" تتمتع بالحماية التجارية في مجال الجودة والمصدر.

-إرساء منظومة للرعاية الاجتماعية لفائدة منخرطي التعاونيات والمساعدين العائليين.

بعد تناول السيد الوزير الكلمة للإجابة على مداخلات السادة المستشارين، أشاد بجو النقاش المثمر الذي ساد اجتماع اللجنة والذي تميز بطرح مجموعة من الملاحظات والتساؤلات وهمت عدة محاور أساسية مست كل القطاعات، معربا عن رغبته في موافاة اللجنة بعناصر أجوبة مكتوبة وستجدونها مرفقة بالتقرير.

عرض السيد الوزير

المملكة المغربية

ROYAUME DU MAROC

وزارة السياحة والنقل الجوي
والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي

قطاع النقل الجوي

المحاور الرئيسية

1	قطاع النقل الجوي
2	أهم الأحداث والمنجزات
3	برنامج العمل 2017
4	ميزانية المديرية العامة للطيران المدني

1- قطاع النقل الجوي

يهدف هذا القطاع إلى :

- توفير نقل جوي فعال ومنتظم يستجيب للمعايير الدولية المتعلقة بالأمن والسلامة مع الحفاظ على البيئة وحماية حقوق المستهلك،
- تحقيق الأهداف الطموحة للتنمية السياحية كأول نمط لنقل السياح؛
- تعزيز الاندماج الجهوي بربط مناطق جديدة وتحسين الحركية؛
- خلق فرص الشغل وتشجيع الاستثمار،
- تسهيل المبادلات التجارية وتطوير الصناعات المرتبطة بالطيران.

1.1: الفاعلين بقطاع النقل الجوي:

I. شركات للنقل الجوي والعمل الجوي
II. المطارات : البنيات الأساسية و تجهيزات الملاحة الجوية
III. شركات المناولة الأرضية والمتعهدين
IV. مراكز صيانة الطائرات
V. مراكز تكوين العاملين الجويين
VI. مراكز طب الطيران
VII. المصالح العمومية (وزارة الداخلية، وزارة العدل، الإدارة العامة للأمن الوطني، الدرك الملكي، الجمارك، الصحة، القوات الجوية الملكية، مديرية الأرصاد الجوية،...)؛

فيما تسهر المديرية العامة للطيران المدني على تقنين وتنظيم ومراقبة القطاع بكل مكوناته بتنسيق مع الهيآت الدولية والإقليمية.

I. شركات النقل الجوي والعمل الجوي

يتوفر المغرب على :

- ✈ 3 شركات للنقل الجوي :

(الخطوط الملكية المغربية ورام إكسبريس والعربية للطيران-المغرب)

- ✈ 11 شركة مرخصة للعمل الجوي وطيران الأعمال

كما تقوم عدة شركات طيران دولية بتأمين رحلات جوية في اتجاه المغرب :

- ✈ 32 شركة تابعة للإتحاد الأوربي من بينها 17 ذات تكلفة منخفظة؛
- ✈ 06 شركة تابعة لدول الخليج والشرق الأوسط وتركيا؛
- ✈ 03 شركة تابعة لدول المغرب العربي؛

II المطارات : البنيات الأساسية وتجهيزات الملاحة الجوية

يتوفر المغرب على :

- ✈ 26 مطارا منها 18 مطارا دوليا
- ✈ مركز جهوي لمراقبة الملاحة الجوية بالدارالبيضاء ومركز ثاني بأكادير في طور الإنجاز.

III شركات المناولة الأرضية

- يتوفر المغرب على 35 شركة للمناولة الأرضية

IV مراكز صيانة الطائرات

بالنسبة لمراكز الصيانة، هناك :

- ✈ 18 مركز معتمد لصيانة الطائرات بالمغرب
- ✈ 13 مركز معتمد بالخارج

V مراكز تكوين العاملين الجويين

- يتوفر المغرب على 21 مركز لتكوين العاملين الجويين

VI مراكز طب الطيران

يتوفر المغرب على مركزين معتمدين لطب الطيران :

مركز الخبرة الطبية للعاملين الجويين بالرباط،

- مركز الخبرة في طب الطيران بالدار البيضاء.

2.1: الإطار التشريعي :

صادق المغرب على عدة معاهدات دولية ،نذكر من بينها:

- معاهدة شيكاغو المصادق عليها في سنة 1944؛
- المعاهدة المتعلقة بالاعتراف الدولي بالحقوق على الطائرات الموقعة بجنيف سنة 1948،
- الاتفاقية بشأن زجر اختطاف الطائرات غير المشروع الموقعة بلاهاي في 1970،
- الاتفاقية بشأن توحيد بعض قواعد النقل الجوي الدولي الموقعة بمونتريال في 28 مايو 1999،
- اتفاقية دمشق لتحرير النقل الجوي بين الدول العربية في يونيو 2010،

كما أن الإطار التشريعي والتنظيمي الوطني يضم النصوص التالية

- **القانون رقم 13- 40 بمثابة مدونة الطيران المدني** الذي تم إصداره بتاريخ 16 يونيو 2016؛
- مرسوم رقم 2.61.161 بتاريخ 10 يوليوز1962 بتنظيم الملاحة الجوية المدنية
- قانون 25.79 المتعلق بالمكتب الوطني للمطارات كما تم تعديله وتتميمه خاصة بالقانون رقم 35.09 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.10.10 بتاريخ 11 فبراير 2010 .

2- أهم الأحداث والمنجزات

- اقتناء الخطوط الملكية المغربية ل 5 طائرات B787-800 " DreamLiner " ذات السعة الكبيرة والرحلات طويلة المدى.
- فتح خطوط جوية جديدة، من بينها: واشنطن، ساوباولو، نيروبي، وعدة مدن أوربية
- تدشين المحطة الجوية الجديدة بمطار مراكش المنارة للوصول إلى استقبال 9 مليون مسافر سنويا
- استقبال أول طائرة من الحجم الكبير"A380" بمطار محمد الخامس الدولي
- توقيع اتفاقية لانضمام المغرب للمنظمة الأوربية للملاحة الجوية "Eurocontrol"

2- أهم الأحداث والمنجزات

- توقيع اتفاقيات جوية مع عدة دول إفريقية تماشيا مع التوجهات الملكية السامية
- توقيع اتفاقيات شراكة مع بعض جهات المملكة لتنمية النقل الجوي الداخلي
- خضوع المغرب لتدقيق تقني من طرف المنظمة الدولية للطيران المدني خلال أكتوبر 2016
- توقيع اتفاقية شراكة لتنمية الشحن الجوي مع مختلف المتدخلين بالمغرب
- المساهمة في تنظيم المعرض الدولي "AIRSHOW" بمراكش لجلب الاستثمارات في مجال الطيران. 2016
- المساهمة في تنظيم معرض طيران الأعمال "MEBAASHOW" بالدارالبيضاء من أجل استقطاب المستثمرين لهذا النمط من النقل الجوي.

2- أهم الأحداث والمنجزات

الحركة الجوية			
	2006	2016	النسبة المتوسطة السنوية
العدد الإجمالي للمسافرين (بالمليون)	10,4	18,2	% 6
العدد المسافرين في النقل الداخلي (بالمليون)	1,3	1,9	% 9
الشحن الجوي (ألف طن)	60,6	68,4	% 1,2

- عدد الرحلات الأسبوعية المبرمجة خلال موسم صيف 2017: **1426 رحلة**، أي بزيادة 3,6 بالمائة مقارنة مع 2016

3- برنامج عمل 2017

بخصوص برنامج عمل 2017 ستقوم الوزارة بما يلي :

في مجال التشريع والتنظيم

- إعداد مشاريع النصوص التطبيقية لمدونة الطيران المدني، حيث تضع هذه النصوص التطبيقية آليات تطبيق مدونة الطيران المدني والتي تسمح بالاستغلال الدائم وتأهيل المجال الجوي الوطني.
- إنجاز دراسة لمواكبة تنزيل الاستراتيجية الوطنية للطيران المدني.
- تكوين الأطر والمفتشين والمحققين والانخراط القوي في تنمية الكفاءات التقنية

في مجال تطوير النقل الجوي

- إنجاز دراسة لتنمية الربط الجوي بالمغرب
- إعداد دليل مرجعي للنـــــقل الـــــجوي
- اعداد استراتيجية التفاوض على مدى ثلاث سنوات (2017-2019) لإبرام اتفاقيات جديدة في مجال الخدمات الجوية،

في مجال أمن وسلامة الملاحة الجوية

- تنفيذ برنامج تقوية التفتيش والمراقبة
- تنفيذ برنامج تدقيق سلامة المطارات
- تطوير نظام معلوماتي من أجل تدبير مصلحة الرخص والتأهيل

في مجال تطوير البنيات التحتية

- إنجاز دراسة التقييم المسبق لإنجاز واستغلال المطار الجديد لمراكش سيد الزوين في اطار شراكة بين القطاع العام و الخاص.
- تبسيط إجراءات تحديد ارتفاع المباني حول المطارات
- تنفيذ المخطط الوطني للمطارات

في مجال التحقيقات في حوادث وعوارض الطيران

- توسيع قدرات مختبر التحليلات لبيانات مسجلات الطائرات
- إنشاء واجهة ديناميكية لقاعدة بيانات وقائع وحوادث الطيران.

4- ميزانية مرفق الدولة المسير بصورة مستقلة

المديرية العامة للطيران المدني

برسم السنة المالية 2016

الميزانية	الموارد المسجلة	فائض الموارد من السنة 2015	مجموع الموارد	مجموع الأداءات	الفائض عن سنة 2016
التسيير	6 151 596,00	191 778 874,60	197 930 470,60	19 891 060,20	178 039 410,40
الاستثمار	76 441 600,00	64 889 240,36	141 330 840,36	72 400 627,54	68 930 212,82

الموارد المسجلة خلال السنة المالية 2017

الميزانية	الموارد المسجلة	فائض الموارد من السنة 2016	مجموع الموارد	مجموع الأداءات	الفائض عن سنة 2017
التسيير	1 000 000,00	178 039 410,40	179 039 410,40	-	-
الاستثمار	21 000 000,00	68 930 212,82	89 930 212,82	-	-

الاعتمادات المفتوحة برسم السنة المالية 2017

الميزانية	الاعتمادات المفتوحة
التسيير	10 000 000,00
الاستثمار	25 000 000,00

عرض السيدة كاتبة الدولة
المكلفة بقطاع السياحة

Royaume du Maroc
Ministère du Tourisme, du Transport Aérien, de l'Artisanat et de l'Economie Sociale
Secrétariat d'Etat Chargé du Tourisme

المملكة المغربية
وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي
كتابة الدولة المكلفة بالسياحة

مشروع ميزانية قطاع السياحة لسنة 2017

حصيلة 2016 و برنامج عمل 2017

عرض

أمام لجنة الفلاحة و القطاعات الإنتاجية بمجلس المستشارين

الرباط في 26 ماي 2017

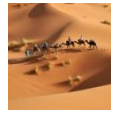

الفهــرس

I أهمية قطاع السياحة في الاقتصاد الوطني

II حصيلة تقدم رؤية 2020

III وضعية النشاط السياحي في سنة 2016

IV انجازات 2016 و برنامج عمل 2017

V مشروع الميزانية لسنة 2017

تنمية القطاع السياحي له انعكاسات ملحوظة على الاقتصاد المغربي

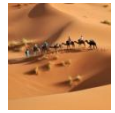

خلق فرص العمل

8.837 مقاولة.
515.000 منصب شغل مباشر % *5
2 مليون منصب شغل غير مباشر %*15.

النمو الاقتصادي والقيمة المضافة

~6.7%

الناتج المحلي الاجمالي

رقم المعاملات

115 مليار درهم

ميزان المدفوعات

~19% من صادرات السلع والخدمات

~43% من صادرات الخدمات

يغطي فائض العائدات 30% من العجز التجاري

*النسبة من المجموع الوطني

بعض المناطق تعتمد بشكل كبير على السياحة من حيث الوظائف الغير زراعية - تقدير

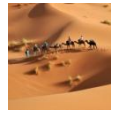

تقديرات خارج القطاع الزراعي

توزيع الوظائف حسب المنطقة والصناعة،

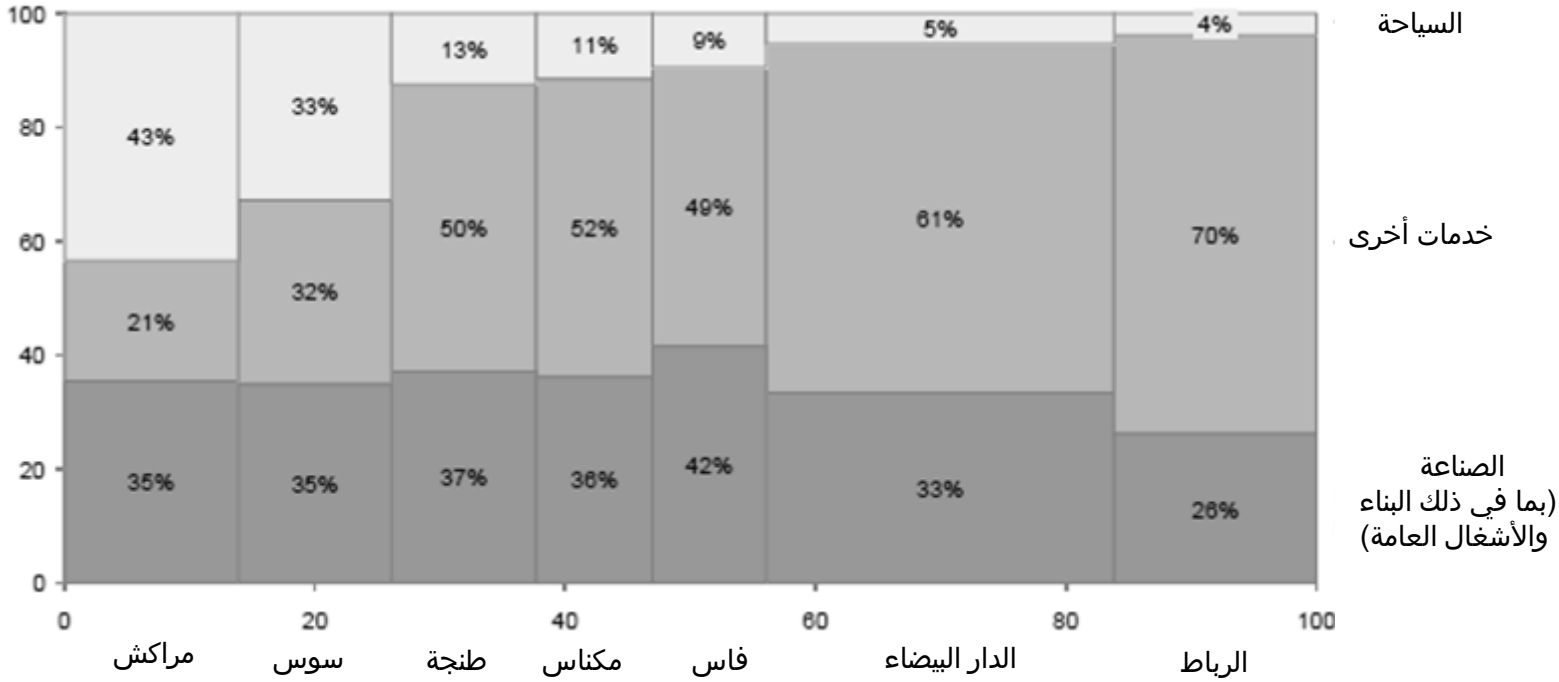

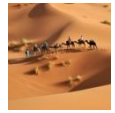

I أهمية قطاع السياحة في الاقتصاد الوطني

II حصيلة تقدم رؤية 2020

III وضعية النشاط السياحي في سنة 2016

IV انجازات 2016 و برنامج عمل 2017

V مشروع الميزانية لسنة 2017

تذكير بالإطار الاستراتيجي "رؤية 2020"

الإطار الاستراتيجي للقطاع "رؤية 2020"

أبريل 2007

28/29

أطلق جلالة الملك محمد السادس أشغال تحضير الرؤية الجديدة 2020 أثناء النسخة السابعة للمناظرة الوطنية للسياحة التي عقدت بمدينة فاس

التوجيهات السامية

I الاستفادة من إنجازات رؤية 2010

II الانتقال إلى منهجية أكثر تكاملا في تهيئة التراب

III تثمين الموارد المتباينة بالبلاد عبر تلبية حاجيات الأسواق الواعدة

IV تعزيز الجودة والتميز في القطاع لتوفير تجربة سياحية أفضل

V وضع التنمية المستدامة في قلب الاستراتيجية

نونبر 2010

30

توقيع البرنامج–عقدة الوطني الخاص بالرؤية الإستراتيجية للتنمية السياحية "الرؤية 2020" أثناء النسخة العاشرة للمناظرة الوطنية للسياحة التي عقدت بمدينة مراكش

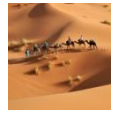

طموح رؤية 2020

الرقي بوجهة المغرب لجعله ضمن الوجهات السياحية العشرين الأولى في العالم و وجهة سياحية مرجعية في مجال التنمية المستدامة في منطقة البحر الأبيض المتوسط

مضاعفة العائدات السياحية السنوية

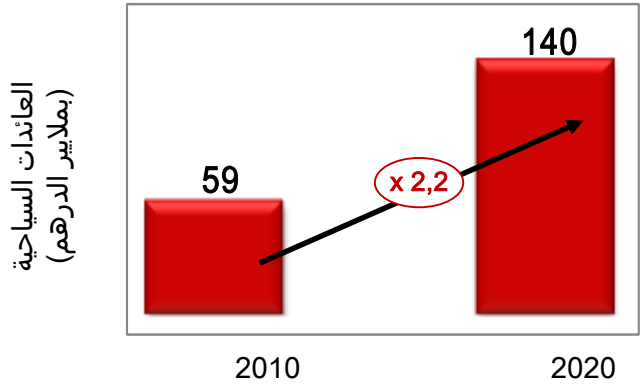

مضاعفة الطاقة الايوائية

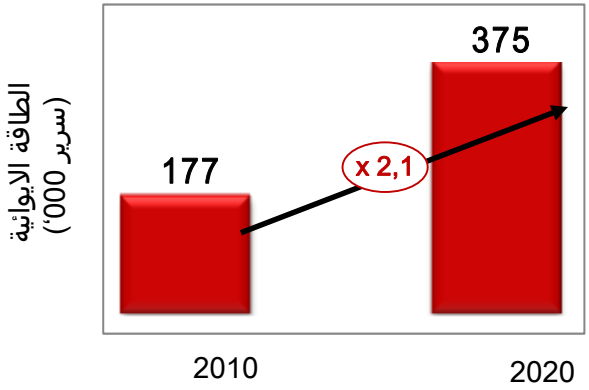

مضاعفة عدد مناصب الشغل بالقطاع السياحي

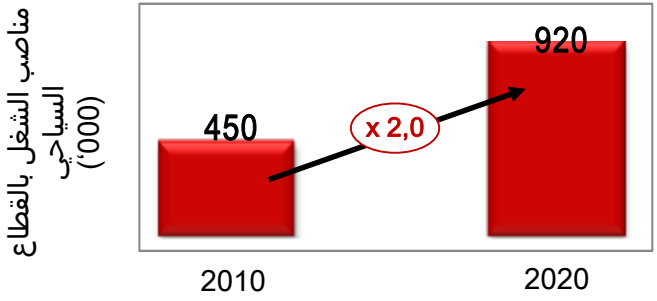

مضاعفة عدد السياح الوافدين

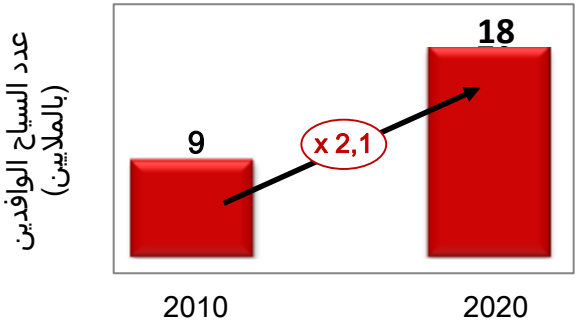

منتوج غني
ومتنوع
ترويج و
تسويق ملائم
التنمية و
السياحة
المستدامتين
تحفيز الإبداع
والتنافسية
السياحية
موارد بشرية
مؤهلة
دينامية استثمار
متواصلة
ومستدامة
إحداث نظام
لدعم رؤية
2020 يتمحور
حول ستة
خطط شاملة

التنزيل الترابي للرؤية 2020
برامج – عقدة جهوية

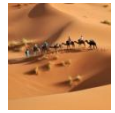

- تنفيذ سياسات التنمية الجهوية التي تحملها الرؤية 2020

- مشاورة جميع الشركاء المحليين على المستوى الجهوي والإقليمي والجماعي (حوالي سنتين) :

- الموافقة على مواقع وطموحات كل جهة
- اعداد خطط العمل

- مناقشة الهندسة المالية
- التحديد الأولي للأسس العقارية لبعض المشاريع

- توقيع 15 برنامج-عقدة جهوي خلال سنة 2013

الميزانية المتعاقد بشأنها

ضرورة تكريس ما يقارب 177 مليار درهم من الاستثمارات العامة والخاصة

المصدر	الفئة	الميزانية
ميزانية الدولة (32)	الترويج والتوزيع	13
	رسملة FMDT	10
	أقساط الاستثمار	7
	التكوين والموارد البشرية	2
صندوق الحسن الثاني (5)	رسملة FMDT	5
القطاع الخاص (140)	الموارد المالية الخاصة	50
	الدين	90
المجموع		177

اهم مستخلصات الحصيلة المرحلية

كل المؤشرات في ارتفاع، إلا أنها لم تصل مستوى التوقعات

الناتج الداخلي الخام

ملايير الدرهم

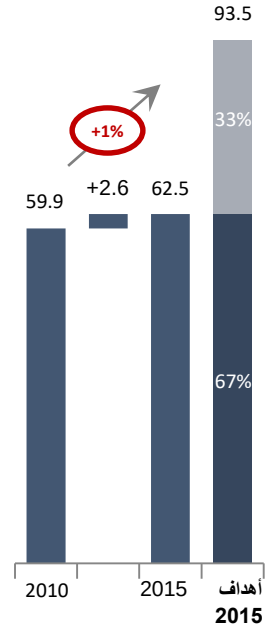

مناصب الشغل

بالآلاف

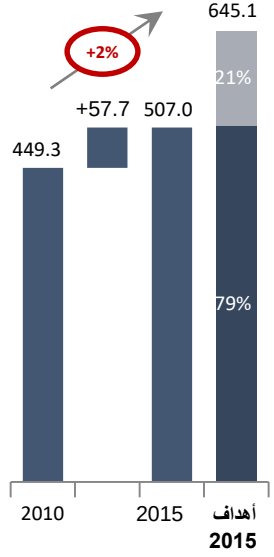

المداخيل السياحية

ملايير الدرهم

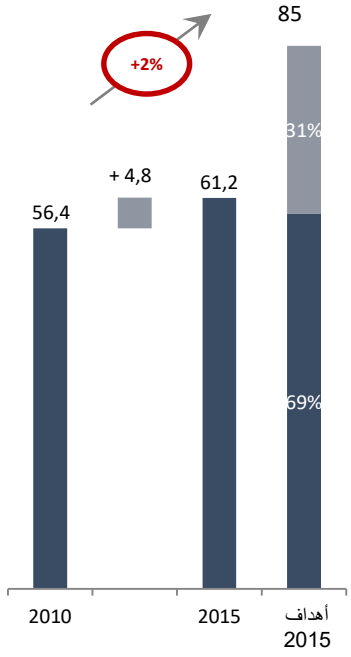

رحلات داخلية

(ملايين الاقامات)

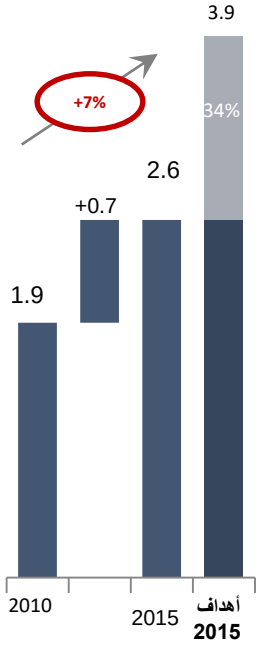

عدد السياح الوافدين

ملايين السياح

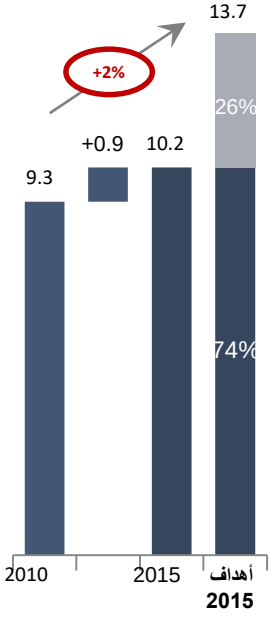

مما جعل مساهمة قطاع السياحة في الاقتصاد الوطني لم ترقى إلى المستوى المتوقع

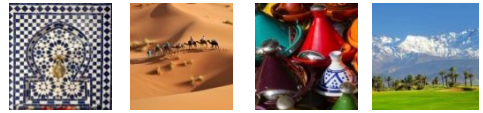

انخفاض مساهمة السياحة في صادرات السلع والخدمات

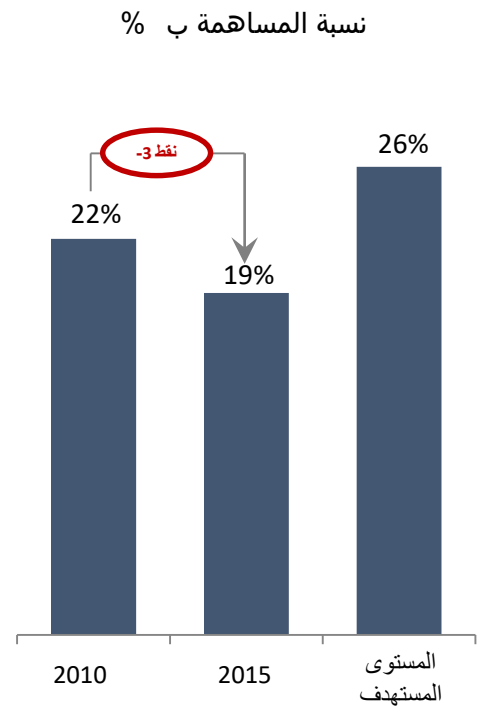

زيادة المساهمة في خلق مناصب الشغل

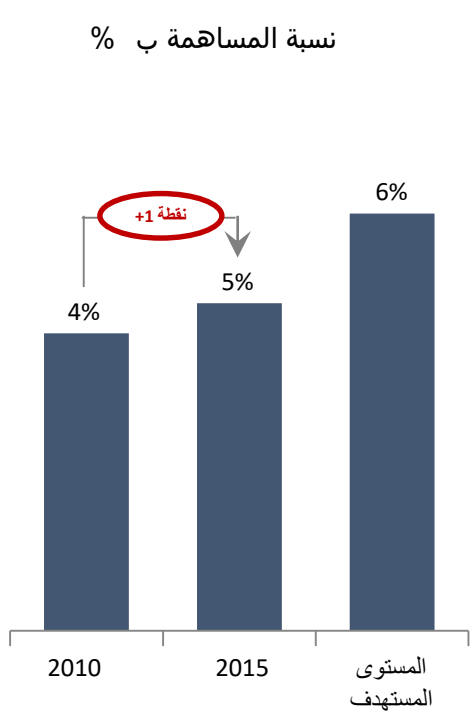

ركود مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي

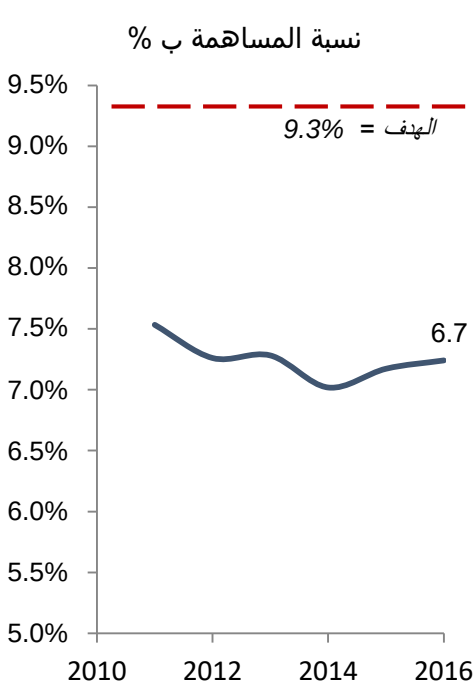

ويرجع ذلك خصوصا إلى التأثير السلبي للوضع الجيوسياسي في بعض البلدان على صورة المغرب كوجهة سياحية

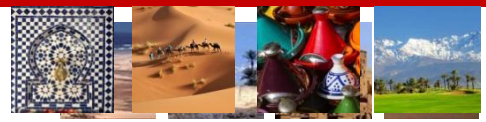

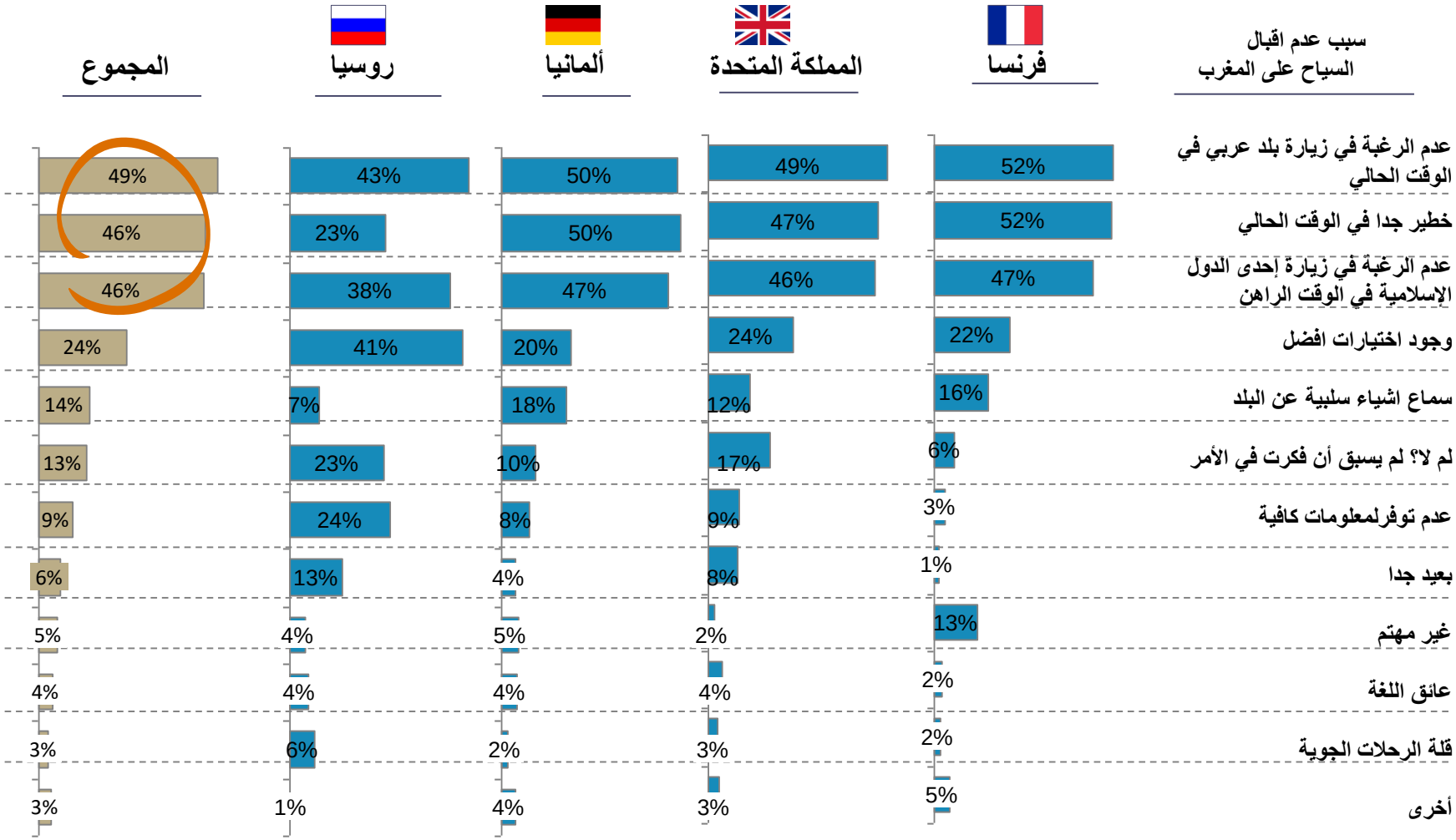

*دراسة شملت 4139 شخصا

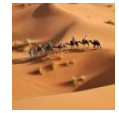

الميزانيات المتوقعة و الميزانيات المسخرة (2011-2015)

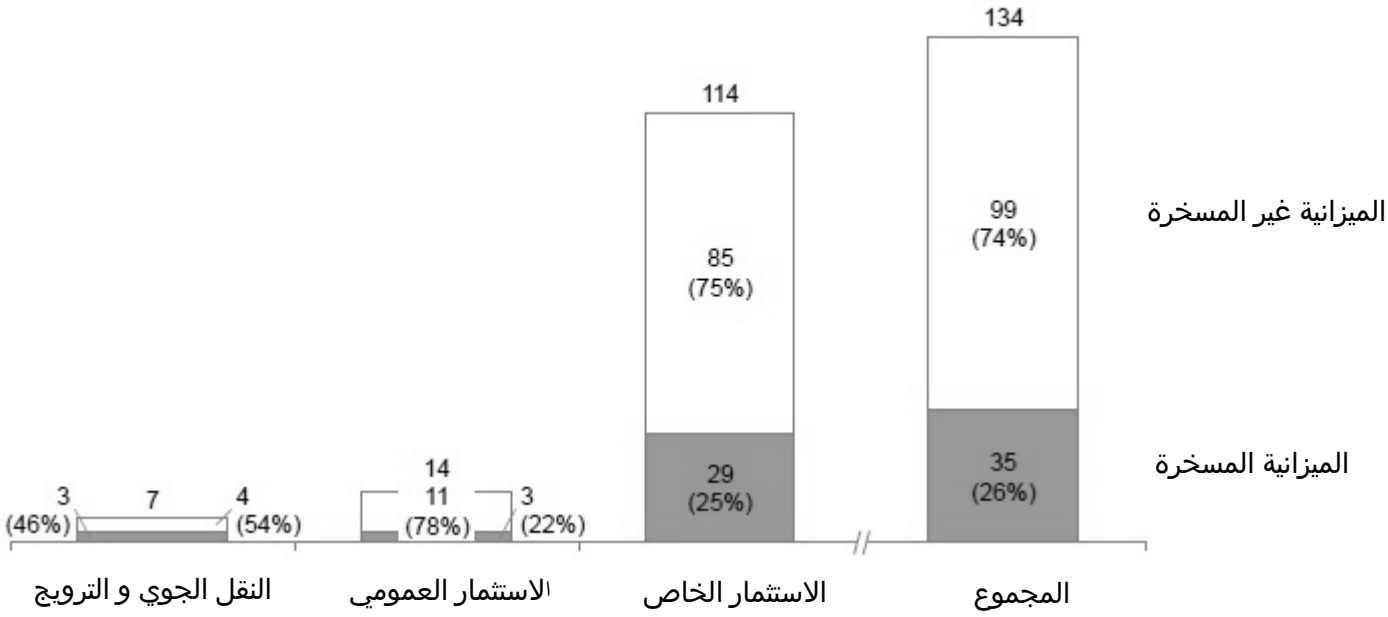

تطور نسبة المقاعد[1]/ الأسرة

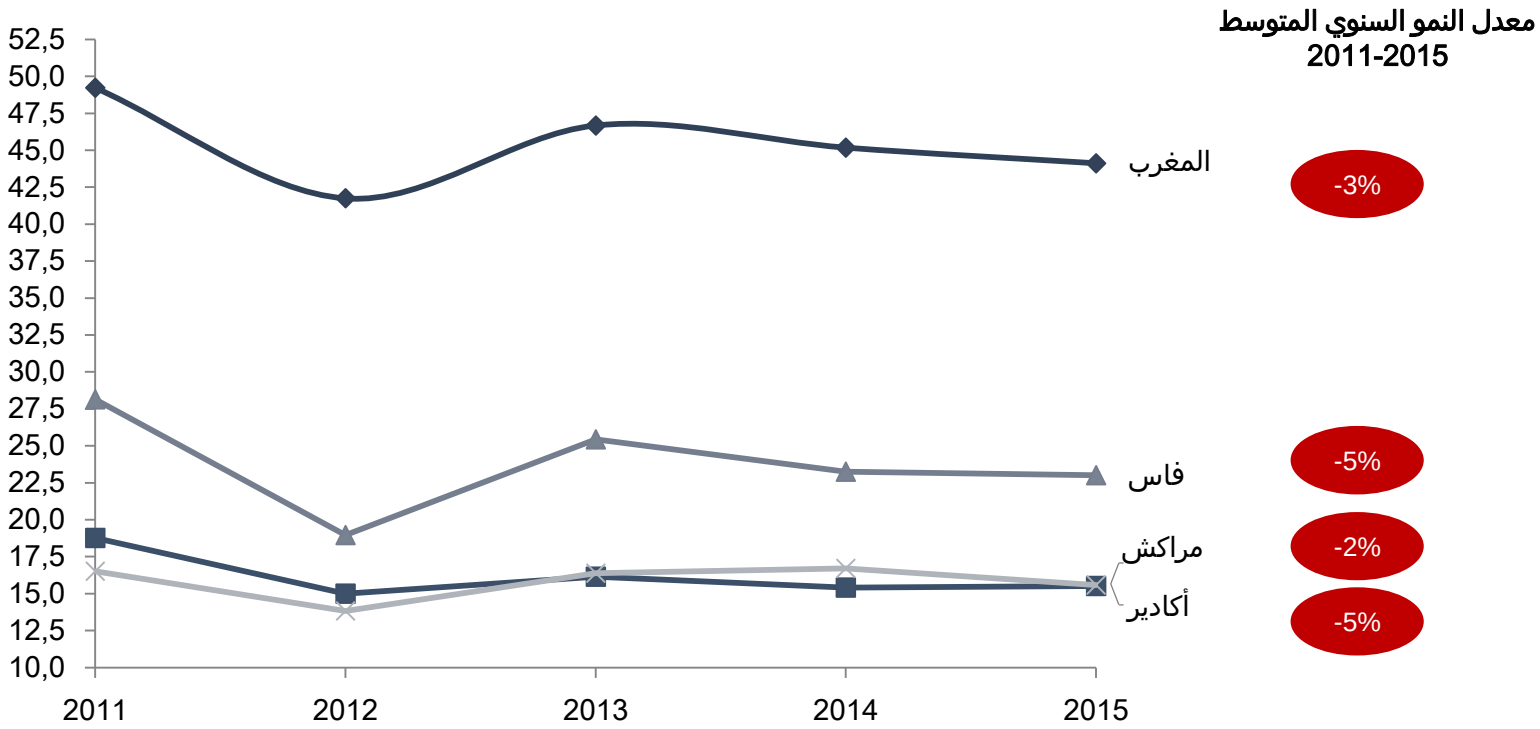

1 طاقة المقاعد في الرحلات المباشرة القادمة من الخارج

نسبة المقاعد/ الأسرة المبرمجة من أهم المطارات البريطانية و الالمانية نحو بعض الوجهات المجاورة في 2015

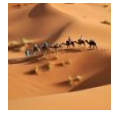

بريطانيا

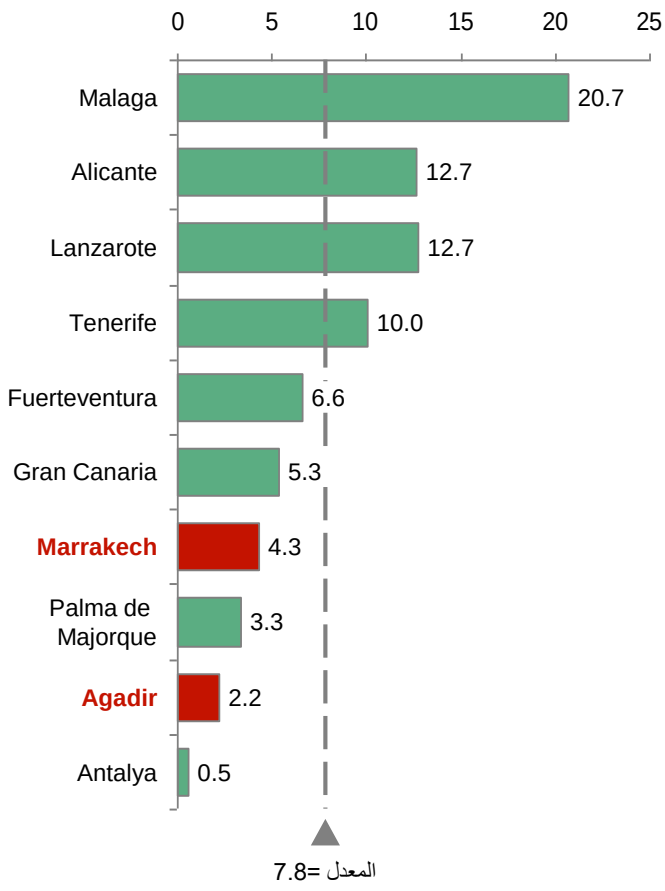

المانيا

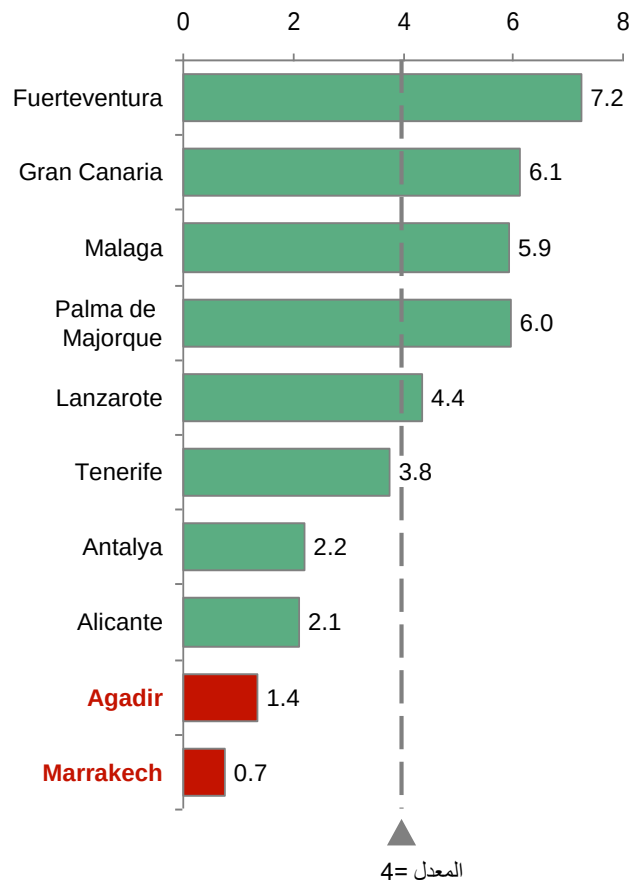

كل هذه العوامل ساهمت في تباطؤ نمو وفود السياح بالمغرب
(مقارنة مع المعدل العالمي)

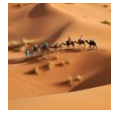

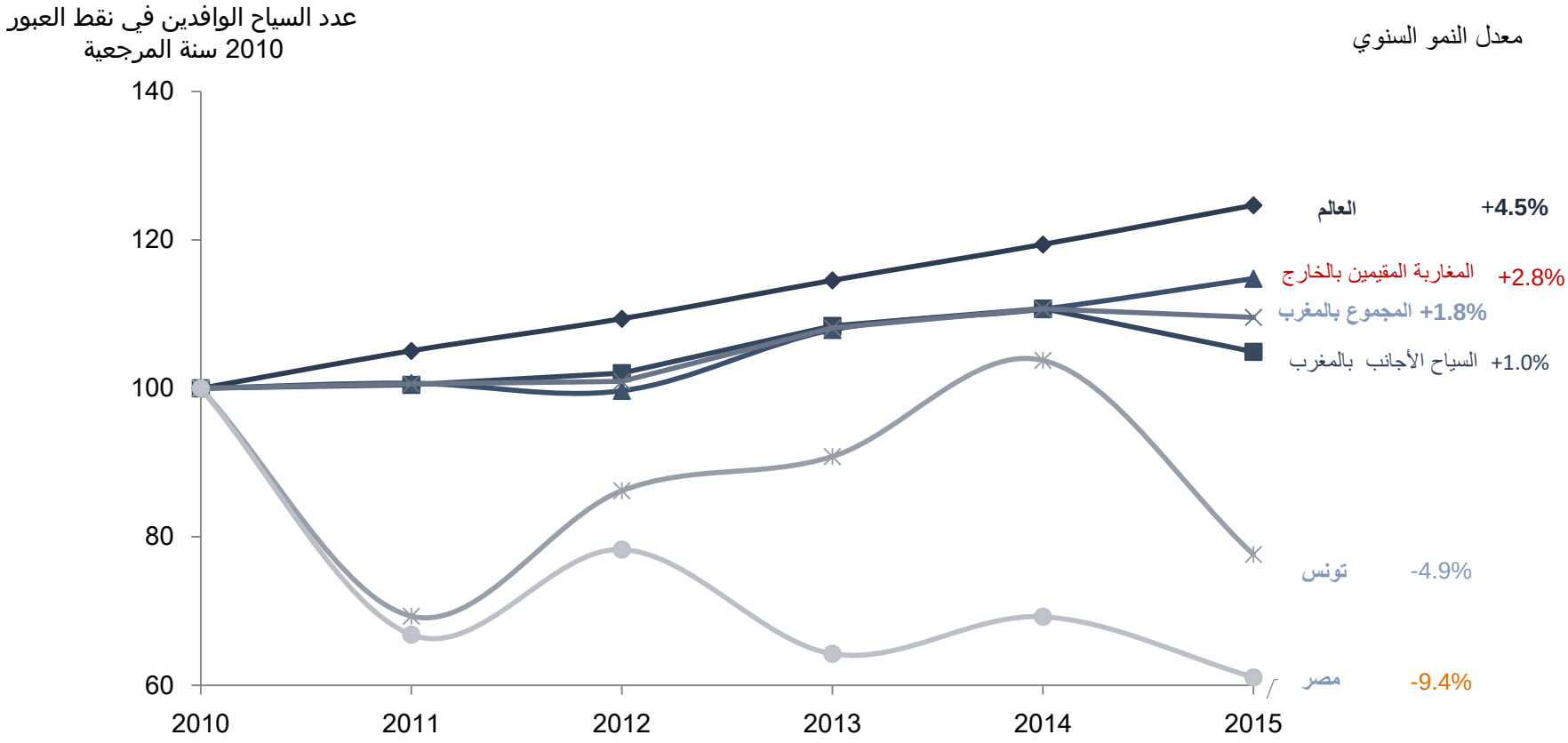

وفي خفض مؤشر تنافسية السياحة المغربية

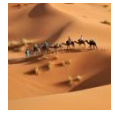

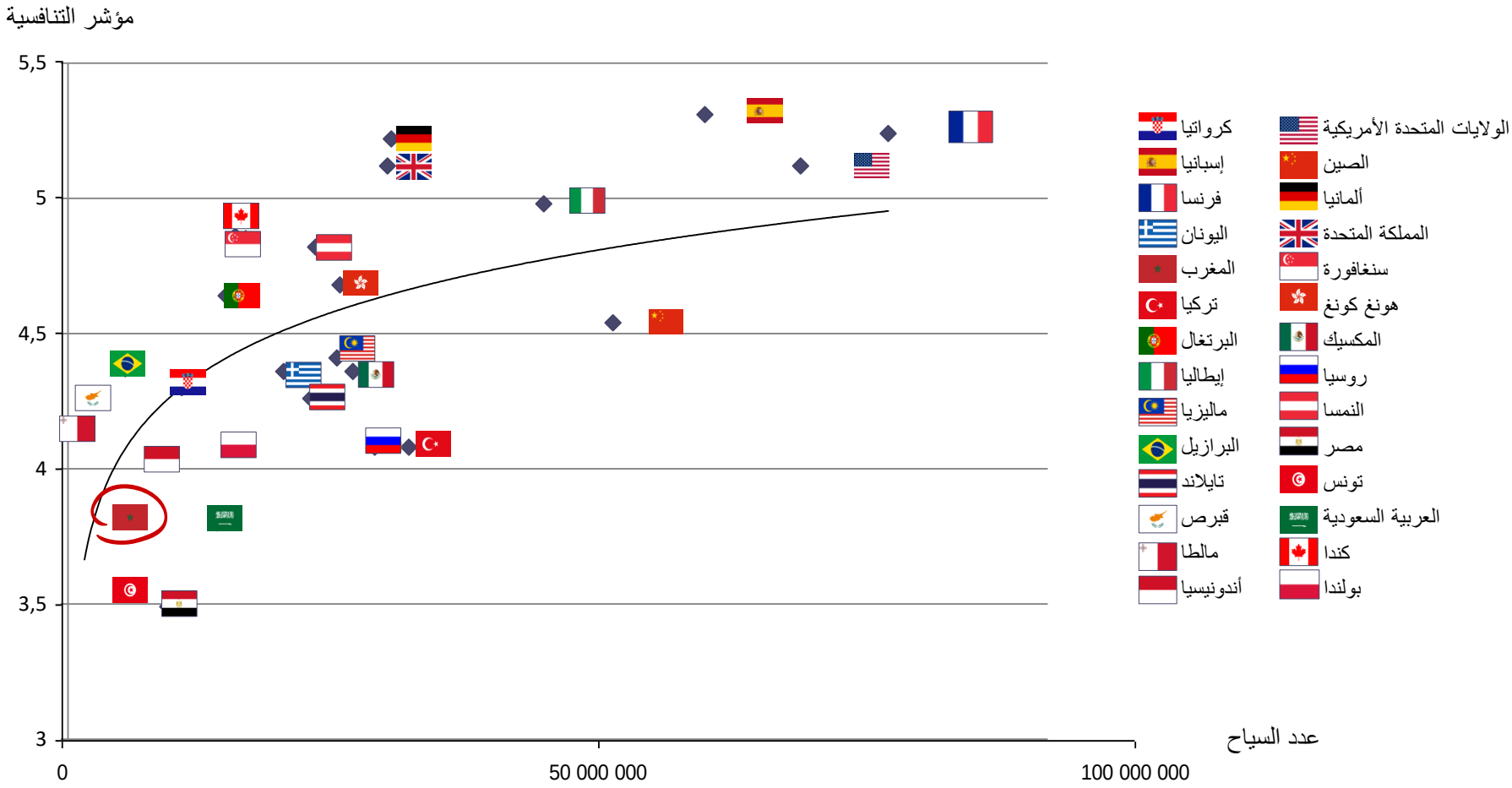

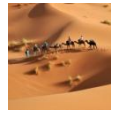

على الرغم من ذلك، مازال للمغرب فرصة لجذب عدد أكبر من السياح الوافدين خصوصا من فرنسا و المانيا و بريطانيا

- لا يزال للمغرب مصادر عدة للسياح لم يستفد منها بشكل كامل خاصة في ما يخص السياح الوافدين من الأسواق الثلاث التالية: المملكة المتحدة، فرنسا، و ألمانيا. **ثلثي عدد السياح من الجنسيات السالفة الذكر يعتبرون المغرب كوجهة سياحية رغم أنه لم يسبق لهم زيارته*.**

- في ما يخص السياحة الشاطئية، فان الاضطرابات الأمنية التي شهدتها كل من تركيا و تونس و مصر من شأنها تحرير ما يزيد عن 6.5 مليون سائح، مما يجعل المغرب مرشحا قويا لجذب هذه الفئة من السياح خصوصا نحو أكادير.

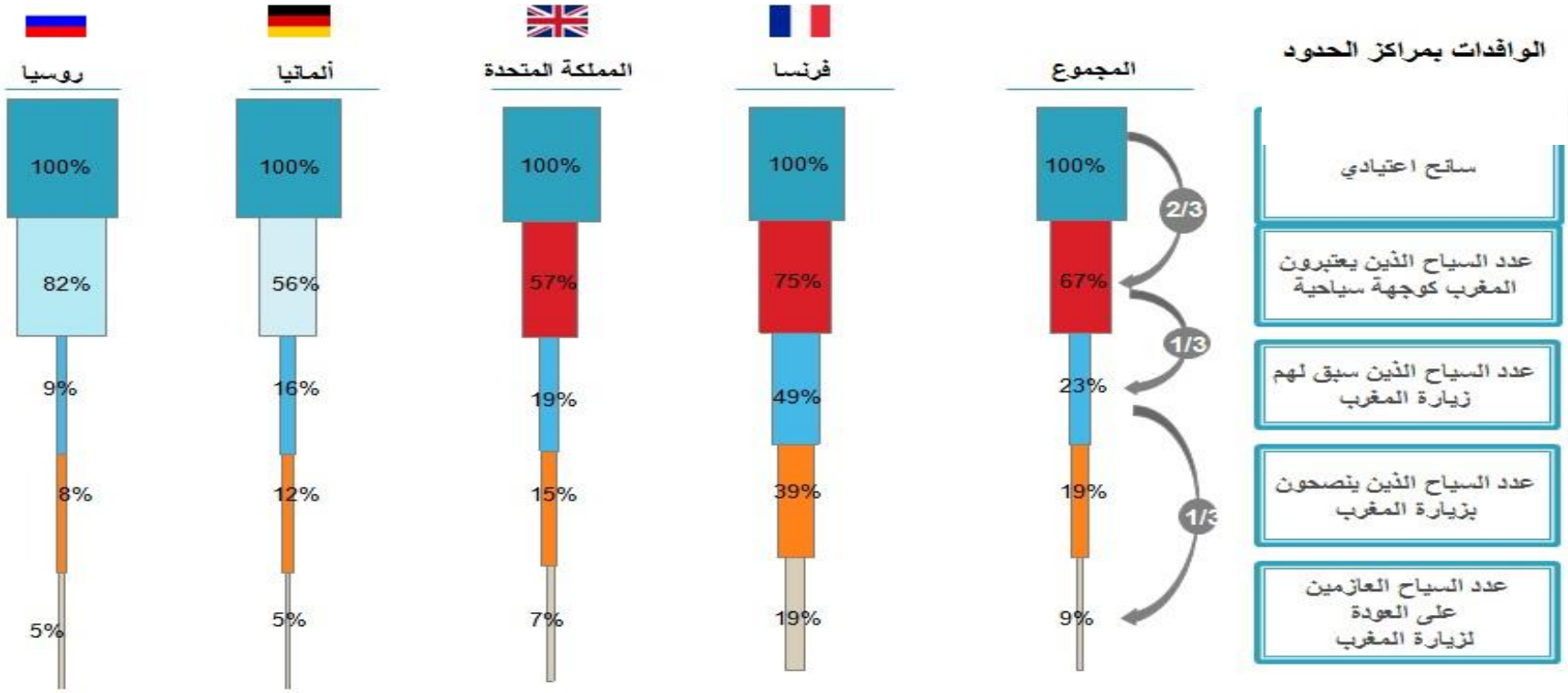

*دراسة شملت 4139 شخصا

خلاصة

ستة أسباب جوهرية لعدم تحقيق الأهداف المتوخاة في منتصف فترة استراتيجية تنمية السياحة "رؤية 2020"

ثلاثة عوامل داخلية:

- **نموذج الحكامة في القطاع لا يتناسب و طموحات رؤية 2020**
- **ضعف الاستثمار :**
  - ✓ تم تنفيذ 25٪ فقط من الاستثمارات المبرمجة خلال الفترة الممتدة بين 2011 و 2015 .
- **تشتت الجهود والموارد:**
  - ✓تشتت الجهود في عدة مناطق سياحية في غياب نموذج حكامة يمكن من تركيز الجهود.

ثلاثة عوامل خارجية:

- **الأزمة الاقتصادية التي طالت أوروبا منذ عام 2008:**
  - ✓الانخفاض في نمو السياحة : حيث انتقلت نسبة النمو في أوروبا الغربية من 2.2٪ (خلال فترة 2000-2008)الى 1.6 ٪ (خلال فترة 2008-2015).
- موجة الاحتقان السياسي و الاجتماعي التي عرفتها دول الجوار و تفشي ظاهرة الإرهاب :
  - ✓تأثير سلبي على صورة المغرب كوجهة سياحية آمنة.
- **التسارع الرقمي :**
  - ✓تسارع الثورة الرقمية في مجال السياحة مما أثر بشكل مباشر على اختيارات و توجهات السياح و احتدام المنافسة بين مختلف الوجهات.

خلاصة

- تمكن قطاع السياحة المغربي من التغلب نسبيا على تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية كما لعبت السياسات المتبعة دورا أساسيا في دعم اقتصاد سياحي تنافسي ومستدام.

- على الرغم من ذلك، لم يتمكن القطاع من تحقيق الأهداف المسطرة في استراتيجية تنمية السياحة "رؤية 2020" :

  - المؤشرات الاقتصادية، رغم تقدمها، لم تصل للمستوى المنشود.
  - لم تتمكن السياحة المغربية من اغتنام الفرص المتاحة خلال فترة عرفت فيها بلدان الجوار اضطرابات أمنية متتالية كبحت تنمية القطاع، على عكس بعض الوجهات المنافسة التي استفادت من الاستقرار الأمني لجذب أكبر عدد من السياح.

- عرف انجاز المشاريع تأخر ملحوظا و خصاص واضح في مردوديتها المالية (خاصة المنتجعات السياحة ذات الطابع الشاطئي) :

  - تجاوز التكاليف والتأخير كان لهما تأثير قوي على التدفقات النقدية و على مردودية المشاريع (TRI)
  - ضعف مبيعات المشاريع العقارية، والتي كان ينبغي أن توازن التدفق النقدي وتمول التنمية الفندقية؛
  - إيرادات المكونات الفندقية أقل من التوقعات الأولية، مع معدل الملء ومتوسط أسعار دون مستوى الأهداف
  - حاملي المشاريع غير قادرين على سداد الديون البنكية،
  - انسحاب الفاعلين الأوليين، مع ارتفاع مسؤولية المستثمرين العامين أو الشبه عامين

خلاصة

- التحولات العالمية السريعة التي تعيشها الصناعة السياحية والتعثرات الي عرفتها بعض المشاريع الكبرى تستوجب اعادة النظر في النموذج التنموي للقطاع وخصوصا في شقه الاستثماري

- تبقى اعادة الثقة الرهان الرئيسي الذي يجب ربحه لإعطاء دفعة جديدة للقطاع وذلك من خلال التركيز على الإجراءات التالية :

  - إعادة إطلاق دينامية الاستثمار خصوصا من خلال وضع مدونة مشجعة للاستثمار السياحي؛
  - تسريع إنجاز المشاريع المهيكلة المبرمجة لتعزيز مكانة المغرب فيما يخص السياحة الشاطئية،
  - تحسين تنافسية العرض السياحي من خلال تأهيل البنيات الفندقية القديمة خاصة باكادير؛
  - تكثيف عمليات الترويج والتسويق من أجل تعزيز تدفقات السياح من الأسواق التقليدية و الجديدة ؛
  - تطوير خطوط جوية ذات طابع سياحي في إطار رؤية مندمجة ومتكاملة للنقل الجوي والسياحة؛
  - وضع حكامة ملائمة.

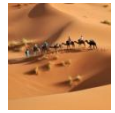

I أهمية قطاع السياحة في الاقتصاد الوطني

II حصيلة تقدم رؤية 2020

III وضعية النشاط السياحي في سنة 2016

IV انجازات 2016 و برنامج عمل 2017

V مشروع الميزانية لسنة 2017

حصيلة النشاط السياحي

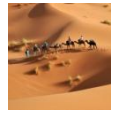

تطور المؤشرات السياحية خلال الفترة الممتدة من يناير إلى دجنبر (2016/2015)

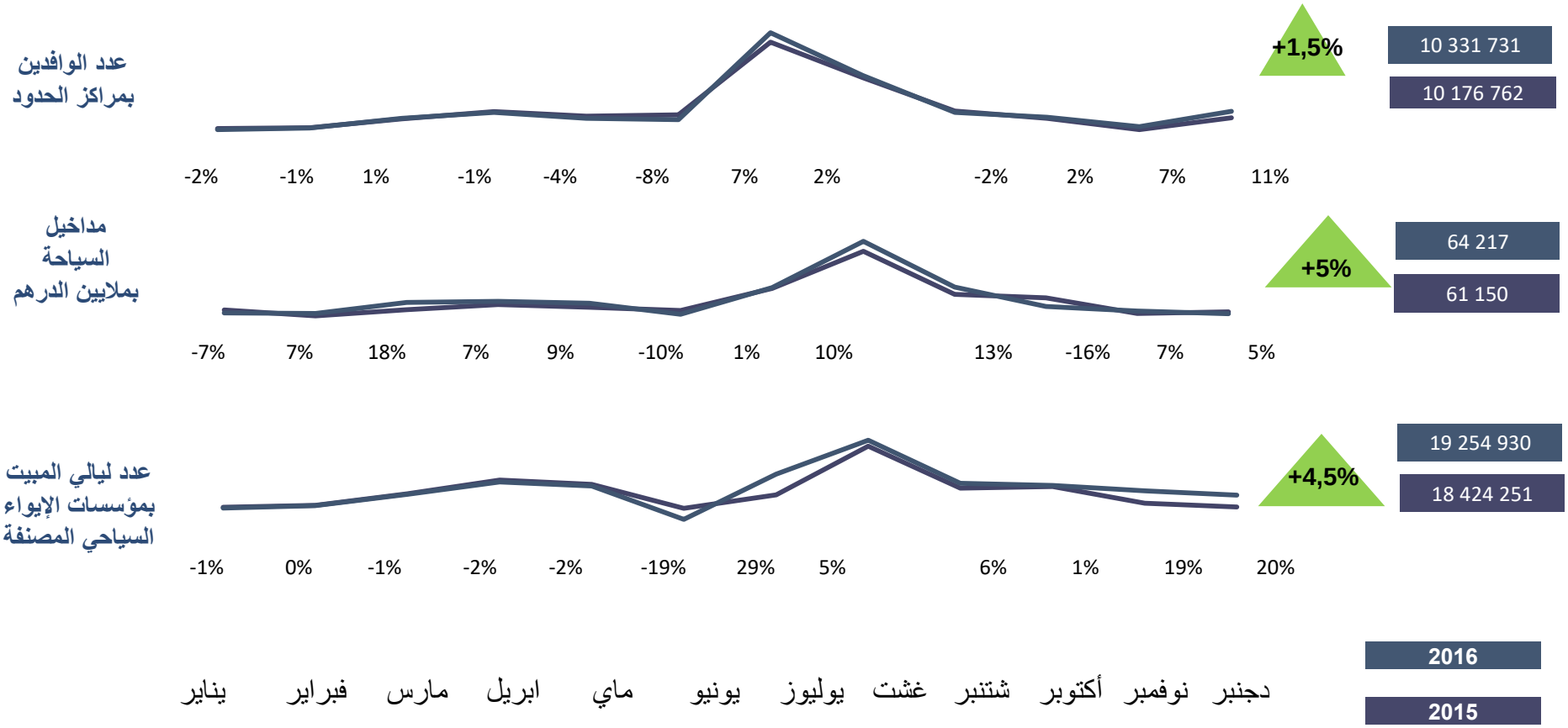

في ظل ظرفية اقتصادية عالمية مضطربة وسياق جيوسياسي جهوي غير مستقر، أبان القطاع السياحي على قدرته على متابعة جذب السياح.

حصيلة النشاط السياحي

تطور المؤشرات السياحية خلال الفترة الممتدة من يناير إلى مارس (2017/2016)

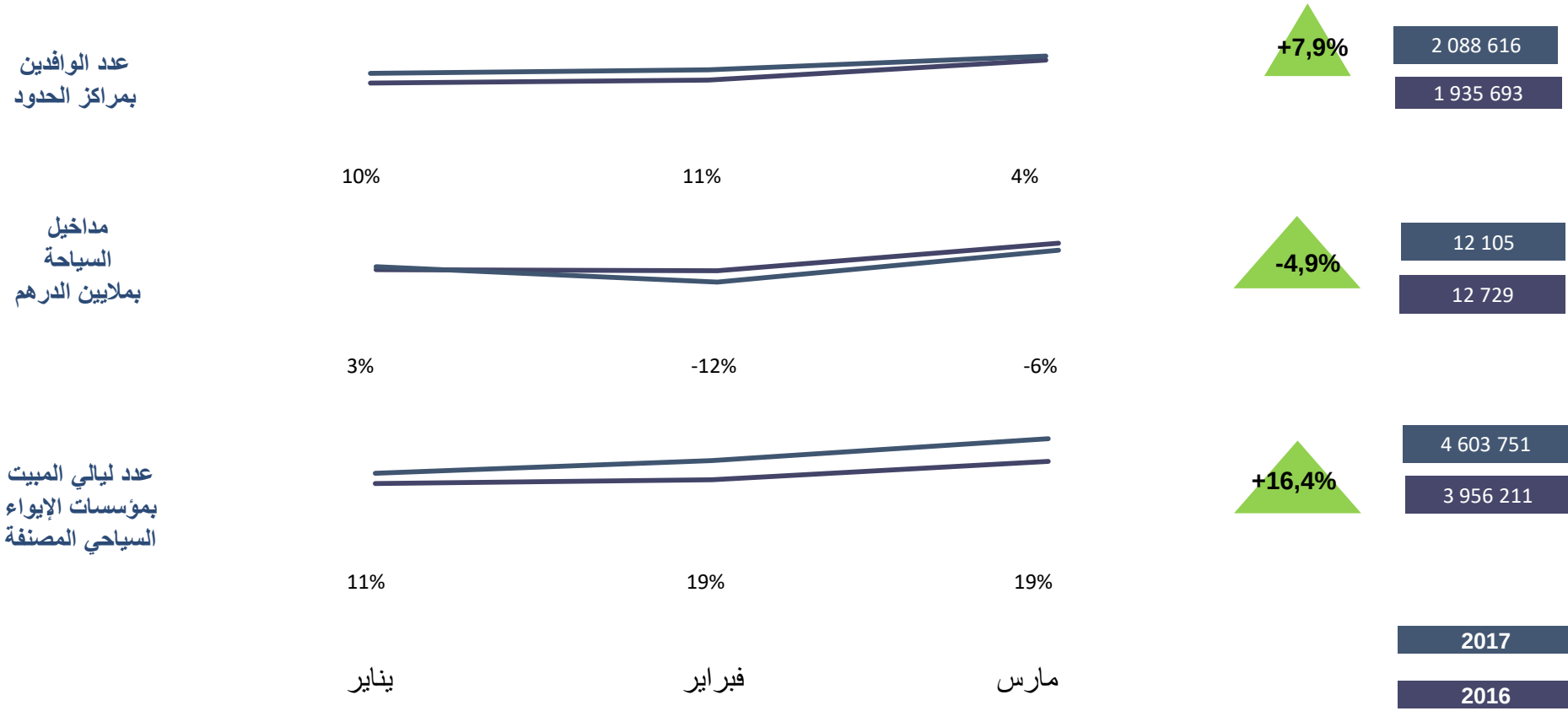

سجل النشاط السياحي في المغرب خلال الفترة الممتدة ما بين يناير ومارس من سنة 2017 نتائج جيدة (+8 في المائة بالنسبة للسياح غير المقيمين و+ 16.4 في المائة بالنسبة لعدد المبيتات)

تمكن المغرب من التعامل بشكل ايجابي نسبيا مع الظرفية العالمية و الجهوية مقارنة مع بعض الوجهات المجاورة

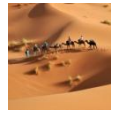

مقارنة تطور عدد السياح الوافدين خلال سنتي 2015 و 2016

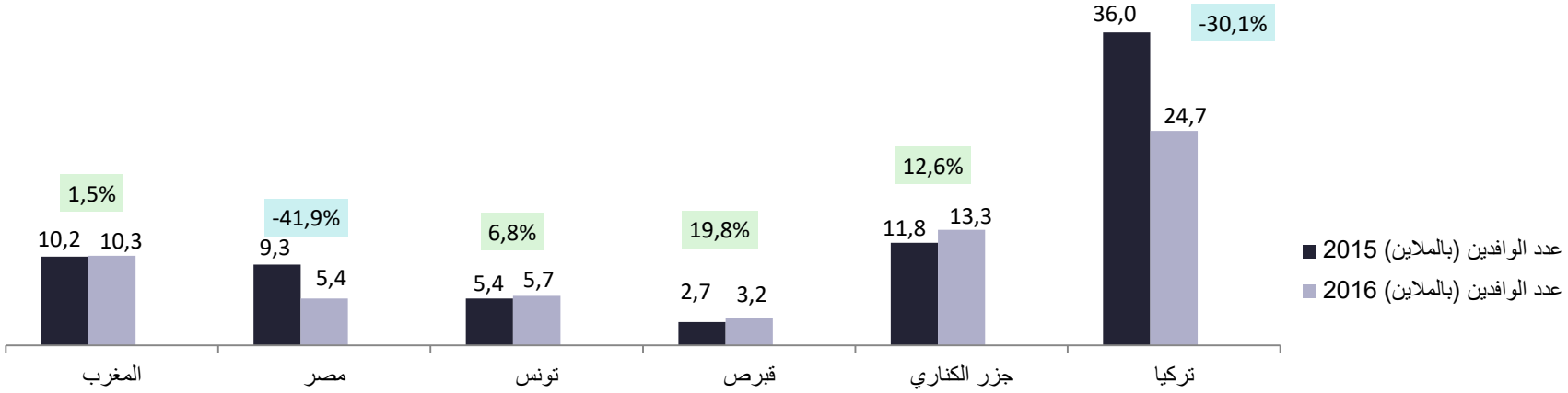

مقارنة متوسط العائدات السياحية لكل سائح بالدولار (2016)

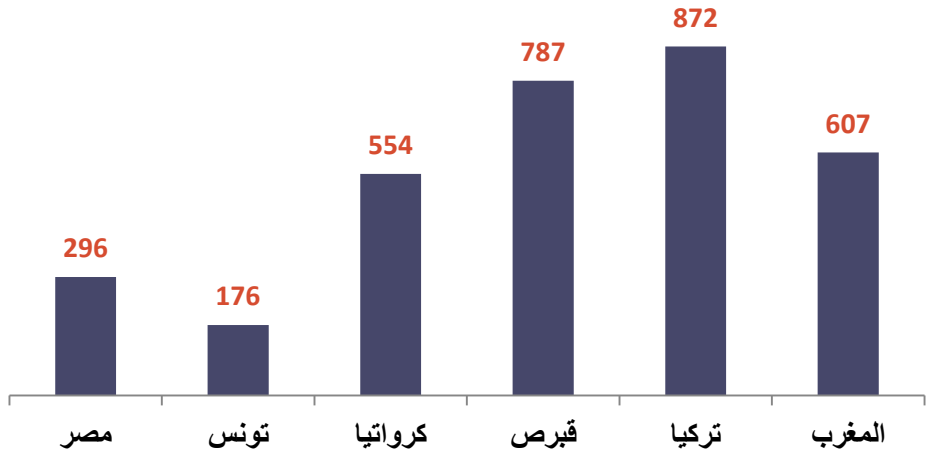

- تتحكم مجموعة من العوامل في العائدات السياحية أهمها الضغط الذي يمارسه منظمو الرحلات على أثمنة الفنادق وكذا القدرة الشرائية للسياح الأجانب، خاصة منهم الأوروبيون، مما يؤثر سلبا على الميزانية المخصصة للسفر.

توزيع عدد الوافدين حسب الأسواق السياحية (2016)

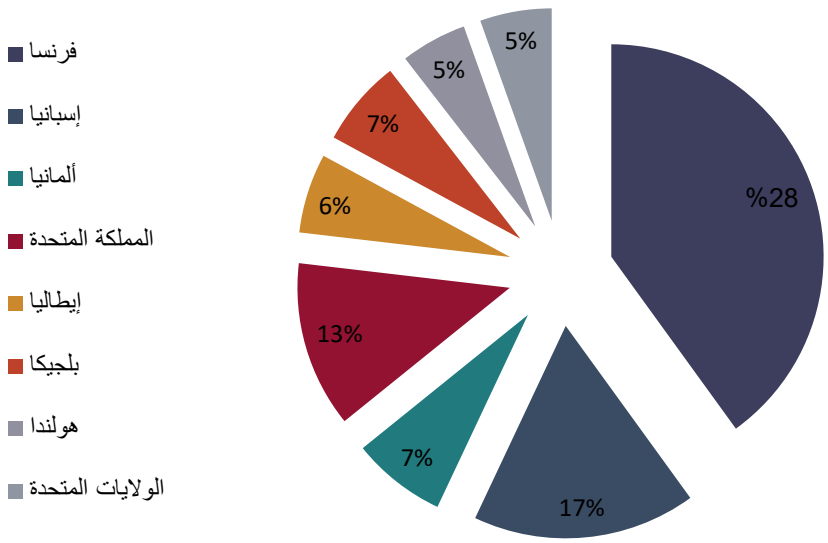

- تمثل السوق الأوروبية أزيد من 71 % من السياح الأجانب الوافدين على المغرب.
- لا يزال المغرب بعيداً من منال حصته (part de marché) التي تتناسب و إمكانياته في الأسواق الرئيسية، حيث يحظى بـ 3,78 بالمائة من السياح الفرنسيين، 3,5 بالمائة من السياح الإسبان، 0.25 بالمائة من السياح الألمان، و 0.14 بالمائة من السياح الروس.

عدد السياح المرتقب في أفق سنة 2017

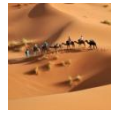

المؤشرات	2016	توقعات2017	النمو المرتقب 2017-2016
عدد الوافدين (بالملايين)	10,33	10,9	5.5%
الايرادات بالعملة (مليار درهم)	64,2	65.2	1,5%
الطاقة الإيوائية الإجمالية (سرير)	242 624	252 000	4%
عدد مناصب الشغل	515 000	522 000	1,4%

من المرتقب تسجيل تزايد في عدد السياح بنسبة % 5,5 ما بين سنتي 2016 و 2017، نظرا لمجموعة من العوامل الإيجابية، لا سيما تحسن الناتج المحلي الداخلي لأهم الأسواق المصدرة للسياح والنقص في الأثر السلبي الذي سببه عدم الاستقرار في بعض المناطق وكذا الهجمات الإرهابية .

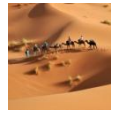

I أهمية قطاع السياحة في الاقتصاد الوطني

II حصيلة تقدم رؤية 2020

III وضعية النشاط السياحي في سنة 2016

IV انجازات 2016 و برنامج عمل 2017

V مشروع الميزانية لسنة 2017

المنتوج

المنتوج : إنجازات 2016

عرف قطاع السياحة في 2016 انجاز استثمارات هامة و احداث طاقة ايوائية جديدة مكنت من تنويع و تعزيز المنتوج السياحي :

✓ **على مستوى الطاقة الإيوائية :**

- مواكبة إنجاز استثمار يقدر بـ 6،1 مليار درهم من طرف القطاع العام و المستثمرين الخواص و المؤسساتيين.
- خلق 11000 سرير من بينها 2000سرير 5 نجوم و 3000سرير 4 نجوم ؛
- جلب عدة علامات فندقية ذات شهرة دولية مثل: صوفيتيل لوكسوري أوطيل، موفانبيك، راديسون بلو، ماغيوت ، موندا غين ...

✓ **على مستوى الترفيه :**

تم استثمار 500 مليون درهم سنة 2016

كما تم اعداد عدة دراسات لتثمين و تهيئة المسارات السياحية بالمدن العتيقة و المناطق الخلفية، و ذلك بتنسيق مع الجماعات الترابية المعنية.
مكنت المجهودات المبذولة في مجال إنعاش الاستثمار لاسيما عبر تنظيم أحداث بارزة و الحضور في الملتقيات الدولية والمتعلقة بمجال تسويق الاستثمار من :

- الحصول على رسالة اهتمام لمجموعة (ج ل اڤنت) لتدبير حديقة المعارض بطنجة؛
- الحصول على رسالة اهتمام لمجموعة (پارانموت) لتدبير حديقة التنشيط الدولي بمراكش
- اسقطاب أهم العلامات التجارية إلى المغرب

المنتوج : برنامج عمل 2017

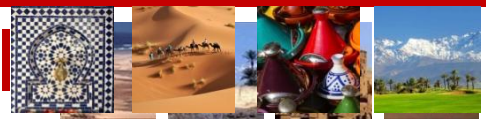

ستقوم الوزارة و شركائها بالقطاعين العام و الخاص بتعبئة الجهود اللازمة من أجل إعادة إطلاق دينامية الاستثمار ومواصلة إنجاز البرنامج المسطر في رؤية 2020، خصوصا من خلال وضع مدونة مشجعة للاستثمار السياحي و تعزيز مكانة المغرب فيما يخص السياحة الشاطئية:

- مواكبة إنجاز طاقة إيوائية تناهز 10.000 سرير منها 2000 سرير بالوجهات الشاطئية؛
- مواكبة إنجاز استثمار إجمالي يقدر بـ 3 ملايير درهم؛
- تسريع وتيرة تطوير المحطات الشاطئية: مواصلة الإستثمارات بمحطة السعيدية و اطلاق استثمارات جديدة بمحطة تغازوت وليكسوس
- تسريع إنجاز محطات بلادي الرامية لتشجيع السياحة الداخلية
- مواكبة الجهات في إعداد برامجها التنموية الجهوية و إنطلاق بعض المشاريع المتعلقة بتطوير المنتوج الطبيعي و الثقافي بمساهمة مالية تبلغ 100 مليون درهم.

التسويق والتوزيع

إنجازات 2016

التواصل المؤسساتي

• تنفيذ حملات التواصل الإعلامي لضمان حضور الوجهة لدى السائح في الأسواق الرئيسية و طمأنة السياح المفترضين حول الوضعية الأمنية المستقرة ببلادنا
• تنفيذ حملات إعلامية
• مواكبة الحدث العالمي Cop22
• تنظيم اكثر من **91** رحلة لفائدة حوالي **800** صحفي
•مواكبة ودعم لخمسين تظاهرة بجميع أنحاء المملكة المغربية

•الإستراتيجية الرقمية

• ترويج المغرب كوجهة سياحية على مختلف المواقع الإلكترونية
www.visitmorocco.com.
www.kounouzbiladi.com.
www.muchmorocco.com. www.go2morocco.ru
•التموقع على مختلف المنصات الرقمية الخاصة بالشركاء الوطنيين والدوليين
•تكثيف التواصل عبر مختلف مواقع التواصل الاجتماعي
•تنظيم لقاءات لصالح المدونين النافذين من أجل تعزيز العلاقات العامة معهم وبالتالي التواصل مع متتبعيهم

برنامج عمل 2017

التواصل المؤسساتي

•تعزيز التواجد بالأسواق الرئيسية والترويج للوجهة السياحية المغربية لجذب المزيد من السياح وذلك عبر مقاربة متعددة القنوات:
•نشر العلامة التجارية (المغرب)دوليا على مدار السنة من خلال بث المنتوج المغربي عبر القنوات الإعلامية لإيصالها لمختلف الفئات عبر مختلف الأسواق.
•التواصل من خلال تنظيم معارض ومهرجانات: وذلك من خلال استراتيجية تهدف إلى دعم المزيد من التظاهرات والبرامج التي بإمكانها أن توفر الإشعاع للمغرب كوجهة سياحية

•الإستراتيجية الرقمية

•اعتماد منهج جديد لتسيير العلاقات مع الزبون عبر بوابات المواقع الخاصة بالمكتب.
• اقتناء فضاءات إعلامية وبث الوصلات على وسائل إعلام تتيح نسبة مشاهدة عالية
• تقوية حضورالوجهات السياحية المغربية على مختلف الشبكات التواصل الاجتماعي، وانتداب مجموعة من المدونين المؤثرين بهدف إنشاء أكاديمية للمدونين المعجبين بالوجهة السياحية المغربية
• ضمان تدبير أفضل للسمعة الإلكترونية للمغرب على الشبكات التواصل الاجتماعي

التسويق والتوزيع : إنجازات 2016

إنجازات 2016

التوزيع

•تعزيز العرض لدى أكبر الأسواق المصدرة للسياح من خلال توقيع شراكات مع أهم المنعشين السياحيين

•أبرام شراكات مع شركات الطيران الأوروبية وقد سمحت هذه الشراكات افتتاح خطوط جوية جديدة :

السياحة الداخلية

•ضمان الحضور في شبكات التواصل الاجتماعي و المواقع الالكترونية المغربية

• إطلاق حملة لتشجيع السياحة الداخلية «كنوز **بلادي**» تدعو المغاربة لاكتشاف بلادهم

• انجاز حملة خاصة بجهة اكادير بشراكة مع المجلس الجهوي للسياحة تتمثل في نشر سلسلة من الأفلام الوثائقية و اللافتات الاشهارية على شبكة الانترنيت

• مواكبة الجهات في تطوير الوسائل الترويجية خاصة :

• المواقع الالكترونية الجهوية كرافعة مهمة للبيع و كسب أسواق جديدة

• تطبيقات الهاتف المحمول بتقنيات تحديد المواقع الجغرافية

•الأفلام الترويجية الجهوية

• دليل المدينة

برنامج عمل 2017

التوزيع

•تعزيز التعاون مع مختلف منعشي الرحلات السياحية

• التوجه إلى الاسواق الصينية والأمريكية والروسية

• خلق أول شراكة وتعاون مع المنعشيين السياحيين للدول العربية لجذب السياح العرب من الأسواق الخليجية الرئيسية

• انطلاقا من يونيو 2017 سيتم الشروع في استغلال قواعد جديدة لشركات الطيران في كل من أكادير وفاس، التي ستمكن من تعزيز الحركة الجوية بهاتين المدينتين(أكثر من 125،000 مقعدا إضافيا وافتتاح 7 طرق جديدة في كل من هذه وجهتين).

• إنشاء خط باريس - الداخلة ابتداء من شهر نوفمبر سنة 2017،

• اقامة ربط جوي بين فاس مراكش في شهر يونيو سنة 2017.

السياحة الداخلية

•تشجيع السياحة الداخلية، بحيث تأخذ مكانتها الصحيحة كأول مزود لوجهة المغرب

•الترويج الجهوي لتعزيز جاذبية الجهات من خلال حملات جهوية و تشجيع السياحة على طول السنة.

•تعزيز الحضورعلى شبكة الانترنيت من أجل توفير المعلومات والترويج والتسويق

•توفير تجربة فريدة في كل جهة بتكامل و تناغم مع الجهات الأخرى و إدماج السمات الخاصة بهويتها

• استئناف المفاوضات في اطار انجاز مشروع بطائق العطلة (للاستفادة من الاعفاء الضريبي)،

Miss France

50'INSIDE

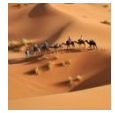

الاستدامة

الحكامة : إنجازات 2016 و برنامج عمل 2017

إنجازات 2016

رصد وتتبع الاستدامة

•انجاز دراسة لتفعيل آلية رصد وتتبع الاستدامة في المنطقة النموذجية مراكش
•الصياغة النهائية لجدول المؤشرات المتعلقة بالسياحة المستدامة (البيئية والثقافية والسوسيواقتصادية)؛
•اعداد حصيلة انبعاثات الغازات الدفيئة للقطاع في المنطقة النموذجية مراكش
•وضع جهاز رصد وعرض الأداء البيئي للفنادق (Affichage environnemental)
•

تشجيع وتثمين المبادرات

•تنظيم لليوم المغربي للسياحة المستدامة والمسؤولة
•التوقيع على الميثاق المغربي للسياحة المستدامة في يناير2016؛
•التوقيع على الميثاق الأفريقي للسياحة المستدامة في المنتدى الوزاري حول الرهانات المتعلقة بالسياحة والمناخ بإفريقيا المنظم على هامش مؤتمر الإطراف للمناخ COP22 بمراكش.
•احداث منصة الكترونية خاصة بالسياحة المستدامة tourismedurable.ma

برنامج عمل 2017

رصد وتتبع الاستدامة

•انجاز التقرير الأول المتعلق بالسياحة المستدامة بالمنطقة النموذجية مراكش و ذلك في اطار احداث مرصد جهوي لتتبع الاستدامة
•وضع برنامج تواصلي حول نظام رصد الاستدامة في المنطقة النموذجية
•صياغة و تحديد إجراءات التخفيف الملائمة على الصعيد الوطني (NAMA)بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للمناخ وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية وبدعم من المبادرة الدولية للمناخ التي تمولها الحكومة الألمانية
•تحديد إجراءات التخفيف الملائمة على الصعيد الوطني

تشجيع وتثمين المبادرات

•القيام بحملة توعية عامة (السياح والمواطنين) حول مبادئ ميثاق المغربي للسياحة المستدامة و حملة ‘ تواصل اجتماعي ‘عبر إطلاق البوابة الإلكترونية للسياحة المستدامة
•تنظيم قافلة وطنية للسياحة المستدامة تستهدف المهنيين والمؤسسات للتحسيس بالمنافع على الساكنة المحلية وكذا بمساهمة كل فرد في هذه المقاربة

التنافسية

تحديث وتحيين القوانين المنظمة للمهن السياحية و تحسين تأطير النشاط السياحي

انجازات 2016

الإيواء السياحي

- تكوين متخصصين في مراقبة و تصنيف مؤسسات الإيواء السياحي وإجراء افتحاصات سرية لفائدة 250 مؤسسات الإيواء السياحي .
- تحضير النصوص التطبيقية لمشروع القانون رقم 14-80

النقل السياحي

- دراسة لإعداد معايير الاستثمار والاستغلال الخاصة بنشاط النقل السياحي في المغرب

توزيع الأسفار

- إدراج مشروع القانون المنظم لوكالات الأسفار في مسطرة المصادقة.

الإرشاد السياحي

- المصادقة على قرارات تطبيقية للقانون رقم 12- 05 المنظم لمهنة الإرشاد السياحي .

نظام التصريح الإلكتروني للمبيتات

نشر المرسوم المتعلق بالتصريح الإلكتروني للمبيتات بمؤسسات الإيواء السياحي بتاريخ 25 يوليوز 2016.

برنامج عمل 2017

الإيواء السياحي

- المصادقة على النصوص التطبيقية لمشروع القانون رقم 14-80
- مواصلة إجراء افتحاصات سرية لفائدة **250** مؤسسة للإيواء السياحي
- الشروع في استعمال المنظومة الالكترونية الخاصة بمسطرة الاستثمار و المراقبة لمؤسسات الإيواء السياحي.

النقل السياحي

- إعداد دليل للاستثمار والاستغلال في قطاع النقل السياحي الطرقي.

توزيع الأسفار:

- تتبع مسطرة المصادقة على مشروع القانون المنظم لوكالات الأسفار .
- تحضير النصوص التنظيمية للقانون المنظم لوكالات الأسفار .

الإرشاد السياحي

- تتبع مسطرة المصادقة على قرار دفتر تحملات شركات الإرشاد السياحي و قرار دبلوم مرشدي المدن و المدارات السياحية .

نظام التصريح الإلكتروني

- تعميم استعمال هذه التقنية على جميع مؤسسات الإيواء السياحي بالمملكة.

التنافسية :هيكلة النسيج ودعم الفاعلين السياحيين

انجازات 2016

تمثيلية المهنة:

- إنجاز دراسة لمواكبة و تطوير قدرات التمثيليات المهنية و الفيدراليات الوطنية في قطاع السياحة .

آليات دعم المقاولات السياحية

- إنجاز دراسة لوضع و تفعيل جهاز دعم لتطوير المقاولات السياحية الصغرى والمتوسطة في إطار استكمال آلية دعم القطاع السياحي، اعتمادا على المعطيات و التعاليم المستنبطة من برنامج مساندة سياحة بهدف تطوير برنامج أكثر تكاملا و تجاوبا مع احتياجات و انتظارات القطاع.

برنامج عمل 2017

تمثيلية المهنة:

- مواكبة تطوير قدرات المهنيين عبر التوقيع على عقدود للتأهيل و التطوير (Contrats progrès)

آليات دعم المقاولات السياحية

- تفعيل جهاز الدعم لتطوير المقاولات السياحية الصغرى والمتوسطة

تطوير منصة إلكترونية لدعم المقاولات السياحية :

- تطوير منصة إلكترونية لدعم المقاولات السياحية من خلال :
- منصة للتحسيس و التكوين الرقمي
- منصة رقمية لتشخيص المقاولات السياحية و جرد حاجياتها
- منصة للأدوات تشتمل على النصوص القانونية ومجموع الوثائق التي يمكن أن تهم المقاولات السياحية

اعادة صياغة برنامج RENOVOTEL لتحسين نجاعته

الرأسمال البشري

تطور عدد المتدربين في معاهد التكوين الفندقي والسياحي

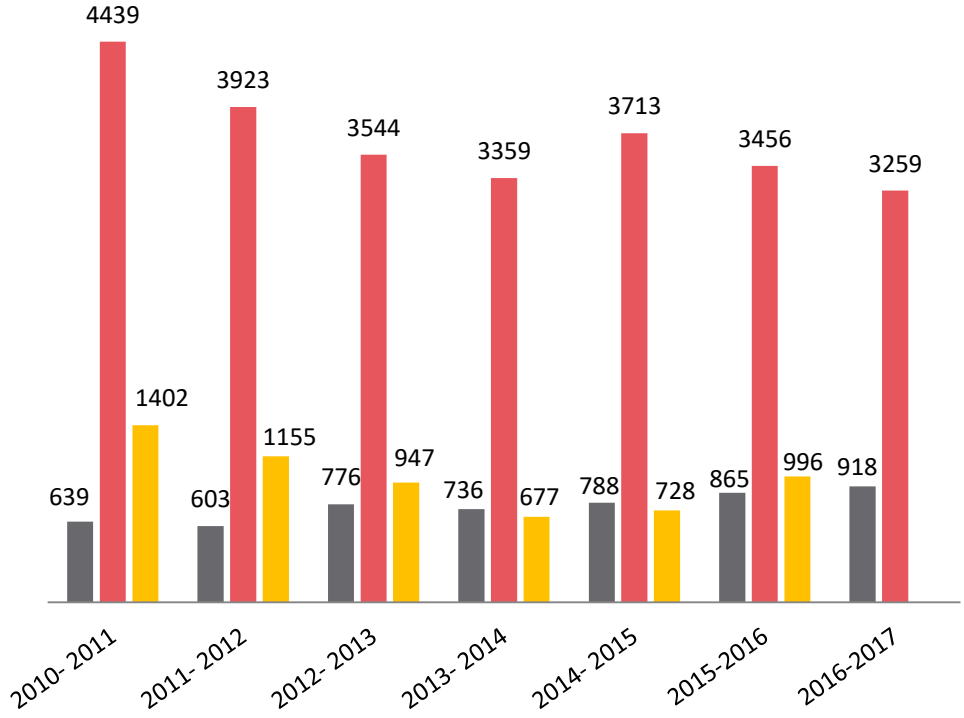

تطور عدد الخريجين من معاهد التكوين الفندقي والسياحي

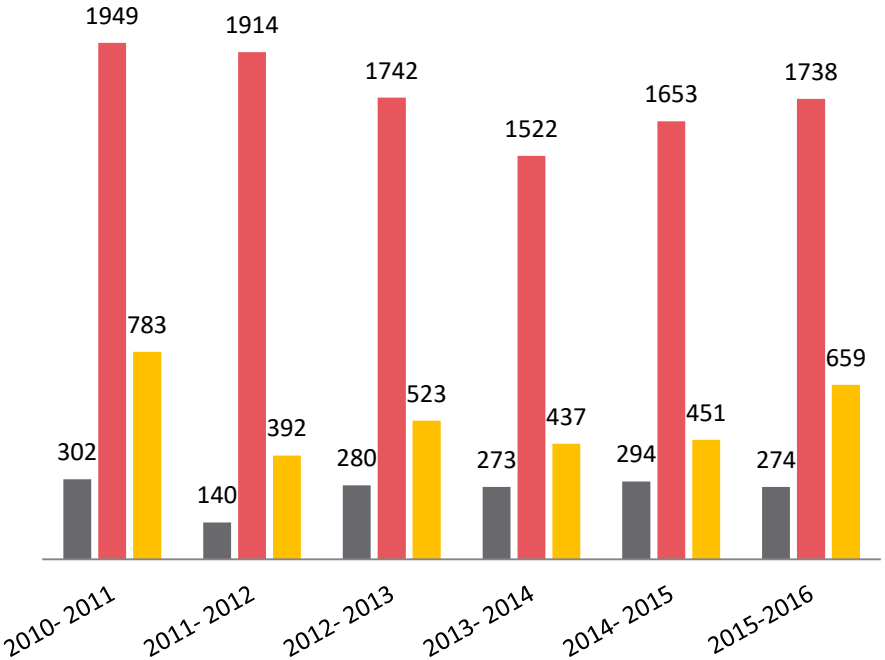

الرأسمال البشري

انجازات 2016

تنويع العرض التكويني

- مواصلة تحسين منظومة التكوين السياحي عبر إحداث إجازات و باكالوريات مهنية و عدة شعب متخصصة
- توقيع اتفاقية لإنشاء مركزين للتكوين "بالتدرج المهني داخل المقاولة" بين قطاع التكوين المهني والسلسلة الفندقية Sofitel بالرباط وAmphitrite
- إعداد دراسة لإحداث المدرسة العليا للتدبير الفندقي بمراكش

تأطير مؤسسات التكوين :

- التكوين المستمر لفائدة 314 اطار تربوي وإداري في مجال التسيير المالي والبيداغوجي وفق المقاربة بالكفايات
- منح شارة التميز في التكوين الفندقي والسياحي لفائدة 5 مؤسسات
- الانخراط في تطبيق الإستراتيجية الوطنية لتطوير التكوين المهني في أفق 2021 في إطار الشراكة مع قطاع التكوين المهني

تحديث تجهيزات مؤسسات التكوين :

- اطلاق أشغال إعادة تهيئة وترميم 4 مؤسسات تكوينية في أفق خلق مؤسسات التميز

دعم الإدماج لخريجي مؤسسات التكوين :

- تحيين دليل المهن والكفاءات و مرجعية الوظائف والمهن و الشروع في إحداث "المنصة الالكترونية للتكوين والتشغيل"بمرصد السياحة بشراكة

برنامج عمل 2017

تنويع العرض التكويني

- مواصلة الاشتغال على الاوراش المفتوحة
- عقد شراكة مع مكتب التكوين المهني OFPPT لتحسين وعصرنة ادارة المؤسسات التكوينية التابعة للوزارة

تأطير مؤسسات التكوين :

- إتمام إستراتيجية التواصل والإعلام حول منظومة التكوين الفندقي والسياحي التابعة للوزارة
- إطلاق دراسة تقييم التكوين بالتدرج المهني الفندقي والسياحي

تحديث تجهيزات مؤسسات التكوين :

- إتمام أشغال إعادة تهيئة وترميم و تجهيز معاهد المحمدية واكادير وفاس ومراكش

دعم الإدماج لخريجي مؤسسات التكوين :

- افتتاح أول مركز لتدبير المسار المهني بمعهد مراكش في إطار الشراكة مع USAID
- دعم إدماج خريجي المؤسسات التكوينية بشراكة مع الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والمنظمة الدولية للشباب
- تطوير المهارات الحياتية للمتدربين بشراكة مع Silatech et IYF
- تفعيل المنصة الالكترونية المخصصة للتكوين والتشغيل

الحكامة

الحكامة : إنجازات 2016 و برنامج عمل 2017

انجازات 2016

- إتمام الدراسة المتعلقة بإعادة هيكلة الوزارة في إطار التصور الحكاماتي لرؤية 2020
- اعداد النصوص القانونية المتعلقة بإحداث المجلس الأعلى للسياحة و وكالات التنمية السياحية.

برنامج عمل 2017

- إحداث المجلس الأعلى للسياحة و إحداث هيئات الحكامة على المستوى المحلي
- مراجعة و رقمنة نظام تتبع استراتيجية القطاع (PMO)
- اعادة صياغة النصوص التنظيمية للوزارة قصد مواكبة الجهوية المتقدمة
- مرافقة الجهات لضمان تنفيذ وقيادة المكون السياحي في اطار خططها التنموية

I أهمية قطاع السياحة في الاقتصاد الوطني

II حصيلة تقدم رؤية 2020

III وضعية النشاط السياحي في سنة 2016

IV انجازات 2016 و برنامج عمل 2017

V مشروع الميزانية لسنة 2017

توزيع الميزانية (بالدرهم)

أجور الموظفين	24.71 %	171 913 000	695 819 000
التسيير (العتاد و مصاريف مختلفة)	13.95 %	97 069 000	
الاستثمارات	61.34 %	426 837 000	

توزيع ميزانية قطاع السياحة (بآلاف درهم)

(دون احتساب أجور الموظفين)

	التسييروالاستثمارات 2016	التسييروالاستثمارات 2017	تباين17/16 %	% نسبة
الإدارة المركزية	117 520 462	132 828 462	13%	25,35%
مؤسسات التكوين	61 377 538	61 377 538	0%	11,72%
إعانة المكتب الوطني المغربي للسياحة	300 000 000	300 000 000	0%	57,26%
إعانة الشركة المغربية للهندسة السياحية	144 500 000	29 700 000	-79%	5,67%
المجموع	623 398 000	523 906 000	-16%	100,00%

عرض السيدة كاتبة الدولة المكلفة بقطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي

Royaume du Maroc

Ministère du Tourisme, du Transport Aérien,
de l'Artisanat et de l'Economie Sociale,

Secrétariat d'Etat Chargé de l'Artisanat
et de l'Economie Sociale

المملكة المغربية

وزارة السياحة والنقل الجوي
والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي

كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية
والاقتصاد الاجتماعي

تقديم مشروع ميزانية قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي لسنة 2017

لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية – مجلس المستشارين

الفهرس

1 معطيات حول قطاع الصناعة التقليدية

2 حصيلة 2016 و برنامج عمل 2017 لقطاع الصناعة التقليدية

3 معطيات حول قطاع الاقتصاد الاجتماعي

4 حصيلة 2016 و برنامج عمل 2017 لقطاع الاقتصاد الاجتماعي

5 الموارد البشرية لكتابة الدولة

6 مشروع الميزانية لسنة 2017

معطيات حول قطاع الصناعة التقليدية

قطاع الصناعة التقليدية غني برأسماله البشري، يشغل 2,3 مليون صانعة وصانعا أي ما يمثل 20% من الساكنة النشيطة موزعة كالتالي :

- 1,1 مليون بالصناعة التقليدية الإنتاجية التي تنقسم إلى صنفين : صنف النفعية وصنف الفنية ذات الحمولة الثقافية الذين يشغلان على التوالي 700 ألف و400 ألف صانعة وصانعا.
- 1,2 مليون بالصناعة التقليدية الخدماتية.

معطيات حول قطاع الصناعة التقليدية

استفادت الصناعة التقليدية الفنية ذات الحمولة الثقافية من استراتيجية وطنية «رؤية 2015»، تم التوقيع على عقد البرنامج الخاص بها **تحت الرئاسة الفعلية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، بتاريخ 20 فبراير 2007.**

هذه الرؤية تستهدف الفئات الثلاث المتواجدة بالقطاع : الصناع الفرادى الحضريون، الصناع الفرادى القرويون، المقاولات الصغرى و المتوسطة.

وحددت هذه الاستراتيجية الأهداف المرقمة التالية :

- ✓ تحقيق **24 مليار درهم** كرقم معاملات إجمالي.
- ✓ إحداث **115.000** منصب شغل.
- ✓ إحداث **300** مقاولة بالقطاع من بينها **15** إلى **20** فاعلا مرجعيا.
- ✓ **مضاعفة** الصادرات عشر مرات.
- ✓ تكوين **60 ألف** خريجا عبرمنظومة التكوين المهني.
- ✓ تحقيق **4 مليار درهم** كقيمة مضافة إضافية.

معطيات حول قطاع الصناعة التقليدية : بعض المؤشرات حول حصيلة رؤية 2015

إلى نهاية سنة 2015، تم تحقيق **22,4 مليار درهم** كرقم معاملات إجمالي بنسبة إنجاز وصلت إلى **94%** من الهدف المسطر.

شمل التطور الذي عرفه رقم المعاملات جميع الفاعلين : الصناع الفرادى الحضريون والقرويون والمقاولات الصغرى والمتوسطة.

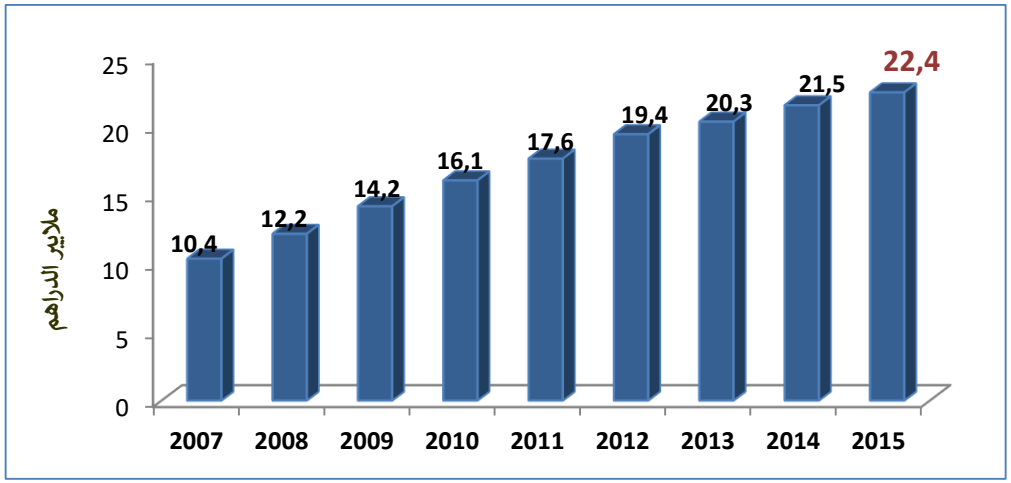

معدل التطور السنوي لرقم المعاملات بلغ 10 %

معطيات حول قطاع الصناعة التقليدية : بعض المؤشرات حول حصيلة رؤية 2015

فيما يخص رقم المعاملات الإجمالي، تشكل **السوق الداخلية** الزبون الأول للمنتوج التقليدي، حيث تحقق **80%** من رقم المعاملات.

أما **السوق الخارجية** بمكوناتها الثلاث (الصادرات، السياح الأجانب، المغاربة المقيمين بالخارج)، فتبلغ حصتها **20%**.

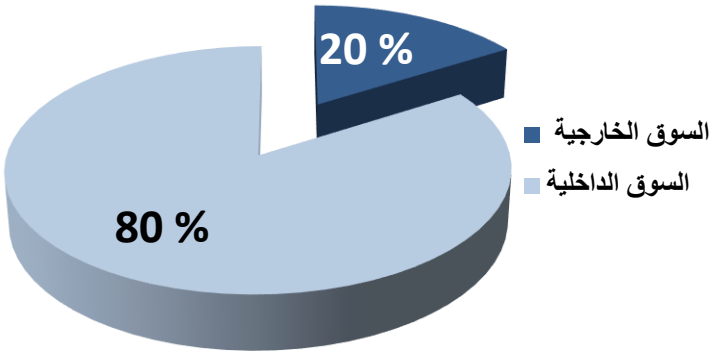

معطيات حول قطاع الصناعة التقليدية : بعض المؤشرات حول حصيلة رؤية 2015

سجلت القيمة المضافة للقطاع زيادة إجمالية قدرها **6,9 مليار درهم** ما بين 2007 و 2015، مقابل **4 مليار درهم** المسطرة كهدف ضمن رؤية 2015، يبرز هذا أن القطاع يشكل خزانا للقيمة المضافة.

تطور القيمة المضافة من 2006 إلى 2015

معطيات حول قطاع الصناعة التقليدية : بعض المؤشرات حول حصيلة رؤية 2015

بالرغم من الظرفية الاقتصادية الصعبة التي ميزت السنوات الماضية، سجل **التشغيل** بالقطاع معدل نمو سنوي بلغ **2,2%** ما بين 2007 و 2015.

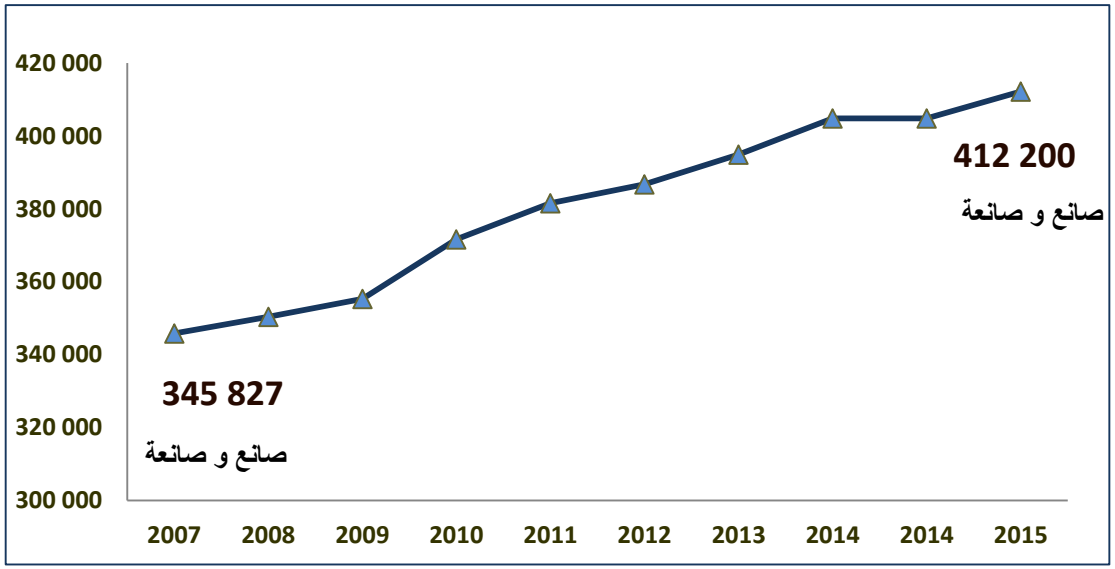

تطور التشغيل بين 2007 و2015

معطيات حول قطاع الصناعة التقليدية : بعض المؤشرات حول حصيلة رؤية 2015

سجلت **صادرات** القطاع نسبة نمو خلال 2016 بلغت **16%** مقارنة مع 2015.

استمر هذا التطور خلال الفصل الأول من 2017 بنسبة نمو بلغت **28%** مقارنة مع نفس الفترة من 2016.

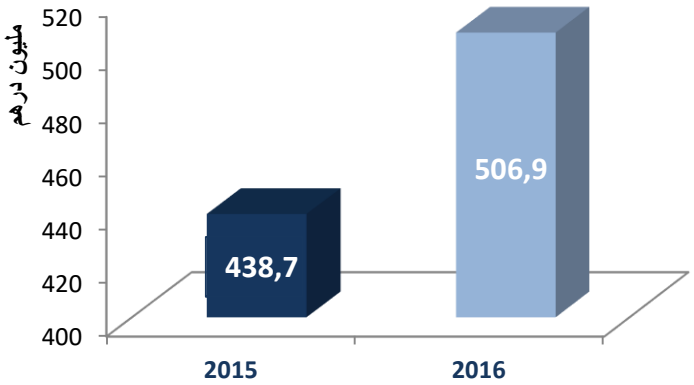

نمو الصادرات

معطيات حول قطاع الصناعة التقليدية : بعض المؤشرات حول حصيلة رؤية 2015

بالنسبة لتنمية النسيج المقاولاتي :

إلى متم 2016، بلغ عدد المقاولات الصغرى والمتوسطة المحدثة أزيد من 900 مقاولة، مع الإشارة إلى أن الهدف الاستراتيجي المحدد هو 300 مقاولة.

بالموازاة مع ذلك تم انتقاء 7 فاعلين مرجعيين (مقاولات من حجم كبير) خلال الدفعة الأولى و9 فاعلين خلال الدفعة الثانية.

معطيات حول قطاع الصناعة التقليدية : بعض المؤشرات حول حصيلة رؤية 2015

إلى متم سنة 2016 ، وصل عدد خريجي منظومة التكوين المهني إلى 39433 خريجا.

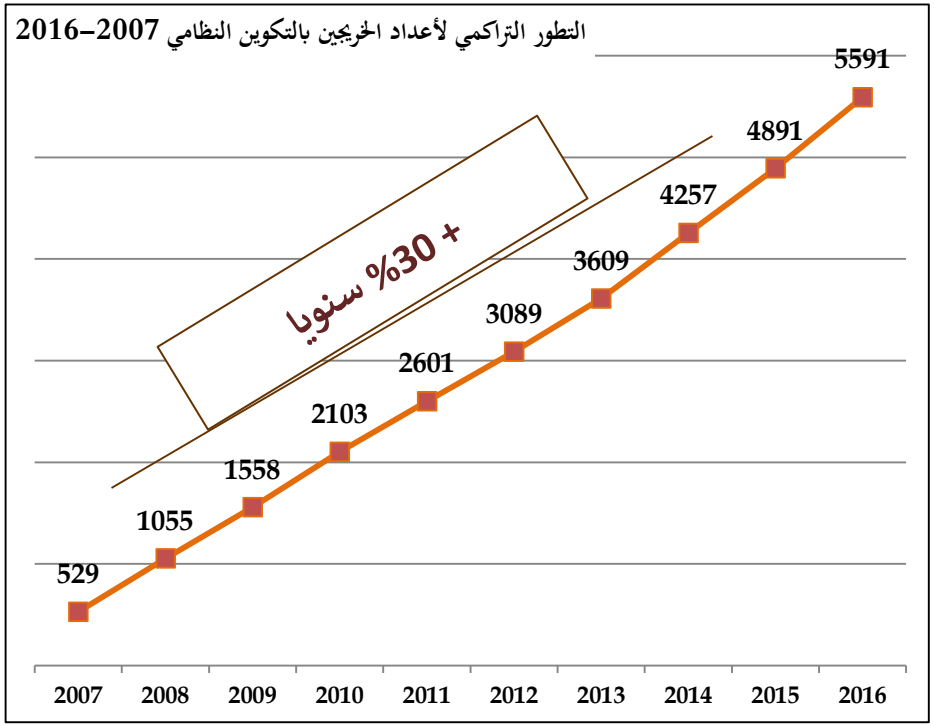

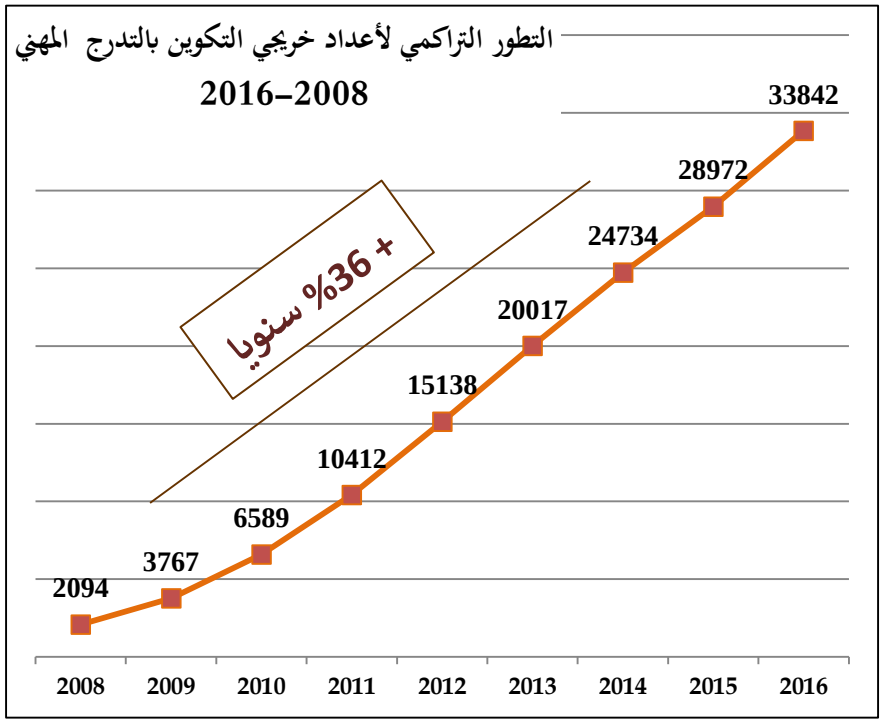

معطيات حول قطاع الصناعة التقليدية : بعض المؤشرات حول حصيلة رؤية 2015

خلاصة النتائج بالأرقام مقارنة مع الأهداف الاستراتيجية

الأهداف بالأرقام	النتائج	نسبة تحقيق الأهداف
تحقيق 24 مليار درهم كرقم معاملات إجمالي	22.4 مليار درهم	%94
تحقيق +4 مليار درهم كقيمة مضافة إضافية	+ 6.4 مليار درهم	%160
إحداث 115.000 منصب شغل	حوالي 70.000 منصبا	%61
إحداث 300 مقاولة بالقطاع	ما يفوق 900 مقاولة	%300
تكوين 60 ألف خريجا عبر منظومة التكوين المهني	حوالي 40.000 خريجا وخريجة	%80

هذا بالإضافة إلى نتائج أخرى همت أوراشا لم تكن مبرمجة ضمن" رؤية 2015 ":

- برنامج محو الأمية الوظيفية: 44.322 مستفيدة ومستفيدا.
- برنامج دار الصانعة: إحداث 76 دارا.

الفهرس

1 معطيات حول قطاع الصناعة التقليدية

2 **حصيلة 2016 و برنامج عمل 2017 لقطاع الصناعة التقليدية**

3 معطيات حول قطاع الاقتصاد الاجتماعي

4 حصيلة 2016 و برنامج عمل 2017 لقطاع الاقتصاد الاجتماعي

5 الموارد البشرية لكتابة الدولة

6 مشروع الميزانية لسنة 2017

الإنتاج و التسويق

فيما يخص البنيات التحتية للإنتاج والتسويق :

- تم الانتهاء من أشغال البناء أو التأهيل ب 12 بنية تحتية للإنتاج والتسويق (قرى الصناعة التقليدية، فنادق، مدابغ تقليدية، دور الصانعة).
- مواصلة بناء 24 بنية تحتية أخرى.
- إنجاز الدراسات التقنية الخاصة ب 27 بنية تحتية.

- سيتم الشروع في إنجاز 16بنية تحتية جديدة وتأهيل أو إعادة بناء 7 بنيات تحتية أخرى.
- سيتم الشروع في تهيئة 6 مناطق للأنشطة.

حصيلة 2016 و برنامج عمل 2017 لقطاع الصناعة التقليدية

تبين الخرائط المتعلقة بالبنيات التحتية المنتهية أو التي في طور الإنجاز أو في طور الدراسات أو تعبئة الوعاء العقاري، عن تغطية واسعة للتراب الوطني.

البنيات التحتية المنتهية (2016) أو التي في طور الإنجاز

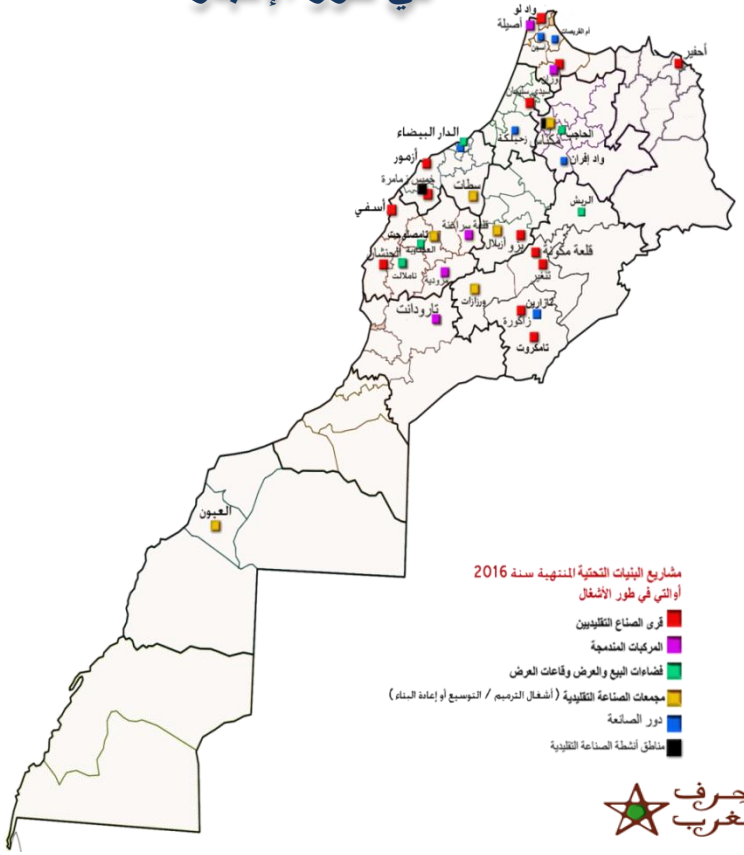

البنيات التحتية في طور الدراسات أو تعبئة الوعاء العقاري

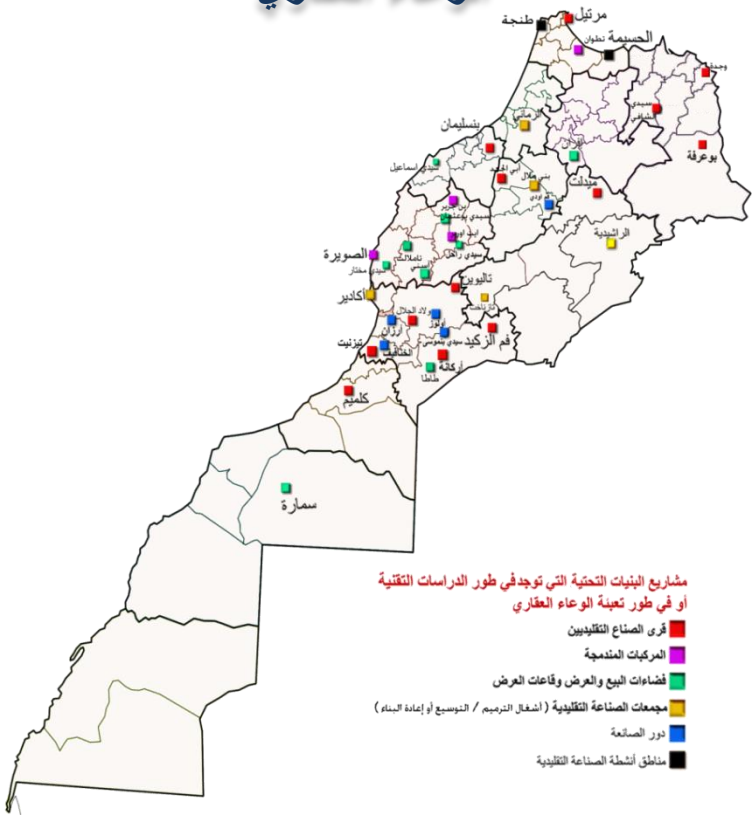

دعم الصناع الفرادى

فيما يخص الدراسات والخبرات التقنية القطاعية:

- فقد همت تثمين المنتوجات النباتية المصنوعة من أوراق النخيل بالرشيدية وتأهيل دار الدباغ ببني ملال وكذا تثمين مادة الطين بمناطق الإنتاج ب5 جهات بالمملكة.
- كما تم الشروع في إنجاز دراسة ومساعدة تقنية لوضع آليات التحسيس من أجل الوقاية من المخاطر المهنية المرتبطة بممارسة 6 حرف.

- سيتم إنجاز دراسة لتقييم ورش «شارات الجودة» ووضع مخطط تواصلي في شأنها.
- سيتم القيام بخبرة ودعم تقني لإحداث محطة لمعالجة الطين.
- ستنجز الدراسة والمساعدة التقنية لوضع آليات التحسيس من أجل الوقاية من المخاطر المهنية.

دعم الصناع الفرادى

فيما يخص مراكز الدعم التقني:

- تم الشروع في استغلال مركز الدعم التقني للدباغة بفاس.
- سيتم إحداث 5 مراكز للدعم التقني للحدادة.

بالنسبة لدور الصانعة :

- تم الشروع في تجهيز 16 دارا للصانعة.
- سيتم تجهيز 12 دارا أخرى للصانعة.

بخصوص دعم التجمعات الحرفية:

- تم الشروع في اقتناء المعدات التقنية لفائدة 7 فروع، والمواد الأولية لفائدة 4 فروع حرفية.
- سيتم اقتناء معدات تقنية لفائدة تجمعات حرفية أخرى.
- سيتم إنجاز دعم تقني لتأهيل قطاع الفخار عبر اقتناء الأفرنة الغازية والعتاد التقني الخاص بالإنتاج.

دعم المقاولات

- فيما يخص دعم المقاولات، تم إعداد مشروع اتفاقية إطار مع الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولة الصغرى والمتوسطة لمواكبة المقاولات بقطاع الصناعة التقليدية.

- سيتم العمل على تنفيذ الاتفاقية الإطار عبر تحديد عروض الدعم الخاصة بمختلف فئات المقاولات العاملة بالقطاع.

حصيلة 2016 و برنامج عمل 2017 لقطاع الصناعة التقليدية

الترويج : دار الصانع كمؤسسة لترويج المنتوج: هيكلتها واختصاصاتها

- أحدثت سنة 1957 بموجب الظهير الشريف 1.57.177، لتحل عوض المكتب المغربي للصناعة التقليدية.
- تم تعديل هذا الظهير الشريف بموجب القانون 99-52 بتاريخ 7 أكتوبر 1999.
- مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تهدف إلى إنعاش تسويق منتوجات وخدمات الصناعة التقليدية على صعيد السوق الداخلي والخارجي، وتنفيذ السياسة الحكومية المسطرة في هذا المجال .

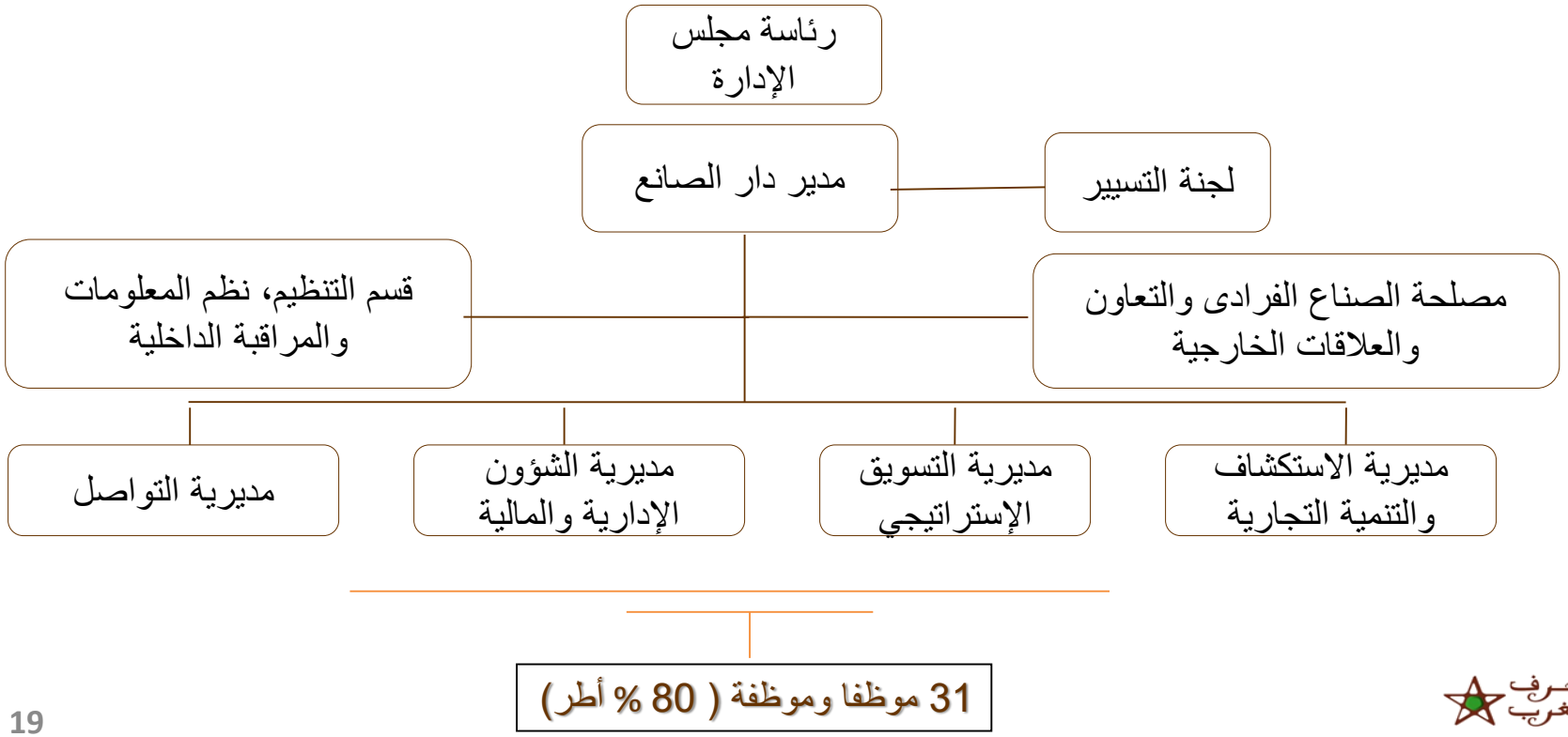

حصيلة 2016 و برنامج عمل 2017 لقطاع الصناعة التقليدية

الترويج

فيما يخص محور الترويج وبالنسبة للمعارض المهنية :

- تم تنظيم أو المشاركة ب 9 معارض، 7 على المستوى الوطني و 2 على المستوى الدولي.
- تم تنظيم الدورة الرابعة للمعرض المهني «من يدنا» تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله موازاة مع مؤتمر المناخ COP 22.
- ستتم المشاركة في عدة معارض مهنية (فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، الإمارات العربية المتحدة، اليابان والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها).
- سيتم تنظيم الدورة الخامسة لمعرض "من يدنا".

بالنسبة للمعارض التجارية:

- تمت المشاركة في 9 معارض تجارية، 3 على المستوى الوطني و 6 على المستوى الدولي.
- ستتم المشاركة في معارض تجارية بعدة دول عربية وأجنبية.
- سيتم تنظيم معارض وطنية بشراكة مع غرف الصناعة التقليدية بالمغرب.

فيما يخص المعارض الجهوية:

- تم تنظيم معارض جهوية وذلك تنفيذا لاتفاقية الشراكة الموقعة بين غرف الصناعة التقليدية ومؤسسة دار الصانع.
- سيتم تنظيم معارض جهوية لفائدة 12 غرفة للصناعة التقليدية تشمل مختلف جهات المملكة.

حصيلة 2016 و برنامج عمل 2017 لقطاع الصناعة التقليدية

الترويج

بالنسبة للأسابيع المغربية بالخارج:

- تمت المشاركة في 6 أسابيع مغربية بكل من الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، الأرجنتين، البراغواي، البحرين وساحل العاج ومدغشقر.
- سيتم تنفيذ البرامج التي تدخل في إطار التعاون والشراكة بين مؤسسة دار الصانع والسفارات المغربية المعتمدة بالخارج وبعض المنظمات الدولية، وذلك عبر المشاركة في الأسابيع المغربية بالخارج.

فيما يخص استشراف الأسواق:

- تم تنظيم لقاءات عمل (B to B) بدولة الإمارات العربية المتحدة بدبي.
- سيتم تنظيم زيارات عمل لفائدة رجال الأعمال المغاربة العاملين في قطاع الصناعة التقليدية بالدول المستهدفة.
- في إطار معرفة الأسواق، ستتم مواصلة إنجاز دراسة تقييمية لمختلف أنشطة دار الصانع في مجال ترويج منتوجات الصناعة التقليدية على الصعيد الوطني والدولي.

الترويج

الأسبوع الوطني للصناعة التقليدية:

يعتبر مناسبة للتعريف بالمنتوج المغربي والترويج له عبر مختلف جهات المملكة بالإضافة إلى تنظيم مجموعة من الأنشطة الموازية.

وخلال سنة 2016 تم تنظيم الدورة الثالثة للأسبوع الوطني للصناعة التقليدية التي حظيت بالرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

سيتم خلال هذه السنة تنظيم الدورة الرابعة منه.

حصيلة 2016 و برنامج عمل 2017 لقطاع الصناعة التقليدية

الترويج

التواصل

عبر وسائل الإعلام:

- تم تنظيم حملة تواصلية بمناسبة شهر رمضان، بالقنوات الوطنية الأولى وميدي TV 1.
- تم دعم برنامج صنعة بلادي على قناة 2M في نسخته السادسة.

عبر وسائل أخرى:

- ساهمت الوزارة في رعاية عدة أحداث من بينها : الدورة 43 لجائزة الحسن الثاني للكولف بالرباط، الدورة 20 للقفطان بمراكش؛ معرض الصناعة التقليدية على هامش مهرجان طان طان، معرض الفرس بالجديدة؛ المهرجان الدولي للفيلم بمراكش، فعاليات القمة 16 للدول الناطقة بالفرنسية بمدغشقر.

- ستتم مواكبة عمليات الإنعاش الوطنية والدولية.
- ستتم مواصلة بث الحملات الإعلامية حول محور تثمين عمل الصانع التقليدي.

حصيلة 2016 و برنامج عمل 2017 لقطاع الصناعة التقليدية

بالنسبة للتكوين والتأهيل

هناك **تغطية شاملة و متنوعة لمجموع التراب الوطني** عبر مؤسسات التكوين المهني للصناعة التقليدية وعددها 58 مؤسسة إضافة إلى 3 وحدات متنقلة للتكوين المستمر.

التوزيع الجغرافي لمؤسسات التكوين المهني بقطاع الصناعة التقليدية

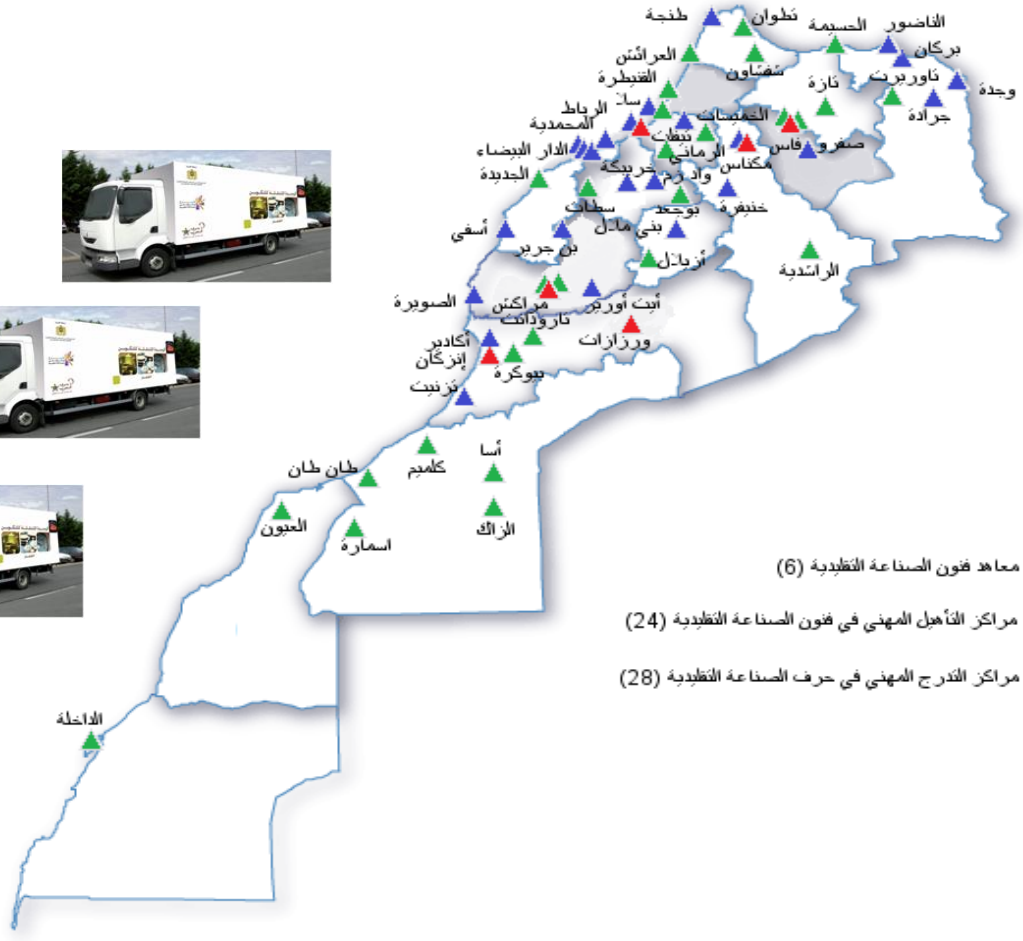

حصيلة 2016 و برنامج عمل 2017 لقطاع الصناعة التقليدية

التكوين والتأهيل

بلغ عدد خريجي منظومة التكوين الأولي 5520 خريجة وخريجا برسم سنة 2016

نمط التكوين	عدد المسجلين	عدد الخريجين
التدرج المهني	8.600	4.870
التكوين النظامي	2.277	650
المجموع	**10.877**	**5.520**

بالنسبة لسنة 2017 ستتم مواصلة عملية التكوين الأولي مع الرفع من عدد الخريجين بنسبة 26%

نمط التكوين	توقعات أعداد المسجلين	توقعات أعداد الخريجين	معدل الزيادة مقارنة بسنة 2016
التدرج المهني	9.084	6.038	+24%
التكوين النظامي	2.868	902	+38%
المجموع	**11.952**	**6.940**	+26%

حصيلة 2016 و برنامج عمل 2017 لقطاع الصناعة التقليدية

التكوين و التأهيل

فيما يخص التعليم العالي بالقطاع المتمثل في أكاديمية الفنون التقليدية بالدار البيضاء عرفت سنة 2016 تخرج الفوج الثاني بمجموع 89 خريجا وخريجة.

ليصل عدد خريجي هذه المؤسسة إلى 187 منهم 26% إناث.

وستعرف سنة 2017 تخرج الفوج الثالث.

حصيلة 2016 و برنامج عمل 2017 لقطاع الصناعة التقليدية

التكوين و التأهيل

فيما يخص دعم البنيات التحتية للتكوين:

- تم دعم 12 مركزا للتكوين المهني في حرف الصناعة التقليدية بالمعدات التقنية والتجهيزات المعلوماتية.
- تمت تهيئة وتجهيز مركز للتأهيل المهني ومعهد لفنون الصناعة التقليدية.

- سيتم الشروع في إحداث معهدين لفنون الصناعة التقليدية و تأهيل 3 مراكز للتكوين المهني في إطار برنامج تنمية الأقاليم الجنوبية 2016-2021.
- سيتم الشروع في إحداث 5 مراكز أخرى.
- ستتم مواصلة دعم مؤسسات التكوين المهني في حرف الصناعة التقليدية من خلال أشغال الإصلاح والترميم وكذا توفير المعدات التقنية والتجهيزات المعلوماتية.

حصيلة 2016 و برنامج عمل 2017 لقطاع الصناعة التقليدية

التكوين و التأهيل

تم وضع منظومة تكوين مستمر واعد:

- حيث وصل عدد المستفيدين حوالي 6000 صانعة وصانعا في حرف الصناعة التقليدية الإنتاجية والخدماتية.
- استفاد كذلك 3.977 صانعة وصانعا من دورات تكوينية حول المنتجات والخدمات المالية.
- استفادت 150 صانعة تقليدية في اللغة الفرنسية بفاس ومكناس، بهدف تقوية القدرات الذاتية.

- سيتم تنظيم دورات تكوينية لفائدة حوالي 9000 مستفيدا من الصناع المزاولين للصناعة التقليدية الإنتاجية والخدماتية .
- ستتم مواصلة تنظيم دورات تكوينية لتقوية القدرات الذاتية لفائدة الصناع التقليدين في اللغات والتربية المالية.

حصيلة 2016 و برنامج عمل 2017 لقطاع الصناعة التقليدية

التكوين و التأهيل

فيما يخص برنامج محو الأمية الوظيفي الخاص بالصناع التقليديين الذي ينجز بشراكة مع الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية :

- تم إتمام برنامج تكوين 2000 صانعة وصانعا تقليديا.

- سيتم اعطاء انطلاقة برنامج تكوين 11.170 صانعة وصانعا، بشراكة مع 72 جمعية؛
- سيتم فتح الإعلان عن طلب اقتراح المشاريع لتكوين 5000 صانعة وصانعا تقليديا في محو الأمية في اللغة الفرنسية.

حصيلة 2016 و برنامج عمل 2017 لقطاع الصناعة التقليدية

التكوين و التأهيل

بالنسبة للدراسات في مجال التكوين والتأهيل :

- تم إنجاز دراسة تتبع إدماج خريجي مؤسسات التكوين التابعة للقطاع في الحياة العملية حيث خلصت إلى أن نسبة الإدماج في سوق الشغل تصل إلى **71%** بعد 9 أشهر من التخرج، و**90.4%** بعد 36 شهرا من التخرج.

- سيتم إنجاز دراسة قطاعية لتحديد حاجيات القطاع من الكفاءات المهنية وإعداد مخطط للتكوين في حرف الصناعة التقليدية الإنتاجية والخدماتية.
- سيتم إعداد مرجعية المهن والكفاءات ودلائل الحرف والمهن ل 150حرفة.
- سيتم إعداد دراسة حول التنزيل الجهوي لحاجيات القطاع من التكوين المستمر.

حصيلة 2016 و برنامج عمل 2017 لقطاع الصناعة التقليدية

التكوين و التأهيل

فيما يخص تحسين جاذبية التكوين وتعزيز الاندماج المهني:

- تم تفعيل اتفاقية الشراكة مع وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني لإرساء المسار المهني بالثانوي- الإعدادي في حرف الصناعة التقليدية الإنتاجية على مستوى 3 مؤسسات؛
- تم الشروع في تفعيل اتفاقية الشراكة بخصوص الاستراتيجية الوطنية للتكوين المهني لفائدة السجناء والسجناء الدين قضوا عقوباتهم السجنية.

- سيتم رفع مستوى التكوين إلى تقني متخصص في شعب المعادن، الخشب، الطين، الجلد، النسيج التقليدي، الصياغة؛
- سيتم توسيع تفعيل اتفاقية الشراكة لإرساء المسار المهني بالثانوي-الاعدادي في حرف الصناعة التقليدية الانتاجية؛
- ستتم مواصلة تفعيل اتفاقية الشراكة لفائدة السجناء.

حصيلة 2016 و برنامج عمل 2017 لقطاع الصناعة التقليدية

الجودة والمواصفات

بالنسبة لمحور الجودة والمواصفات خاصة العلامات الجماعية وتصديق وحدات الإنتاج:

تم الانتهاء من إنجاز 19 علامة جماعية للتصديق، والشروع في إنجاز 7 علامات أخرى.

- سيتم الانتهاء من إنجاز 7 علامات، وإحداث 3 علامات جماعية جديدة؛
- سيتم تعميم ومواصلة عملية التصديق الخاصة باستعمال الشارة الوطنية للصناعة التقليدية المغربية؛
- سيتم توسيع قاعدة المستفيدين من العلامات الجماعية للتصديق.

حصيلة 2016 و برنامج عمل 2017 لقطاع الصناعة التقليدية

الجودة و المواصفات

بالنسبة للمواصفات والمراقبة :

- تمت مواصلة عمليات مراقبة المواصفات الإجبارية الخاصة بالفخار والبلغة .
- تم إنجاز 17مواصفة تهم النسيج، الجلد والخشب، و مراجعة 10 مواصفات تهم قطاع الجلد.
- بلغ مجموع المواصفات المنجزة بقطاع الصناعة التقليدية لحد الآن : 243 مواصفة.

- ستتم مواصلة عمليات المراقبة طبقا للمواصفات الإجبارية التطبيق.
- سيتم إنجاز 20 مواصفة إضافية في الفن الزخرفي والجلد والخشب والنسيج.

تحسين ظروف عمل وعيش الصناع

فيما يخص تحسين ظروف عمل وعيش الصناع التقليديين، تم الشروع في اقتناء معدات الصحة والسلامة لفائدة التجمعات الحرفية الخاصة بالحدادة والنجارة والدباغة والفخار .

ستتم مواصلة دعم الصناع التقليديين لاقتناء وسائل الوقاية الفردية من الأمراض والمخاطر المهنية، وإعداد الدلائل والوسائط الخاصة والقيام بحملات تحسيسية.

حصيلة 2016 و برنامج عمل 2017 لقطاع الصناعة التقليدية

تحسين ظروف عمل وعيش الصناع

فيما يخص التغطية الصحية :

- من أجل تمكين فئات المستقلين غير المستوفين لشروط الانخراط في نظام المساعدة الطبية RAMED بما فيهم الصناع التقليديين من حماية تمكنهم من مواجهة النفقات المكلفة في حالة المرض أو الاستشفاء، تم وضع مشروع القانون رقم 98.15 بتحديد القواعد المنظمة لنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، وهو الآن جاهز للدراسة بمجلس النواب بعد أن تمت دراسته من طرف مجلس المستشارين.
- سيتم الاشتغال في إطار لجنة بين وزارية لإعداد النصوص التطبيقية لمشروع القانون المذكور أعلاه، وذلك لتمكين كافة فئات العمال المستقلين بما فيهم الصناع التقليديين من نظام متوازن للتغطية الصحية يأخذ بعين الاعتبار إمكانياتهم المادية .
- سيتم فتح باب المشاورات والاستشارات الضرورية مع كافة فئات الحرفيين من أجل تنزيل أفضل لمقتضيات هذا القانون.

حصيلة 2016 و برنامج عمل 2017 لقطاع الصناعة التقليدية

الابتكار والبحث

بالنسبة لمحور الابتكار والبحث :

تم تنظيم الدورة السادسة للجائزة الوطنية لأمهر الصناع.

وبناء على الاتفاقيات المبرمة مع المدارس العليا و الجامعات:

- تمت مواصلة إنجاز الدراسة الخاصة باستخراج المواد الملونة من النباتات الطبيعية المغربية؛
- تمت مواصلة الدراسة من أجل وضع برنامج معلوماتي لتطوير الفن الزخرفي بقطاع الصناعة التقليدية؛
- تم الشروع في إنجاز الدراسة الخاصة بتشخيص وتحسين جودة المنتوجات النحاسية بفاس.

- سيتم تنظيم الدورة السابعة للجائزة الوطنية لأمهر الصناع.
- ستتم مواصلة إنجاز عمليات البحث والتنمية طبقا للحاجيات المعبر عنها وإمكانيات الشراكة مع الجامعات والمعاهد الوطنية.

حصيلة 2016 و برنامج عمل 2017 لقطاع الصناعة التقليدية

المحافظة على التراث الحرفي

- تم إتمام عملية توصيف 4 حرف إضافية مهددة بالانقراض على مستوى الأقاليم الجنوبية للمملكة، ليصل بذلك العدد الإجمالي للحرف المصنفة إلى 22 حرفة.
- تم تنظيم مناظرة حول «التغيرات المناخية وآثارها على الموروث الثقافي اللامادي المرتبط بالصناعة التقليدية» وذلك على هامش مؤتمر المناخ COP22 بالفضاء الأزرق بشراكة مع منظمة اليونسكو.
- تم توقيع اتفاقية تعاون مع منظمة اليونيسكو بباريس، لإنجاز مشاريع في إطار برنامج "المحافظة على التراث وتثمين ونقل المعارف المتعلقة بقطاع الصناعة التقليدية".

- سيتم توصيف 4 حرف إضافية أخرى مصنفة ضمن الحرف المهددة بالانقراض؛
- سيتم الشروع في انجاز دراسة من أجل تطوير منظومة الحفاظ على الحرف المهددة بالانقراض ووضع مخطط للتكوين في هذه الحرف.

حصيلة 2016 و برنامج عمل 2017 لقطاع الصناعة التقليدية

التشريع

فيما يخص محور التشريع :

- تم اصدار القانون رقم 133.12 المتعلق بالعلامات المميزة لمنتوجات الصناعة التقليدية.
- تم إعداد وإحالة مشاريع النصوص التطبيقية المتعلقة بهذا القانون على مسطرة المصادقة.

- سيتم تتبع مسطرة المصادقة على مشروع القانون رقم 38.14 المتعلق بتنظيم مزاولة أنشطة الصناعة التقليدية.
- سيتم تتبع مسطرة المصادقة على النصوص التطبيقية لقانون العلامات المميزة لجودة منتوجات الصناعة التقليدية.

حصيلة 2016 و برنامج عمل 2017 لقطاع الصناعة التقليدية

معرفة القطاع

فيما يخص تحسين معرفة القطاع، تم خلال سنة 2016 القيام بأول دراسة إحصائية حول الطلب على منتوجات الصناعة التقليدية التي أفرزت من بين خلاصاتها أن نفقات الاستهلاك الإجمالي لمنتوجات الصناعة التقليدية بلغت :

- 17,1 مليار درهم بالنسبة للأسر القاطنة بالمغرب؛
- 5,87 مليار درهم بالنسبة للسياح الأجانب ؛
- 3,75 مليار درهم بالنسبة للمغاربة المقيمين بالخارج .

كما أسفر البحث عن نسب رضى جيدة اتجاه المنتوج التقليدي المغربي بلغت : 85% بالنسبة للأسر القاطنة بالمغرب و94% بالنسبة للسياح الأجانب والمغاربة المقيمين بالخارج؛

سيتم خلال سنة 2017 استثمار نتائج هذه الدراسة للإعداد للاستراتيجية المستقبلية.

حصيلة 2016 و برنامج عمل 2017 لقطاع الصناعة التقليدية

غرف الصناعة التقليدية : شريك بامتياز في تنفيذ برامج التنمية

الإطار القانوني :

- مؤسسات عمومية ذات صبغة مهنية، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. أحدثت سنة 1963.
- تخضع للقانون رقم 09-18 بمثابة النظام الأساسي لغرف الصناعة التقليدية الصادر بتاريخ 06 أكتوبر 2011.
- يبلغ عدد غرف الصناعة التقليدية 12 غرفة جهوية منضوية في جامعة غرف الصناعة التقليدية.
- عدد المنتخبين بغرف الصناعة التقليدية حاليا 558 موزعين كالتالي:
  - ✓ 350 في صنف الصناعة التقليدية الفنية والانتاجية.
  - ✓ 208 في صنف الصناعة التقليدية الخدماتية.
- عدد ممثلي غرف الصناعة التقليدية بمجلس المستشارين 5.
- عدد أطر وأعوان غرف الصناعة التقليدية وجامعتها 450.
- يتم تمويل غرف الصناعة التقليدية وجامعتها بواسطة الرسم المهني ودعم مالي سنوي من طرف الوزارة ومؤسسة دار الصانع، وكذا قطاع التكوين المهني فيما يخص التدرج المهني.

حصيلة 2016 و برنامج عمل 2017 لقطاع الصناعة التقليدية

غرف الصناعة التقليدية : شريك بامتياز في تنفيذ برامج التنمية

- إصدار هيكلة إدارية جديدة لغرف الصناعة التقليدية وجامعتها تأخذ بعين الاعتبار التقسيم الجهوي الجديد للمملكة مع تكريس مبدأ القرب من المنتسبين لها.
- إصدار نظام أساسي جديد لمستخدمي غرف الصناعة التقليدية.
- تقديم الدعم للغرف في مجال ترويج المنتوجات الحرفية من خلال المعارض الجهوية والمحلية.
- تقديم الدعم لمجموعة من المشاريع التنموية المنجزة من طرف الغرف في إطار الشراكات الجهوية.
- دعم دور الغرف في مجال التكوين بالتدرج.

- مواصلة تقديم الدعم للغرف في مجال ترويج المنتوجات الحرفية من خلال المعارض الجهوية والمحلية.
- مواصلة دعم دور الغرف في مجال التكوين بالتدرج.
- إعداد مشروع مرسوم يحدد كيفية وشروط مسك سجل المقاولات والتعاونيات والصناع من طرف غرف الصناعة التقليدية.
- إعداد نص تنظيمي لتحديد الجمعيات المهنية والمقاولات والتعاونيات التي يمكنها تقديم مرشحين كأعضاء شركاء بالجمعية العامة لغرف الصنـاعة التقليدية.

الفهرس

1 معطيات حول قطاع الصناعة التقليدية

2 حصيلة 2016 و برنامج عمل 2017 لقطاع الصناعة التقليدية

3 معطيات حول قطاع الاقتصاد الاجتماعي

4 حصيلة 2016 و برنامج عمل 2017 لقطاع الاقتصاد الاجتماعي

5 الموارد البشرية لكتابة الدولة

6 مشروع الميزانية لسنة 2017

معطيات حول قطاع الاقتصاد الاجتماعي

تتلخص مكونات قطاع الاقتصاد الاجتماعي في : التعاونيات و التعاضديات والجمعيات ذات الطابع الاقتصادي.

ويتوفر القطاع على :

- ما يفوق 15 ألف تعاونية تؤطر حوالي 500 ألف منخرطا؛
- حوالي 50 تعاضدية.

كما توجد في بلادنا ما يناهز 130 ألف جمعية نشيطة تمارس أنشطتها في مختلف المجالات بما فيها الاقتصاد الاجتماعي.

استراتيجية قطاع الاقتصاد الاجتماعي (2010 - 2020) ترتكز على المحاور الأساسية الآتية:

- إنعاش وتسهيل ولوج المنتوجات إلى الأسواق؛
- تقوية وتنظيم الفاعلين؛
- توفير المناخ الملائم؛
- تشجيع المبادرات المحلية؛
- آليات التتبع.

الفهرس

1 معطيات حول قطاع الصناعة التقليدية

2 حصيلة 2016 و برنامج عمل 2017 لقطاع الصناعة التقليدية

3 معطيات حول قطاع الاقتصاد الاجتماعي

4 **حصيلة 2016 و برنامج عمل 2017 لقطاع الاقتصاد الاجتماعي**

5 الموارد البشرية لكتابة الدولة

6 مشروع الميزانية لسنة 2017

حصيلة 2016 و برنامج عمل 2017 لقطاع الاقتصاد الاجتماعي

إنعاش وتسهيل ولوج المنتوجات إلى الأسواق

فيما يخص محور إنعاش وتسهيل ولوج المنتوجات إلى الأسواق فقد تم تنظيم الدورة الخامسة للمعرض الوطني للاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالمعرض الدولي بالدار البيضاء، بمشاركة حوالي 400 عارضة وعارضا.

- سيتم تنظيم الدورة السادسة للمعرض الوطني للاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛
- سيتم تنظيم الأسواق المتنقلة والمعارض الجهوية، في إطار تنفيذ البرامج التعاقدية للمخططات الجهوية؛
- سيتم تفعيل اتفاقيات الشراكة المبرمة مع الفاعلين في القطاع.

حصيلة 2016 و برنامج عمل 2017 لقطاع الاقتصاد الاجتماعي

تقوية و تنظيم الفاعلين

فيما يخص برنامج مرافقة الذي يتوخى تقوية وتنظيم الفاعلين :

فإنه يهدف إلى مواكبة التعاونيات حديثة التأسيس عبر التشخيص والتكوين الجماعي والمواكبة الفردية بمعدل 500 تعاونية في كل سنة؛ وقد بلغ عدد التعاونيات في طور الاستفادة حوالي 1400 تعاونية.

- ستتم مواصلة تنفيذ برنامج مرافقة وإنجاز تقييمه السنوي.

فيما يخص برنامج الأكياس الإيكولوجية الذي يهدف إلى دعم نشاط التعاونيات وتعبئتها من أجل المحافظة على البيئة :

تم إنتاج أكثر من 2,5 مليون كيس إيكولوجي من طرف 139 تعاونية حرفية يتم توزيعها مجانا عبر جمعيات تنشط في مجال المحافظة على البيئة.

- ستتم عملية تقييم هذا البرنامج.

حصيلة 2016 و برنامج عمل 2017 لقطاع الاقتصاد الاجتماعي

توفير المناخ الملائم

- في إطار السعي إلى توفير المناخ الملائم لتنمية قطاع الاقتصاد الاجتماعي، تم تنظيم المناظرة الوطنية حول الاقتصاد الاجتماعي بمشاركة الإدارات والمؤسسات العمومية وممثلي الفعاليات الوطنية والدولية.
- وتفعيلا للقانون رقم 112/12 المتعلق بالتعاونيات تم اصدار المرسوم بتحديد قواعد تنظيم وتسيير سجل التعاونيات، وكذا قرار وزير العدل والحريات بتحديد شكل ومضمون السجل المحلي للتعاونيات ونماذج استمارات طلب التسجيل والتقييد المعدل والتشطيب وكذا نموذج من شهادة ومستخرج من السجل المذكور.

- سيتم اصدار القانون القاضي بتغيير القانون رقم 112.12 المتعلق بالتعاونيات حول منح آجال إضافية للتعاونيات القائمة لملاءمة أنظمتها الأساسية مع مقتضيات القانون المذكور؛
- ستتم مواصلة تنظيم لقاءات تحسيسية لمواكبة التعاونيات من أجل ملاءمة أنظمتها الأساسية مع مقتضيات القانون.

حصيلة 2016 و برنامج عمل 2017 لقطاع الاقتصاد الاجتماعي

توفير المناخ الملائم

- ولتمكين جميع مكونات الاقتصاد الاجتماعي من آلية تشريعية ملائمة، تم إعداد دراسة حول بلورة مشروع القانون الإطار المتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني في إطار شراكة مع منظمة الأغذية والزراعة (FAO).
- وبالفعل تم إعداد مشروع قانون إطار رقم 65.16 في هذا الصدد ووضعه في مسطرة المصادقة.

- سيتم تتبع مراحل المصادقة على مشروع القانون الإطار رقم 65.16 بتنسيق مع مصالح الأمانة العامة للحكومة والإدارات المعنية.

حصيلة 2016 و برنامج عمل 2017 لقطاع الاقتصاد الاجتماعي

تشجيع المبادرات المحلية

في إطار المخططات الجهوية لتنمية الاقتصاد الاجتماعي تمت مواصلة تفعيل المخططات الجهوية الجاهزة وتوقيع مذكرات تفاهم مع الجهات الاخرى.

ستتم مسايرة التوزيع الجهوي المعتمد حاليا (12 جهة)، حيث ستعمل الوزارة على ملاءمة المخططات الجهوية مع التقسيم الجهوي الجديد.

حصيلة 2016 و برنامج عمل 2017 لقطاع الاقتصاد الاجتماعي

آليات التتبع و الشراكة و التواصل

- فيما يخص آليات التتبع تمت مواصلة إنجاز الدراسة حول وضع نظام معلوماتي جغرافي للقطاع.

- سيتم إعداد تشخيص ودعم سلاسل الإنتاج الواعدة للتعاونيات في ثلاث جهات بالمملكة.

- سيتم إعداد 4 دراسات تتعلق بوضع نظام التغطية الصحية لفائدة المنخرطين في القطاع التعاوني، وضع استراتيجية تواصل للقطاع، وضع برنامج لتقوية القدرات، تشجيع إبداع الفاعلين بالقطاع.

مكتب تنمية التعاون : مؤسسة عمومية في خدمة القطاع التعاوني

المهام : وفق مقتضيات القانون رقم 112.12:

- المصادقة على تسمية التعاونيات؛
- مسك السجل المركزي للتعاونيات؛
- مواكبة التعاونيات واتحاداتها في ميادين التكوين والتحسيس والمساعدة القانونية؛
- تمويل حملات نشر مبادئ التعاون وتكوين المتعاونين؛
- المساعدة على إنجاز مشاريع اجتماعية لفائدة المتعاونين؛
- التحقق من أن التعاونيات واتحاداتها تدار وفق القوانين الجاري بها العمل؛
- جمع وتوزيع المستندات والمعلومات المتعلقة بالتعاون؛
- دراسة واقتراح جميع الإصلاحات التشريعية أو التنظيمية وجميع التدابير ذات الصبغة الخاصة التي تهم إحداث وتنمية التعاونيات.

مكتب تنمية التعاون : مؤسسة عمومية في خدمة القطاع التعاوني

الهيكلة

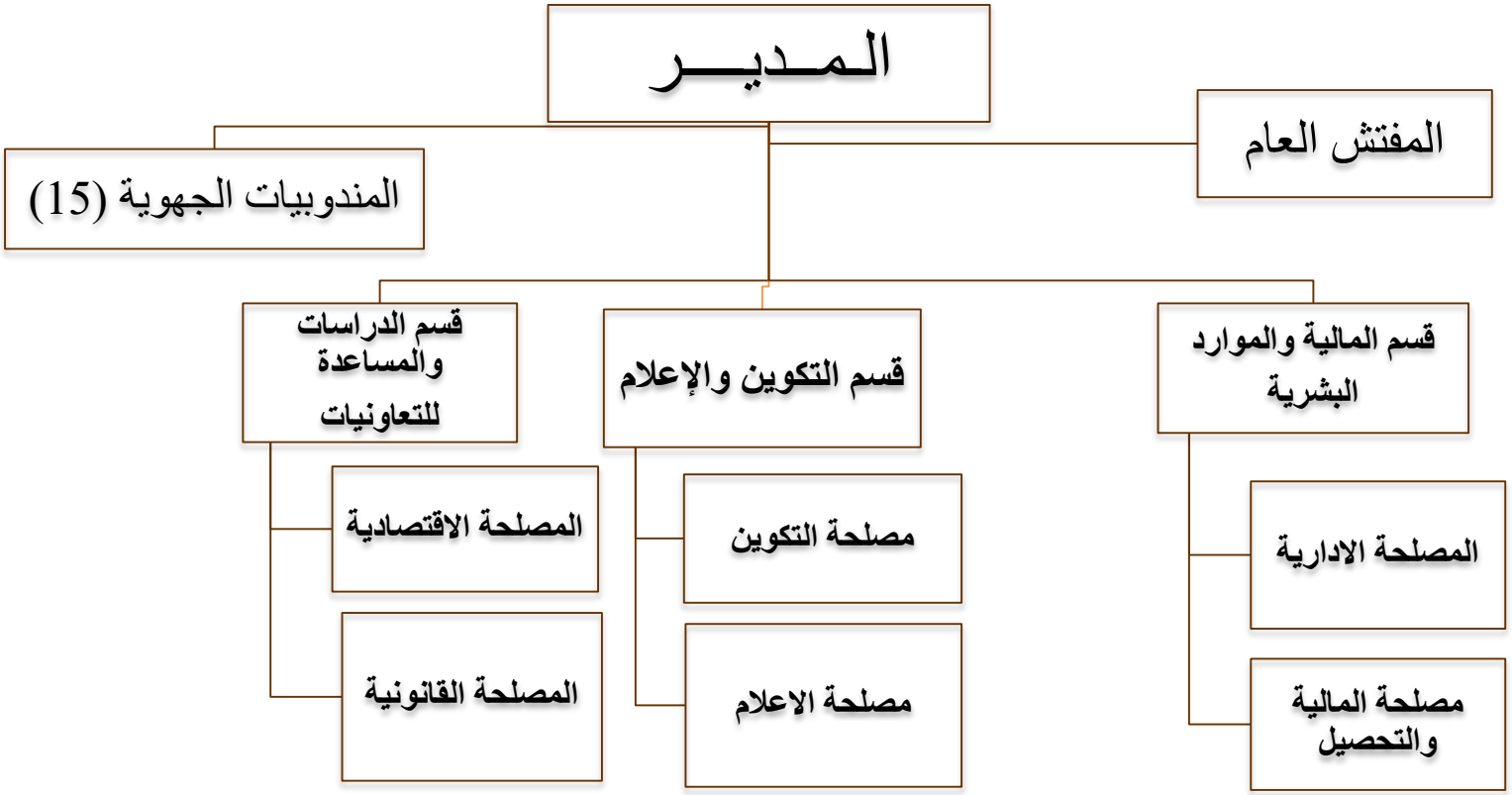

<u>الموارد البشرية :</u>

- 112 موظفا وموظفة: مركزيا 51 – جهويا 61

الفهرس

1 معطيات حول قطاع الصناعة التقليدية

2 حصيلة 2016 و برنامج عمل 2017 لقطاع الصناعة التقليدية

3 معطيات حول قطاع الاقتصاد الاجتماعي

4 حصيلة 2016 و برنامج عمل 2017 لقطاع الاقتصاد الاجتماعي

5 الموارد البشرية لكتابة الدولة

6 مشروع الميزانية لسنة 2017

حصيلة 2016 و برنامج عمل 2017

الموارد البشرية لكتابة الدولة: التكوين المستمر

نوعية التكوين	عدد المستفيدين	عدد المشاركين من المصالح الخارجية	نسبة مشاركة المصالح الخارجية %	عدد أيام/شخص/تكوين (JHF)
دورات تكوينية في إطار اتفاقيات	143	100	70%	423
اللغات الأجنبية	91	-	-	420
دورات تكوينية داخلية	385	345	90%	720
المجموع	**619**	**445**	**72%**	**1563**

- تم تحديد حاجيات موظفي الوزارة من التكوين المستمر برسم سنة 2017 و إعداد طلب عروض من أجل تنفيذ البرنامج السنوي للتكوين المستمر.
- تم الإعلان عن طلب العروض المتعلق بإنجاز المخطط المديري الجديد للتكوين المستمر الخاص بالوزارة.
- استفادت بعض الأطر بالمصالح المركزية من دورات تكوينية خارج المغرب وذلك في إطار التعاون الدولي (فرنسا، السعودية، .....).
- سيتم إنجاز البرنامج السنوي للتكوين المستمر للوزارة برسم سنة 2017،
- سيتم إنجاز الدراسة المتعلقة بالمخطط المديري الجديد للتكوين المستمر،
- سيتم إعداد البرنامج السنوي للتكوين المستمر للوزارة برسم سنة 2018.

حصيلة 2016 و برنامج عمل 2017

الموارد البشرية لكتابة الدولة: العمل الاجتماعي

- تفعيل استفادة موظفي هذه الوزارة وأفراد عائلاتهم من التأمين الصحي التكميلي.
- تنظيم قافلة طبية متعددة الاختصاصات لفائدة الموظفين وأسرهم في كل من الرباط – مكناس – فاس – البيضاء – مراكش – أكادير.
- اقتناء 3 حافلات للنقل.

- بداية العمل باتفاقية استفادة موظفي الوزارة من التقاعد التكميلي ابتداء من فاتح يناير 2017.
- مواصلة الاهتمام بالرعاية الصحية للموظفين عبر تنظيم قوافل طبية بالتعاون مع جمعيات ومؤسسات مختصة.
- توسيع مجال استفادة موظفي الوزارة من الاصطياف العائلي و الرحلات و المساعدات الاجتماعية خلال المناسبات و الأعياد الدينية.

الفهرس

1 معطيات حول قطاع الصناعة التقليدية

2 حصيلة 2016 و برنامج عمل 2017 لقطاع الصناعة التقليدية

3 معطيات حول قطاع الاقتصاد الاجتماعي

4 حصيلة 2016 و برنامج عمل 2017 لقطاع الاقتصاد الاجتماعي

5 الموارد البشرية لكتابة الدولة

6 مشروع الميزانية لسنة 2017

تقديم الميزانية حسب طبيعة النفقات

عرفت ميزانية الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي شبه استقرار بين سنتي 2016 و2017 بانخفاض طفيف نسبته 2,4% .

2019	2018	2017 مشروع قانون المالية للسنة	2016 قانون المالية للسنة	
301.500.000	**300.000.000**	**296.367.000**	**298.301.000**	**نفقات التسيير**
133.000.000	**132.500.000**	**130.020.000**	**131.719.000**	**نفقات الموظفين**
168.500.000	**167.500.000**	**166.347.000**	**166.582.000**	**نفقات المعدات والنفقات المختلفة**
166.000.000	165.000.000	163.847.000	164.082.000	**الميزانية العامة**
2.500.000	2.500.000	2.500.000	2.500.000	**مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة**
-		-	-	**الحسابات المرصدة لأمور خصوصية**
323.280.000	**322.280.000**	**320.980.000**	**334.700.000**	**نفقات الاستثمار**
322.000.000	321.000.000	319.700.000	333.420.000	**الميزانية العامة**
1.280.000	1.280.000	1.280.000	1.280.000	**مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة**
-		-	-	**الحسابات المرصدة لأمور خصوصية**
624.780.000	**622.280.000**	**617.347.000**	**633.001.000**	**المجموع**

ملخص الاعتمادات المتوقعة حسب البرامج

هذا الجدول يبين توزيع الاعتمادات حسب البرامج. مع العلم أن نسبة مهمة من التمويلات الإضافية يتم تعبئتها في إطار الشراكات التي تصل مساهمتها إلى حوالي 75% من الكلفة الإجمالية للبرامج.

2016 قانون المالية للسنة	2017 مشروع قانون المالية للسنة	2018	2019	
228.022.000	**211.034.000**	-	-	**برنامج الدعم والقيادة**
228.022.000	211.034.000	-	-	الميزانية العامة
-		-	-	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة
-		-	-	الحسابات المرصدة لأمور خصوصية
311.359.000	**301.859.000**	-	-	**برنامج الصناعة التقليدية**
307.579.000	298.079.000	-	-	الميزانية العامة
3.780.000	3.780.000	-	-	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة
		-	-	الحسابات المرصدة لأمور خصوصية
93.620.000	**87.070.000**	-	-	**برنامج دعم وإنعاش الاقتصاد الاجتماعي والتضامني**
93.620.000	87.070.000	-	-	الميزانية العامة
		-	-	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة
		-	-	الحسابات المرصدة لأمور خصوصية
633.001.000	**617.347.000**	**622.280.000**	**624.780.000**	**المجموع**

الآفاق المستقبلية: الصناعة التقليدية

سيتم إعداد استراتيجية مستقبلية جديدة للصناعة التقليدية ترتكز على البرنامج الحكومي الذي نص على المحاور الأساسية الآتية:

- الرفع من جودة وجاذبية الخدمات والمنتوجات؛
- تطوير نسيج من المقاولات الحرفية المهيكلة والمناطق الحرفية والمركبات المتخصصة؛
- تطوير سلاسل الإنتاج، والتحويل المحلي للمنتوجات، وربط الصناعة التقليدية بالإرث الثقافي والتاريخي؛
- تطوير آليات تمويلية ملائمة، وتشجيع الترويج والتسويق والرفع من صادرات الصناعة التقليدية؛
- تحسين ظروف عيش واشتغال الحرفيين والصناع التقليديين؛
- تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي والمؤسساتي للقطاع؛
- مواكبة تطوير دور غرف الصناعة التقليدية والمؤسسات التابعة للقطاع؛
- تعزيز خدمات التواصل والإرشاد؛
- الرفع من عدد المتدربات والمتدربين، وتنمية التكوين المستمر للحرفيين والمشتغلين في المجال التعاوني؛
- منح شهادات لحرفيي الصناعة التقليدية موازية للشهادات الممنوحة في أسلاك التربية والتكوين.

الآفاق المستقبلية: قطاع الاقتصاد الاجتماعي

سيتم التركيز في برامج العمل المستقبلية بالنسبة للاقتصاد الاجتماعي على مضامين البرنامج الحكومي الذي نص على المحاور الأساسية الآتية:

- تقوية وتنظيم الفاعلين بالقطاع ؛
- متابعة تفعيل مقتضيات القانون المتعلق بالتعاونيات؛
- إخراج القانون الإطار للاقتصاد الاجتماعي ؛
- تطوير فرص الولوج إلى مصادر التمويل ودعم الشراكات، سيما منها الجهوية والمحلية.

حرف
المغرب
فن و إبداع

Royaume du Maroc
Ministère du Tourisme, du Transport Aérien, de l'Artisanat et de l'Economie Sociale

المملكة المغربية
وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي

الأجوبة التكميلية حول تساؤلات واقتراحات السيدة والسادة المستشارين المحترمين أعضاء لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية خلال مناقشة مشروع الميزانية القطاعية الخاصة بوزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي برسم سنة 2017

بتاريخ 26 ماي 2017

قطاع السياحة

جواب على سؤال حول الفنادق السياحية

يحظى الإيواء السياحي بأهميةً خاصةً، كونه يعد أحد أهم مكونات سلسلة القيم السياحية، إذ أنه يشكل المنتوج الأكثر استهلاكاً من طرف السياح.

ولذلك يكتسي تصنيف المؤسسات السياحية أهميةً كبرى من أجل الرفع من مستوى الجودة و ضمان منتوج يتلاءم مع متطلبات السائح. إذ أن منظومة التصنيف تعد أحد أهم ما يعتمد عليه السائح من أجل اختيار إيواء سياحي ما، الشيء الذي يفرض على قطاع السياحة المحافظة على مصداقية نظام التصنيف كوسيلة لمراقبة احترام المؤسسات السياحية للمعايير و القوانين الجاري بها العمل.

وتتم هذه المراقبة في إطار لجان تصنيف جهوية تتكون من السلطة المحلية التي تقع المؤسسة تحت نفوذها، ومندوبية السياحة، والفيدراليات المهنية السياحية، والوقاية المدنية، والمكتب الصحي للجماعة. تقوم هذه اللجان بعمليات مراقبة دورية طيلة السنة. و الهدف منها تقييم جميع مظاهر الجودة في الإيواء السياحي (السلامة، الخدمات، النظافة...). كما أن اللجنة المكلفة بالمراقبة تعتمد في عملها معايير محددة يُستند عليها في إنجاز تقرير حول كل مؤسسة فندقية تتم مراقبتها، وتدلي برأيها حول مدى التزام المؤسسة بمستوى الجودة المقدمة للزبناء و الموازية لدرجة تصنيفها، وعند ملاحظة وجود نقائص أو اختلالات فإن اللجنة تشعر مباشرة المؤسسة المعنية وتدعوها إلى إصلاحها خلال أجل معين وفي حالة عدم الاستجابة يحال ملفها على والي الجهة للبث فيه. و في هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أنه قد تمت أزيد من 1400 عملية مراقبة في سنة 2016.

ووعيا من وزارة السياحة بأن الرقي بالجودة يمر حتما عبر تحديث نظام التصنيف الحالي لتكييفه مع متطلبات الأسواق الجديدة، استجابة للنداء الملكي السامي الموجه على هامش المناظرة الوطنية التاسعة للسياحة المنعقدة بمدينة السعيدية خلال شهر يونيو 2009 و الداعي إلى الرقي بمستوى الخدمات السياحية بالمغرب عن طريق تحديث نصوص ووسائل تصنيف المؤسسات السياحية، فقد قامت وزارة السياحة بتحيين القانون رقم 00-61 بمثابة النظام الأساسي للمؤسسات السياحية. وهكذا تم إعداد مشروع قانون جديد (القانون رقم 14- 80 المتعلق بالمؤسسات السياحية و أشكال الإيواء السياحي الأخرى)، تمت المصادقة عليه من طرف غرفتي البرلمان وتم نشره في الجريدة الرسمية في أكتوبر 2015.

و يندرج القانون الجديد في إطار إستراتيجية قطاع السياحة "رؤية 2020"، و يسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحسين جودة الخدمات المقدمة على مستوى المؤسسات السياحية و كذا ضمان تنافسيتها ؛
- جعل العرض السياحي الوطني يتماشى و المعايير الدولية آخذا بعين الاعتبار التجارب المتميزة وتكييفه مع تطور متطلبات السياح فيما يخص الجودة، والسلامة، والمحافظة على الصحة و التنمية المستدامة؛
- الرفع من إشعاع العرض السياحي الوطني عن طريق تكييف نظام التصنيف الفندقي مع تطور وتنوع عرض الإيواء السياحي.

ولبلوغ هذه الأهداف، تضمن هذا القانون مجموعة من التغييرات تتمحور حول النقط التالية:

1. **نطاق التصنيف**: يضم مختلف أنواع الإيواء السياحي،

2. **عملية الترخيص والتصنيف**: تحدد المساطر الإدارية الواجب إتباعها من أجل الحصول على تصنيف يمكن المؤسسة من الشروع في الاستغلال.

1. نطاق التصنيف:

تمت مراجعة نطاق التصنيف بطريقة ستمكن من تعزيز وتوضيح العرض السياحي على المستوى الدولي، مع ضمان تمثيل شامل للطاقة الايوائية الحالية (كالرياضات والقصبات) وكذا المنتجات التي تعرف تطورا (الإيواء عند الساكنة، الإيواء البديل).

في إطار تبسيط نطاق التصنيف أصبح يشمل هذا الأخير ما يلي:

- مؤسسات الإيواء السياحي: فندق، نادي فندقي، إقامة سياحية، دار الضيافة، رياض، قصبة، ملجأ، نزل، مخيم.
- أشكال الإيواء السياحي الأخرى: المخيم المتنقل، الإيواء عند الساكن، الإيواء البديل.

2. عملية الترخيص والتصنيف:

من أجل ضمان تحسين آجال تسليم الرخص، ووضوح واتساق المساطر الإدارية وتوحيدها، تم إعادة بلورة الإجراءات الإدارية التالية:

- دمج التصنيف التقني المؤقت مع مسطرة تسليم رخصة البناء. وهذا الإجراء سوف يقلص فترة البث والحصول على القرارين الإداريين مع ضمان احترام المعايير المشترطة فيما يخص التعمير والبناء والسلامة وكذا المعايير القياسية والوظيفية الخاصة بالفندقة و التي سوف يسنها ضابط للبناء خاص بمؤسسات الإيواء السياحي.
- تم تقسيم منظومة التصنيف إلى محورين:

1. المحافظة على الصحة و السلامة و التي ستشكل شرطا مسبقا تنبني عليه عملية التصنيف.
2. عملية التصنيف.

وسيمكن هذا التقسيم من تحديد مسؤولية كل متدخل في عملية مراقبة مؤسسات الإيواء السياحي.كما تم جعل المحورين الأولين كشرطين أساسيين لتصنيف المؤسسات السياحية.

- إخضاع افتتاح أي مؤسسة إيواء سياحي لرخصة الاستغلال، تسلم بعد الحصول على التصنيف المؤقت واحترام الجوانب المتعلقة بالمحافظة على الصحة و السلامة.
- وضع منهجية جديدة على مستوى تصنيف الاستغلال تمكن من ضبط جودة الخدمات المقدمة. و في هذا الإطار، ستنقسم عملية تصنيف الاستغلال إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى، يتم إنجازها من طرف هيئة مراقبين متخصصين ومحلفين تخول الإدارة لهم حصريا مراقبة وتصنيف المؤسسات

السياحية. حيث سيعتمد هؤلاء المراقبون على معايير تصنيف جديدة تمت بلورتها بمعية المنظمة العالمية للسياحة. وتشمل هذه المعايير بالإضافة إلى المعايير القياسية، معايير ستمكن من تقييم جودة الخدمات الفندقية.

المرحلة الثانية، المسماة المراقبة السرية، و التي تشكل عملية تكميلية لعملية التصنيف المنجزة من قبل هيئة المراقبين المتخصصين. وتنجز هذه المراقبة من لدن زبناء سريين لفائدة الإدارة. و سوف تمكن هذه المراقبة من تقييم جودة الخدمات من طرف السياح، كما تعد هذه المراقبة سابقة في نظام التصنيف الجديد.

بالإضافة للمستجدات المدمجة في نظام التصنيف، سيتم إلزام مؤسسات الإيواء السياحي و جميع أصناف الإيواء السياحي الأخرى بالإفادة بالمعلومات الخاصة المتعلقة بالوافدين وبالمبيتات عن طريق التصريح الإلكتروني وهو ابتكار سيمكن من تبسيط و تحديث نظام تحصيل المعطيات الإحصائية و كذا ضمان تأطير وتتبع نمو النشاط الفندقي.

ولضمان مطابقة مجموع الطاقة الإيوائية الوطنية لمعايير التصنيف الجديدة، تم تخصيص فترة انتقالية مدتها سنتين للمؤسسات المصنفة حاليا للامتثال لهذه المعايير، ابتداء من دخول النصوص التنظيمية حيز التنفيذ.

جواب على سؤال حول مؤشرات أداء السياحة الداخلية

سجلت السياحة الداخلية في المغرب تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة حيث بلغت عدد ليالي المبيت 6.6 مليون ليلة مبيت سنة 2016 مقابل 4 مليون ليلة مبيت سنة 2010 مسجلة بذلك نموا سنويا بمعدل 3,8%. و بالتالي ارتفعت حصة ليالي المبيت المسجلة في السياحة الداخلية من 23% سنة 2010 إلى 34% سنة 2016 من مجموع عدد ليالي المبيت المسجلة وطنيا .

و على مستوى الوجهات الوطنية، حققت السياحة الداخلية بإفران نتائج جد مرضية حيث ارتفعت ليالي المبيت المسجلة بها سنة 2016 بنسبة 245% بالمقارنة مع سنة 2010. في وجهة أكادير ومراكش، ارتفعت عدد ليالي المبيت بالمقارنة مع نفس السنة بـ85% لكل منهما.

وتجدر الإشارة أنه في إطار رؤية تنمية السياحة تم إطلاق برنامج "بلادي" الذي يعد أحد البرامج الاستراتيجية المهيكلة والذي يهدف الى خلق 8 محطات سياحية تعرض منتوجات ايواء وترفيه بأسعار تستجيب لتطلعات السياح المحليين و توجد بالمناطق التي يرتادها السياح المحليين بكثرة، وللتذكير تم إنجاز المحطات السياحية المتواجدة بكل من: المهدية، إيمي ودار و إفران.

في نفس الإطار، تنكب الوزارة حاليا على إعداد برنامج خاص يهدف الى تشجيع المغاربة الى السفر داخل أرض الوطن و ذلك في إطار مشروع بطائق العطلة.

جواب على سؤال حول توزيع الأسواق

إلى غاية أبريل 2017 وبالمقارنة مع نفس الفترة من سنة 2016 ارتفع عدد السياح الأجانب بنسبة 14%. يعزى هذا الارتفاع الى الأداء الجيد للأسواق التقليدية(9%) وكذا للارتفاع المهم المسجل من قبل العديد من الأسواق الصاعدة بالنسبة للسوق الوطنية كالصين (767%) و الأرجنتين (65%) و اليابان(52%) وكوريا الجنوبية(48%) و روسيا (36%) و الولايات المتحدة الأمريكية (37%) والبرازيل (31%).

جواب على سؤال حول مؤشرات أداء السياحة بمدينة اكادير

سجلت مدينة اكادير ارتفاعا ملحوظا في نسبة السياح الوافدين عليها خلال الربع الأول من سنة 2017 مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2016، حيث ارتفع عدد السياح الأجانب الوافدين على مطار اكادير المسيرة ارتفاعا نسبته 14% مقارنة مع 2016 . وقد همت هذه الزيادة السوق الألمانية ب (46%) و المملكة المتحدة (13%) وإيطاليا (29.%).

وبالنسبة لليالي المبيت، سجلت هذه الأخيرة ارتفاعا هاما بلغ 19% مقارنة مع الربع الأول من سنة 2016 حيث سجل السياح الأجانب (غير المقيمين) 20% والسياح المقيمون 13.%

جواب على سؤال حول المعطيات الخاصة بإحصائيات الوافدين وليالي المبيت السياحية بصفة فردية

يمنع إعطاء المعطيات الخاصة بإحصائيات الوافدين والليالي السياحية الخاصة بكل مؤسسة إيواء سياحي مصنفة وذلك طبقا لمقتضيات المرسوم الملكي بمثابة قانون رقم67-370 المؤرخ في 10 جمادى الأول 1388 الموافق لـ 5 غشت 1968 المتعلق بالدراسات الاحصائية، الذي ينص على عدم امكانية استعمال المعلومات المثبتة لأغراض ضرائبية أو متابعات إدارية حماية لسرية المعلومات الفردية و الخاصة بكل مؤسسة، وذلك حسب:

-الفصل 8: إن المعلومات الفردية المبينة في الاستمارات والمتصلة بالحياة الشخصية والعائلية وبصفة عامة بالأفعال والسيرة الخاصة لا يجوز أن تكون موضوع أي تبليغ من طرف المصلحة المودوعة لديها كل من ساهم باي وجه من الوجوه في البحوث الاحصائية يلزم بكتمان السر المهني، وإلا تعرض للعقوبات المقررة في الفصل 446 من القانون الجنائي.

جواب على سؤال حول التكوين الفندقي والسياحي بمدن ورزازات وارفود

وعيا بأهمية ورش تكوين العنصر البشري كأداة لتطوير القطاع ومواكبة التطورات التي يعرفها إن على مستوى الرفع من جودة الخدمات أوعلى مستوى تنويع العرض التربوي ولتلبية حاجيات الشباب فإن الوزارة ما فتئت تخص المناطق الجنوبية بعناية خاصة وفق حاجيات سوق الشغل.

وعليه فقد تمت مراجعة البرامج التكوينة مند سنة 2013 مع إعطاء حصة كبيرة للجانب التطبيقي و دلك عن طريق:

- تعزيز ودعم تدريس اللغات الأجنبية مع التركيز على المؤسسات التي يعاني متدربوها من نقص في هاته المواد (ورزازات وأرفود):
  - وضع منهاج لدعم تدريس اللغة الفرنسية لمتدربين السنة الأولى والثانية « Mise à niveau en langue francaise"
  - إعادة صياغة برنامج تدريس اللغة الألمانية بشراكة مع معهد « GOETHE » الألماني
  - إعادة صياغة برنامج تدريس اللغة الإنجليزية ارتكازا على مقاربة الكفايات اللغوية
  - تعزيز التكوين في المهارات العامة والحياتية (تنمية الشخصية، المعرفة، الثقافة العامة،الممارسات....)،

كما تجدر الإشارة ان دعم التكوين بمعهد ورزازات وأرفود لم يقتصر فقط على اللغات الأجنبية وإنما طال تنويع العرض التكويني عبر:

- إحداث تكوين مرشدي الفضاءات الطبيعية بورزازات كمؤسسة نمودجية ورائدة في هدا المجال

- تكوين عدد كبير من مرشدي الفضاءات الطبيعية بورزازات قصد الرفع من جودة الخدمات

- التكوين المستمر للمهنيين في إطار الشراكة بين معهد ورزازات والمجلس الإقليمي لزاكورة لفائدة اكثر من 400 شخص لمدة سنتين في تخصصات (المطبخ- المطعم- التواصل- الوقاية – تقنيات البيع- الطوابق والإستقبال)

- التكوين المستمر لجمعية أرباب الفنادق ببومالن دادس في (المطبخ- المطعم- الطوابق والإستقبال)

- الرفع من أعداد الشباب المسجلين في التدرج المهني بورزازات

- إحداث التدرج المهني بمعهد ارفود في إطار عقدة شراكة بين الوزارة وقطاع التكوين المهني وفق طلب المهنيين على صعيد الجهة

- مشروع إحداث التدرج المهني داخل المقاولة وبين المقاولات بكل من ورزازات وتنغير "CFA Intra entreprise et Inter entreprise »

- مشروع إحداث شعبة جديدة للموسم الدراسي 2018 في شعبة "السياحة البيئية (Ecotourisme) "بمعهد ورزازات.

جواب على سؤال حول تطوير المنتوج والهندسة السياحية

تعتمد الإستراتيجية المندرجة في إطار رؤية 2020 على تقسيم ترابي يشمل ثمانية مناطق سياحية، توفر كل منطقة تجربة فريدة للسياح، وستحظى كل منطقة بإستراتيجية تنمية مندمجة تناسبها.

وبالنظر لأهمية المؤهلات الطبيعية والثقافية والإنسانية التي يتوفر عليها المغرب، فقد اعتمدت الوزارة في إطار تنفيذ رؤية 2020، استراتيجية: جعل قطاع السياحة من ضمن أولويات خطط عمله، تنمية السياحة المتمحورة، ذلك عبر إنشاء مشاريع محلية، من شأنها تثمين مؤهلات والثروات الطبيعية والثقافية الخاصة بكل منطقة

ومن أجل تثمين المواقع الخلفية، تم وضع برنامج وطني لتنمية مندمجة للسياحة القروية والجبلية: "برنامج قريتي" على مستوى 12 جهة إدارية (أهم المناطق السياحية) بغلاف مالي يصل 2.4 مليار درهم (10 سنوات) ويهدف إلى :

- إحداث 200 مسار سياحي (أهم المناطق السياحية).

من أجل تثمين المواقع الثقافية، تم وضع برنامج وطني لتنمية مندمجة للسياحة الثقافية: "برنامج مدينتي" على مستوى 8 جهة إدارية (أهم المناطق السياحية) بغلاف مالي يصل 2,2 مليار درهم (10 سنوات) وبهدف إلى :

- إحداث 60 مسار سياحي (أهم المدن السياحية)
- تثمين الموارد الطبيعية والثقافية (أهم المناطق السياحية)

- إحداث مرافق للتنشيط والترفيه خاصة بكل منطقة ثقافية (أهم المناطق السياحية (تثمين المنتوجات المحلية التنمية السوسيو إقتصادية (أهم المناطق السياحية)
- إحداث مناصب متنوعة للشغل مدرة للدخل (أهم المناطق السياحية)
- وتشجيع الإقامة لدى السياحة المحلية.

جواب على سؤال حول المساعدات المقدمة لشركات الطيران الأجنبية والتي تنافس الخطوط الملكية المغربية

المكتب الوطني المغربي للسياحة لا يقوم بتقديم مساعدات لشركات الطيران الأجنبية و إنما يعقد اتفاقيات شراكة. هاته الاتفاقيات تخضع للمسطرة المنظمة لها والتي تمت الموافقة عليها من طرف وزارتي المالية و السياحة. و تعطى، في إطار هاته الشراكات، الأسبقية الشركة الوطنية والتي تصل آلى قبول عروض مرتفعة ب 30% مقارنة مع عروض الشركات الأجنبية.

و تجدر الإشارة الى ان المكتب يأخذ بعين الاعتبار عند توقيع شراكاته عدم منافسة الشركة الوطنية في قطب الدار البيضاء وكدا في الوجهات الإفريقية.

جواب على سؤال حول ميزانية الاستثمار للمكتب الوطني للسياحة

الحملات الإشهارية و الدعائية :	80 مليون درهم
اتفاقيات الشراكة مع منظمي الرحلات و شركات الطيران:	324 مليون درهم
التظاهرات السياحية:	44 مليون درهم
تنشيط نقاط البيع و العلاقات العامة	68 مليون درهم

بالخارج:	
الأنشطة السياحية داخل المغرب:	37 مليون درهم
الدراسات:	12 مليون درهم.

جواب على سؤال حول تنويع الاسواق

لم يسبق للصناعة السياحية أن عاشت ظروفا مماثلة بعد تعاقب الأحداث التراجيدية في كبريات الدول عبر العالم { باطاكلان، مطار بروكسيل، نيس، ألمانيا... } مما أثر سلبا على توافد السياح و زاد من الخلط بين مختلف الوجهات المهددة بالأحداث الإرهابية. كل هذه الظروف تطلبت مضاعفة الجهود من أجل طمأنة السياح و المحافظة على سمعة المغرب كوجهة سياحية آمنة و مضيافة تترجم مبادئ و قيم التسامح التي تميز المغرب.

و بالعودة إلى الأرقام المحققة في السنوات الأخيرة، يجب التذكير أن المغرب استقبل أكثر من 10.3 ملايين سائح في 2016 و هو ما يمثل زيادة حوالي 1.5 في المائة مقارنة مع سنة 2015. أما فيما يخص المداخل التي عرفها القطاع من العملة الصعبة، فقد تجاوزت 63 مليار درهم بنمو قدره 4 في المائة; مما جعل قطاع السياحة يضطلع بالمرتبة الاولى من ناحية جلب العملة الصعبة.

و يعتبر الشطر الأول من سنة 2017 تتمة للمنحى التصاعدي الإيجابي لقطاع السياحة حيث تم تسجيل معدلات نمو برقمين مما يجعلنا مطمئنين حول إمكانية بلوغ 11 مليون سائح.

وعزز المكتب الوطني للسياحة مجهوداته الترويجية المعتادة بمقاربات تسويقية قوية اعتمادا على ثلاث رافعات أساسية : النقل الجوي، التوزيع و التواصل الرقمي.

هذا و يعتبر تنويع الأسواق السياحية و الانفتاح على أسواق جديدة محورا أساسيا ساهم في تعزيز صناعتنا السياحية، خصوصا عن طريق اختراق الأسواق الروسية، الصينية، الإفريقية إضافة إلى دول أوربا الشرقية .

و تعتبر السوق الصينية خير مثال لسياسة تنويع الأسواق التي ينتهجها المكتب، و تعرف السوق الصينية نموا مطردا حيت وصل عدد السياح القادمين الى عشرة أضعاف ما تم تحقيقه، و نتوخى الوصول الى 100 الف سائح بمتم 2017 رغم عدم وجود خطوط جوية مباشرة بين البلدين.

قطاع النقل الجوي

جواب على سؤال حول النقل الجوي وسياسة الانفتاح

يشكل قطاع النقل الجوي، عنصرا أساسيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع البلدان، ويحظى باهتمام خاص في التوجهات الحكومية إذ يعتبر رافعة أساسية لتنمية السياحة بفك العزلة عن مختلف جهات العالم وإنعاش المبادلات السوسيو اقتصادية بواسطة تسهيل نقل الأشخاص والممتلكات، الشيء الذي يمكن من خلق فرص العمل سواء على مستوى الخدمات السياحية والصناعات و البنيات التحتية لنظام النقل.

وفي إطار مواكبة سياسة الحكومة المغربية في مجال السياحة وتحقيق طموح جعل المغرب من بين العشرين وجهة دولية سياحية، تبنى المغرب منذ سنة 2004 سياسة طموحة لتحرير قطاع النقل الجوي، اعتمدت التوجهات الأساسية التالية:

- تحسين شفافية قواعد ولوج القطاع والممارسة داخله؛
- تطوير الربط الجوي عبر تشجيع كثافة الرحلات الحالية وفتح خطوط مباشرة جديدة؛
- تشجيع مشاريع خلق شركات مغربية؛
- إبرام اتفاقيات ثنائية في مجال الخدمات الجوية أكثر تحررا؛
- استغلال أمثل للربط الجوي عبر قطب الدار البيضاء.

و في هذا السياق، وقع المغرب على اتفاق الأجواء المفتوحة مع الاتحاد الأوروبي نهاية سنة 2006 والتي يعتبر الأولى من نوعه بين أوروبا

وبلد من حوض البحر الأبيض المتوسط. وينص هذا الإتفاق على رفع جميع القيود على استغلال الخطوط الجوية بين المطارات المغربية والمطارات التابعة لدول الإتحاد الأوروبي، سواء فيما يتعلق بعدد الرحلات وسعة الطائرات و تعيين الشركات ونوعيتها. وبالتالي أصبح بإمكان أي شركة مغربية أو أوروبية برمجة رحلات جوية بين المغرب و دول الإتحاد الأوروبي دون أي قيد. كما يكرس هذا الاتفاق مبدأ تحرير الأسواق ويخضع استغلال الخطوط الجوية لقواعد السوق الحر في إطار المنافسة العادلة دون أي تمييز بين شركات الطيران.

بالإضافة إلى ذلك، عمل على التوقيع على اتفاقيات ثنائية أكثر تحررا مع دول عربية وإفريقية و أسيوية و أمريكية، مع الإشارة إلى أن المغرب وقع قبل ذلك اتفاق الأجواء المفتوحة مع الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2001.

و لقد مكنت سياسة تحرير النقل الجوي التي نهجها المغرب من تحسين فعالية قطاع النقل الجوي، الشيء الذي نتج عنه تحسن أداء العرض الجوي على المستوى الدولي بشكل واضح وانخفاض مهم في أثمنة التذاكر وتحقيق تطور مستمر وملموس لحركة النقل الجوي الدولي حيث شهدت الفترة الممتدة من 2006 إلى 2016:

- ارتفاعا سنويا متوسطا يقدر بحوالي 6 بالمائة إذ ارتفع عدد المسافرين من 10.4 مليون مسافر سنة 2006 إلى 18.2 مليون مسافر سنة 2016؛

- نموا هاما في عدد الرحلات: من 560 رحلة أسبوعية موسم صيف 2003 إلى 1240 رحلة أسبوعية خلال موسم صيف 2017 و من 516 رحلة أسبوعية خلال موسم شتاء 2004/2003 إلى 1232 رحلة أسبوعية خلال موسم شتاء 2016/2015؛
- إحداث فاعلين وطنيين جدد إلى جانب الخطوط الملكية المغربية، واحد للتخصص في مجال النقل الجوي الدولي المنتظم والأخر متخصص في النقل الداخلي والجهوي؛
- دخول العديـد من الشركـات الأجنبيـة الأجواء المغربية حيث وصل عددها خلال موسم صيف 2016 إلى 42 شركة تقدم رحلات منتظمة نحو المغرب، من بينها 17 شركة للطيران منخفضة التكلفة ؛
- تموقع مطار محمد الخامس كقطب دولي وجهوي، حيث يؤمن هذا المطار خلال موسم صيف (2017) رحلات جوية مع حوالي 91 مطار دولي و 48 دولة في أربع قارات. وقد برمجت شركات الطيران 752 رحلة (حوالي 60 في المائة من عدد الرحلات الأسبوعية) على مستوى هذا المطار؛
- تعزيز الربط مع إفريقيا لتعزيز السياحة الإفريقية حيث تمثل الحركة الجوية مع جنوب الصحراء حوالي 7 في المائة من الحركة الجوية الدولية للمغرب خلال سنة 2016. وتعد الخطوط الملكية المغربية شركة رائدة في إفريقيا، حيث عملت مستفيدة من رحلات الربط الجوي عن طريق قطب الدار البيضاء على فتح 27 وجهة بإفريقيا الغربية والوسطى.

جواب على سؤال حول تنمية النقل الجوي الداخلي

وعيا منها بأهمية النقل الجوي الداخلي في دعم السياسة السياحية ببلادنا عبر تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين الجهات والأقاليم وفك العزلة وتسهيل التنقل، تولي الوزارة أهمية خاصة لتنمية هذا النمط من النقل، حيث باشرت القيام بعدة إجراءات من أجل زيادة الربط الجوي بين مختلف مدن المملكة بمستوى مقبول لعدد الرحلات وأسعار مقبولة للمسافرين.

و في هذا الصدد، تم التوقيع منذ يونيو 2013 على عدد من اتفاقيات شراكة بين ووزارة الداخلية ووزارة الاقتصاد والمالية ووزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والجهات الترابية المعنية والشركة الوطنية للخطوط الملكية المغربية، وذلك من أجل دعم و إنعاش الخطوط الجوية التالية:

- الدار البيضاء-الداخلة-الدار البيضاء (2013)
- الدار البيضاء-العيون-الدار البيضاء (2013)
- الدار البيضاء-كلميم-طان طان-الدار البيضاء (2013)
- الدار البيضاء-ورزازات-زاكورة-الدار البيضاء (2014)
- الدار البيضاء-الراشيدية –الدار البيضاء (2014)
- الدار البيضاء-تطوان-الحسيمة-الدار البيضاء (2015)
- الدار البيضاء-وجدة-الدار البيضاء (2016)

وتوفر هذه الاتفاقيات رحلات بأسعار ثابتة و مدعمة تتراوح ما بين 600 و 2000 درهم للرحلة الواحدة (ذهابا أو إيابا).

وقد كانت حصيلة هذه الاتفاقيات جد إيجابية، حيث مكنت من ربط هذه الجهات عبر قطب الدار البيضاء بالمطارات الوطنية وأهم المطارات الدولية، مع توفير رحلات جوية بأسعار مشجعة و بأوقات ملائمة، مما أدى إلى ارتفاع حركة النقل الجوي الداخلي خلال الفترة 2013-2016 بنسبة 9.17 بالمائة،بعدما سجلت ركودا منذ سنة 2008، الشيء الذي ساهم في تحسين الجاذبية الاقتصادية و السياحية للجهات.

كما عرفت نسبة ملء الطائرات تحسنا ملحوظا على مستوى جل الخطوط الجوية المعنية تجاوزت 80 في المائة علي الخطوط "الدارالبيضاء-العيون" و "الدارالبيضاء- الداخلة" و "أكادير –العيون-الداخلة".

ويبلغ الدعم الإجمالي السنوي الأقصى المقدم من طرف الدولة 163 مليون درهم، تساهم فيه الوزارة بحصة 70 مليون درهم (أي بنسبة تقدر بحوالي 43 في المائة)

وبهدف إعطاء بعد أكبر لتنمية النقل الجوي الداخلي،وتشجيع إحداث خطوط جوية داخلية تربط مختلف الجهات فيما بينها دون المرور عبر قطب الدار البيضاء، تقوم الوزارة حاليا بإنجاز "دراسة استراتيجية لتطوير النقل الجوي الداخلي بالمغرب" تهدف إلى :

- تحديد استراتيجية جديدة لإنعاش النقل الجوي الداخلي في المغرب ينبثق عنها خطط عمل على المدى القصير والمتوسط والطويل؛
- تحسين الربط الجوي الداخلي نحو جهات المملكة؛

- تقوية الربط الجوي بين مختلف مدن المملكة بمستوى مقبول لعدد الرحلات وأوقات سفر ملائمة وأسعار مقبولة للمسافرين؛
- تحديد آليات عملية لضمان الجدوى الاقتصادية وتحسين مستوى الخدمات.

جواب على سؤال حول غلاء تذاكر السفر

ساهم توقيع المغرب على اتفاق الأجواء المفتوحة مع الاتحاد الأوروبي نهاية 2006، والذي يعتبر أول اتفاق من هذا النوع يوقعه الاتحاد الأوروبي مع بلد من حوض البحر الأبيض المتوسط، ودخوله حيز التنفيذ في تحرير الأسواق و تحسين شروط المنافسة بين شركات الطيران والاعتماد التدريجي للمعايير الدولية في المجال القانوني والتنظيمي والسلامة والأمن وتدبير الحركة الجوية وحماية المسافرين.

وينص هذا الاتفاق على رفع جميع القيود على استغلال الخطوط الجوية بين المطارات المغربية والمطارات التابعة لدول الإتحاد الأوروبي، سواء فيما يتعلق بعدد الرحلات وسعة الطائرات و تعيين الشركات ونوعيتها. وبالتالي أصبح بإمكان أي شركة مغربية أو أوروبية برمجة رحلات جوية بين المغرب و دول الإتحاد الأوروبي دون أي قيد. كما يكرس هذا الاتفاق مبدأ تحرير الأسواق ويخضع استغلال الخطوط الجوية لقواعد السوق الحر في إطار المنافسة العادلة دون أي تمييز بين شركات الطيران، وبالتالي يمنع تقديم أي دعم لشركات الطيران في الرحلات الدولية بين المغرب وأوروبا، وعليه فإن هذه الشركات تستحضر مسألة المردودية والجدوى التجارية قبل فتح أي خط جوي جديد.

و لقد نتج عن تطبيق هذا الاتفاق ه تحسن أداء العرض الجوي على المستوى الدولي على الخطوط الرابطة بين المغرب ودول الإتحاد الأوروبي بشكل واضح وانخفاض مهم في أثمنة التذاكر وتحقيق تطور مستمر وملموس لحركة النقل الجوي الدولي.

أما فيما يخص التسعيرة الخاصة بالرحلات الدولية المنظمة في اتجاه الجهات الأخرى من العالم، فتحدد وفقا لمجموعة من الاعتبارات تتمثل أساسا في التكاليف المتعلقة بنوع الطائرات المستعملة، حيث تستدعي الرحلات الطويلة اللجوء إلى طائرات أكثر فعالية تستلزم تكاليف إضافية من حيث الوقود والصيانة واليد العاملة (الإقامة و النقل و التعويضات)، بالإضافة إلى التكاليف الخاصة بالاستغلال كالوقود والرسوم والضرائب المتعلقة باستغلال المطارات والأجواء الجوية والتأمين.

أما بالنسبة للنقل الجوي الداخلي، فقد وقعت الوزارة منذ سنة 2013 على 7 اتفاقيات شراكة مع وزارة الداخلية ووزارة الاقتصاد والمالية والجهات الترابية المعنية والشركة الوطنية للخطوط الملكية المغربية، وذلك من أجل دعم و إنعاش الخطوط الجوية الداخلية.

وقد كانت حصيلة هذه الاتفاقيات جد إيجابية، حيث مكنت من ربط هذه الجهات عبر قطب الدار البيضاء بالمطارات الوطنية وأهم المطارات الدولية، مع توفير رحلات جوية بأسعار مشجعة و بأوقات ملائمة، مما أدى إلى ارتفاع حركة النقل الجوي الداخلي خلال الفترة 2013-2016 بنسبة 9.17 بالمائة، بعدما سجلت ركودا مند سنة 2008، الشيء الذي ساهم في تحسين الجاذبية الاقتصادية و السياحية للجهات.

قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الإجتماعي

جواب على سؤال حول تقييم رؤية 2015 لتنمية الصناعة التقليدية

استشرافا لمرحلة ما بعد 2015، قامت الوزارة بتقييم داخلي مرحلي لرؤية 2015 كما ونوعا، مكن من وضع مجموعة من التوصيات الأولية تشكل علامات استدلال بالنسبة لمستقبل القطاع.

وفي إطار وضع الاستراتيجية المقبلة للقطاع التي عمدت الوزارة مسبقا إلى وضع أرضية لها، ستعمل أولا على القيام بتقييم شامل لإنجازات رؤية 2015 ، قصد الوقوف على نقط القوة ومكامن الضعف واستغلال النتائج المتوصل إليها حين وضع الرؤية المستقبلية.

جواب على سؤال حول إحداث مناطق لأنشطة الصناعة التقليدية

تم اعتماد احداث مناطق خاصة بأنشطة الصناعة التقليدية باعتبارها إحدى مرتكزات الاستراتيجية الوطنية لتنمية القطاع "رؤية 2015" في مجال البنيات التحتية للإنتاج والتسويق، كما تعتبر من آليات تجميع الصناع في فضاءات ملائمة للإنتاج والرفع من جودة المنتوجات وفصل وحدات الإنتاج عن التجمعات السكنية، والحد من تداعيات التلوث البيئي الناجم عن ممارسة بعض الحرف التقليدية.

وقد تم إحداث عدة مناطق الأنشطة الحرفية على الصعيد الوطني كمنطقة الرميكة بمكناس وعين النقبي وبن جليق بفاس ومنطقة لأنشطة الصناعة التقليدية الخدماتية بخميس الزمامرة؛ كما توجد حاليا بعض المناطق في طور تعبئة الوعاءات العقارية ويتعلق الأمر بمناطق قلعة السراغنة،

تملالت، سيدي رحال، العطاوية، بن جرير، العيون وكلميم، كما توجد منطقتين في طور الدراسة التقنية بكل من طنجة والحسيمة.

وتعتمد الوزارة في إنجاز هذه المناطق التي تتطلب تعبئة موارد مالية واستثمارات هامة مقاربة تشاركية مع مختلف المتدخلين من القطاع العام والخاص، بما فيهم الجماعات المحلية التي تعبئ الوعاءات العقارية، والصناع التقليديين المستهدفين الذين يتكلفون بتعبئة الجزء الأهم من الموارد المالية الضرورية لإنجاز هذه المناطق.

جواب على سؤال حول التمويل

نظرا للدور الكبير الذي يلعبه التمويل وأثره على تطوير الأنشطة الحرفية وتحسين ظروف عمل الصناع التقليديين، أولت الوزارة اهتماما خاصا لمحور التمويل في إطار رؤية 2015.

ومن أجل إيجاد الحلول المناسبة لهذه الإشكالية على المديين المتوسط والطويل، عقدت الوزارة سلسلة من اجتماعات العمل مع البنوك الشريكة التي توجت بتوقيع اتفاقية شراكة بتاريخ 12 شتنبر 2011، من أجل وضع منتجات تمويلية لفائدة الحرفيين. إلا ان هذه المنتوجات لم تعرف إقبالا من طرف الصناع نظرا لانعدام الضمانات المطلوبة من طرف الأبناك.

لذا، تعمل الوزارة حاليا على دراسة منتوجات الأبناك التشاركية قصد وضع وتوقيع اتفاقيات جديدة لتوفير منتوجات تمويلية أكثر ملاءمة لخصوصيات القطاع.

جواب على سؤال حول توفير مادة الفضة

لتجاوز إشكالية التزود بمادة الفضة بالأقاليم الجنوبية للمملكة، تم إنجاز دراسة بشراكة مع وكالة الجنوب، حول إشكالية التزود بمادتي الفضة والجلد من طرف الصناع التقليديين بالأقاليم الجنوبية للمملكة.

وفي إطار تفعيل توصيات هذه الدراسة، تم إحداث نقط البيع بكل من أسا والسمارة وكلميم وطانطان، مسيرة من طرف تكتلات للصناع التقليديين، مؤطرين من طرف المديريات الترابية (مجال المحاسبة والتدبير والتسويق).

كما تم توقيع اتفاقية-إطار مع مجموعة مناجم، تهدف بالإضافة إلى تزويد القطاع بالفضة، إلى تنفيذ مشاريع اجتماعية للساكنة القريبة من بالمواقع المنجمية على الصعيد الوطني. ويتم حاليا إعداد برنامج عمل لتنفيذ هذه الاتفاقية من قبل الطرفين، سيتم الشروع في تنفيذه فور المصادقة عليه.

بخصوص تحسين جودة منتوجات الصياغة بأقاليمنا الجنوبية، فقد تم إحداث شارة للجودة في إطار مقاربة تشاركية مع حرفيي هذا القطاع. ,قد تم إحداثها تحت مسمى " الدك الزين". هذه الشارة ستمكن من تشجيع الصناع الصياغين على إبراز جهودهم في مجال تحسين الجودة والاعتراف لهم بها.

وتبقى الوزارة منفتحة على جميع الاقتراحات والمبادرات التي من شأنها تعزيز المجهودات القائمة وابتكار حلول جديدة تمكن من تجاوز الصعوبات وتطوير حرفة الصياغة بشكل عام.

جواب على سؤال حول إشكالية التزود بمادة العرعار بإقليم الصويرة

لتجاوز إشكالية التزود بخشب العرعار بالصويرة، تم توقيع اتفاقية بين المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر وتعاونيات مهنية والمديرية الإقليمية للوزارة بالصويرة من أجل معاملة تفضيلية لحرفيي قطاع العرعار في عملية اقتناء المادة الأولية.

وقد نصت الاتفاقية على توفير محل لتخزين خشب العرعار من قبل التعاونيات المهنية، إلا أنه إلى حدود الآن لم تف هذه التعاونيات بالتزاماتها.

كذلك وفي إطار برنامج الدعم التقني، تمت الاستفادة من خبرة مصممين مختصين مغاربة ، لمواكبة وتأطير الصناع بفرع الخشب بالصويرة لتعزيز وتقوية روح الإبداع والحدس لديهم بتنويع منتجاتهم وإعطائها قيمة مضافة، وذلك بإنجاز مجموعة تصاميم لتشكيلات مبتكرة من خشب العرعار ومواد بديلة مماثلة من أجل المحافظة على شجرة العرعار، ووضعها رهن إشارة الحرفيين لإعادة صنعها وتوسيع قاعدة رواجها للرفع من مداخيلهم.

هذا إضافة إلى إنجاز مجموعة من الدورات التكوينية لفائدة الصناع بالفرع لاكتساب مهارات جديدة في اختيار المواد الأولية وتقنيات الإنتاج وتخفيض كلفة الإنتاج، نذكر كذلك إنجاز دراسة تقنية من أجل اقتراح تقنيات جديدة للإنتاج وترشيد استعمال هذه المادة بطرق عقلانية دون المساس بالطابع الأصيل والتقليدي لمنتوجاتها في إطار مقاربة تشاركية مع الصناع التقليديين العاملين في قطاع الخشب بالصويرة ووضع علامة

جماعية للتصديق "عرعار الصويرة" وكذلك دعم تجمعات حرفية لفرع الخشب بالعتاد التقني.

جواب على سؤال حول التشغيل بالصناعة التقليدية الفنية والإنتاجية

تم إحصاء ما مجموعه 1,1 مليون صانعا وصانعة بالصناعة التقليدية الإنتاجية والفنية بتنسيق مع المندوبية السامية للتخطيط اعتمادا على نتائج الإحصاء العام للسكان لسنة 2004 وعلى نتائج البحوث الفصلية والسنوية حول التشغيل التي تقوم بهذه المندوبية.

وبهدف تحيين هذه المعطيات بناء على نتائج الإحصاء العام للسكان لسنة 2014، سيتم التنسيق مع المصالح المختصة بالمندوبية السامية فور توفر المعطيات الضرورية قصد استغلالها لاستخلاص المعطيات الخاصة بالقطاع بجميع مكوناته.

جواب على سؤال حول مواجهة المنافسة

أصبحت منتوجات الصناعة التقليدية تعرف منافسة قوية في السنين الأخيرة داخل السوق الوطني خصوصا من طرف المنتوجات الآسيوية.

ولمواجهة هذه الوضعية تقوم الوزارة بتنفيذ استراتيجية متكاملة لتنمية سلسلة الإنتاج وتقوية قدرات الفاعلين بتقديم الدعم التقني لتحديث وسائل الإنتاج وتوفير شروط ملائمة للعمل، كما تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات للحفاظ على موروثنا الثقافي وتثمينه و تتمثل في:

- وضع برنامج لعلامات الجودة خاص بمنتجات الصناعة التقليدية، حيث تم إعداد 50 علامة جماعية للتصديق، تم تسجيلها لدى

المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية لحمايتها وطنيا، وكذلك دوليا بالاتحاد الأوروبي وبالولايات المتحدة الأمريكية. كما تعكف الوزارة حاليا على وضع علامات جماعية أخرى.

- إصدار القانون رقم 133.12 المتعلق بالعلامات المميزة لمنتوجات الصناعة التقليدية.
- وضع مواصفات إجبارية، لبعض المنتوجات الحرفية التي تعرف منافسة غير مشروعة من طرف منتوجات أجنبية مماثلة وذلك كحاجز غير جمركي أمام هذه المنتوجات، حيث أن الامتثال لهذه المواصفات يقتضي استعمال مواد أولية ذات جودة عالية وهو ما لا يسمح بإغراق السوق الوطني بمنتوجات رديئة الجودة ومنخفضة الثمن.
- تعيين مراقبين محلفين تابعين لقطاع الصناعة التقليدية بمختلف مناطق الإنتاج قصد ضمان المراقبة الدائمة للمنتوجات الخاضعة للمواصفات ذات التطبيق الإجباري.
- التنسيق مع إدارة الجمارك من أجل مراقبة المنتوجات المستوردة.

جواب على سؤال حول دعم غرف الصناعة التقليدية

تعتبر غرف الصناعة التقليدية شريكا وفاعلا أساسيا في بلورة وتنزيل الاستراتيجية القطاعية .

من هذا المنطلق، فقد تم إدراج تأهيل هذه المؤسسات ضمن ورش ملاءمة التنظيم المؤسساتي للصناعة التقليدية مع متطلبات المقاربة الجديدة لاستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية.

ولهذه الغاية، ولتأهيل غرف الصناعة التقليدية من حيث الموارد المالية للرفع من أدائها، فإن الوزارة تبذل كل الجهود لتأمين تمويل كاف لهذه المؤسسات نظرا لضعف مواردها المالية، وأصبحت تخصص لها سنويا إعانات مالية لتمكينها من تغطية نفقات الاستثمار والتسيير، لتكون رافعة حقيقية للاستثمار ومساهمة فعالة في تنمية قطاع الصناعة التقليدية.

كما تم إصدار هيكلة إدارية جديدة لغرف الصناعة التقليدية في سياق النظام الجديد للجهوية، لتمكين هذه الهيئات من تنظيم جيد لاختصاصاتها، وكذا إصدار نظام أساسي جديد لمستخدميها، وتنظيم مجموعة من الدورات التكوينية لفائدة أعضائها وأطرها.

وبخصوص دعم دور غرف الصناعة التقليدية، فقد تم في سنة 2011 إصدار القانون رقم 18.09 بمثابة النظام الأساسي لغرف الصناعة التقليدية. ويعد هذا القانون ثمرة نقاش ومشاورات موسعة مع كافة المتدخلين وعلى رأسهم غرف الصناعة التقليدية. وقد شكل هذا القانون نقطة تحول مهمة على مستوى مهام واختصاصات هذه المؤسسات حيث وسع من الاختصاصات الموكولة لها إذ أسند إليها مهاما جديدة ذات طابع تقريري تتجاوز دورها الاستشاري، مما سيقوي من علاقاتها تجاه منتسبيها ومن دورها ومساهمتها في التنمية المحلية.

وتبقى الوزارة منفتحة على جميع المبادرات والاقتراحات التي من شأنها تعزيز دور غرف الصناعة التقليدية في تطوير القطاع وخدمة الصناع التقليديين بما في ذلك تعديل القانون الأساسي إن اقتضى الأمر ذلك.

أما فيما يتعلق باقتراح إلغاء شرط الحصول على الشهادة الابتدائية بالنسبة لرؤساء غرف الصناعة التقليدية فإن المادة 19 من القانون رقم 18.09 بمثابة النظام الأساسي لغرف الصناعة التقليدية تنص على أنه " يتعين على من يرغب في ترشيح نفسه لمنصب رئيس غرفة الصناعة التقليدية أن يتوفر على مستوى تعليمي يعادل على الأقل مستوى نهاية الدروس الابتدائية. "

وقد تم وضع هذا الشرط لأن رئيس غرفة الصناعة التقليدية بصفته آمرا بالصرف يلزمه على الأقل الإلمام بمبادئ القراءة والكتابة حتى يمكنه الاضطلاع بمهامه خاصة الإدارية والمالية، ويمثل الغرفة أحسن تمثيل تجاه الغير.

جواب على سؤال حول إدماج الصناعة التقليدية في البنايات العمومية

انطلاقا من الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لمواد ومنتوجات الصناعة التقليدية المرتبطة بالمعمار التقليدي والتأثيث، تم اصدار منشور للسيد رئيس الحكومة تحت عدد 10/2014 بتاريخ 23 أكتوبر 2014 والذي يحث الإدارات العمومية والجماعات الترابية على إدماج منتوجات الصناعة التقليدية وحرف المعمار التقليدي في تأثيث وبناء المنشآت

العمومية؛ وسيساهم تنفيذ هذا المنشور بلا شك في النهوض بحرف المعمار التقليدي وتحسين مداخيل الصناع النشطين بها.

هذا الإجراء يعتبر مرحليا، حيث نتوخى أن يتم إدماج المعمار التقليدي في البنايات العمومية ضمن إطار قانوني عندما تتوفر الشروط الضرورية لضمان تطبيقه.

جواب على سؤال حول الأخطار المهنية بقطاع الصناعة التقليدية

وعيا منها بأهمية الرأس المال البشري القيم الذي تزخر به مختلف حرف القطاع، أولت الوزارة لتحسين ظروف عمل الصناع التقليديين مكانة مركزية ضمن الاستراتيجية التنموية للقطاع؛ الهدف الأساسي لهذه الاستراتيجية ليس فقط اقتصاديا بل اجتماعيا أيضا حيث تهدف إلى تحسين ظروف العمل خاصة الشق المتعلق بالسلامة المهنية والحماية.

في هذا الصدد يتم تحقيق البرنامج التالي:

- تقوم الوزارة سنويا باقتناء وسائل الحماية الفردية والجماعية لفائدة الصناع التقليديين؛
- تعمل على إنجاز برامج للتعريف بالمخاطر والأمراض المهنية الناتجة عنها؛
- إنجاز دراسة بشراكة مع كلية الطب والصيدلة بالدار البيضاء متعلقة بتحديد المخاطر والأمراض المهنية الناتجة عن ممارسة حرف الصياغة والفخار والدباغة و كذا سبل الوقاية منها؛

- الشروع في إنجاز دراسة بشراكة مع كلية الطب والصيدلة بفاس تتعلق بالقيام بفحص وتشخيص تسمم الصناع بالمعادن الثقيلة الناتج عن مزاولة حرفة الدباغة التقليدية بمدينة فاس؛
- الشروع في إنجاز دراسة لإعداد أدوات التحسيس من أجل الوقاية من المخاطر المهنية المرتبطة بممارسة مجموعة من حرف الصناعة التقليدية.

جواب على سؤال حول دور الصانعة

تعرف الصناعة التقليدية النسوية حضورا واسعا في كل جهات المملكة وتتميز مهارة النساء الحرفيات المغربيات المتجذرة في التاريخ بتنوعها واحتوائها لمجموعة من حرف الصناعة التقليدية التي تعمل على تحويل أبسط المواد إلى منتوجات ذات قيمة. إلا أنه وبالرغم من أهميتها وإمكانياتها القوية فإن الصناعة التقليدية النسوية وخاصة القروية منها تواجه مجموعة من العراقيل قد تحول دون تنميتها وتثمين إمكانياتها.

من جهة أخرى، تبقى قدرة النساء الحرفيات، خاصة بالعالم القروي محدودة سواء على المستوى المادي أو المهني أو التدبيري لمواجهة التحديات المطروحة، ولا يمكن لهذه الفئة لوحدها مواجهة هذه التحديات دون دعم تقني ومواكبة ملائمة على مستوى كل مراحل سلسلة قيمة المنتوج, ويمكن توفير هذا التأطير في إطار بنيات للقرب مخصصة لهذه الفئة من النساء تستجيب لانتظاراتهن، وذلك هو الدور المنوط بدور الصانعة الذي انطلق البرنامج الخاص بها منذ 2010.

وللإشارة فإن إحداث دور الصانعة يتم بالجماعات القروية التي تعرف تمركزا كبيرا للنساء الحرفيات وتتوفر على مقر ملائم يوضع رهن تجمع حرفي نسوي على شكل جمعية أو تعاونية باعتبارها فضاء للإنتاج والعرض والتسويق والتكوين يوضع.

وبخصوص الملاحظة المتعلقة بعدم اشتغال بعض دور الصانعة، وجبت الإشارة أن الوزارة قد شرعت في إنجاز تقييم لهذا البرنامج بهدف تطويره وتجويده حتى يقوم بالدور الذي أحدث من أجله على أكمل وجه.

كما تعتزم الوزارة إحداث جائزة لأحسن دار للصانعة كوسيلة لخلق نوع من التنافس البناء بين هذه المؤسسات.

جواب على سؤال حول مشكل تجديد المنتوج وابتكار نماذج جديدة

إن عملية التصميم أو إبداع تشكيلات جديدة للمنتجات تشكل حلقة هامة ضمن سلسلة تحسين القيمة المضافة. فالزبون حاليا في حاجة ليس فقط لمنتوج يعكس هويته والتراث العريق للصناعة التقليدية المغربية وإنما كذلك لمنتوج بإمكانه التأقلم مع متطلبات السوق وأنماط الاستهلاك.

أهداف هذا الورش متعددة أهمها تحضير الصناع وتحسيسهم بأهمية إدخال بعد التصميم في عملية الإنتاج، كما أن هذا التوجه يرمي إلى تعبئة المصممين والمبدعين لتوحيد وتوجيه جهودهم نحو موضوع التجديد والابتكار في الصناعة التقليدية.

وقد أسفرت الجهود المبذولة في هذا الإطار على إنجاز مجموعة من تشكيلات لتصاميم منتجات (15 عملية) همت عددا من فروع الصناعة

التقليدية ذات الحمولة الثقافية منها الحلي وخشب العرعار والنحاسيات والنسيج التقليدي والحديد المطروق واللباس التقليدي والخزف والفخار الحضري والقروي والجلد والمصنوعات النباتية.

ولتدوين هذه التصاميم وإعادة إنتاجها من طرف الصناع، تم تضمينها في دلائل وبطاقات تقنية، تضم معلومات تقنية حول كل منتوج من حيث أبعاده وحجمه وشكله الهندسي بالإضافة إلى معلومات حول الصناع المشاركين في إنجاز هذه التصاميم.

جواب على سؤال حول التغطية الاجتماعية لفائدة الصناع التقليديين

اعتبارا لكون الاهتمام بالعنصر البشري والاستثمار في تنميته أساس كل سياسة إرادية تهدف إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخصوصا إذا ما تعلق الأمر بالقطاع الحرفي الذي يوجد الصانع التقليدي في صلب العملية الإنتاجية ومحركها حيث سطرت الحكومة ضمن برنامج عملها توسيع التغطية الصحية لتشمل كافة فئات المستقلين بما فيها الصناع التقليديين.

من هذا المنطلق، تم إدراج مسالة التغطية الصحية للصناع التقليديين المستقلين ضمن ورش إصلاح نظام التغطية الصحية الأساسية الذي يعتبر أولوية اجتماعية للعمل الحكومي.

ومن أجل تمكين فئات المستقلين غير المستوفين لشروط الانخراط في نظام المساعدة الطبية RAMED بما فيهم الصناع التقليديين من حماية تمكنهم من مواجهة النفقات المكلفة في حالة المرض أو الاستشفاء، تم

وضع مشروع القانون رقم 98.15 بتحديد القواعد المنظمة لنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، وهو الآن قيد الدراسة بمجلس النواب بعد أن تمت دراسته من طرف مجلس المستشارين.

وسيتم الاشتغال في إطار لجنة بين- وزارية لإعداد النصوص التطبيقية لمشروع القانون المذكور، وذلك لتمكين كافة فئات العمال المستقلين بما فيهم الصناع التقليديين من نظام متوازن للتغطية الصحية يأخذ بعين الاعتبار إمكانياتهم المادية.

أما بخصوص الصناع التقليديين الأجراء، فهم معنيون بالتغطية الصحية والتقاعد الذين يدبرهما الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لفائدة أجراء القطاع الخاص.

جواب على سؤال حول سجل الصناع التقليديين

نص القانون رقم 18.09 بمثابة النظام الأساسي لغرف الصناعة التقليدية على أن تمسك غرف الصناعة التقليدية كل داخل نفوذها الترابي سجلا للصناع التقليديين ومقاولات وتعاونيات الصناعة التقليدية.

في هذا السياق تم في إطار التنسيق مع جامعة غرف الصناعة التقليدية إعداد برنامج معلوماتي لتدبير قاعدة المعطيات المتعلقة بهذه السجلات، سيمكن هذه المؤسسات من رقمنة عملية التسجيل واستخراج مختلف المعطيات المرتبطة بالمسجلين لديها.

كما يتم الاشتغال حاليا على إعداد مشروع مرسوم تطبيقي للقانون السالف الذكر يتعلق بتحديد كيفية وشروط مسك السجل من قبل غرف الصناعة التقليدية.

من جهة أخرى وحتى تتمكن غرف الصناعة التقليدية من تسجيل أكبر عدد ممكن من الصناع التقليديين ومقاولات وتعاونيات الصناعة التقليدية، سيتم التنصيص على إجبارية هذا التسجيل من خلال مشروع قانون تنظيم الحرف وجعله شرطا للاستفادة من الخدمات والتسهيلات التي تقدم للصناع التقليديين.

جواب على سؤال حول جائزة أمهر الصناع

تولي الوزارة ضمن استراتيجيتها التنموية لقطاع الصناعة التقليدية أهمية خاصة لجانب تثمين عمل الصانعات والصناع التقليديين. وتحفيزهم أكثر على الإبداع.

في هذا الصدد تنظم كل سنة الجائزة الوطنية لأمهر الصناع التي تهم مختلف فروع الصناعة التقليدية الإنتاجية ذات الحمولة الثقافية وذلك تنفيذا لمقتضيات المرسوم رقم 192-09-02 الصادر في 24 شعبان 1432 (26 يوليو 2011) المتعلق بإحداث وتنظيم الجائزة الوطنية لأمهر الصناع.

وتهدف هذه الجائزة إلى:

- تشجيع الصانعات والصناع التقليديين على التجديد والإبداع.
- تثمين المنتوج وتحسين الجودة.

- تنويع العرض والاستجابة لمتطلبات السوق.
- التحسيس بأهمية تراثنا الحرفي والحفاظ عليه، عن طريق تشجيع أجيال الصناع التقليديين على إبراز ما تزخر به الصناعة التقليدية من مواهب راقية، وأفكار مبدعة.

وتسهر على عملية الانتقاء والتقييم لجنة تحكيم وطنية تتكون من صناع تقليديين مهرة معترف لهم بهذه الصفة ومن مصممين مرموقين، أو مهندسين معماريين وفنانين تشكيليين ومن شخصيات وازنة تتميز بأبحاثها في التراث الحضاري والثقافي أو باهتمامها بالحرف التقليدية الفنية، وذلك بهدف ضمان تقييم موضوعي للمنتوج وفق منظور شمولي يأخذ بعين الاعتبار مجموعة من المعايير نذكر منها الجودة والإبداع والمواد المستعملة والجمالية والقابلية للتسويق والمحافظة على البيئة.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم تنظيم 6 دورات ما بين سنوات 2011 و2016. وقد تم الشروع في تنظيم الدورة السابعة لهذه التظاهرة الوطنية.

جواب على سؤال حول تشغيل الأطفال بالتدرج المهني

بالنسبة للتكوين بالتدرج المهني بقطاع الصناعة التقليدية، فإنه يخضع لمقتضيات القانون 12.00 والنصوص القانونية المنظمة للتكوين المهني المعمول بها والتي تحدد السن القانوني في 15 سنة كحد أدنى، وبالتالي فإن التدرج المهني له دور فعال في الحد من ظاهرة تشغيل الأطفال.

فنمط التكوين بالتدرج المهني ينص على أن التكوين التطبيقي يتم داخل الورشات الحرفية بنسبة 80%، والتكوين النظري يلقن داخل مؤسسات التكوين المهني بنسبة 20%، وهناك مراقبة إدارية وبيداغوجية لمختلف مراحل التكوين ضمانا لحسن سيره وتدبيره.

جواب على سؤال حول التكوين بالتدرج المهني في صنف الصناعة التقليدية الخدماتية

يشكل صنف الصناعة التقليدية الخدماتية أهمية كبرى، خاصة كونه يغطي جميع أقاليم المملكة ويوفر العديد من فرص الشغل. وقد عملت الوزارة على إنجاز دراسة استراتيجية من أجل تنمية هذا الصنف مكنت من تحديد الحاجيات من التكوين وكذا الفروع الواعدة لأنشطة قطاع الخدمات.

أما بخصوص منظومة التكوين المهني لكتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي فإنها لا تغطي حاليا الحرف الخدماتية نظرا لعدم توفرها على المكونين المتخصصين في هذا المجال وكذا البنيات التحتية والتجهيزات اللازمة.

ويبقى مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل هو المؤسسة التي توفر التكوين الأولي في هذا الصنف من الحرف نظرا لتوفره على البرامج والأطر والتجهيزات الضرورية.

وللاستفادة من خبرة هذا المكتب في مجال التكوين المستمر للصناع، تم إبرام شراكات مع هذا المكتب من أجل ضمان التكوين المستمر في 4

مجالات، وهي مكانيك السيارات، وكهرباء البناء، والترصيص، وصيانة وصباغة البنايات، وذلك وفق برامج سنوية في هذا المجال.

جواب على سؤال حول المنحة المخصصة للصناع المؤطرين للتكوين بالتدرج المهني

يعتبر التكوين بالتدرج المهني التكوين الأكثر ملاءمة لتلقين حرف الصناعة التقليدية، ويتم اعتماد هذا النمط وفق مقتضيات القانون 12.00 بشأن إحداث وتنظيم التدرج المهني، وكذا من خلال اتفاقيات الشراكة المبرمة مع غرف الصناعة التقليدية وقطاع التكوين المهني .

وقد عرف هذا البرنامج في إطار البرنامج الاستعجالي نموا ملحوظا سواء على مستوى إحداث البنيات الجديدة، تميزت بعضها بشرف تدشينها من طرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وكذا على مستوى الحكامة وإعداد البرامج.

ووفق مقرر رقم 1608.01 بتاريخ 13 نونبر 2001، يحدد بموجبه مبلغ مساهمة الدولة في تكاليف التكوين بالتدرج المهني لفائدة مقاولة الصناعة التقليدية المستقبلة للمتدرجين في 250 درهما شهريا عن كل متدرج، على أن لا يتجاوز العدد متدرجين اثنين (2) لكل مقاولة، علما أن لجنة التتبع يمكن أن تسمح بتجاوز هذا العدد مع مراعاة بعض الشروط منها حجم المقاولة المستقبلة، والمجال القروي، والحرف المهدد بالانقراض.

جواب على سؤال حول تأدية مستحقات التدرج المهني

نظرا لإشكالية تأدية مستحقات الصناع المتبقية برسم سنوات 2014 و 2015 و 2016 ، قامت الوزارة بتنسيق مع قطاع التكوين المهني بتجاوز هذه الإشكالية برسم سنة 2016 عبر تحويل ما يناهز 20 مليون درهما لفائدة غرف الصناعة التقليدية من أجل تسديد مستحقات الصناع المؤطرين.

وفي إطار تنفيذ عقد برنامج الاستراتيجية الوطنية للتكوين المهني بقطاع الصناعة التقليدية في أفق 2021، تم توقيع 12 اتفاقية متم سنة 2016، تهدف إلى تكوين 52.480 خريجا وخريجة إلى غاية 2021 عبر نمط التكوين بالتدرج المهني، بغلاف مالي إجمالي يبلغ 341.4 مليون درهما، حيث تنص هذه الاتفاقيات على أن يتم إعداد قرار تحويل الإعانة من طرف رئيس لجنة التتبع وإرساله إلى المصالح المركزية لقطاع التكوين المهني قبل متم شهر يونيو من كل سنة على أبعد تقدير وذلك حتى يتسنى تسديد مستحقات الصناع في آجال معقولة.

جواب على سؤال حول المحافظة على الحرف المهددة بالانقراض – الدك الصويري-

تكتسي المحافظة على حرف الصناعة التقليدية، خاصة ذات الحمولة الثقافية، أهمية بالغة، بحكم أنها جزء لا يتجزأ من تراثنا الثقافي ومن الرأسمال اللامادي لبلادنا، فهي ترتبط ارتباطا وثيقا بالهوية المغربية، وبالتالي يتعين الحفاظ عليها وحمايتها وضمان انتقالها إلى الأجيال الناشئة

من خلال منظومة ملائمة للتكوين المهني، حيث عملت الوزارة على جرد إثني وأربعين (42) حرفة مهددة بالانقراض على الصعيد الوطني.

في هذا السياق تم وضع برنامج طموح للمحافظة على هذه الحرف وحمايتها، وضمان انتقال تقنياتها عبر الأجيال وفق مقاربة متكاملة ومنهجية علمية ، حيث تم إلى حدود الساعة المحافظة على اثني وعشرين (22) من بينها أربع حرف تنتمي للأقاليم الجنوبية للمملكة (المصنوعات النباتية، نسج الخيام، الخشب المنقوش "جداري" والمصنوعات الجلدية).

وبرسم سنة 2017 تم إعطاء الانطلاقة لعملية توصيف وتدوين أربع حرف أخرى تعتبر تراثا ثقافيا لا ماديا محليا ووطنيا ويتعلق الأمر: بشربيل الأطلس ببني ملال، والجلابة الزناسنية ببركان، وصناعة القباب بفاس، والدك الصويري.

هذا الأخير الذي تعتبر مدينة الصويرة عاصمة له ويشكل مدرسة خاصة ذات طابع متميز وأصيل وجب الحفاظ عليه من خلال توصيفه وتدوينه في أفق نقله وتلقينه للأجيال الناشئة عبر منظومة تكوينية متكاملة.

جواب على سؤال حول إعادة النظر في آليات المراقبة والتتبع لبرنامج التدرج المهني

يعتبر التكوين بالتدرج المهني التكوين الأكثر ملاءمة لتلقين حرف الصناعة التقليدية، ويعرف سنويا إقبالا متزايدا وتغطية جغرافية واسعة بما فيها العالم القروي، وخير دليل على ذلك، النسبة المهمة لإدماج الخريجين، فبعد تسعة أشهر من التخرج، سجل هذا المعدل71% حسب دراسة أنجزت سنة 2016، أي بنسبة نمو وصلت إلى 18 نقطة مقارنة مع 2011، وبعد 36 شهرا من التخرج سجل هذا المعدل نسبة 90.4%.

وقد سجلت الدراسة ملاءمة كبيرة بين التكوين الملقن والنشاط المزاول حيث وصلت نسبة الملاءمة 93%. والملاحظ أن عددا مهما من خريجي منظومة التكوين بالقطاع، يتجه نحو إحداث مقاولات ذاتية.

ويتم اعتماد هذا النمط وفق مقتضيات القانون 12.00 بشأن إحداث وتنظيم التدرج المهني، ومن خلال اتفاقيات الشراكة المبرمة مع غرف الصناعة التقليدية وقطاع التكوين المهني .

فيما يتعلق بتتبع البرنامج، ووفق مقتضيات اتفاقيات الشراكة المذكورة خاصة المادة 18 المتعلقة بالمراقبة وتتبع التكوين التطبيقي داخل المقاولات، هناك آليتين للتتبع والمراقبة أوكل تفعيلها للجن محلية تتكلف ب:

- **التتبع البيداغوجي للتكوين** داخل ورشات الصناع التقليديين ومقاولات الصناعة التقليدية، بوثيرة زيارة كل شهر، ويشرف عليه المكونون التابعون لمؤسسات التكوين ؛

- **التتبع الإداري** من طرف أطر غرف الصناعة التقليدية، يهدف إلى المراقبة والتأكد من الوجود الفعلي للمتدرجين بورشات الصناع التقليديين، ويتم بوثيرة زيارة كل ثلاثة أشهر وكلما دعت الضرورة إلى ذلك.

كما يتم الاعتماد على محاضر هذه اللجان في تأدية تعويضات الصناع المؤطرين لبرنامج التدرج المهني.

جواب على سؤال حول دور مؤسسة دار الصانع

تعتبر مؤسسة دار الصانع المؤسسة العمومية المكلفة بإنعاش وترويج الصناعة التقليدية داخل المغرب وخارجه.

وتعمل هذه المؤسسة على تنفيذ برنامجها السنوي الذي يسطر من طرف المجلس الإداري ويصادق عليه، والذي يتضمن ثلاثة محاور:

- المعارض المهنية : والتي تهم مقاولات الصناعة التقليدية والصناع الفرادى المهيكلين والجمعيات والتعاونيات القادرة على التصدير؛ ويشمل البرنامج 10 معارض مهنية كل سنة تدعم فيها المؤسسة ما يناهز 220 مشاركا سنويا.

- المعارض التجارية: وتهم على الخصوص الصناع الفرادى والجمعيات والتعاونيات التي تعمل في القطاع حيث تشارك المؤسسة فيما يناهز 30 معرضا تجاريا بالداخل والخارج، يشارك فيها حوالي 3500 عارضا وعارضة سنويا.
- الأسابيع المغربية بالخارج: تنظم مؤسسة دار الصانع في إطار التعاون والشراكة مع السفارات المغربية المعتمدة بالخارج وبعض المنظمات الدولية أسابيع مغربية للصناعة التقليدية لترويج المنتوجات والتي تأخذ طابعا مؤسساتيا يتم على إثرها التعريف بمنتوج الصناعة التقليدية وخلق الطلب لدى الزبناء الأجانب. يتم تنظيم الأسابيع المغربية للصناعة التقليدية على شكل قرية للصناعة التقليدية ويشارك فيها الصناع الفرادى الذين يبرزون مهاراتهم الحرفية عبر مزاولتهم مهنهم أمام العموم، ويتم تسليط الضوء على التراث والموروث الثقافي للحرف التقليدية وغنى وتنوع المنتوجات لجل فروع الصناعة التقليدية بما فيها منتجات الجلد والسجاد والزرابي، والمجوهرات والنحاسيات والفخار والخشب و المعمار التقليدي والألبسة.

كما تنظم مؤسسة دار الصانع عددا من البعثات التجارية والتي تضم رجال الأعمال الفاعلين في قطاع الصناعة التقليدية من خلال عقد لقاءات عمل ثنائية مع نظرائهم من مسؤولين عن المشتريات أو زبناء في الأسواق المستهدفة من أجل إقامة علاقات تجارية وتعزيز التعاون الاقتصادي.

بالإضافة إلى ذلك تنظم المؤسسة دوريا لفائدة الفاعلين في قطاع الصناعة التقليدية ورشات للتكوين في مجالات التسويق والترويج التجاري وكذا في مجالات المساطر المرتبطة بالتصدير ومعرفة الأسواق.

جواب على سؤال حول انتقاء العارضين

لابد من التذكير أن باب المشاركة في كل التظاهرات التجارية التي تنظمها مؤسسة دار الصانع داخل وخارج المغرب، يبقى مفتوحا في وجه كل المشاركين وفق شروط موضوعية وبسيطة وفي متناول الصناع التقليديين بدون استثناء، بحيث لا تتعدى 3 شروط:

1. طلب خطي؛
2. بطاقة الصانع التقليدي المسلمة من غرفة الصناعة التقليدية؛
3. ألبوم صور المنتوجات للتعرف على المنتوج.

يتم اختيار المشاركين عن طريق لجنة مختصة تراعي جودة المنتوج للصانع صاحب الطلب، وكذلك الشروط التي تتطلبها مشاركته في الدول والمعارض التي يرغب الصانع المشاركة فيها.

ويتم نشر إعلان إبداء الاهتمام على الصحف الوطنية (عربية – فرنسية) ونشره كذلك على الموقع الإلكتروني للمؤسسة، وإرساله لكل غرف الصناعة التقليدية وكذا المديريات الجهوية والإقليمية للوزارة.

فعلى الصعيد الوطني، تبقى المشاركة في التظاهرات التي تنظمها المؤسسة رمزية لا تتعدى 1000 درهم، وأحيانا تكون بالمجان لتشجيع الصناع التقليديين على المشاركة.

أما على الصعيد الخارجي: فتتحمل المؤسسة 80% مقابل 20% فقط يؤديها الصانع التقليدي.

في هذا السياق، تبقى مساهمة المؤسسة إيجابية ومشجعة، خاصة بالنظر إلى الميزانية المخولة لها وعدد العمليات التي تنجزها سنويا والتي تصل إلى معدل 84 عملية في السنة.

جواب على سؤال حول تقرير المجلس الأعلى للحسابات

بالفعل منذ إحداثها سنة 1957، لعبت مؤسسة دار الصانع دورا هاما في تنمية القطاع، سيما فيما يخص شق الإنعاش والترويج إن على المستوى الداخلي أو الخارجي، نذكر على سبيل المثال المجهودات المبذولة لولوج شبكات التوزيع العالمية والتي توجت بعمليات تسويق بمراكز تجارية كبرى مثل "كاديفي" بألمانيا، و"لافييت" بفرنسا، و"هارودز" بإنجلترا، وكذا البحث عن أسواق جديدة مثل أمريكا الشمالية واللاتينية وإفريقيا ودول الخليج وأوروبا الشرقية.

هذا إضافة إلى تنظيم العديد من التظاهرات مثل الأسابيع المغربية للصناعة التقليدية بالخارج، وذلك بهدف تلميع صورة المغرب وإبراز وتثمين عمل الصانع التقليدي المغربي؛ هذا إضافة إلى لقاءات رجال الأعمال بعدة بلدان كأمريكا اللاتينية ودول الخليج لربط العلاقات بين الصناع المغاربة ونظرائهم بالدول المستهدفة، ناهيك عن التركيز على الجانب التواصلي من خلال المشاركة في عدة أحداث بارزة وعبر وسائل الإعلام كبرنامج صنعة بلادي.

تجدر الإشارة إلى أنه بالموازاة مع هذه البرامج والأنشطة المكثفة، فإن عمل مؤسسة دار الصانع تعترضه بعض الإكراهات، على رأسها محدودية الموارد البشرية والمادية الكفيلة بمباشرة مختلف الأوراش.

فالدعم السنوي المخصص لهذه المؤسسة تراجع خلال السنوات الأخيرة من 100 مليون درهم سنة 2012 إلى 46 مليون درهم سنة 2016.

هذه المؤشرات تستحق الاهتمام والأخذ بعين الاعتبار.

كما أن عدد أطر المؤسسة لا يتعدى 18 إطارا؛ يديرون وينظمون ويسهرون على أكثر من 85 عملية سنويا، علما أن كل عملية تتطلب ما بين 7 إلى 12 أسبوعا للإعداد والتحضير.

وفيما يخص الملاحظات والتوصيات التي جاء بها تقرير المجلس الأعلى للحسابات مشكورا قصد تحسين أداء مؤسسة دار الصانع وتطوير أدائها للمهام المخولة لها، فإن المؤسسة حرصت على تفعيل هذه التوصيات بالقيام بمجموعة من التدابير والإجراءات العملية لتحسين أدائها كأداة فاعلة في مجال ترويج منتوج الصناعة التقليدية بالمغرب والخارج وضمان حكامة جيدة في تسييرها. وتتجلى هذه الإجراءات فيما يلي:

- إنجاز الدراسة التقييمية لمختلف أنشطة دار الصانع ومواكبتها في جميع التظاهرات على الصعيد الوطني والدولي، وذلك لتقييم أنشطة المؤسسة والبحث عن فرص جديدة لترويج منتوجات الصناعة التقليدية خصوصا بالأسواق العالمية، تماشيا مع التوجهات الاستراتيجية لقطاع الصناعة التقليدية "رؤية 2015".
- وضع آليات جديدة لتحسين نظام المراقبة الداخلية للمؤسسة.

- انعقاد المجلس الإداري ولجنة تسيير المؤسسة في المواعيد التنظيمية.
- تكثيف إشراك غرف الصناعة التقليدية وفدرالية مقاولات الصناعة التقليدية في البرامج الترويجية التي تقوم بها المؤسسة.
- الحرص على بلورة اتفاقية شراكة مع المكتب الوطني المغربي للسياحة من أجل تضافر الجهود الترويجية بين القطاعين.
- الإعداد لتنظيم دورات تكوينية لفائدة الصناع التقليديين ومقاولات الصناعة التقليدية في مجال التسويق والتواصل وتقنيات البيع.
- تنظيم دورات تكوينية لفائدة الموظفين في إطار التكوين المستمر.
- إعادة النظر في هيكلة مؤسسة دار الصانع وتموقعها بهدف الرفع من أدائها وإعطائها دورا أكثر فعالية في ترويج وتسويق منتوجنا التقليدي سواء بالداخل أو الخارج.
- عقد اجتماع لجنة القيادة بتاريخ 24 فبراير 2016 تحت رئاسة السيد رئيس الحكومة وهي مناسبة لتقييم الحصيلة واستشراف الأفاق المستقبلية.

لابد من التأكيد كذلك على أن دور دار الصانع هو تأطير الصناع والمقاولات وتحفيزهم على المشاركة في مختلف المعارض والصالونات، علما أنها تساهم ب 80% من كلفة المشاركة، إذ أن الهدف من أنشطتها هو الترويج للمنتوج وإبراز حضور بلادنا في مختلف التظاهرات، أما التسويق فيبقى رهينا بطلبات الأسواق وقدرة المقاولات والصناع على التفاعل معها.

جدير بالذكر كذلك أن الهدف الاستراتيجي ضمن رؤية 2015 فيما يخص التصدير كان طموحا جدا ويتمثل في مضاعفة الصادرات 10 مرات، حيث تبين أن الظرفية الاقتصادية العالمية شكلت عاملا رئيسيا في عدم بلوغ الهدف، علما أن اقتناء المنتوج التقليدي من طرف الزبناء بالخارج يدخل ضمن الكماليات عكس منتوجات الصناعات العصرية، عكس السوق الداخلي حيث الإقبال في تزايد إذ يمثل حاليا 80% من مبيعات منتوجاتنا التقليدية.

لكن مع ذلك تم القيام بالعديد من المجهودات فيما يخص الترويج بالخارج، شملت استكشاف أسواق جديدة، وتنظيم مجموعة من المعارض المهنية والتجارية، ولقاءات رجال الأعمال، وربط العلاقات، وولوج شبكات التوزيع الكبرى، وتنظيم أسابيع مغربية في العديد من البلدان ، وكذا عمليات التواصل حول المنتوج بمختلف وسائل الإعلام.

بفضل هذا المجهود عرفت صادراتنا من المنتوج التقليدي خلال السنتين الأخيرتين انتعاشا ملموسا، حيث سجلت سنة 2016 وحدها نسبة نمو بلغت 17% مسجلة بذلك نموا قياسيا لم يتم تحقيقه منذ 15 سنة، كما واصلت الصادرات ارتفاعها خلال الأربعة أشهر الأولى من السنة الحالية بنسبة 25%، بالمقارنة مع نفس الفترة من السنة الفارطة.

تقرير

لجنة
الفلاحة والقطاعات الإنتاجية

حـــــــول

مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الطاقة والمعادن
والتنمية المستدامة

برسم سنة 2017

بسم الله الرحمن الرحيم

عقدت لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية اجتماعا بتاريخ 25 ماي 2017، على الساعة الثانية بعد الزوال، خصص لمناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة برسم سنة 2017.

وقد ترأس هذا الاجتماع السيد العربي العرايشي رئيسا للجنة، وبحضور السيد عزيز الرباح، وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة، مرفوقا بالسيدة نزهة الوافي كاتبة الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة المكلفة بالتنمية المستدامة.

وقد تفضل السيد الوزير بعرض المحاور الاستراتيجية وفقا لرؤية 2016

وبرنامج عمل الوزارة لسنة 2017، بحيث أشار إلى أهم مؤشرات الطاقة لسنة

2016 فيما يخص:

الكهرباء، بلغ الطلب على الكهرباء 35،4 ميكاواط، والقدرة الكهربائية المنشأة 8300 ميغاواط، ولا يشكل الهامش الاحتياطي من الكهرباء سوى 10%، كما بلغت نسبة الكهربة القروية 99،43% منها 6،6% بالألواح الشمسية.

الطاقات المتجددة، بلغت القدرة الكهربائية المنشأة 2828 ميغاواط والحصة في القدرة من الطاقات المتجددة بلغت 34% وبلغت الحصة في إنتاج الطاقة الكهربائية 16،5%.

أما فيما يخص **البترول**، فقد عرف الطلب عليه نسبة 10،6 مليون طن، وشكل الحصة في الباقة الطاقية بنسبة 54،5%، كما شكل الدعم المباشر لغاز البوتان 6،8 مليار درهم.

أما فيما يخص **الغاز الطبيعي**، فقد بلغ الاستهلاك الوطني نسبة 1،16 مليار متر مكعب أي 6 %من الحصة في الباقة الطاقية.

وأضاف السيد الوزير أن هذه المِؤشرات تدل على أن التبعية الطاقية لبلادنا تشكل 93،3%، وأن الفاتورة الطاقية الصافية تكلف 52،5 مليار درهم، كما أن الاستهلاك الوطني من الطاقة الأولية في حدود 0،57 ط.م.ب مقابل 1،9 كمعدل عالمي.

وعن أهم المؤشرات بالنسبة لقطاع المعادن والجيولوجيا لسنة 2016 أفاد السيد الوزير بأن إنتاج الفوسفاط الخام ومشتقاته حقق نسبة 92 %من الإنتاج الإجمالي في حين بلغ انتاج المواد المعدنية الأخرى والإنتاج المعدني التقليدي نسبة 8% من الإنتاج الإجمالي.

وبالنسبة للهيدروكربورات فقد بلغ الإنتاج 50،6 مليون متر مكعب من الغاز و4،841 طن من المكثفات (condensat)، أما فيما يخص معدل التغطية الجيولوجية و الجيوفيزيائية والجيوكميائية فلا زال ضعيفا.

كما ذكر السيد الوزير **بالاستراتيجية الطاقية** التي تهدف إلى تعميم الولوج إلى الطاقة بأسعار تنافسية وتأمين الامدادات الطاقية والتزود بالطاقة والحفاظ على البيئة والتحكم في الطاقة من خلال التوجهات الاستراتيجية التالية:

- وضع باقة طاقية متنوعة تعتمد خيارات تكنولوجية موثوقة وتنافسية، وتعبئة الموارد الطاقية الوطنية عبر النمو المتصاعد للطاقات المتجددة لبلوغ هدف 52%من الطاقات المتجددة في أفق 2030، حيث ستفوق حصة الطاقة الكهربائية من مصادر متجددة حصة الطاقة الاحفورية.
- جعل النجاعة الطاقية أولوية وطنية من خلال وضع برامج تستهدف بالأساس المستهلكين الكبار خاصة في قطاعات النقل والبناء والصناعة والفلاحة والانارة

العمومية. وكذلك من خلال بلورة عقد البرنامج المتعلق بالاستراتيجية الوطنية للنجاعة الطاقية والشروع في تنفيذه للفترة الممتدة ما بين 2017و 2021.

- تعزيز الاندماج الجهوي من خلال تقوية الربط الكهربائي مع الدول المجاورة لمواكبة مشروع تبادل الكهرباء بين المغرب والدول المجاورة وخاصة إنجاز الربط الكهربائي مع البرتغال وربط ثالث مع اسبانيا وإخراج مشروع الربط مع الدول الافريقية جنوب الصحراء، بالإضافة إلى تعزيز التنمية المستدامة.

أما فيما يخص **قطاع المعادن** فقد شدد السيد الوزير على إعطاء حيوية جديدة للقطاع المعدني خارج الفوسفاط، وذكر بالأهداف الاستراتيجية لسنة 2017 وهي:

- تطوير وتقوية البنيات التحتية الجيولوجية والجيوموضوعاتية الوطنية.
- تشجيع وتعزيز اكتشاف الموارد المعدنية والطاقية والصخور الصناعية.

- تيسير اتخاذ القرارات بناء على معطيات علمية موثوقة في مجال تطوير البنية التحتية والسلامة واعداد التراب الوطني.

قطاع التنمية المستدامة

تطرقت السيدة كاتبة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة إلى أهم الاكراهات والتحديات البيئية التي تواجه بلادنا من قبيل التغيرات المناخية والتغيرات الديمغرافية ونقص الثروات الطبيعية وتدهور الوسط الطبيعي الذي له تأثير كبير على صحة وإطار عيش السكان، وفي هذا الإطار قامت ببسط الخطوط العريضة لخطة العمل لسنة 2017 التي ترتكز على تسريع وثيرة إنجاز مشاريع التأهيل البيئي الاستعجالي 2012-2017. والمساهمة مع المنتظم الدولي في وضع الأسس اللازمة لمكافحة التغير المناخي والمحافظة على التنوع البيولوجي، والعمل على تنزيل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في أفق 2030 وذلك من خلال:

- تعزيز تنظيم ونجاعة تدبير الوزارة على المستويين الوطني والترابي.
- ترسيخ الحكامة البيئية والتنمية المستدامة.
- تقوية أجهزة الرصد واليقظة والوقاية والتوقعات المستقبلية والتخطيط في مجال البيئة والتنمية المستدامة.
- تعبئة الفاعلين الأساسيين وتعزيز مبادئ التنمية المستدامة.
- السهر على تنفيذ السياسة الوطنية في مجال محاربة تغير المناخ.
- السهر على تنفيذ السياسة الوطنية في مجال المحافظة على التنوع البيولوجي وتثمينه.
- تعزيز حماية البيئة وتحسين إطار عيش المواطنين.
- تشجيع الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر.

شكلت مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة برسم سنة 2017 فرصة تقدم من خلالها السيدات والسادة المستشارون بتهنأة السيد الوزير والسيدة كاتبة الدولة بمناسبة الثقة المولوية السامية بتعيينهما داخل الحكومة.

وقد توزعت مداخلات السيدات والسادة المستشارين بين طرح عدد من القضايا والملاحظات، منها ما لامس قطاعي الطاقة والمعادن، ومنها ما اهتم بمجال التنمية المستدامة:

قطاعي الطاقة والمعادن:

لوحظ أن قطاع المعادن أصبح يحظى بأهمية بالغة من لدن الصناع التقليديين ببعض مناطق الجنوب الشرقي للمملكة، كمدينة زاكورة مثلا، والذين يعانون من عدة صعوبات وإكراهات تستوجب دعم وتحفيز القطاع استجابة لانتظارات وطموحات المعنيين.

كما أشار البعض إلى أن تعديل القانون رقم 33.13 المتعلق بالمناجم يشكل إضافة نوعية لتوضيح بعض المقتضيات من أجل حل عدة صعوبات ومشاكل يشهدها هذا المجال في انتظار استكمال إصدار النصوص التطبيقية، وتمت الإشادة أيضا بالقانون رقم 74.15 المتعلق بالمنطقة المنجمية لتافيلالت-فجيج، الذي من

شأنه دعم ومساعدة المنجميين التقليديين بالمنطقة، الذين أصبحوا يضطلعون بدور هام في الحفاظ على التوازن والاستقرار الاجتماعي بالمنطقة.

وقد شدد السيدات والسادة المستشارون على أهمية تعاون الإدارات المعدنية مع باقي المصالح الإدارية الأخرى على المستوى المحلي والجهوي في أفق تجاوز الإشكالات المطروحة، وسعيا نحو تبسيط مساطر الاستعمال المؤقت للأراضي المنجمية، والتنقيب والاستغلال، مع ضرورة تحديد المخاطب المركزي بغية تسهيل عملية الاستثمار في القطاع أمام المستثمرين الأجانب بصفة خاصة، مع العمل على التحسيس والتوعية تجاه كافة الفاعلين والمعنيين بالمقتضيات القانونية التي تنظم قطاع المناجم والتي تختلف عن الأحكام الخاصة بالمقالع.

وارتباطا بالقطاع المنجمي كذلك، تمت الدعوة إلى ضرورة الاهتمام بالمديريات الجهوية عبر تأهيل وتوفير الموارد البشرية الضرورية، والإمكانيات المادية اللازمة كسيارات التنقل للتغلب على صعوبات الطبيعة المجالية للقطاع.

وعلاقة بالتخريط المنجمي، أشار السيدات والسادة المستشارون إلى ضرورة ملاءمة البنية الجيولوجية بتوفير البنية التحتية من طرق وسكك حديدية لتنمية النشاط المنجمي ولتحفيز وتحسين مناخ الاستثمار، ورفع نسبة التخريط إلى مافوق 35% من البنية الجيولوجية داخل التراب الوطني.

كما تم الاستفسار حول كيفية التعامل مع وضعية المستثمرين الذين فشلوا في تحقيق النتائج المرجوة بعد عمليات البحث والتنقيب المنجمي، وهل لدى الوزارة تفكير جدي في الموضوع.

فيما ارتأى أحد السادة المستشارين ضرورة ضبط وتقنين عملية استخراج المعادن حفاظا على الثروة الوطنية من الاستنزاف، وإعداد دراسات والقيام بأبحاث تقنية وعلمية في هذا الصدد.

وقد تم التساؤل كذلك حول ما إذا كان القطاع الوزاري بصدد التفكير في إنتاج المنتوجات الفوسفاطية ومشتقاتها داخليا وتثمينها أم سيقتصر الأمر على تصدير الفوسفاط كمادة خام.

أما بخصوص قطاع الطاقة، ثمن السيدات والسادة المستشارون انخراط المغرب ضمن استراتيجية قوية لتنويع الباقة الطاقية، واحتلال مراتب متقدمة على الصعيد الإقليمي والقاري والدولي بوء بلادنا الريادة في مجال الطاقات المتجددة.

وعلاقة بالموضوع، دعا السيدات والسادة المستشارون إلى أهمية استفادة الفلاحين الصغار من الطاقة الشمسية في إطار مخطط المغرب الأخضر لتحسين المنتوج والمردودية، فيما ذهب رأي آخر إلى أهمية انعكاس إنتاج الطاقات المتجددة على سعر الاستهلاك الوطني حتى يستفيد المواطن من الأسعار المنخفضة في ظل هذا التحول الطاقي.

لقد تم التطرق إلى الأهمية البالغة لتفعيل البرنامج المتعلق بالاستراتيجية الوطنية للنجاعة الطاقية في أفق تقليص الاستهلاك الطاقي عبر تنفيذ تدابير النجاعة الطاقية المتعلقة بالأداء الطاقي والافتحاصات الطاقية الإلزامية، وتقييم الأثر الطاقي.

كما أعرب السادة المستشارون عن أملهم في خضوع المباني لقواعد وضوابط ومعايير الأداء الطاقي من طرف الوزارة الوصية على القطاع بصفتها رئيسة اللجنة الوطنية للنجاعة الطاقية.

وتم التساؤل عن حجم تأثير بعض الإجراءات المواكبة للحفاظ على البيئة من الناحية المالية، كما هو الشأن بالنسبة لحافلات النقل الكهربائية نظرا لارتفاع حجم تكلفتها المالية.

وارتباطا بالبرنامج الوطني لكهربة العالم القروي، بعد تثمين المجهودات المبذولة في هذا الصدد والتي حققت نسبا مئوية كبيرة، لوحظ أن بعض المناطق النائية والصعبة لازالت لم تنل حظها من الكهرباء ولم تستفيد من هذا البرنامج.

وعن تكلفة إنتاج الكهرباء التي شهدت انخفاضا هاما بفعل تنوع الباقة الطاقية

سجل السادة المستشارون أهمية هذا المعطى الذي سينعكس إيجابا على تشجيع

وتحفيز المقاولات على الإنتاجية والتنافسية إذا ما استفادت من هذا المنعطف

الإيجابي في التسعيرة الحالية.

قطاع التنمية المستدامة:

خلال مناقشة السيدات والسادة المستشارين لمشروع الميزانية الفرعية

الخاصة بهذا القطاع، أعربوا عن انشغالهم حول غياب العدالة السوسيو مجالية على

صعيد التراب الوطني، بحيث سجلوا ارتكاز معدلات مرتفعة على مستوى الاستدامة

لدى مختلف الفاعلين والمعنيين بالقطاع.

كما لاحظ السادة المستشارون غياب المساطر الرقابية والزجرية، لاسيما ببعض المناطق التي تصعب مراقبتها بصفة قبلية، كما حدث مؤخرا من تلوث بإحدى شواطئ مدينة المحمدية، وهل من دراسات قبلية لمدى تأثير وإحداث بعض المشاريع على الوسط البيئي.

لقد تم التساؤل عن عزم الوزارة سن إجراءات ردعية في حق المخالفين بسبب رمي النفايات البحرية ومايترتب عنها من تدمير الثروات البحرية.

كما شددوا على أهمية العناية بالمحميات الطبيعية التي تعرضت بدورها للتدهور نتيجة تلوث المحيط البيئي، وعلى ضرورة الاهتمام بالواحات سواء الفلاحية منها، او الواحات السياحية والتي أضحت تتعرض للتدمير بسبب تلوث مياه السقي المعتمدة التي تؤثر بصفة عامة على الصحة والسلامة وجودة مزروعات النخيل.

وفي إطار تكريس دور المراقبة البيئية عن طريق المعاينات وضبط المخالفات من قبل الشرطة البيئية، ألح السادة المستشارون على ضرورة انخراط جميع الفاعلين في تفعيل المراقبة من جماعات محلية ومجتمع مدني وقوات مساعدة لصيانة الموروث البيئي والحفاظ عليه.

كما تم التطرق إلى اعتماد مقاربة شمولية بخصوص التطهير السائل لتشمل العالم القروي لأن تعميم الماء الصالح للشرب يستوجب مواكبته بالتطهير السائل عن طريق عقد شراكة بين الوزارة والجماعات الترابية الفقيرة.

ومن جهة أخرى، طالب السادة المستشارون بالرفع من حجم الميزانية المعتمدة في تدبير النفايات المنزلية والمماثلة، وتوعية المواطن عبر حملات التحسيس والتوعية بأهمية عمليات الفرز.

وفي علاقة بالموارد البشرية لدى الوزارة، لوحظ أن هذا القطاع أصبح اليوم في حاجة ماسة إلى موارد بشرية كفأة وذات خبرة عالية، إلى جانب العمل على توفير الإمكانيات اللوجستيكية اللازمة استجابة لحاجيات ومتطلبات التنمية البيئية المستدامة.

الجواب

لقد أشاد السيد الوزير بجو النقاش المثمر من طرف السادة المستشارين، وبما أبانوا عنه من غيرة واهتمام كبيرين بالقطاع، حيث أوضح في البداية ان مهام وعمليات المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، ستكون موضوع تواصل وتفاعل مع السادة المستشارين عند عقد اجتماع اللجنة مستقبلا للوقوف على وضعية هذا المكتب.

وفي معرض جوابه عن مداخلات السيـدات والسـادة المستشارين، أوضح السيد الوزير أن برنامج كهربة العالم القروي يعد برنامجا طموحا بميزانية حددت في 55 مليار درهم خصصت لكل إقليم بما فيها المناطق النائية والصعبة.

وفيما يتعلق بالتصنيع المعدني، أورد السيد الوزير أن استخراج الفوسفاط كمادة خام سيجعلنا نفكر في تصنيع الممكن من المعادن من أسمدة، وأسيد فوسفوري .... إلخ، في إطار المخطط المنجمي الوطني لتلبية حاجيات الاقتصاد الوطني، وذلك في حالة تعذر أو عدم إمكانية تصديره انطلاقا من بعض المناجم.

كما نبه إلى عزم القطاع عقد شراكات بين الدولة والقطاع الخاص في أفق سنة 2018 بهدف تثمين وتصنيع المعادن، وبالتالي خلق تنمية معدنية مستدامة.

وأقر بأن قطاع الصناعة التقليدية يعتمد في جزء كبير منه على المواد المعدنية مما يستوجب اعتماد مقاربة تشاركية مع الصناع التقليديين بغية وضع استراتيجية دقيقة لتطوير القطاع وتثمين منتوج الصناعة التقليدية ببلادنا.

وحرصا على ميلاد جيل جديد يساهم في التنمية المعدنية المستدامة ستعمل الوزارة -حسب ما صرح به السيد الوزير-على دعم المنجميين الصغار بالموازاة مع دعم الاستثمار في القطاع المنجمي.

وفي نفس السياق، ألح على أهمية استغلال المساحات المنجمية كاملة عن طريق فسح المجال أمام المستثمرين الذي أقر بصعوبات تعترضهم من قبيل تعقيد المساطر الإدارية وطول الآجال مما يفرض على الوزارة العمل على تجاوز هذه المعيقات سعيا نحو تسريع وثيرة الإنجاز.

كما وعد بتقديم الدعم والتحفيز اللازمين للمديريات الجهوية، مع توفير الإمكانيات البشرية واللوجستيكية كسيارات التنقل وغيرها.

لقد أكد على أن الهدف من الاستراتيجية الوطنية للنجاعة الطاقية يتجلى في تخفيض فاتورة الواردات الطاقية التي بلغت 52 مليار درهم، وليس الرهان على تحسين الترتيب الدولي، علما بأن النجاعة الطاقية لها ارتباط وثيق بالبيئة والتنمية المستدامة.

كما أكد على دعم القطاع الفلاحي والفلاحين للاستفادة من استراتيجية النجاعة الطاقية لتثمين المنتوج الفلاحي في إطار التنسيق مع وزارة الفلاحة.

هذا، وأشار إلى ضرورة وضع وتتبع مراحل تطبيق مخطط عمل متعلق بمقتضيات المرسوم المرتبط بالموافقة على ضوابط البناء العام المحدد لقواعد

الأداء الطاقي للمباني من طرف هذه الوزارة بصفتها رئيسة اللجنة الوطنية للنجاعة الطاقية في المباني.

فيما أوضح ان الوزارة بصدد مراجعة جدرية لبنود التدبير المفوض لقطاع الكهرباء والماء مع كل من ريضال وأمانديس لتوسيع مجال الاستثمار في عدد من الجوانب المرتبطة بالتوزيع والتطهير.

وأفاد من جهة أخرى أن ثمن المحروقات اليوم مرتهن بشطرين الأول له ارتباط بثمن السوق، والثاني حسب ثمن سلسلة التخزين والنقل والتوزيع.

كما شدد على ضرورة اعتماد مقاربة جديدة وشمولية في حق التطهير السائل بالعالم القروي تبدأ أولا بمعالجة الإشكالات المتعلقة بالبناء الإيكولوجي، وقنوات الصرف الصحي.

التنمية المستدامة

لقد أبرزت السيدة نزهة الوافي كاتبة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة بان الوزارة بصدد القيام بعملية التقييم والحوكمة تطلعا نحو تحقيق النجاعة والفعالية في تفاعل مع ورش الجهوية، ثم الانتقال إلى المصادقة على الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، وذلك سعيا إلى الاستجابة لكل الانشغالات والتطلعات سواء المرتبطة بمجال الواحات أو غيرها عبر سلوك آليات التنسيق والالتقائية القطاعية في التدخل بناء على الضوابط القانونية.

وأفادت السيدة كاتبة الدولة، بأن البرامج الوطنية المرتبطة بالتنمية الإيكولوجية هي قيد التقييم، مؤكدة على أن تسطير هذه البرامج يهم السنوات العشر

المقبلة، مقابل اعتمادات مالية مهمة ومحددة، بحيث خصص لبرنامج التطهير السائل ما قيمته 50 مليار درهم.

فيما أوردت في نفس السياق بأن العالم القروي حظي بحصة مهمة في هذا البرنامج، مشيرة إلى اعتماد دراسة خاصة بالتطهير السائل، وغلاف مالي مهم بلغ حجمه 43 مليار درهم مما سيعمل على دعم برنامج التطهير إلى جانب إيلاء الاهتمام بالفلاحة كهوية ودعامة أساسية للعالم القروي بعد فتح نقاش بين كافة المتدخلين.

وعلاقة بتدبير النفايات، أوضحت السيدة كاتبة الدولة أن تدبير قطاع النفايات المنزلية أو المماثلة استوجب عقد شراكة مع وزارة الداخلية على المستوى الترابي بمساهمة الوزارة بحوالي 30% من حجم التكلفة الإجمالية، و70% من حجم تكلفة تنظيم المطارح.

وجوابا على ما أثير بشأن النفايات البحرية، أفادت أن معالجة هذا الموضوع يدخل ضمن أحكام القانون رقم 28.00 المتعلق بتدبير النفايات والتخلص منها، كما أن له علاقة وطيدة بورش التدبير المندمج للساحل في شقه القانوني وبالمراسيم التطبيقية.

وأضافت من جهة أخرى، أن الوزارة بصدد إعداد برنامج تثمين النفايات خاصة تلك التي تساهم في تلوث المياه البحرية بالزيوت عن طريق إبرام اتفاقية مع وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي، ومع المجموعات النفطية لمعالجة هذا الملف في ظل إقبال بلادنا على فتح أوراش كبرى أمام شركات البحث والتنقيب.

وبالنسبة لقضية تلوث الشواطئ بمدينة المحمدية، أفادت السيدة كاتبة الدولة بأنه تمت معالجة هذا الملف معالجة فورية عن طريق تشكيل لجنة بهدف المعاينة

والوقوف على نقطة التلوث، مع أخذ عينات بهدف التشخيص والتثبيت في أفق التوصل إلى حل للإشكالية.

أما عن تلوث الهواء، تطرقت السيدة كاتبة الدولة إلى أن هناك مشروع قيد الدراسة مع مؤسسة محمد السادس للبيئة، يعنى بالعمل على الحد من تلوث الهواء، مؤكدة بأن الوزارة ستشتغل على هذا الورش بناء على نتائج الدراسة، للوقوف على مكامن الخلل وتقييم الإيجابيات كذلك.

وبخصوص تشجيع البحث العلمي في المجال البيئي، شددت السيدة كاتبة الدولة على ضرورة عقد شراكات قطاعية ومؤسساتية لصالح المنظومة البيئية ببلادنا.

كما أفادت من جهة أخرى بالتوجه الجديد للوزارة نحو عقد شراكة مؤسساتية بمعية المجتمع المدني المعني بالمجال البيئي في إطار المخطط الوطني الشامل لدمج الساحل، وأكدت على أهمية التحسيس والتوعية من طرف إعلام مهني ومسؤول يساعد على الترويج للحماية الإيكولوجية.

وقبل الختام، أوردت السيدة كاتبة الدولة بخصوص الهيكلة الجديدة للوزارة أن الشروع في ذلك يمكن أن يتم بعد المصادقة على مشروع الميزانية الفرعية، وبعد ربط التنسيق مع وزارة المالية.

عرض السيد الوزير

المملكة المغربية

وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة

قطاع الطاقة والمعادن

الكتابة العامة

تقديم مشروع الميزانية الفرعية
لقطاع الطاقة والمعادن برسم السنة المالية 2017
أمام لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية بمجلس المستشارين

السيد عزيز رباح

وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة

---

25 ماي 2017

محتوى العرض

1. أهم مؤشرات قطاع الطاقة والمعادن
2. السياق العام للتنمية المستدامة
3. قطاع الطاقة
   - الاستراتيجية الطاقية
   - الإصلاحات التشريعية والتنظيمية والإدارية
   - الأنشطة الاقتصادية والاستثمار واللوجستيك
4. قطاع المعادن والجيولوجيا
   - الاستراتيجية المعدنية
   - الإصلاحات التشريعية والتنظيمية والإدارية
   - الأنشطة الاقتصادية والاستثمار واللوجستيك
   - الجيولوجيا
5. الأنشطة المواكبة
6. الميزانية الفرعية لقطاع الطاقة والمعادن برسم سنة 2017

أهم مؤشرات قطاع الطاقة

سنة 2016

الكهرباء

الطلب على الكهرباء	35,4 طيراواط ساعة
القدرة الكهربائية المنشأة	8 300 ميغاواط
الهامش الاحتياطي	10 %
نسبة الكهربة القروية	99,43 % منها 6,6% بالألواح الشمسية

الطاقات المتجددة

القدرة الكهربائية المنشأة	2 828 ميغاواط
الحصة في القدرة المنشأة	34 %
الحصة في إنتاج الطاقة الكهربائية	16,5 %

البترول

الطلب	10,6 مليون طن
الحصة في الباقة الطاقية	54,5 %
الدعم المباشر لغاز البوتان	6,8 مليار درهم

الغاز الطبيعي

الاستهلاك الوطني	1,16 مليار متر مكعب
الحصة في الباقة الطاقية	6%

التبعية الطاقية: 93,3 %

الفاتورة الطاقية الصافية: 52,5 مليار درهم

الإستهلاك من الطاقة الأولوية: 0,57 ط.م.ب مقابل 1,9 كمعدل عالمي

أهم مؤشرات قطاع المعادن والجيولوجيا

سنة 2016

المعادن

إنتاج الفوسفاط الخام	27 مليون طن
إنتاج مشتقات الفوسفاط	11,89 مليون طن
إنتاج المواد المعدنية الأخرى	2,02 مليون طن
الإنتاج المعدني التقليدي	142 319 طن
عدد رخص البحث	6353
عدد رخص الاستغلال	1201

92 % من الإنتاج الإجمالي

8 % من الإنتاج الإجمالي

نسبة مهمة منها في حالة جمود

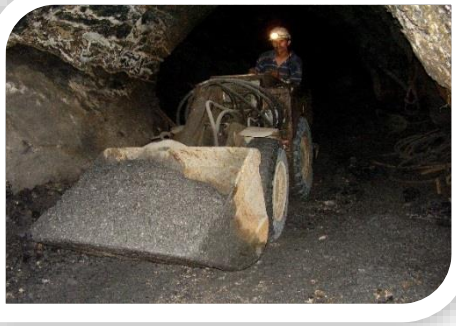

البحث عن الهيدروكربورات

عدد الشركات العالمية	23
المساحة الإجمالية	321.000 كلم² من بين 900 000 كلم²
امتيازات الإستغلال	9
الرخص البترولية	93 منها 64 بحرية
تراخيص الاستكشاف	5
الإنتاج	50,6 مليون متر مكعب من الغاز و 4.841 طن من المكثفات (Condensat)

الجيولوجيا

معدل التغطية الجيولوجية	% 36
معدل التغطية الجيوفيزيائية	% 42
معدل التغطية الجيوكميائية	% 8

ضعف نسبة التغطية

التغير المناخي

- تكاثر الظواهر القصوى (الفيضانات، الجفاف...).
- عدم انتظام التساقطات المطرية في المكان وفي الزمان (انخفاض معدل التساقطات من 530 ملم قبل سنة 1970 إلى 470 ملم حاليا).

التنمية الاقتصادية

- الناتج الداخلي الخام سنة 1992: 28,7 مليار دولار أمريكي.
- الناتج الداخلي الخام حاليا: 100 مليار دولار أمريكي.

التغيرات الديمغرافية

- النمو الديمغرافي (ارتفاع عدد السكان من 22,5 مليون نسمة سنة 1992 إلى 34 مليون نسمة حاليا).
- التمدن.
- تحسين مستوى العيش:
  - ارتفاع نسبة الولوج للماء الصالح للشرب بالوسط القروي من 14% سنة 1992 إلى حوالي 94% حاليا؛
  - ارتفاع نسبة الربط بشبكة الصرف الصحي من 70% سنة 2005 إلى 73% حاليا؛
  - ارتفاع معدل الكهربة بالوسط القروي من 15% سنة 1992 إلى حوالي 98% حاليا.

التصنيع (حوالي 9 000 وحدة صناعية).

المشاريع والأوراش الكبرى

(الطرق، السدود، الموانئ...).

المشاريع السياحية

(حوالي 11 مليون سائح حاليا – المرتبة 20 عالميا من حيث استقطاب السياح –).

الأنشطة الفلاحية (9 مليون هكتار صالحة للزراعة منها 15% مسقية).

تدهور الوسط الطبيعي

التأثير على صحة وإطار عيش السكان

نقص الثروات الطبيعية

تدهور جودة الأوساط الطبيعية

التنمية المستدامة

الرؤية الاستراتيجية في أفق.

المرجعيات والمرتكزات

- الدستور
- التوجيهات الملكية
- البرنامج الحكومي
- التزامات كتابة الدولة

- القانون- الإطار رقم .. بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة

التحديات البيئية

الانتقال من المحافظة إلى التدبير المندمج للبيئة

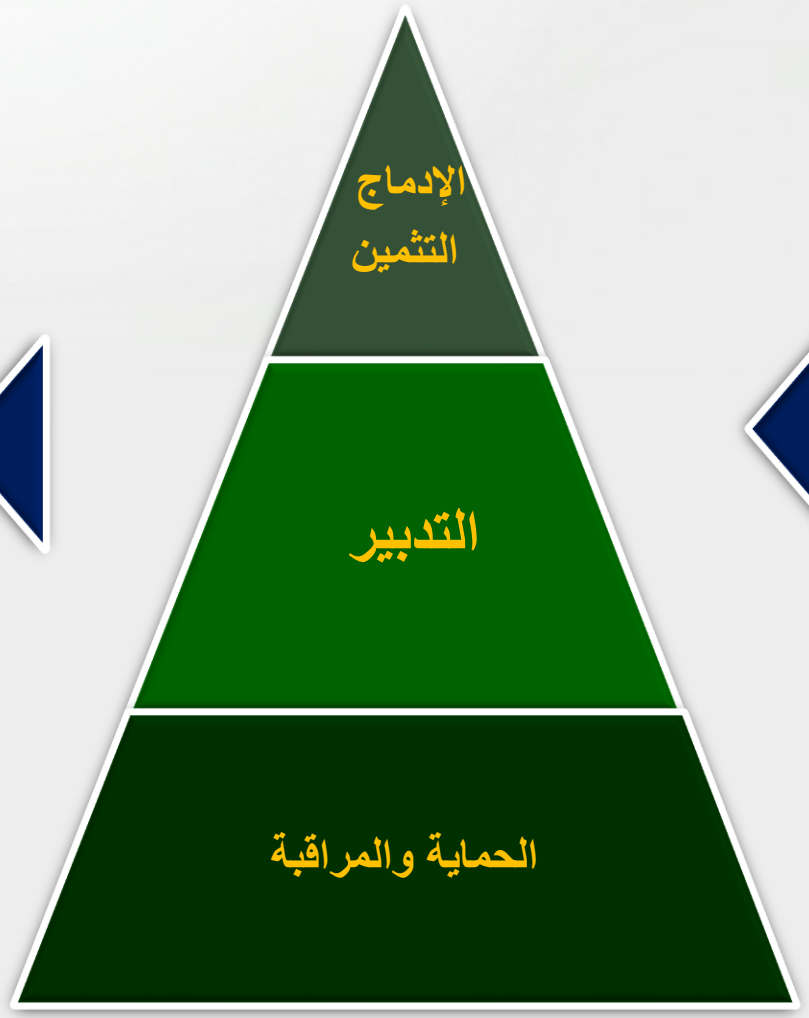

خطة العمل لـ 2017

- تسريع وتيرة إنجاز مشاريع التأهيل البيئي الاستعجالي ..
- تنزيل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.
- المساهمة مع المنتظم الدولي لوضع الأسس اللازمة لمكافحة التغير المناخي والمحافظة على التنوع البيولوجي

قطاع الطـــــاقة

4 أهداف رئيسية

- تعميم الولوج إلى الطاقة بأسعار تنافسية
- تأمين الإمدادات الطاقية و التزود بالطاقة
- الحفاظ على البيئة
- التحكم في الطاقة

5 توجهات استراتيجية

- باقة طاقية متنوعة تعتمد خيارات تكنولوجية موثوقة وتنافسية
- تعبئة الموارد الطاقية الوطنية عبر النمو المتصاعد للطاقات المتجددة
- جعل النجاعة الطاقية أولوية وطنية
- تعزيز الاندماج الجهوي
- التنمية المستدامة

استراتيجية طاقية تعتمد تنمية الطاقات المتجددة و النجاعة الطاقية والاندماج الجهوي

دفعة ملكية سامية للطاقات المتجددة لبلوغ هدف 52 % في أفق 2030

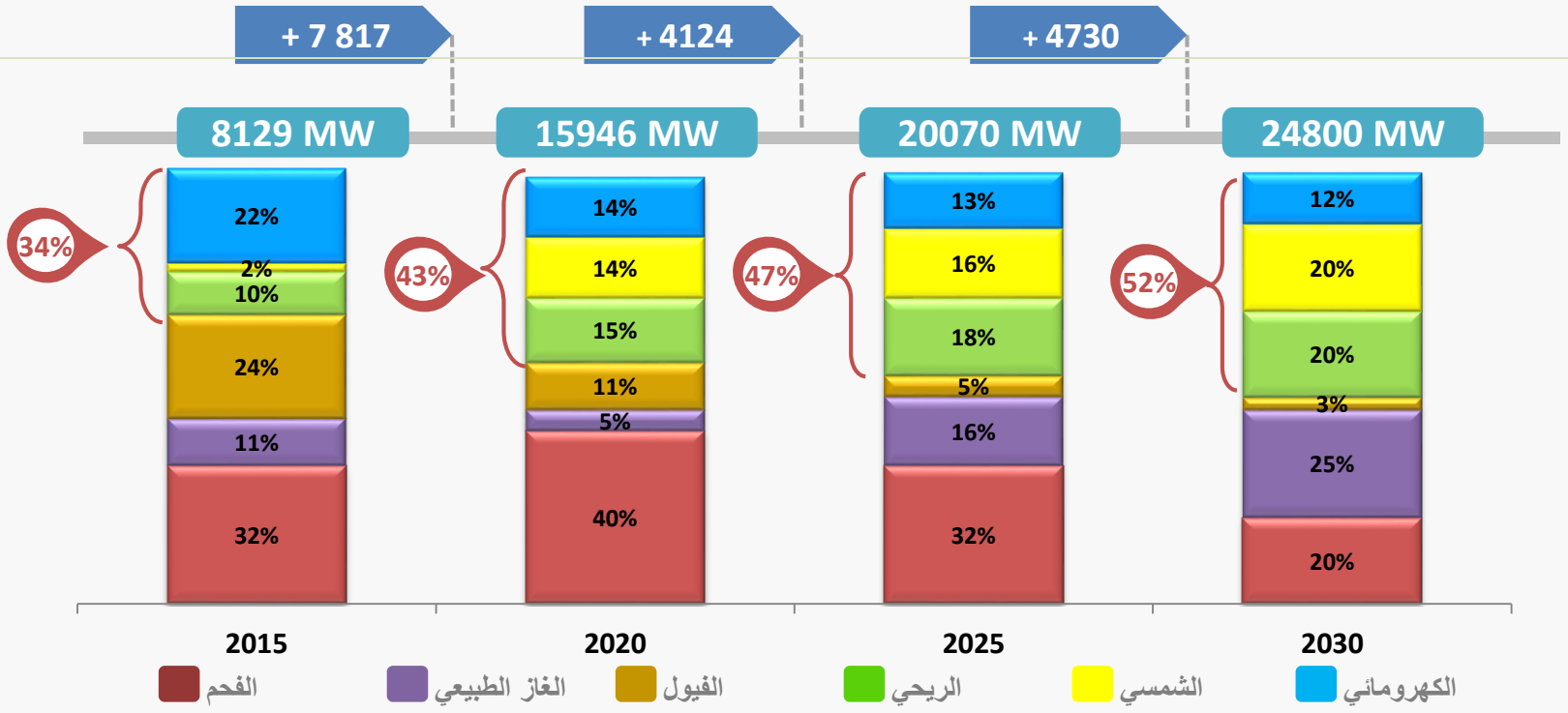

منعطف تاريخي في أفق 2030، إثر تسريع وتيرة الانتقال إلى الطاقات المتجددة،

حيث ستفوق حصة الطاقة الكهربائية من مصادر متجددة حصة الطاقة الأحفورية

1 تحسين الهامش الاحتياطي للطاقة الكهربائية

فوق 10 %

2 ارتفاع حصة الطاقة الشمسية و الريحية (في القدرة المنشأة)

من 2 % سنة 2009
إلى 13 % سنة 2016

3 تراجع التبعية الطاقية

من 98% سنة 2008
إلى 93,3 % سنة 2016

الانخراط الفعلي للمغرب حاليا في مسار الانتقال الطاقي

الكهرباء والطاقات المتجددة

إحداث السلطة الوطنية لضبط الكهرباء وتوسيع مهامها لتشمل ضبط أنشطة الغاز الطبيعي والبنيات اللوجستيكية للمواد النفطية

بلورة وإصدار قانون الكهرباء يهدف إلى إعادة تنظيم قطاع الكهرباء بما فيه أنشطة التوزيع

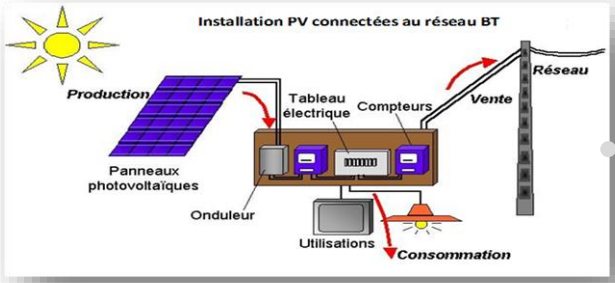

إصدار النصوص التطبيقية الضرورية لفتح الشبكة الكهربائية ذات الجهد المتوسط لفائدة الصناعيين والمنخفض لفائدة المنتجين المنزليين والخدماتيين من الطاقات المتجددة

توقيع الاتفاقية الثلاثية المتعلقة بنقل جميع الأنشطة المتعلقة بالطاقات المتجددة من المكتب الوطني للكهرباء إلى الوكالة المغربية للطاقة المستدامة وتنفيذها في الآجال المحددة

تتميم وتغيير القانون رقم 13-09 لتغيير مدة صلاحية رخص إنجاز المشاريع وإدراج مقتضيات الدورية الوزارية المتعلقة بالمشاريع الكهرومائية

تغيير وتتميم قانون الميثاق الجماعي من أجل إحداث شركات جهوية للتوزيع متعددة الخدمات مع المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والجماعات الترابية كمساهمين

الكهرباء والطاقات المتجددة

بلورة واعتماد نظام من أجل برمجة وتتبع مشاريع الطاقات المتجددة التي سيتم إنجازها من طرف الخواص، والتي تدخل في إطار الأهداف المسطرة في أفق 2030، تطبيقا للقانون رقم 16-37 المغير والمتمم للقانون رقم 09-57 المحدث للوكالة المغربية للطاقة الشمسية، و رقم 38.16 المغير والمتمم للفصل الثاني من الظهير الشريف رقم 1.63.226 الصادر في 5 أغسطس 1963 القاضي بإحداث المكتب الوطني للكهرباء

إعداد القرار المتعلق بتحديد الأظرفة الكهربائية من طرف الموزعين الكهربائيين بهدف تشجيع الاستثمار في إنتاج الكهرباء من طرف الخواص من مصادر متجددة المتعلق بالجهد المتوسط

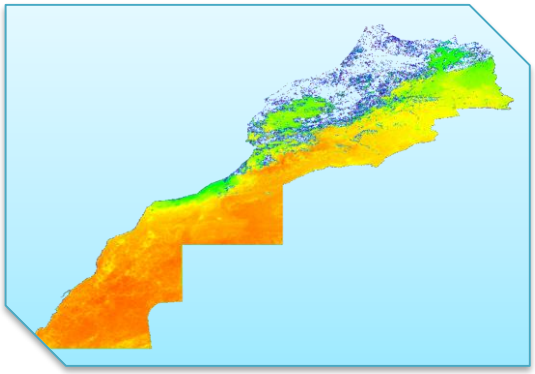

إنجاز بوابة إلكترونية لنشر المواقع المؤهلة لاحتضان وإنجاز مشاريع الطاقات المتجددة من طرف الخواص

الكهرباء والطاقات المتجددة

إنجاز 6150 ميغاواط، 70 % منها من مصادر متجددة

تقوية قدرة الشبكة الكهربائية لتصريف الكهرباء المنتجة من الطاقات المتجددة

تنفيذ تدابير النجاعة الطاقية المتعلقة بإحداث شركات متخصصة في الخدمات الطاقية

بلورة برنامج الشطر النهائي للكهربة بالعالم القروي (رفع نسبة الكهربة القروية (من 99,43 % سنة 2016 إلى 99,79 % سنة 2018)

الكهرباء والطاقات المتجددة

تقوية الربط الكهربائي مع الدول المجاورة لمواكبة مشروع تبادل الكهرباء بين المغرب والدول المجاورة وخاصة بإنجاز الربط الكهربائي مع البرتغال وربط ثالث مع إسبانيا وإخراج مشروع الربط مع الدول الإفريقية جنوب الصحراء

خط الربط الكهربائي بين المغرب و البرتغال (1000 ميغاواط)
دراسة الجدوى في طور الإنجاز

خط الربط الكهربائي بين المغرب و إسبانيا
- تشغيل الخط سنة 1997.
- تعزيز الخط سنة 2006.
- قدرة التبادل : 1400 MW.
- القدرة التجارية : 900 MW.
- المكتب الوطني للكهرباء و الماء الصالح للشرب: رابع فاعل في السوق الكهربائية الإسبانية.
- خط ثالث قيد الدراسة.

خط الربط الكهربائي بين المغرب وموريتانيا
- إدماج الأنظمة الكهربائية لغرب إفريقيا في الشبكة الأوروبية عبر خط الربط المغرب-إسبانيا.
- تثمين موارد الطاقات المتجددة بالمنطقة.
- تشجيع إنشاء سوق كهربائية جهوية.

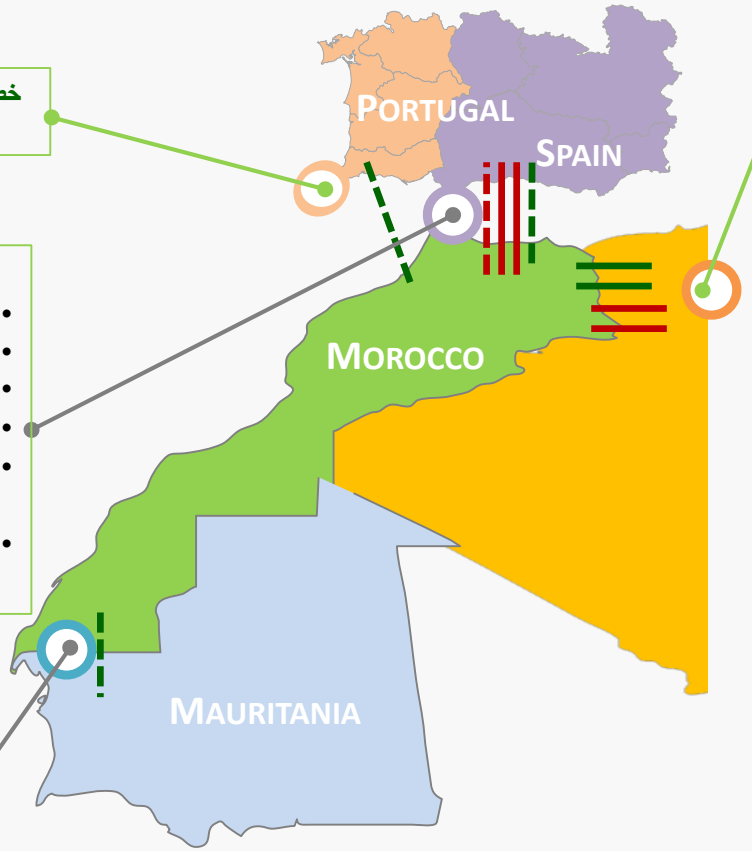

خط الربط الكهربائي بين المغرب و الجزائر
- تشغيل الخط سنة 1988.
- التعزيز بخط 400KV سنة 2008.
- القدرة : 1200 MW.

النجاعة الطاقية

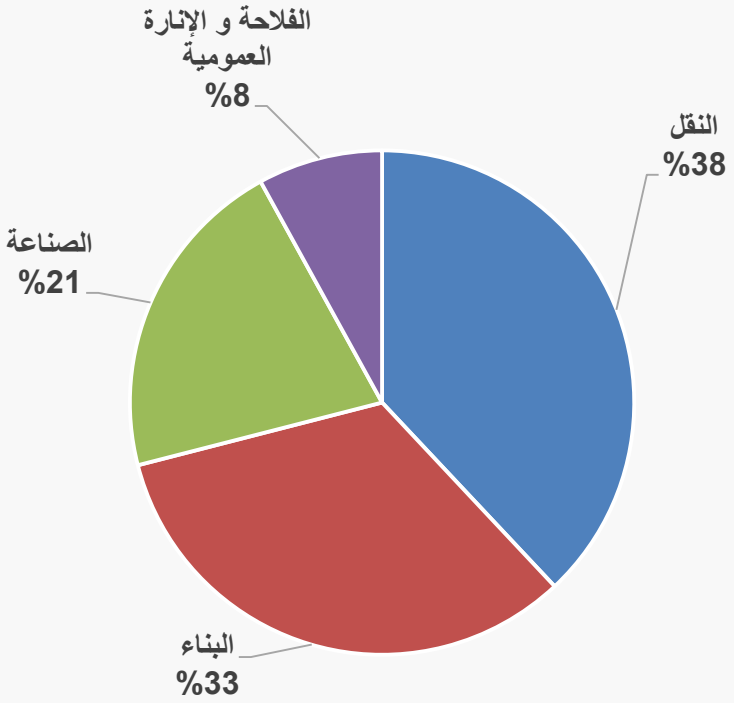

اقتصاد 5 %
في أفق 2020

اقتصاد 20 %
في أفق 2030

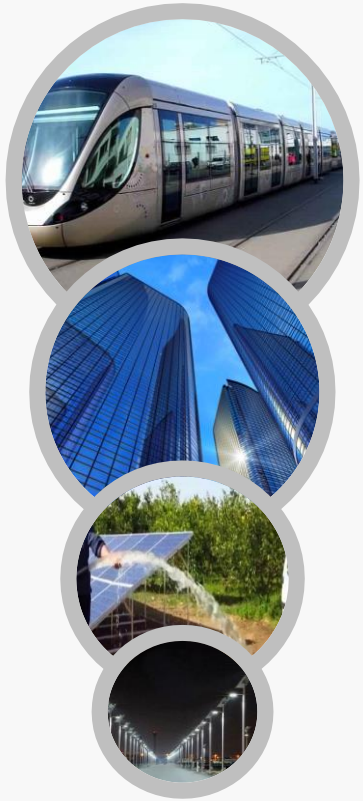

برامج تستهدف بالأساس المستهلكين الكبار
قطاعات النقل و البناء و الصناعة و الفلاحة و الإنارة العمومية

إنهاء بلورة عقد البرنامج المتعلق بالاستراتيجية الوطنية للنجاعة الطاقية والشروع في تنفيذه خلال الفترة الممتدة ما بين 2017 و2021

إعداد خارطة طريق من أجل التثمين الطاقي للكتلة الحيوية والطاقة الجيوحرارية

وضع وتتبع مراحل تطبيق مخطط عمل متعلق بمقتضيات المرسوم رقم 2-13-874 بالموافقة على ضابط البناء العام المحدد لقواعد الأداء الطاقي للمباني من طرف هذه الوزارة بصفتها رئيسة اللجنة الوطنية للنجاعة الطاقية في المباني .

إصدار المراسيم الضرورية لتنفيذ تدابير النجاعة الطاقية المتعلقة بالأداء الطاقي والافتحاصات الطاقية الإلزامية وتقييم الأثر الطاقي وإحداث شركات متخصصة في الخدمات الطاقية

المواد البترولية والغاز الطبيعي

تطوير نظام جديد لحكامة قطاع النفط وتأمين تزويد البلاد بالمواد البترولية ومراقبة جودتها، في إطار تفعيل مقتضيات القانون رقم 15-67.

إرساء نظام جديد لتدبير المخزون الاحتياطي وتمويله وذلك في إطار مخطط الحكومة الرامي إلى إعادة هيكلة قطاع المواد النفطية.

تتميم وتغيير القانون المتعلق بضبط الكهرباء لتوسيع مهام الوكالة الوطنية لضبط قطاع الكهرباء لتشمل ضبط قطاع الغاز الطبيعي والمواد البترولية وخاصة ما يتعلق بالولوج للبنيات اللوجيستيكية للتخزين ونقل المواد البترولية عبر الأنابيب

العمل على إصدار مشروع القانون الخاص بقطاع الغاز الطبيعي وإصدار نصوصه التطبيقية

إدراج المقتضيات التشريعية والتنظيمية والمؤسساتية والتعاقدية المتعلقة بعبور مشروع أنبوب الغاز الطبيعي المغرب-نيجيريا للتراب الوطني في إطار قانون الغاز الطبيعي

المواد البترولية والغاز الطبيعي

تزويد السوق الوطنية بالمواد البترولية بصفة عادية ومستمرة، بالرغم من توقف مصفاة سامير.

اتخاذ التدابير الضرورية لضمان استمرارية تزويد المحطات الحرارية المستعملة للغاز الطبيعي بعد انتهاء مدة سريان الاتفاقيات التي يتم بموجبها تزويد هذه المحطات عبر أنبوب الغاز المغاربي-الأوروبي.

مواكبة وتشجيع إنجاز المشاريع المبرمجة من طرف الخواص **لإنجاز قدرة إجمالية إضافية للتخزين تفوق 670 ألف متر مكعب في أفق 2025، والكافية لتغطية الحاجيات الوطنية.**

إخراج إلى حيز الوجود المرحلة الأولى من مشروع المخطط الوطني لتطوير الغاز الطبيعي بقدرة 5 مليارات متر مكعب.

اتخاذ مجموعة من التدابير لتفعيل مشروع الغاز الطبيعي

- استقبال ما يفوق 90 شركة معظمها عالمية مهتمة بالمشروع.
- اختيار المكاتب الاستشارية على المستوى التقني والمالي والقانوني.
- دراسة بعض العروض في موضوع الاستشارة المتعلقة بشراء الغاز الطبيعي المسال.
- إنجاز بعض الأشغال التحضيرية فيما يخص الميناء الذي سيستقبل الغاز الطبيعي المسال.

إخراج إلى حيز الوجود المرحلة الأولى من مشروع الغاز الطبيعي

- منح رخصة الامتياز لبناء واستغلال محطة استيراد الغاز الطبيعي المسال.
- منح رخصة الامتياز لنقل الغاز وتخزينه على الصعيد الوطني مع تدبير ومراقبة الشبكة الوطنية للأنابيب.
- منح رخصة الامتياز على المستوى الوطني لبناء واستغلال شبكات جهوية لتوزيع الغاز الطبيعي لدى الصناعات المستهلكة.

قـــطاع الـمعـــادن والجيولوجيـــا

قطاع المعادن والجيولوجيا

ظرفية عالمية صعبة

الفوسفاط ومشتقاته

- ارتفاع قوي للعرض العالمي.
- انخفاض طلب الهند وضعف طلب أمريكا اللاتينية خاصة البرازيل.
- تراجع المبادلات التجارية العالمية المتعلقة بالفوسفاط الخام.
- نمو واعد للسوق الإفريقية.
- انتعاش تدريجي مرتقب لواردات كل من الهند والبرازيل.

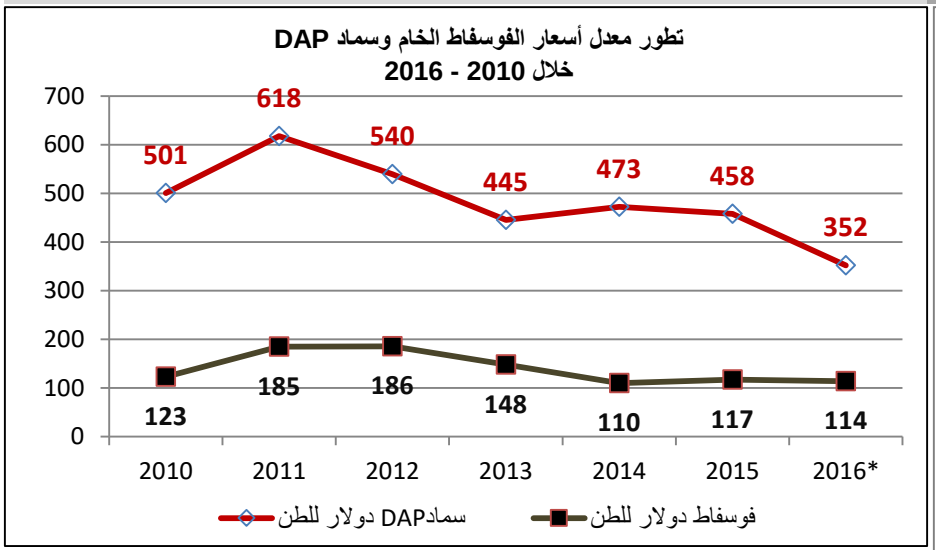

المواد المعدنية الاخرى

- تواصل المنحى التنازلي لأسعار بعض الفلزات غير الحديدية.
- ارتفاع أسعار المعادن النفيسة.

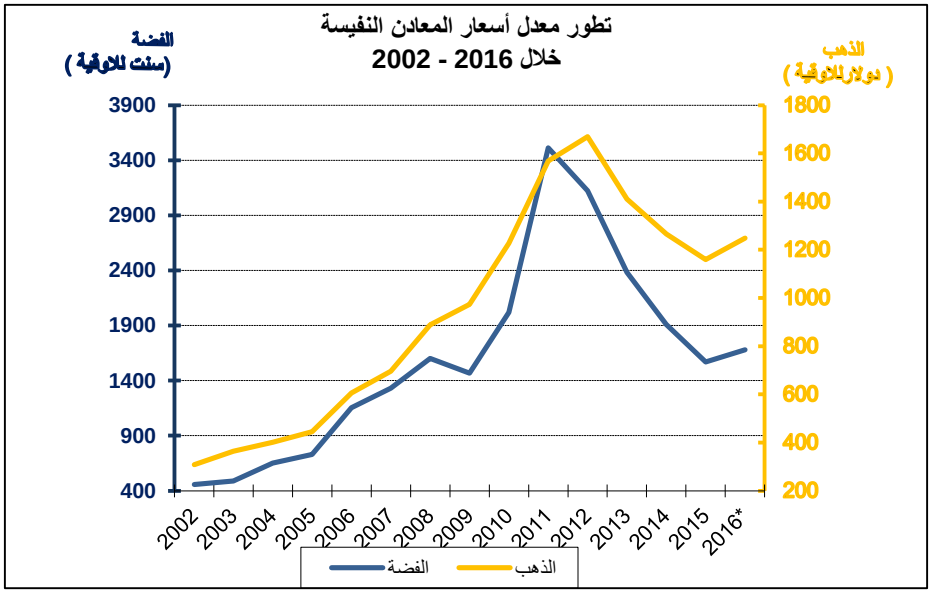

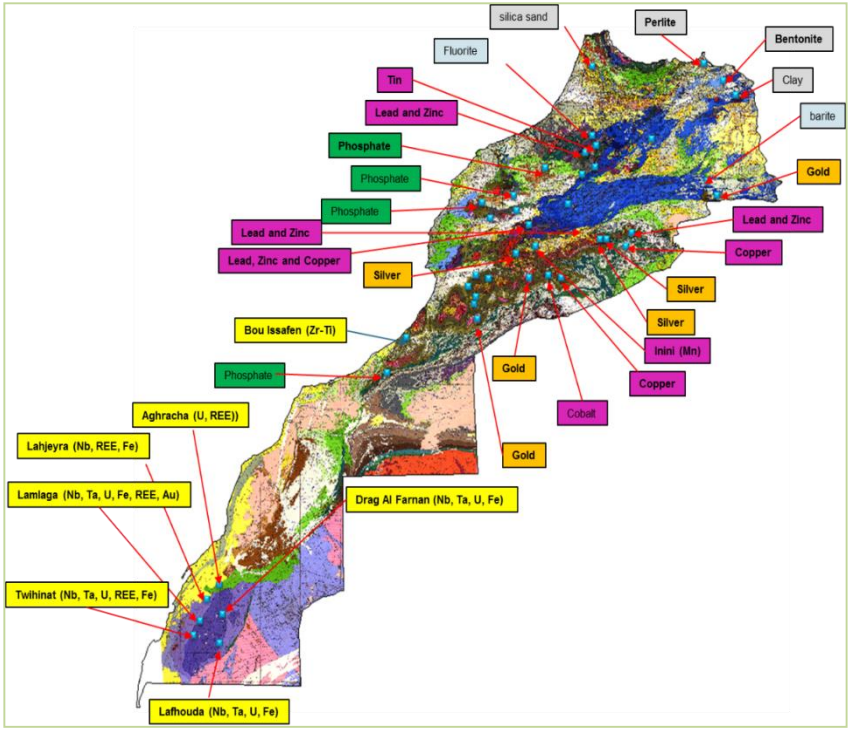

- وجود بنية جيولوجية ملائمة مكنت من تنمية نشاط منجمي بمختلف جهات المملكة.
- توفر المغرب على 75٪ من الاحتياطي العالمي من الفوسفاط.
- تراكم تجربة وخبرة وطنية مهمة في المجال المعدني.

- ريادة عالمية في مجال الفوسفاط ومشتقاته.
- احتلال مراتب أولى بالنسبة لمجموعة من المواد المعدنية.
- مساهمة متميزة للقطاع المعدني في التنمية الاقتصادية والإجتماعية على المستوى الوطني والمحلي.

قطاع المعادن والجيولوجيا

اعتماد استراتيجية تنموية في أفق 2025

مواصلة الريادة المغربية في مجال الفوسفاط

برنامج استثماري طموح للفترة 2008-2025 بمبلغ 199 مليار درهم يروم تطوير الصناعة والتسويق واللوجستيك في مجال الفوسفاط ومشتقاته

- **مضاعفة الانتاج المنجمي بمرتين.**
- **الرفع من الطاقة التحويلية ثلاث مرات.**
- **خفض تكاليف النقل.**

إعطاء حيوية جديدة للقطاع المعدني خارج الفوسفاط

- **وضع قانون جديد للمناجم ذو جاذبية.**
- **تسريع وثيرة الانتاج الخرائطي.**
- **تأهيل التراث المعدني.**
- **إعادة هيكلة النشاط المنجمي التقليدي.**

- **مضاعفة رقم المعاملات ثلاث مرات** (ليفوق 15 مليار درهم).
- **مضاعفة الاستثمارات في مجال التنقيب والبحث المعدني عشر مرات** (ليصل إلى 4 مليارات درهم).
- **مضاعفة مناصب الشغل مرتين** (إحداث 30.000 منصب شغل مباشر).

تعديل القانون رقم 13-33 المتعلق بالمناجم لإدراج مزيد من التوضيحات لبعض المقتضيات واستكمال إصدار النصوص التطبيقية له

تفعيل القانون رقم 15-74 المتعلق بالمنطقة المنجمية لتافيلالت وفجيج عبر إصدار المراسيم التطبيقية

تعديل النظام الأساسي لمستخدمي المقاولات المنجمية وإصداره وتفعيله بما في ذلك إشكالية المناولة وإعادة هيكلة صندوق التكوين المهني المشترك بين المقاولات المنجمية

تعديل القانون المتعلق بالبحث عن حقول الهيدروكاربورات واستغلالها من أجل تبسيط المساطر وإدخال المقتضيات الضرورية المتعلقة بالغاز الصخري

قطاع المعادن والجيولوجيا

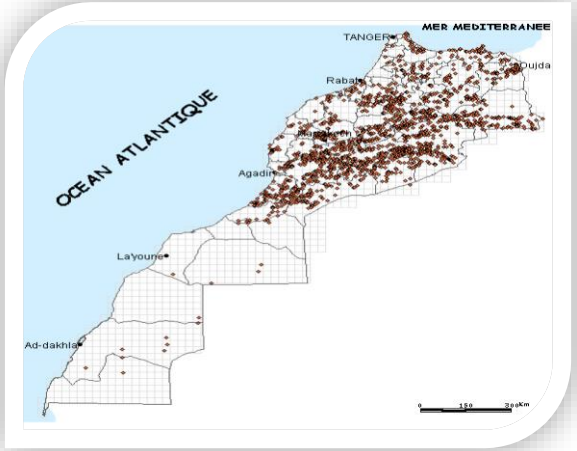

القيام بإحصاء ميداني لجرد الرخص المعدنية الموجودة في حالة جمود و إلغاءها ووضعها رهن إشارة المستثمرين

مواكبة البرنامج الاستثماري في مجال الفوسفاط وخاصة فيما يخص الانفتاح على السوق الإفريقية

تفعيل الاستراتيجية التنموية للقطاع المعدني خارج الفوسفاط

قطاع المعادن والجيولوجيا

العمل على إدراج تحفيزات لتشجيع الاستثمار في القطاع المعدني في إطار قانون المالية 2018 كما هو منصوص عليه

العمل على تشجيع الشركات العالمية العاملة حاليا بالمملكة في مجال التنقيب عن البترول والغاز، على مواصلة وتوسيع أشغالها، وكذا الترويج للمؤهلات الوطنية بهدف استقطاب شركات جديدة قصد الرفع من حظوظ اكتشاف حقول قابلة للاستغلال

تنزيل برنامج إعادة هيكلة النشاط المنجمي التقليدي والشروع في التدابير الأولية بإعطاء الإنطلاقة للدراسة المتعلقة بتحديد المناطق الأولى للإستثمار في منطقة كاديطاف

تعزيز حماية التراث الجيولوجي

وضع اطار تنظيمي يحدد التدابير المتعلقة بحماية التراث الجيولوجي

نشر و ترويج المعلومة الجيوعلمية

رقمنة الرصيد المتوفر من الخرائط الجيولوجية وانجاز بوابة الكترونية جغرافية جيولوجية

رفع نسبة التخريط الجيولوجي

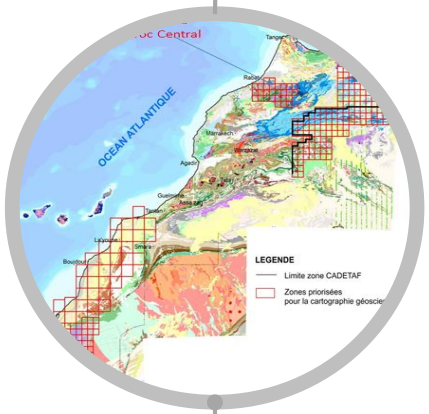

رفع نسبة التخريط في أفق 2021

- الجيولوجي: من 36 % الى 43,7 %
- الجيوفيزيائي: من 42 % الى 47,7 %
- الجيوكيميائي: من 8 % الى 11,5 %

قطاع المعادن والجيولوجيا

المشاريع المبرمجة برسم سنة 2017

الأهداف الاستراتيجية

- تطوير وتقوية البنيات التحتية الجيولوجية والجيوموضوعاتية الوطنية.
- تشجيع وتعزيز اكتشاف الموارد المعدنية والطاقية والصخور الصناعية.
- تيسير اتخاذ القرارات بناء على معطيات علمية موثوقة في مجال تطوير البنية التحتية والسلامة وإعداد التراب الوطني.

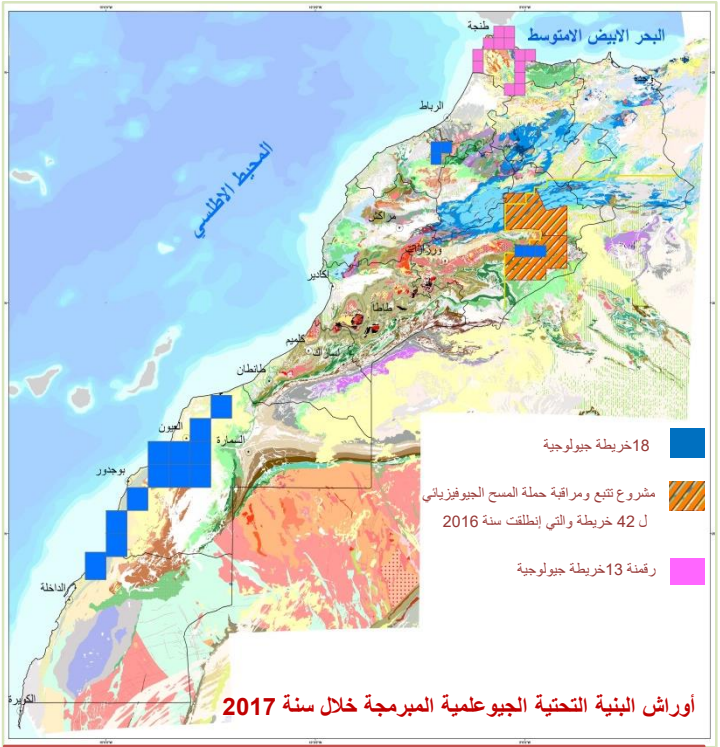

أوراش البنية التحتية الجيوعلمية المبرمجة خلال سنة 2017

المشاريع المبرمجة

	2016			2017			
	عدد الخرائط المبرمجة	نسبة التغطية الوطنية المستهدفة %	الغلاف المالي المتوقع (مليون درهم)	عدد الخرائط المبرمجة	نسبة التغطية الوطنية المستهدفة %	الغلاف المالي المتوقع (مليون درهم)
الخرائط الجيولوجية	-	-	-	18	39,01	15
الخرائط الجيوفيزيائية	42	47,67	8,97	-	-	0,73 *
رقمنة الخرائط الجيولوجية	20	48,7	0,49	13	65,8	0,4

* مشروع تتبع ومراقبة الأشغال الخاصة بحملة المسح الجيوفيزيائي التي اطلقت سنة 2016

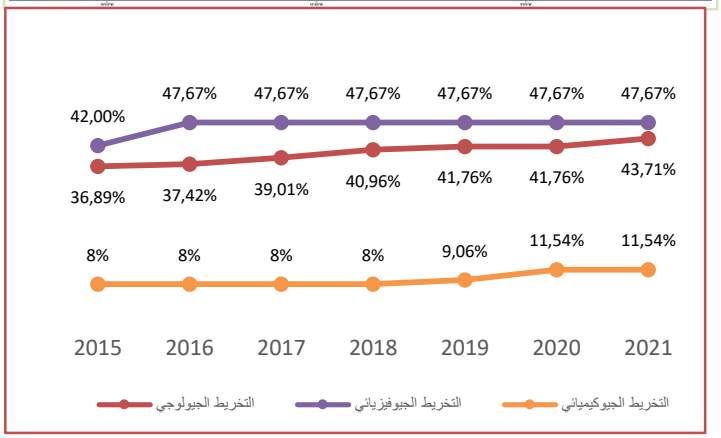

تنظيم الدورة الثانية للأيام الجيولوجية للمملكة المغربية

بعد تنظيم، سنة 2016، الدورة الأولى للأيام الجيولوجية للمملكة المغربية تحت شعار **"الجيولوجيا والتنقيب"** والتي عرفت نجاحا كبيرا، تعتزم وزارة الطاقة والمعادن و التنمية المستدامة، الشروع في تنظيم الدورة الثانية للأيام الجيولوجية للمملكة المغربية.

الأنشطـــــة المواكبـــــة

الأنشطة المواكبة

01 إصدار مشروع القانون المتعلق بالمواد المتفجرة ذات الاستعمال المدني

02 تعزيز السلامة المرتبطة بآلات الضغط الغازي والبخاري

03 إحداث مختبر للتحاليل الجيولوجية والمنجمية وتقوية الإطار المؤسساتي لمختبرات المواد البترولية لتعزيز مراقبة هذه المواد

الأنشطة المواكبة

01

القيام بدراسة للإستشراف الطاقي في أفق 2050 وإحداث مركز للتحليل والاستشراف الطاقي والمعدني

02

توسيع شبكة المعاهد الجهوية وتقوية قدرات مؤسسات التكوين والبحث والتطوير وتخصيص مقاعد بيداغوجية إضافية لطلبة الدول الإفريقية

03

إحداث مركز التميز للتكوين والبحث العلمي موجه بالخصوص للدول الإفريقية

الأنشطة المواكبة

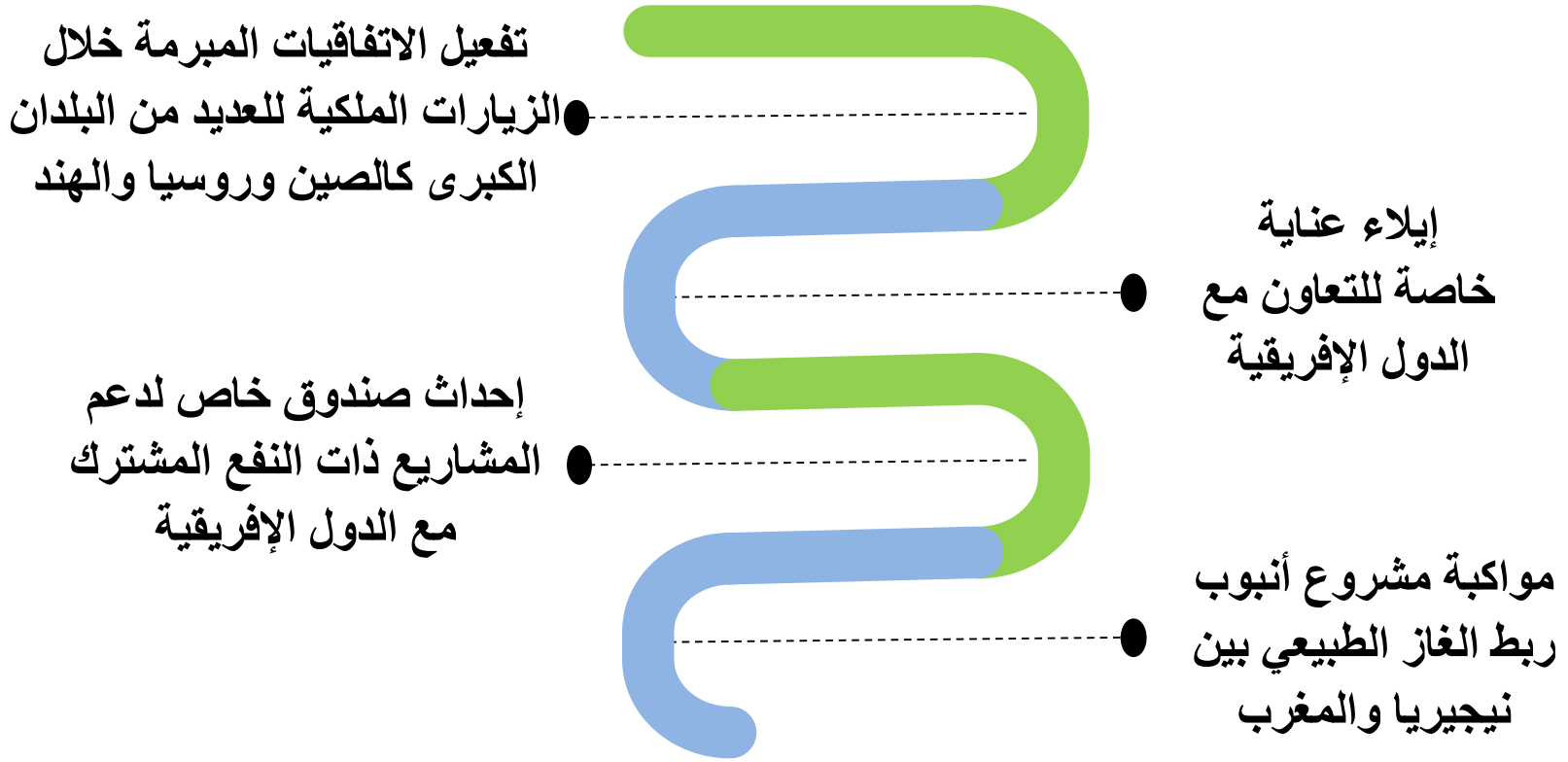

الأنشطة المواكبة

01 تعبئة الأوعية العقارية لإنجاز المشاريع الطاقية والمعدنية الاستراتيجية والمستعجلة والمساهمة في وضع آليات على الصعيد الوطني لتسهيل عملية الاقتناء

02 إطلاق مسلسل التشاور مع الفاعلين والمتدخلين من أجل تطوير وتبسيط المساطر الإدارية للتراخيص المرتبطة بالاستثمار

03 ملاءمة الهيكلة الخارجية للوزارة مع متطلبات الجهوية المتقدمة من أجل تطوير شراكات بين المصالح الخارجية للوزارة والجهات

04 إعادة هيكلة الإدارة المركزية لملاءمتها مع تطور القطاع بإضافة **مديريتين** (مديرية الشؤون القانونية ومديرية النظم المعلوماتية) **وثلاثة أقسام وتسعة مصالح**

05 وضع مسطرة لتفعيل وتطبيق مقتضيات الحكامة المرتبطة بالمؤسسات والشركات العمومية

06 وضع منظومة لتسهيل عملية تبادل الوثائق والمعلومات مع الإدارات والقطاع الخاص

07 مواصلة إنجاز المخطط المديري للنظام المعلوماتي

الميزانية الفرعية لقطاع الطاقة والمعادن لسنة 2017

ميزانية التسيير : 367.813.000 درهم

الموظفون : 131.794.000 درهم

المعدات والنفقات المختلفة : 236.019.000 درهم

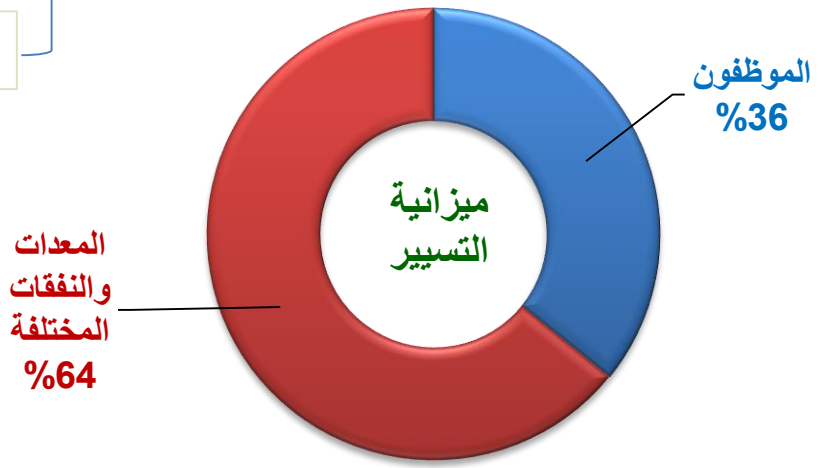

ميزانية الاستثمار : 142.186.000 درهم

قطاع الطاقة والمعادن : 24.979.000 درهم

المدارس والمؤسسات العمومية: 117.207.000 درهم

(بالدرهم)

المركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية	64.000.000,00
المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن	25.000.000,00
الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية	20.000.000,00
المدرسة الوطنية العليا للمعادن بالرباط	5.637.000,00
معهد المعادن بمراكش	1.380.000,00
مركزية الشراء والتنمية للمنطقة المنجمية لتافيلالت وفجيج	1.000.000,00
المدرسة التطبيقية للمعادن بتويسيت	190.000,00
المجموع	117.207.000,00

صندوق التنمية الطاقية (*) :

- الاعتمادات المفتوحة : 5.807.119.818 درهم.

- الوضعية المالية الحالية : 1.821.388.956 درهم.

** : ممول من طرف المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية*

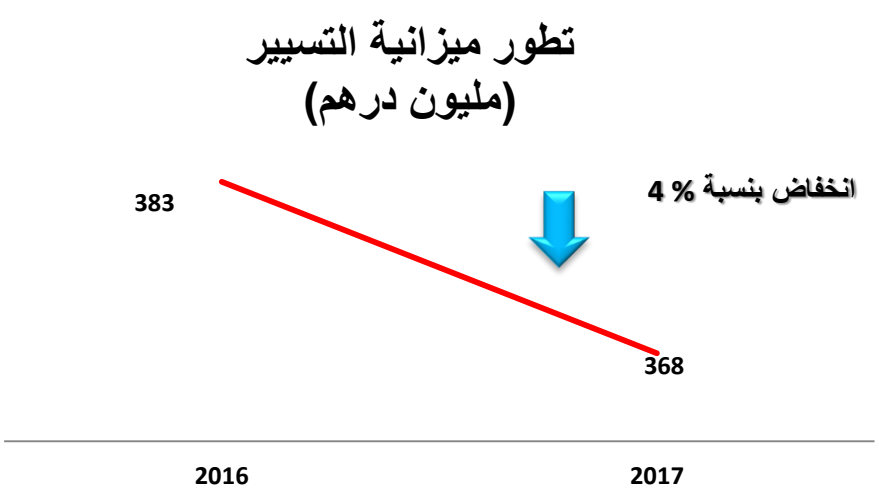

(مليون درهـــم)

	2016	2017	الفرق	ملاحظات
ميزانية التسيير	383,061	367,813	-15,248 (-3,98%)	▪ 14,873 مليون درهـــم بالنسبة لنفقات الموظفين والأعوان ▪ 375.000 درهـــم بالنسبة لفصل المعدات والنفقات المختلفة
ميزانية الاستثمار	142,186	142,186	--	نفس اعتمادات سنة 2016

	الاعتمادات (مليون درهـــم)		الفرق	
	المطلوبة	الممنوحة	المبلغ بالدرهـــم	النسبة المئوية
ميزانية التسيير	59,179	44,828	14,351	-24%
ميزانية الاستثمار	58,00	24,979	33,021	-57%

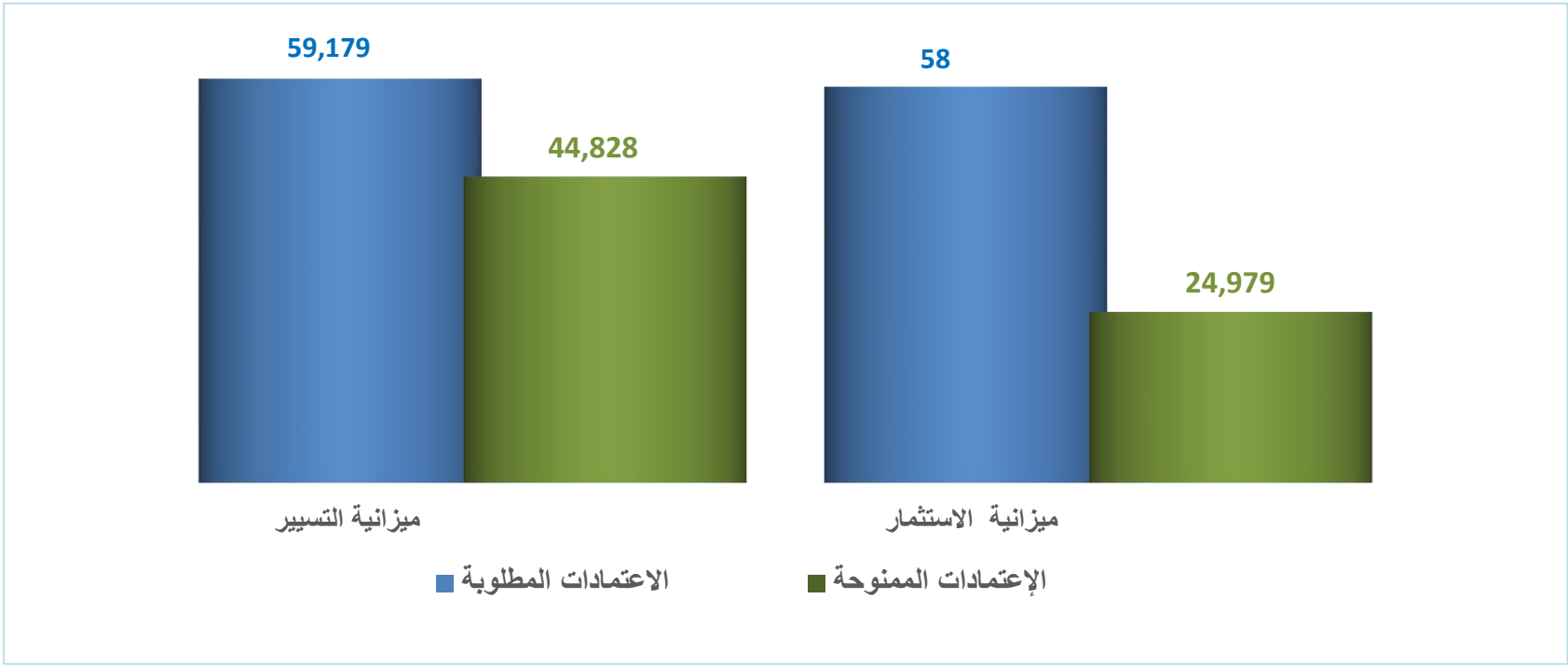

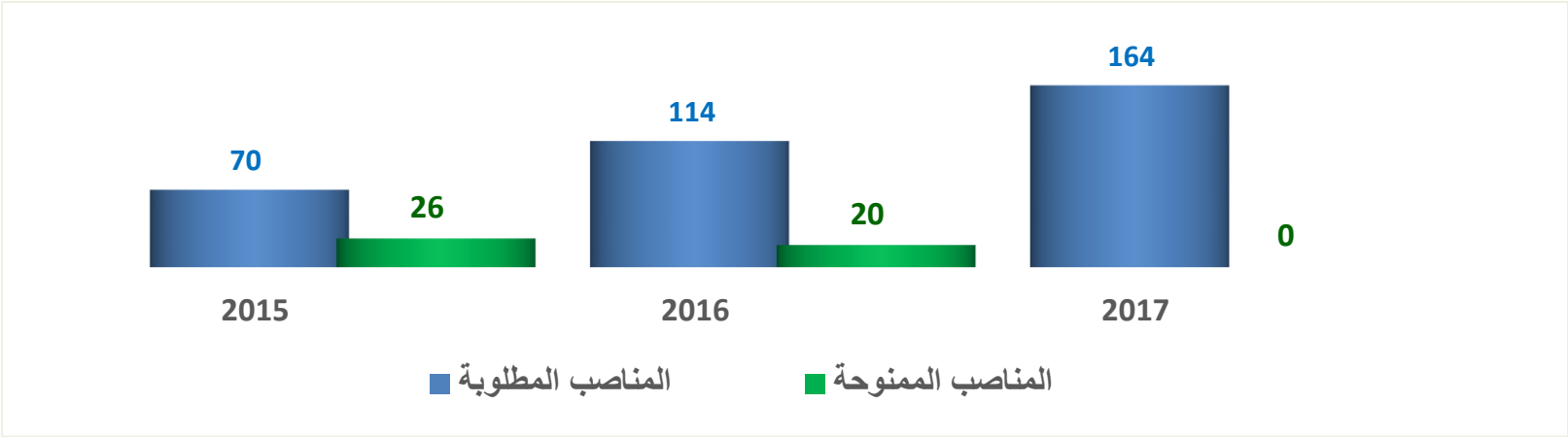

ميزانية التسيير	المناصب		الفرق	
	المطلوبة	الممنوحة	العدد	النسبة المئوية
2015	70	26	44	-63%
2016	114	20	94	-82%
2017	164	0	164	-100%

شكرا على حسن انتباهكم

عرض السيدة كاتبة الدولة

المكلفة بقطاع

التنمية المستدامة

المملكة المغربية

كتابة الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة
المكلفة بالتنمية المستدامة

مشروع ميزانية 2017

ماي 2017

محتوى العرض

1. التوجهات الاستراتيجية
2. برامج كتابة الدولة
3. حصيلة 2016 و برنامج عمل 2017
4. مشروع ميزانية 2017

التوجهات الاستراتيجية وبرامج كتابة الدولة

البرنامج 1:
الريادة والدعم

1. تعزيز تنظيم ونجاعة تدبير الوزارة على المستويين الوطني والترابي

البرنامج 2:
ترسيخ الحكامة البيئية والتنمية المستدامة وتعبئة الفاعلين الأساسيين

2. ترسيخ الحكامة البيئية والتنمية المستدامة
3. تقوية أجهزة الرصد واليقظة والوقاية والتوقعات المستقبلية والتخطيط في مجال البيئة والتنمية المستدامة
4. تعبئة الفاعلين الأساسيين وتعزيز مبادئ التنمية المستدامة
5. السهر على تنفيذ السياسة الوطنية في مجال محاربة تغير المناخ
6. السهر على تنفيذ السياسة الوطنية في مجال المحافظة على التنوع البيولوجي وتثمينه

البرنامج 3:
حماية وتثمين البيئة وتشجيع الانتقال نحو الاقتصاد الاخضر

7. تعزيز حماية البيئة وتحسين إطار عيش المواطنين
8. تشجيع الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر

برامج كتابة الدولة

احتراما للأحكام الجديدة للقانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية، الذي ينص على هيكلة الميزانية حول البرامج والمشاريع والأنشطة، مع تحديد أهدافها، ووضع مؤشرات لتتبعها، تم تحديد 3 برامج من طرف كتابة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة.

البرامج (3)	عدد الأهداف	عدد المؤشرات	عدد المشاريع	الميزانية المخصصة (الميزانية العامة للاستثمار والتسيير (درهم))
1. الريادة والدعم.	3	5	5	44 460 000 4,61 %
2. ترسيخ الحكامة البيئية والتنمية المستدامة وتعبئة الفاعلين الأساسيين.	4	11	6	57 706 000 5,99 %
3. حماية وتثمين البيئة وتشجيع الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر.	3	9	6	859 494 000 89,17 %
المجموع	10	25	17	963 850 000 (الاستثمار: 918 800 000 د والتسيير: 45 060 000 د)

حصيلة 2016 و برنامج عمل 2017

البرنامج 1: الريادة والدعم

العمليات المنجزة خلال السنة المالية 2016	العمليات المبرمجة خلال السنة المالية 2017
تحديث الإدارة	**تحديث الإدارة**
استكمال إرساء الهياكل التنظيمية الجديدة للوزارة على المستوي المركزي والجهوي ودعم المصالح اللاممركزة للوزارة.	الاستمرار في إرساء الهياكل التنظيمية الجديدة للوزارة المكلفة بالبيئة **ودعم المصالح اللاممركزة**.
النهوض بالتكوين وتعزيز القدرات من خلال إعداد برنامج بهذا الشأن.	النهوض بالتكوين وتعزيز القدرات من خلال تنظيم دورات تكوينية .
وضع نظام للتدبير التوقعي للوظائف والكفاءات.	مواصلة تفعيل المنظومة المعلوماتية للوزارة (تجديد البنية التحتية المعلوماتية، متابعة دراسة إنجاز التصميم المديري لنظام المعلومات، وكذا دراسة إنجاز نظام تدبير أمن نظم المعلومات، وتنزيل وتفعيل مخرجاتهما، إلخ).
تعزيز وتفعيل المنظومة المعلوماتية للوزارة (الأنترنيت، التصميم المديري لنظام المعلومات، إلخ.)	**اعتماد معيار الجودة "إيزو" 9001 نسخة 2015 بالنسبة لمجموعة من مسلسلات التدبير.**
مواصلة ورش منظومة تدبير الجودة بالوزارة عبر وضع مجموعة من مسلسلات التدبير وفقا لمعيار الجودة "إيزو" 9001 نسخة 2015.	**اعتماد معيار الجودة بالنسبة للمختبر الوطني للدراسات ورصد التلوث.**
تأهيل المختبر الوطني للدراسات ورصد التلوث لمواكبة الأوراش الكبرى للوزارة.	

البرنامج الوطني للتطهير السائل ومعالجة المياه العادمة

- **الأهـداف :**
  - الرفع من مستوى الربط بشبكة التطهير السائل إلى 80% في أفق 2020 و 100% في أفق 2030.
  - تقليص نسبة التلوث المنزلي بنسبة 60% في أفق 2020 و 100 %في أفق 2030.
  - إعادة استعمال 50% من المياه العادمة المعالجة في أفق 2030.

- **الكلفة الإجمالية :** تبلغ تكلفة هذا البرنامج، الذي يهم 330 مدينة ومركز حضري، **50 مليار درهم**.

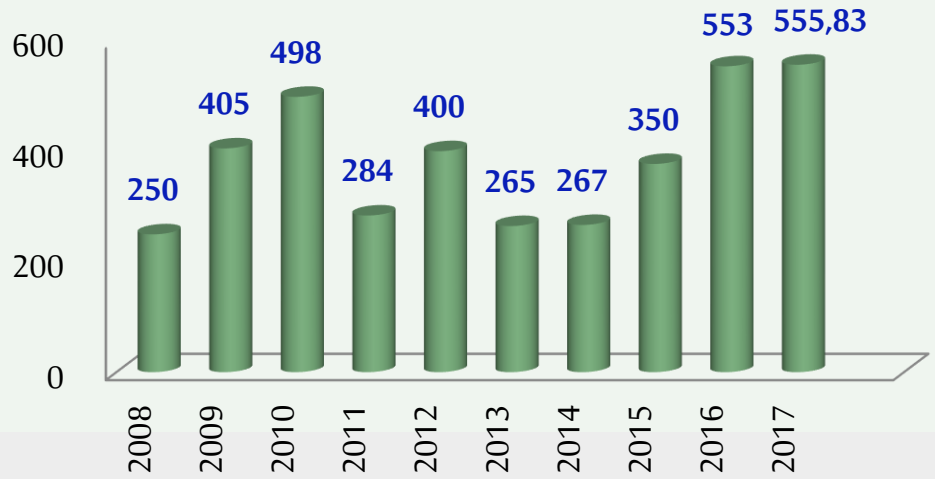

البرنامج الوطني للتطهير السائل ومعالجة المياه العادمة

برنامج عمل 2017 (555,835 م.د)			
نوعية التدخل	مشاريع جديدة	مشاريع في طور الإنجاز	مجموع الاعتمادات (م.د)
دعم الوكالات المستقلة (محطة المعالجة).	5 في طور تحديد مكانها	11	167
دعم المكتب الوطني للماء الصالح للشرب (محطة المعالجة).	15 في طور تحديد مكانها	60	378,83
التطهير السائل بالعالم القروي.	5 تم الاتفاق بشأن هذه الجماعات مع رئيس جهة الشرق	5	10

البرنامج الوطنـــي لتدبير النفايـــات المنزليـــة والمماثلـــة

الأهـــداف :

- تعميم المخططات المديرية على كل عمالات وأقاليم المملكة.
- الرفع من نسبة جمع النفايات إلى مستوى 100٪ سنة 2022.
- إنجاز مراكز لطمر وتثمين النفايات المنزلية والمماثلة لها لصالح كل المراكز الحضرية (100٪) في أفق سنة 2022.
- إعادة تأهيل كل المطارح الغير المراقبة (100٪) بحلول سنة 2022.
- إضفاء الطابع المهني على تدبير هذا القطاع بالحواضر لاسيما من خلال التدبير المفوض.
- تطوير عملية فرز وتدوير وتثمين النفايات عبر مشاريع نموذجية لرفع مستوى التدوير إلى 20٪ و تثمين إضافي في أشكال مختلفة لا تقل عن 30٪ من النفايات المنتجة بحلول سنة 2022.
- تحسيس وتكوين الفاعلين الأساسيين في ميدان تدبير النفايات

الكلفة الإجمالية : 40 مليار درهم.

قبل التهيئة

بعد التهيئة

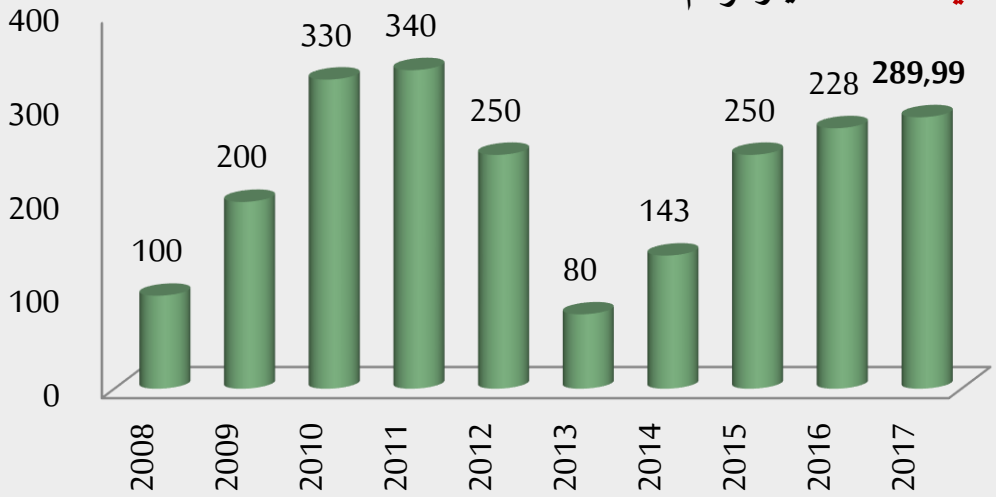

البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية والمماثلة

برنامج عمل سنة 2017

نوعية المشروع	المشاريع وتقدم الأشغال بها	المطارح المعنية	مجموع الاعتمادات (م.د) (*)
تأهيل المطارح العشوائية	متابعة وإنهاء الأشغال : 18 انطلاق الأشغال : 25	مكناس، جرادة، ميسور ، سوق الأربعاء الغرب، جرسيف، المهدية، بن الطيب، تاونات، الوطية (طان طان)، طاطا، أقا، فوم الحصن، فوم الزكيد وسيدي علال البحراوي، العيون, قلعة السراغنة، مطرح واد الناشف بمدينة وجدة و الجبهة. آسفي، سبت كزولة، جمعة سحايم، تازة، القنيطرة، طنجة، بوجدور، سيدي افني، الخميسات، ثيفلت، بني ملال، السمارة، صفرو، الهاليل، سيدي بنور، خريبكة، واد زم، أ بي جعد ، أزيلال ، بني عياط ، الحسيمة ، بير الجديد ، سيدي سليمان ،باب تازة و أكادير.	268,44 م.د
إنجاز مراكز الطمر والتثمين	متابعة وإنهاء الأشغال : 1 انطلاق الأشغال : 16	طنجة تازة، بني ملال، تزنيت، العرائش، بوجدور، سيدي أفني، صفرو ، تطوان ، الدار البيضاء ، سيدي قاسم ، تاركيست ، برشيد، سطات ، تاوريرت، وازان و اشتوكة أ يت باها,	131,47 م.د
إنجاز مشاريع التثمين	فرز النفايات : 1	مدينة مراكش	10 م.د

(*) 409,91 = 10+268,44+131,47 (289,99م. د من ميزانية برسم سنة 2017 و 119,92 م.د من الصندوق الوطني لحماية البيئة والتنمية المستدامة)

محاربة النقط السوداء للتلوث الصناعي

برنامج عمل 2017			
نوعية المشروع	إنهاء	في طور الإنجاز	مجموع الاعتمادات (م.د)
مكافحة تلوث الهواء	-	4 قرية الولجة (سلا)، تامكروت (زاكورة)، دوار حشالفة (الجديدة)، دوار الضراوة (مراكش)	4
FODEP	2	5	10
MVDIH	-	5	15
تثمين و إعادة استعمال النفايات السائلة والصلبة الناتجة عن قطاع زيت الزيتون	-	2	1.5

البرنامج الوطني لتثمين النفايات

حصيلة 2016 و برنامج عمل 2017

المنظومة	الإطار القانوني	اتفاقية الشراكة	الدراسة	كمية النفايات الإجمالية (طن في السنة)	كمية النفايات المعالجة (طن)	مناصب الشغل المرتقبة	حجم الاستثمارات (م.د)
المحولات(PCB)	في طور التحضير	نعم	نعم	3600	810 التخلص من 480 معالجة 330	20	30
البطاريات	نعم	نعم	نعم	10.000	4000	2000	30
العجلات	في طور التحضير	نعم	نعم	34.000	1000	4000	80
النفايات المحتوية على البلاستيك	نعم	لا	نعم	5.300.000	511.000	3000	500
الزيوت الصناعية	نعم	نعم	نعم	70.000	0	300	120
الزيوت الغذائية و الدهون الحيوانية	في طور التحضير	نعم	نعم	450.000	10.000	9000	450
الورق و الكارتون	في طور التحضير	نعم	نعم	250.000	150.000	5000	350
النفايات الكهربائية والالكترونية	في طور التحضير	في طور التحضير	في طور التحضير	121 000		-	-
مخلفات الهدم و البناء	في طور التحضير	في طور التحضير	في طور التحضير	-	-	-	-
نفايات السيارات	في طور التحضير	لا	في طور التحضير	-	-	-	-
	-	-	-	6238600,00	676810,00	23.320	1560

البرنامج الوطني لتثمين النفايات

تفعيل اتفاقيات الشراكة الخاصة بمراكز الفرز المبرمة سابقا (377,7 م.د)

الإقليم أو العمالة	المساهمة (م.د)	موقعة	في طور التوقيع	في طور المراجعة
الدار البيضاء	70	x	-	-
الداخلة	21,6	x	-	-
بوجدور	10	x	-	-
خنيفرة	15	x	-	-
تزنيت	5	x	-	-
افران	16,4	x	-	-
مكناس	21,6	x	-	-
العيون	21,6	x	-	-
ورزازات	5	x	-	-
المحمدية	40,9	x	-	-
مراكش	30	x	-	-
طنجة	30	x	-	-
بني ملال	15	x	-	-
أكادير	39,6	-	x	-
الناضور	18,4	-	x	-
جمعية الفرز سيدي البرنوصي	8,6	-	x	-
جمعية أكروتيك (سوس)	7,9	-	x	-
تعاونية الرشاد بالخميسات	1,1	-	x	-

تعزيز الإطار القانوني والمؤسساتي

العمليات المنجزة خلال السنة المالية 2016

- إصدار النصوص القانونية التالية:
  - مرسوم بشأن تأليف وعدد أعضاء واختصاصات وكيفيات عمل اللجنة الوطنية للتدبير المندمج للساحل واللجان الجهوية وكيفيات إعداد المخطط الوطني والتصاميم الجهوية للساحل.
  - 3 قرارات مشتركة لتطبيق بعض أحكام القانون رقم 77.15 القاضي بمنع صنع **الأكياس** من مادة البلاستيك واستيرادها وتصديرها وتسويقها واستعمالها.
  - قرار بالمصادقة على الاتفاقية التي تقضي بتأسيس مجموعة ذات نفع عام مسماة "**مركز الكفاءات للتغير المناخي**".
  - مرسوم بإحداث أجرة عن الخدمات المقدمة من قبل الوزارة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلفة بالبيئة.

العمليات المبرمجة خلال السنة المالية 2017

- **تفعيل مقتضيات القانون-الإطار رقم 12-99 بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة.**
- **متابعة إعداد النصوص التطبيقية المتعلقة بالقانون رقم 81.12 المتعلق بالساحل.**
- متابعة إعداد النصوص التطبيقية المتعلقة بالقانون رقم 13.03 المتعلق بمكافحة تلوث الهواء.
- تحيين القانون رقم 28.00 المتعلق بتدبر النفايات والتخلص منها ومتابعة إعداد نصوصه التطبيقية (المسؤولية الموسعة للمنتج وتدبير النفايات؛ **إحداث منظومات تثمين بعض النفايات** كالزيوت المستعملة، والعجلات المطاطية المستعملة، والنفايات الإلكترونية، ونفايات الورق والكارطون والبلاستيك، والنفايات الهامدة وغيرها من النفايات الصناعية غير الخطرة).
- مراجعة القانون 03-12 المتعلق بدراسات التأثير على البيئة.
- إعداد مشروع قانون بشأن الحصول على الموارد الجينية وتقاسم المنافع الناتجة عن استخدامها.
- إعداد مشروع قانون يتعلق بتدبير ومراقبة المواد الكيماوية.

تعزيز الإطار القانوني والمؤسساتي

العمليات المنجزة خلال السنة المالية 2016	العمليات المبرمجة خلال السنة المالية 2017
◎ إصدار القرار المتعلق بتحديد اختصاصات وتنظيم المصالح المركزية للوزارة المكلفة بالبيئة. ▫ إحداث المفتشية العامة للوزارة. ▫ خلق مركز الكفاءات للتغير المناخي.	✦ الارتقاء بالمجلس الوطني للبيئة إلى المجلس الوطني للبيئة والتنمية المستدامة.
◎ إصدار القرار المتعلق بتحديد اختصاصات وتنظيم المصالح اللاممركزة للوزارة المكلفة بالبيئة. ▫ إحداث المديريات الجهوية (12 جهة).	✦ مراجعة الهيكلة العامة لكتابة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة، للأخذ بعين الاعتبار المهام الجديدة للوزارة في مجال التنمية المستدامة ورفع التحديات المطروحة بهذا الشأن.
◎ إصدار القرار المتعلق بتحديد عدد الموظفين المكلفين بمهام التفتيش بالمفتشية العامة للوزارة المكلفة بالبيئة. ▫ إحداث هيئة مفتشي الشرطة البيئية.	

مواكبة مشروع الأكاديمية الإسلامية للبيئة والتنمية المستدامة

معطيات عامة

- 57 دولة منتشرة في أربع قارات.
- أكبر مجموعة متعددة الأطراف بعد منظمة الأمم المتحدة، وتشمل مؤسسات فعالة.
- عدة مقومات للوحدة: الدين، والثقافة، والجغرافيا، والتكامل الاقتصادي.

التحديات المطروحة

- استفحال ظاهرة التصحر.
- ظواهر الجفاف والفيضانات.
- ضعف التنمية البشرية، والفقر، وضعف التصنيع.
- ضعف التعاون في مجال البحث العلمي والتكوين.

الأهداف الاستراتيجية

- تعزيز قدرات الدول الإسلامية في مجال البيئة والتنمية المستدامة .
- تعزيز التعاون وتقوية تبادل الخبرات والتجارب بين مختلف دول العالم الإسلامي في مجال البيئة والتنمية المستدامة.

"... في هذا السياق نقترح عليكم النظر في إمكان إحداث اكاديمية إسلامية للبيئة والتنمية المستدامة لإغناء البحوث وتبادل التجارب، وتعزيز القدرات من خلال برامج التكوين ..."

مقتطف من الرسالة الملكية السامية الجلالة الملك محمد السادس نصره الله الموجهة إلى المشاركين في المؤتمر الإسلامي الثالث لوزراء البيئة.
الرباط، 29 أكتوبر 2008.

تعزيز المراقبة البيئية

حصيلة 2016 و برنامج عمل 2017

حصيلة 2016	العدد	الإجراءات المتخذة	برنامج عمل 2017
المطارح	14	مراسلة السلطات المحلية للعمل على تنفيذ توصيات لجان المعاينة	20 المتابعة الدورية
محطات معالجة المياه العادمة	10	القيام بمراقبة المطابقة البيئية من طرف الشرطة البيئية و المختبر الوطني	15 استكمال المراقبة
التلوث الصناعي	20	-العمل على تطبيق القوانين البيئية واحترامها. - مراقبة الوحدات الصناعية الراغبة في الحصول على ترخيص لمعالجة وتثمين النفايات الخطرة. -تتبع حالة جودة الهواء مع السلطات المحلية بعدة مدن.	57 البرنامج الوطني للمراقبة البيئية
الشكايات	132	تمت معالجة 100 شكاية	- -

أهم أنشطة 2017

- إعداد مخطط وطني سنوي للمراقبة البيئية والشروع في تنفيذه.
- تقوية قدرات مفتشي الشرطة البيئية والدرك الملكي والأمن الوطني والجمارك.
- دعم الشراكة مع أجهزة الأمن الوطني لتعزيزوتقوية المراقبة البيئية.

تعزيز آليات رصد التلوث

المختبر الوطني للدراسات ورصد التلوث

العمليات المنجزة خلال السنة المالية 2016

- دعم المفتشين البيئيين في عمليات المراقبة، وذلك بـ:
  - تقييم عمل محطات معالجة المياه العادمة.
  - تقييم تأثير المطارح المراقبة على الموارد المائية.
  - تقييم جودة الهواء ببعض المناطق.
- مراقبة جودة المياه الشاطئية.
- رصد وتقييم التلوث الملقى في السواحل المتوسطية.
- الدعم التقني للسلطات المحلية لحل النزاعات البيئية.
- تقديم الخدمات في إطار مصلحة الدولة المسيرة بطريقة مستقلة SEGMA.

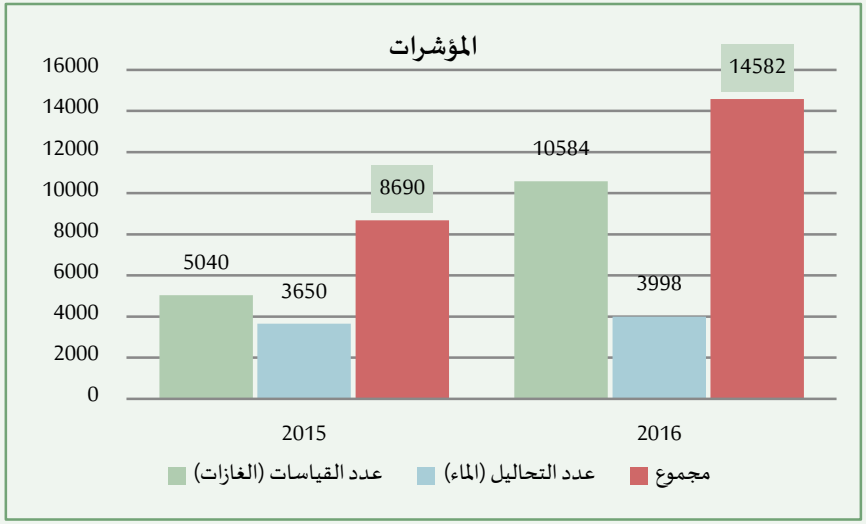

العمليات المبرمجة خلال السنة المالية 2017

- مواصلة دعم المفتشين البيئيين في عمليات المراقبة، وذلك بمراقبة التلوث والاستجابة للشكايات.
- **متابعة برنامج رصد المياه الشاطئية وتقديم نتائج التقرير الوطني حول جودتها.**
- **وضع بوابة إلكترونية للمختبر لوضع المعلومات التي ينتجها رهن إشارة العموم.**
- في إطار برنامج Med-Pol : متابعة عمليات الرصد، ووضع النظام الجديد لمؤشرات الرصد والتقييم، والنفايات البحرية، وخطة تدبير إشكالية الزئبق بسافلة حوض مارتيل.
- **العمل على اعتماد المختبر الوطني للبيئة طبقا لمرجع الاعتماد NM/ISO 17025.**

ترسيخ جهاز اليقظة البيئية والتنمية المستدامة

الرصد وتتبع الحالة البيئية

العمليات المنجزة خلال السنة المالية 2016	العمليات المبرمجة خلال السنة المالية 2017
✦ إنجاز دراسة في إطار التعاون الدولي لتقييم وتثمين عشرة أنظمة معلوماتية بيئية المنجزة ودراسة ملاءمتها مع التقسيم الإداري الجديد. وقد أفضت هذه الدراسة إلى : ✓وضع نظام تصوري نموذجي يأخذ بعين الاعتبار جميع الخصوصيات الجهوية والذي سوف يعمم على جميع الجهات المغربية. ✓وضع رؤية إستراتيجية تهم نظام المعلومات للبيئة والتنمية المستدامة على الصعيد الوطني. ✦ مواصلة دعم المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة من طرف الوكالة الأوروبية للبيئة (AEE). ✦ مواصلة وضع بوابة إلكترونية بدعم من طرف المخطط الأزرق (Plan Bleu). ✦ مواكبة المراصد الجهوية في وضع وإنجاز برامج المحافظة على البيئة والتنمية المستدامة:	✦ سيتم مواصلة إنجاز أربعة تصاميم جهوية للمحافظة على البيئة ومكافحة تغير المناخ، حسب التقسيم الجهوي الجديد، وذلك في كلٍ **مِن جهات طنجة تطوان الحسيمة، والدار البيضاء سطات، وفاس مكناس، ومراكش أسفي.** ✦ إعطاء الانطلاقة لإنجاز الاستراتيجيات الجهوية للتنمية المستدامة **بجهات الشرق، والرباط سلا القنيطرة، ودرعة تافيلالت، وبني ملال خنيفرة.**

تقوية أجهزة التقييم البيئي والوقاية من التأثيرات على الصحة

العمليات المنجزة خلال السنة المالية 2016	العمليات المبرمجة خلال السنة المالية2017
مواصلة برنامج تعزيز القدرات من خلال تنظيم ورشة تكوينية لفائدة أعضاء اللجنة الجهوية لدراسات التأثير على البيئة لدرعة تافيلالت المكونة حديثا.	متابعة تحسين استغلال النظام المعلوماتي لتدبير ملفات دراسات التأثير على البيئة.
إعداد وثيقتين توجيهيتين (Directives) تخص إنجاز دراسات التأثير على البيئة للمشاريع الصناعية والمناطق الصناعية.	إعداد وثائق توجيهية (Directives) خاصة بإنجاز دراسات التأثير على البيئة لمشاريع تهيئة المناطق السياحية والمشاريع الخطية.
متابعة تحسين استغلال النظام المعلوماتي لتدبير ملفات دراسات التأثير على البيئة.	انطلاق برنامج جديد لتعزيز القدرات لفائدة أعضاء اللجنة الوطنية واللجان الجهوية لدراسات التأثير على البيئة.
متابعة العمل للحصول على شهادة الإيزو 9001 بالنسبة لمسلسل التدبير: "منح الموافقة البيئية".	**إعداد مساطر الإفتحاص و التقييم البيئي الإستراتيجي البيئي.**
تم فحص أزيد من 800 مشروع استثماري من طرف اللجنة الوطنية واللجن الجهوية، حصل على ما يزيد من 50 % منها على قرار الموافقة البيئية.	**إعداد آليات التقييم البيئي الإستراتيجي.**

أجهزة التوقعات المستقبلية والتخطيط

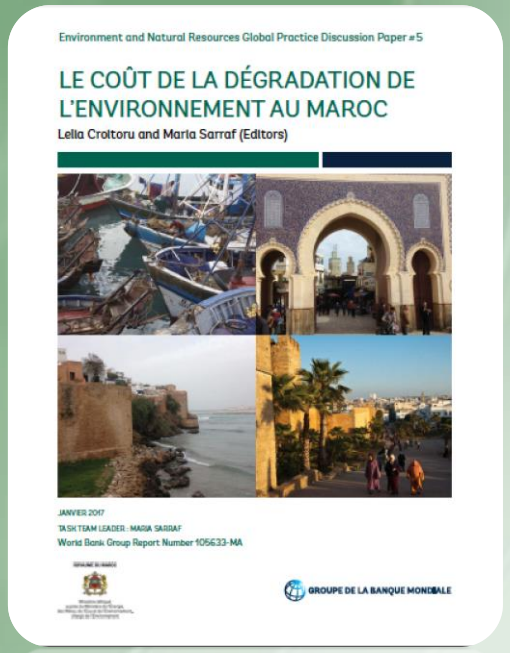

- خلال سنة 2016، تم إعداد دراسة بدعم من البنك الدولي لتحديد كلفة التدهور البيئي ببلادنا.

- أوضحت الدراسة أن:

  - تكلفة التدهور البيئي بالمغرب قدرت بـ 32,5 مليار درهم أي ما يعادل 3,52% من الناتج الداخلي الخام.
  - تكلفة التدهور البيئي قد عرفت انخفاضا، قدر بـ 20 % ما بين سنة 2000 وسنة 2014. حيث مر من 590 درهم للفرد سنة 2000 إلى 450 درهم للفرد سنة 2014.
  - سجل ارتفاع تكلفة تدهور جودة الهواء ما بين سنتي 2000 و 2014، مما حتم علينا برمجة إعداد مخطط وطني لمكافحة تلوث الهواء.

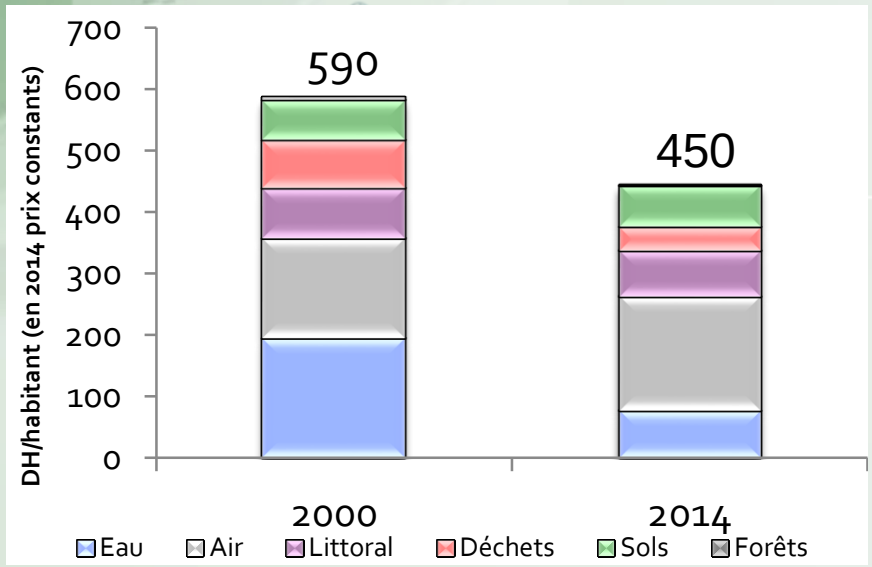

الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة

تحقيق مفهوم "مثالية الدولة"

العمليات المنجزة خلال السنة المالية 2016	العمليات المبرمجة خلال السنة المالية 2017
مواكبة القطاعات الوزارية لحثها على إعطاء المثال في الحفاظ على البيئة وإرساء أسس التنمية المستدامة. تم عقد اتفاقيات شراكة في هذا الإطار مع: وزارة الفلاحة والصيد البحري و التنمية القروية والمياه والغابات لتنزيل الاستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة بقطاع الفلاحة. وزارة الشباب والرياضة لتكريس ثقافة البيئة والتنمية المستدامة. وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي.	متابعة تفعيل برنامج العمل لمشروع "إدارة مثالية" عقد اتفاقيات شراكة أخرى، مع كلٍ مِن : الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالوظيفة العمومية. المركب الرياضي مولاي عبد الله. مقاطعة أكدال الرياض (الدورة الحادية عشر لمهرجان ربيع أكدال الرياض).

الشراكة مع مختلف الفاعلين

العمليات المنجزة خلال السنة المالية 2016	العمليات المبرمجة خلال السنة المالية 2017
الشراكة مع القطاعات العمومية • توقيع اتفاقيتين (2) حول جمع والتخلص من الأكياس البلاستيكية بتمويل **85 مليون درهم.** • وضع خطة عمل وطنية لتشجيع أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدام وبلورة خارطة طريق وطنية لتعزيز المشتريات العامة المستدامة .	• تتبع إنجاز الأنشطة المبرمجة في إطار البرنامج الوطني للسياحة الطبيعية بالمغرب. • **تفعيل تنفيذ خارطة الطريق الوطنية الخاصة بتعزيز المشتريات العمومية المستدامة.**
الشراكة مع الجماعات الترابية • تكوين ما يناهز 500 إطار بالجماعات الترابية في مجال البيئة والتنمية المستدامة، من خلال تنظيم 12 ورشة جهوية. • تنظيم المناظرة السادسة حول المجالات الترابية المستدامة.	• **متابعة تنفيذ البرنامج الوطني لتعزيز قدرات الجماعات الترابية في مجال البيئة والتنمية المستدامة.** • إنجاز دراسة حول نظام تعزيز التنمية المستدامة للمجالات الترابية. • **استنساخ تجربة النقل الحضري الصديق للبيئة لمدينة مراكش (الدراجات الهوائية الذاتية الخدمة) بجهتين نموذجيتين.** • **تحيين وتنفيذ مضامين الدليل التقني، لإدماج البيئة والتنمية المستدامة في مسلسل التخطيط الاستراتيجي المحلي.** • **إعداد ميثاق مع الجماعات الترابية لتشجيع فرز وتثمين النفايات.**
الشراكة مع الجمعيات • تمويل40 مشروع جمعوي ذات الصلة بالتغير المناخي، في إطار برنامج دعم مبادرات المجتمع المدني لقمة المناخ 22 بغلاف مالي إجمالي بلغ 9.38 مليون درهم. • تنظيم 12 دورة تكوينية على صعيد مختلف جهات المملكة، حيث تم تكوين حوالي 500 إطار جمعوي حول التغير المناخي.	• القيام بدراسة تقييم المشاريع الجمعوية المدعمة من طرف الوزارة. • **متابعة تنظيم دورات تكوينية أخرى لفائدة الجمعيات بكل جهات المملكة.** • تنظيم منتديات وطنية وجهوية خاصة بالمجتمع المدني.

الشراكة مع مختلف الفاعلين

العمليات المنجزة خلال السنة المالية 2016	العمليات المبرمجة خلال السنة المالية 2017
الشراكة مع معاهد البحث العلمي	
تمويل في إطار البرنامج الوطني لدعم البحث العلمي في المجال البيئي 14 مشروعا حول المناخ وتثمين نفايات معامل الزيتون بمبلغ إجمالي قدره 5 **مليون درهم**.	تتبع إنجاز المشاريع الممولة برسم سنة 2016.
تكوين 30 من المقاولين الشباب في المهن الخضراء.	انطلاق دراسة تقييمية للمشاريع المدعمة من قبل الوزارة، مع اقتراح محاور إستراتيجية للبحث-التنمية، تماشيا مع المستجدات الدولية والأولويات الوطنية وذلك بتكلفة إجمالية قيمتها 2 **مليون درهم**.
تقديم الدعم المالي (**950 000,00 درهم**) للمشاريع الستة الفائزة في المباراة الوطنية في الاختراع والابتكار في التكنولوجيات النظيفة.	**متابعة برنامج "التكنولوجيات النظيفة للابتكار والمهن الخضراء في المغرب" (Cleantech Maroc) في نسخته الثانية.**
المشاركة في المباراة الدولية حول الاختراع والابتكار في التكنولوجيات النظيفة (فوز المغرب بجائزتين : الجائزة الأولى في فئة تثمين النفايات والجائزة الثانية على صعيد جميع الفئات.	
الشراكة مع الفاعلين الاقتصاديين	
التوقيع على اتفاقية شراكة مع تكتل جمعيات تدبير المناطق الصناعية (COZINE) من أجل مناطق صناعية مستدامة.	متابعة تنفيذ البرنامج العمل حول تدبير المناطق الصناعية المستدامة.
تنظيم ورشة وطنية تكوينية حول آليات الانتقال لمناطق صناعية مستدامة، لفائدة أربعين (40) ممثلا عن هذه المناطق الصناعية.	**تقييم اتفاقيات الشراكة المبرمة مع مؤسسات القطاع الخاص.**
وضع دليل تقني من أجل الانتقال نحو مناطق صناعية مستدامة.	

التعاون الدولي

العمليات المنجزة خلال السنة المالية 2016	العمليات المبرمجة خلال السنة المالية 2017
تمويل عدة مشاريع من طرف الشركاء الدوليين تهدف إلى إدماج الاستدامة في السياسات القطاعية تخص مجموعة من المجالات كالتغير المناخي، التنوع البيولوجي، النفايات، المواد الكيميائية، إلخ.	إعداد مقترحات مشاريع جديدة للتمويل في إطار التعاون الدولي تتماشى مع الأولويات الوطنية في مجال البيئة والتنمية المستدامة.
الدبلوماسية البيئية وتوطيد علاقات التعاون.	إعداد دراسة حول تقوية التعاون جنوب-جنوب والثلاثي في مجال البيئة والتنمية المستدامة.
الإعداد والتنظيم والمشاركة في عدة مؤتمرات واجتماعات نذكر منها الدورة الثانية لجمعية الأمم المتحدة للبيئة، والاجتماع التاسع عشر للأطراف حول اتفاقية برشلونة والمنتدى الإفريقي الثامن للكربون.	**تفعيل الاتفاقيات الثنائية والبروتوكولات مع الدول الصديقة وبرامج العمل المنبثقة عنها.**
تعزيز التعاون جنوب-جنوب بتوقيع اتفاقيات تعاون ثنائية جديدة في مجال البيئة والتنمية المستدامة مع جمهورية مدغشقر ودولة فلسطين وبرنامج تنفيذي مع الأردن ومذكرة تفاهم مع الإمارات العربية المتحدة.	تحضير مشاركة المغرب في الملتقيات الدولية : الدورة الثالثة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة، اجتماعات الأطراف المتعاقدة لاتفاقيات الأمم المتحدة حول التغير المناخي، المواد الكيميائية، برشلونة، إلخ.
توقيع اتفاقيات تعاون ثنائية جديدة في مجال البيئة والتنمية المستدامة مع كل من إيطاليا وروسيا والمعهد الفرنكوفوني للتنمية المستدامة.	وضع نظام داخلي لتتبع تنفيذ مشاريع التعاون الدولي.

التحسيس والتربية والتوعية البيئية

العمليات المنجزة خلال السنة المالية 2016

التربية والتكوين

- إحداث النوادي البيئية بالمدارس ودور الشباب (100 نادي بيئي).
- دعم مراكز للتربية البيئية التابعة لمجموعة من الجمعيات (20 مركز للتربية البيئية).
- تنظيم دورات تكوينية في مجال التربية البيئية (4 دورات تكوينية لفائدة 100 مشارك).
- استقبال التلاميذ في الفضاء التربوي للوزارة (800 تلميذ سنويا).
- اقتناء وتجهيز وحدات متنقلة للتربية البيئية.
- الشروع في تنفيذ برنامج مندمج للتربية على البيئة والتنمية المستدامة بالمؤسسات الدينية (مؤسستين (2) دينيتين بكلفة 2,2 م.د).

التواصل والتحسيس

- إنجاز وبث وصلات وكبسولات تحسيسية وتوعوية.
- تنظيم قوافل تحسيسية وتوعوية (المخيمات الصيفية، تغير المناخ لمواكبة COP22، عيد الأضحى، إلخ).
- مشاركة الوزارة في المعارض البيئية.
- تنظيم جائزة الحسن الثاني للبيئة التي تهم 5 مجالات: البحث العلمي، العمل الجمعوي، الصحافة، مبادرات الجماعات الترابية، مبادرات القطاع الخاص.

العمليات المبرمجة خلال السنة المالية 2017

التربية والتكوين

- **مواصلة إحداث وتجهيز الأندية البيئية.**
- تنظيم دورات تكوينية.
- إنجاز مدعمات تربوية وبيداغوجية.
- **متابعة تنفيذ البرنامج المندمج للتربية على البيئة والتنمية المستدامة بالمؤسسات الدينية.**
- **الشروع في تنفيذ البرنامج المندمج للتربية على البيئة والتنمية المستدامة بالمدارس.**

التواصل والتحسيس

- مواصلة تنظيم الحملات التحسيسية والتوعوية في مجال البيئة والتنمية المستدامة وتغير المناخ.
- **تنظيم قوافل تحسيسية وتوعوية ببعض المخيمات الصيفية.**
- **تنظيم جائزة الحسن الثاني للبيئة.**
- الاحتفال باليوم العالمي والعربي للبيئة.
- المشاركة في مختلف التظاهرات الوطنية.

الحضور القوي لبلادنا لمواجهة التغير المناخي و المفاوضات الدولية

العمليات المنجزة خلال السنة المالية 2016	العمليات المبرمجة خلال السنة المالية 2017
إعداد المساهمة المحددة وطنيا (تم تقديمها إلى سكرتارية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، قبل الآجال المحددة لذلك). المشاركة المتميزة في المفاوضات الدولية. المساهمة في تنظيم المؤتمر 22 للأطراف في الاتفاقية الإطار حول المناخ . التأسيس الرسمي ومأسسة مركز الكفاءات للتغير المناخي. إحداث السلطة الوطنية المعينة (Autorité Nationale Désignée) لدى الصندوق الأخضر للمناخ. انطلاق مشروع الاستعداد لسوق الكربون الممول من طرف البنك الدولي .	في إطار مواكبة التحضير للمؤتمر 23 و دعم الرئاسة المغربية للمؤتمر 22 للأطراف في اتفاقية تغير المناخ، تعمل هذه الوزارة على وضع برنامج عمل يعكس تصورها بخصوص ما يلي: • المساهمة في المسار التفاوضي من خلال تقديم مقترحات بشأن المواضيع التي لم يتم الحسم فيها خلال مؤتمر مراكش. • إعداد خارطة طريق لتعبئة الفاعلين الوطنيين للحفاظ على نفس مستوى الطموح قبل وخلال مؤتمر مراكش. • تتبع ومواكبة المبادرات التي أطلقها المغرب في إطار أجندة العمل، من خلال خلق لجنة وطنية. إنجاز المخطط الوطني للتكيف . تتبع إنجاز مشروع الاستعداد لسوق الكربون. إعداد برنامج عمل لتقوية القدرات في مجال نقل التكنولوجيا. إعداد برنامج عمل لتقوية قدرات الفاعلين الوطنيين في مجال إعداد مشاريع قابلة للتمويل من طرف الصناديق الدولية. إطلاق وتتبع مسلسل إنجاز تقارير البلاغ الوطني الرابع والتقرير المحين الثاني المتعلق بالتخفيف من انبعاثات الغازات الدفيئة (BUR2) في إطار اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ.

حماية وتثمين التنوع البيولوجي

العمليات المنجزة خلال السنة المالية 2016	العمليات المبرمجة خلال السنة المالية 2017
◆ إعداد الاستراتيجية الوطنية حول التنوع البيولوجي وذلك لتنزيل أهداف آيتشي على الصعيد الوطني وتنفيذا لمقتضيات اتفاقية التنوع البيولوجي. ◆ إعداد برنامج عمل وطني لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية حول التنوع البيولوجي. ◆ إعداد استراتيجية وطنية لاستخدام وتثمين الموارد الجينية. ◆ إعداد التقرير الوطني الخامس حول التنوع البيولوجي.	◆ تنفيذ الإستراتيجية الوطنية حول التنوع البيولوجي. ◆ تنفيذ برنامج العمل الوطني لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية حول التنوع البيولوجي.
◆ تقوية القدرات للقطاعات الوزارية الوطنية ومصالحها الجهوية حول بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية وتقاسم المنافع الناتجة عن استخدامها.	◆ تقوية القدرات للجمعيات والإعلاميين والبرلمانيين حول بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية وتقاسم المنافع الناتجة عن استخدامها. ◆ تنفيذ مقتضيات بروتوكول قرطاجنة (دراسة الحالة الراهنة ووضع برنامج عمل).

مشروع ميزانية الوزارة لسنة 2017

تطور ميزانية الاستثمار(مليون درهم)

تطور ميزانية االتسيير (مليون درهم)

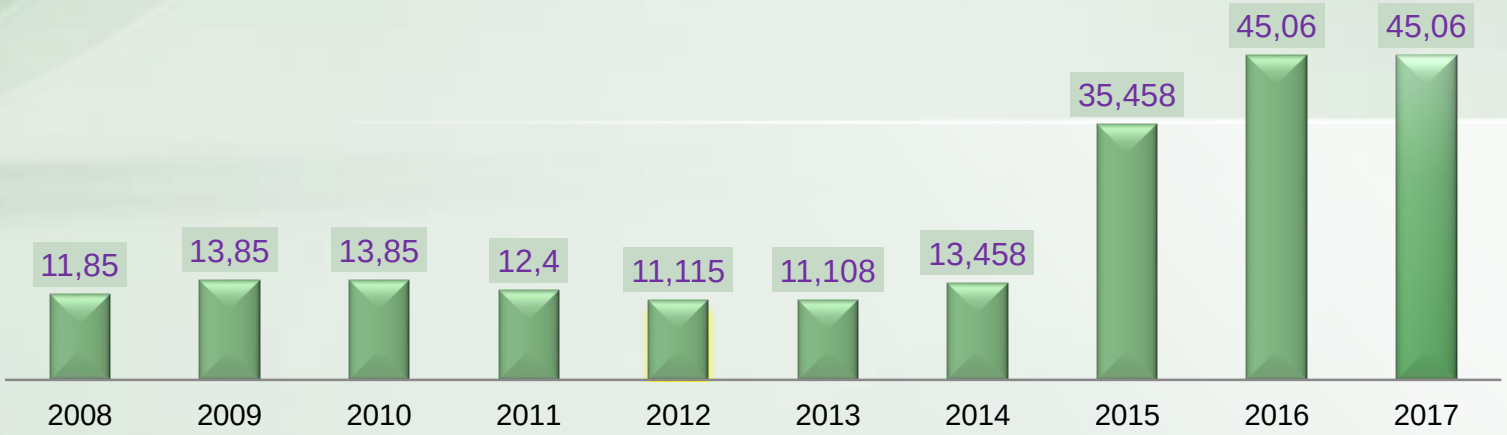

المملكة المغربية

كتابة الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة
المكلفة بالتنمية المستدامة

شكرا على حسن إصغائكم

Royaume du Maroc

Ministère de l'Energie, des Mines et du Développement Durable
Département de l'Energie et des Mines

Secrétariat Général

المملكة المغربية

وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة
قطاع الطاقة والمعادن

الكتابة العامة

مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لقطاع الطاقة والمعادن برسم السنة المالية 2017

أمام لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية بمجلس المستشارين

(الأجوبة التكميلية)

ماي 2017

بسم الله الرحمن الرحيم

يشرفني موافاة السيدات والسادة المستشارين المحترمين أعضاء لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية، بالأجوبة التكميلية عن تساؤلاتهم واستفساراتهم خلال مناقشة الميزانية الفرعية لقطاع الطاقة والمعادن برسم السنة المالية 2017، وذلك في اجتماع اللجنة المنعقد يوم الإثنين 25 ماي 2017.

الفهرس

الكهرباء 4

أتعاب المكتب الوطني للكهرباء المتعلقة بإنجاز أشغال الكهربة القروية 5

استكمال الكهربة القروية 5

الدواوير الغير مبرمجة 6

تأثير الساعة الإضافية على الاستهلاك 7

الطاقات المتجددة 8

مواكبة تطوير الطاقات المتجددة من الناحية الصناعية والتكوين 9

استعمال الطاقات الأحفورية رغم ارتفاع نسبة الطاقات المتجددة في المزيج الطاقي 9

إعادة النظر في استعمال الموارد المائية في استخدام المحطات الشمسية المركزة نور ورززات 10

سياسة الوزارة في مجال تشجيع البحث العلمي لمواكبة إنجاز مشاريع الطاقات المتجددة 10

النجاعة الطاقية 11

اتفاقية استعمال الطاقة الشمسية في الفلاحة 12

تطبيق مقتضيات ضابط البناء العام المحدد للأداء الطاقي للبنايات 12

استكمال الإطار التنظيمي المتعلق بالنجاعة الطاقية 13

ترشيد الاستهلاك الطاقي في الجماعات الترابية 13

التحفيزات الجبائية للسخانات الشمسية 14

سبب اعتماد شركات التنمية المحلية لتدبير خدمات الإنارة العمومية في الجماعات الترابية عوض اعتماد التدبير المفوض 14

المحروقات 16

توفر احتياطي كاف للمحروقات على المستوى الجهوي 17

عدم استفادة المواطنين من انخفاضات أثمنة البترول 17

المعادن والهيدروكاربورات 19

القانون الجديد رقم 13-33 المتعلق بالمناجم 20

تثمين معدن الفوسفاط 21

إعادة هيكلة النشاط المنجمي التقليدي 22

الاحتلال المؤقت للأراضي 23

تزويد الصناعة التقليدية بمادة الفضة 23

اكتشافات الغاز ببلدنا 24

مهمة التنقيب في مجال المعادن 25

الجيولوجيا 26

إشكالية ضعف نسبة التخريط الجيولوجي وهل يوجد تقدم في هذه النسبة 27

الموارد والشؤون العامة والنظم المعلوماتية..... 29
نقص في الموارد البشرية بالمصالح الخارجية والإحالة على التقاعد.....30
الإجراءات المتخذة من أجل إعادة تأهيل وكذا تنظيم معاهد تكوين التقنيين المتخصصين في المعادن التابعة للقطاع 30
استراتيجية الوزارة من أجل تنمية كفاءات الموارد البشرية للقطاع في مجال التكوين المستمر..... 30
الإجراءات المتخذة في مجال تطوير الكفاءات في ميدان الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية.....31
التكوين والتكوين المستمر والبحث العلمي.....31
صيانة بنايات المصالح الخارجية لقطاع الطاقة والمعادن.....32
ضعف وسائل النقل المتاحة لقطاع الطاقة والمعادن بجهة درعة تافيلالت.....32

الـكـهــربـــــاء

أتعاب المكتب الوطني للكهرباء المتعلقة بإنجاز أشغال الكهربة القروية

تستلزم استمرارية الخدمات المقدمة من طرف المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب استخلاص بعض الأتعاب عن الخدمات المقدمة للزبناء.

ويندرج في هذا الإطار القيام بالدراسات اللازمة والإشراف على ربط المساكن وتسليم المنشآت بعد إنجازها من طرف المقاولات وفقا لدفتر تحملات المكتب. وتمثل هذه الأتعاب 20 % (Peines et soins) من كلفة كهربة المساكن المنجزة في إطار أشغال الأغيار.

وبخصوص الجماعات التي تتحمل كلفة أشغال الكهربة ولا تتوفر على الاعتمادات المالية الكافية، فإن المكتب يعمل، بناء على طلب من الجماعة المعنية، على إعفائها من هذه الأتعاب أو منحها تسهيلات في الأداء.

استكمال الكهربة القروية

منذ انطلاق هذا البرنامج سنة 1996 إلى حدود نهاية شهر مارس 2017، تم:

- كهربة 536 39 دوارا (890 101 2 مسكنا، أي ما يفوق 12,5 مليون نسمة) بواسطة الربط بالشبكة الوطنية؛
- تركيب 559 51 لوحة شمسية بـ 663 3 دوارا خلال الفترة الممتدة ما بين 1998-2009. للإشارة، فإن معظم هذه الدواوير قد تم ربطها بالشبكة الكهربائية؛
- تركيب 437 19 جهازا شمسيا في إطار اتفاقية التعاون الموقعة بين المملكة المغربية ودولة الإمارات العربية المتحدة من أجل تجهيز المنازل التابعة للجماعات المعنية بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية والتي تكون تكلفة ربط الدواوير بالشبكة بهذه الجماعات جد باهظة. وتستمر كهربة المنازل المتبقية خلال سنة 2017.

  وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن هذا المشروع، يهدف إلى تصميم وتزويد وتركيب 19501 نظاماً شمسياً منزلياً ب 1004 دوارا تابعا لـ 238 جماعة ترابية ب 47 إقليم. ويتألف كل نظام شمسي منزلي من ألواح تبلغ طاقتها 290 واط قادرة على شحن بطاريتين بطاقة تكفي لمدة أربعة أيام. وفي هذا الإطار، سيتم توزيع ثلاجة وثمانية مصابيح موفرة للطاقة على كل منزل مستفيد. كما أن هذا المشروع يهدف إلى تخفيف العبء على الساكنة المستهدفة والتي تعاني من الهشاشة، وذلك بتحديد مساهمة رمزية لكل منزل قيمتها 30 درهما للشهر الواحد طيلة فترة الضمانة والخدمة ما بعد البيع والمحددة في 10 سنوات.

وقد ناهزت التكلفة الإجمالية 23,288 مليار درهما، وبلغت النسبة الوطنية للكهربة القروية 99,45%.

كما تجدر الإشارة إلى أن نسبة الكهربة القروية على الصعيد الوطني، سترقى إلى ما يفوق 99,79% بعد الانتهاء من أشغال كهربة 215 1 دوارا المبرمجة للإنجاز خلال الفترة الممتدة ما بين 2017 -2019، وهي تتوزع على الشكل التالي:

- 491 دوارا توجد قيد الإنجاز في إطار صفقات؛
- 275 دوارا مدرجة في إطار صفقات توجد قيد التوقيع ؛
- 55 دوارا مدرجة في إطار طلبات عروض أثمان، سيتم الإعلان عنها لاحقا؛
- 394 دوارا مدرجة في إطار اتفاقيات. ويبقى نشر طلبات عروض أثمان هذه الدواوير مرتبطا بتسديد المستحقات المتأخرة وكذا مساهمة الشركاء المعنيين بهذه المشاريع.

الدواوير الغير مبرمجة

في إطار تعميم الكهربة القروية، قام المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب-قطاع الكهرباء-، بتنسيق مع الجماعات القروية المعنية والسلطات المحلية بتحيين المعطيات التقنية الخاصة بالدواوير التي سبقت برمجتها للكهربة بواسطة الألواح الشمسية وتحصيل تلك المتعلقة بالدواوير الجديدة. واستجابة لطلبات المنتخبين والسلطات المحلية وفعاليات المجتمع المدني والساكنة القروية، تم إيفاء نتائج الدراسات الخاصة بهذه الدواوير إلى السادة ولاة وعمال الأقاليم المعنية قصد عرضها على أنظار السادة رؤساء الجماعات القروية للبث فيها، حيث تم اقتراح ما يلي:

❖ كهربة الدواوير التي لا تتجاوز كلفة كهربة المسكن الواحد بها سقف 80.000 درهم، في إطار برنامج الكهربة القروية الشمولي للربط بالشبكة الكهربائية، شريطة:

- المصادقة عليها من طرف اللجن الإقليمية والعمالاتية المعنية؛
- إدلاء الجماعات القروية المعنية بشواهد تثبت توفرها على الاعتمادات المالية الضرورية الخاصة بمساهماتها في المشاريع المقترحة؛
- تسديد الجماعات المستفيدة لجميع مستحقاتها المتأخرة أو الإدلاء بأي وثيقة تفيد تسديد أو تحويل هذه المستحقات لفائدة المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب -قطاع الكهرباء؛
- إدلاء الجماعات المعنية بنسخ من محاضر دورات مجالسها المتعلقة بالقرارات المتخذة بشأن كهربة الدواوير المقترحة؛
- المصادقة على الاتفاقيات الخاصة من طرف المديرية العامة للجماعات المحلية؛
- تسديد الجماعات المعنية لمساهماتها في هذه المشاريع دفعة واحدة؛

- توفر الاعتمادات الضرورية لتمويل الأشغال بالنسبة للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب -قطاع الكهرباء.

❖ كهربة الدواوير التي تفوق كلفة كهربة المسكن الواحد بها أكثر من 80.000 درهم، في إطار أشغال الأغيار مع إعفاء الجماعات المعنية من أتعاب المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب-قطاع الكهرباء.

- **للإشارة، فإن الدواوير التي لم تستفد بعد، سيتم اقتراح كهربتها في إطار البرنامج الخاص بمحاربة الفوارق الاجتماعية والترابية الذي يوجد حاليا في طور الإعداد من طرف وزارة الداخلية (المبادرة الوطنية للتنمية البشرية) والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب وصندوق التنمية القروية وذلك تنزيلا لمقتضيا ت الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى السادسة عشر لعيد العرش المجيد يوم 31 يوليوز 2015.**

تأثير الساعة الإضافية على الاستهلاك

في إطار البرنامج الوطني للتدابير ذات الأولوية، تم اعتماد نظام إضافة ساعة إلى التوقيت الرسمي للمملكة (GMT+1) منذ سنة 2008، وذلك بموجب المرسوم رقم 2.12.126 بتاريخ 18 أبريل 2012. ويعتبر هذا النظام من بين التدابير الرامية إلى عقلنة استهلاك الطاقة وبالتالي تحسين هامش احتياطي الطاقة الكهربائية خلال ساعات الذروة.

وقد بينت الاحصائيات الآثار الإيجابية لاعتماد هذا النظام وخاصة على مستوى خفض القدرة القصوى المطلوبة واقتصاد الطاقة وكذا على مستوى توفير الاستثمارات والاقتصاد في المحروقات (الفيول) والحد من انبعاث غاز ثنائي أكسيد الكربون الناجم عن إنتاج الكهرباء.

وفيما يلي النتائج التي أسفرت عن تطبيق إضافة ساعة إلى التوقيت الرسمي للمملكة خلال الفترة المتراوحة بين 2012 و2016:

	2012	2013	2014	2015	2016
خفض القدرة القصوى في المساء (ميكاواط)	80	78	92	82	84
الطاقة المقتصدة (جيكاواط ساعة)	60	60	30	36	66
انبعاثات غاز ثنائي أكسيد الكربون (1000 طن)	54	54	28	34	62

الطاقات المتجددة

مواكبة تطوير الطاقات المتجددة من الناحية الصناعية والتكوين

يعتبر الاندماج الصناعي وتوطين التكنولوجيا من بين الأهداف الرئيسية للاستراتيجية الطاقية الوطنية، حيث وصلت نسبة الاندماج الصناعي 30% بالنسبة للمشروع الشمسي نور ورزازات 1 بقدرة 160 ميغاواط و 33% للمشروع الشمسي نور ورزازات 2و3 بقدرة 350 ميغاواط كما وصلت نسبة الاندماج الصناعي 50% للبرنامج الوطني للطاقة الريحية. كما تم كذلك:

- إحداث وحدات صناعية من طرف شركة "سيمنس" الألمانية باستثمار 100 مليون أورو من أجل صناعة شفرات توربينات الطاقة الريحية.
- إحداث معهد التكوين في مهن الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية بوجدة والثاني في طور الإنجاز بطنجة.
- إدخال التكوين في مجالات الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية ضمن برامج المدارس والمعاهد والجامعات الوطنية.
- إحداث أول تجمع صناعي للطاقة الشمسية Cluster Solaire بشراكة مع المهنيين ومؤسسات البحث العلمي.
- إحداث مركب للتكنولوجيا الخضراء بمدينة بنجرير (Green Energy Park)، يضم عدة تجهيزات متطورة، ومن التكنولوجيا العالية، تغطي كل سلسلة البحث والتطوير في مجال الطاقة الخضراء.

استعمال الطاقات الأحفورية رغم ارتفاع نسبة الطاقات المتجددة في المزيج الطاقي

لقد اعتمدت المملكة المغربية منذ سنة 2009، وبناء على التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، استراتيجية طاقية جديدة تأخذ بعين الاعتبار تحديات وإمكانات المملكة، وتهدف بالأساس إلى تطوير باقة طاقية متنوعة تعتمد خيارات تكنولوجية موثوقة وتنافسية، وتأخذ بعين الاعتبار عامل الاستدامة.

وتفعيلا لهذه الاستراتيجية، تمكن المغرب من رفع حصة الطاقات المتجددة إلى 34% من القدرة المنشأة والتي ساهمت ب 16,5% من الكهرباء المنتجة سنة 2016. ومن المتوقع رفع هذه الحصة إلى 42% من القدرة المنشأة سنة 2020 و 52% في أفق 2030، وهو ما سيمكن المملكة من التوفر على باقة كهربائية تتميز بتفوق الطاقات المتجددة على المصادر الأحفورية.

إلا أن الطاقات المتجددة تتميز بتذبذب وتأرجح إنتاجها من الطاقة الكهربائية والذي يبقى مرتبطا بالظروف المناخية. ولهذا لابد من وجود الطاقة الكهربائية من مصادر أحفورية كطاقة أساسية (énergie de base) ضمن مكونات المزيج الطاقي لما تتميز به من استقرار وديمومة في الإنتاج. وتجدر الإشارة كذلك إلى أن عامل الحفاظ على البيئة يأخذ بعين الاعتبار

في هذه المشاريع، حيث تستعمل الفحم النظيف كما تعتمد التكنولوجيات والتقنيات المتطورة للتقليص من الانبعاثات الغازية.
كما أن إدماج الطاقات المتجددة في المنظومة الكهربائية الوطنية يتطلب تعبئة وسائل إنتاج مرنة لمواجهة التذبذب وتأرجح الإنتاج الذي تتسم به هذه الطاقات، حيث سيتم إنجاز محطات لتوليد الكهرباء باستخدام الغاز الطبيعي على شكل دارات مركبة في إطار المخطط الوطني للغاز الطبيعي المسال بالإضافة إلى تطوير محطات جديدة لتحويل الطاقة عبر الضخ.

إعادة النظر في استعمال الموارد المائية في استخدام المحطات الشمسية المركزة نور ورززات

لقد بدأ المغرب رسميا الإنتاج من محطة الطاقة الشمسية نور ورزازات 1 بقدرة 160 ميغاوات الممتدة على 450 هكتارا (4,5 مليون متر مربع)، والتي تتضمن نصف مليون من المرايا العاكسة. وتعد محطة نور1 المرحلة الأولى من مشروع نور-ورزازات الهادف بعد الانتهاء من بناء نور 2 ونور 3 ونور 4، إلى إنتاج 580 ميغاوات من الكهرباء وإمداد مليون منزل مغربي بالكهرباء النظيفة.

ويتم استعمال الماء للتبريد بالنسبة للمحطة الشمسية المركزة نور ورززات 1 انطلاقا من سد "المنصور الذهبي" المجاور للمحطة، حيث لم تتجاوز نسبة الاستعمال 1% من حقينة السد. ولم يتم استعمال أي مورد آخر من الماء كمياه الآبار او المياه الجوفية.

وبالنسبة للمحطتين الشمسيتين نور 2 و3 بقدرة إجمالية 350 ميغاوات اللتين توجدان في طور الإنجاز، تم اعتماد تقنية التبريد بالجاف.

سياسة الوزارة في مجال تشجيع البحث العلمي لمواكبة إنجاز مشاريع الطاقات المتجددة

لقد تم سنة 2011 ومن مبادرة من الوزارة إحداث معهد البحث في الطاقة الشمسية والطاقات الجديدة (IRESEN)، وذلك لدعم البحث التطبيقي وتطوير الابتكار وتشجيع التبادل عبر شبكات الباحثين في مجال الطاقة الشمسية والطاقات الجديدة للابتكار قصد تحقيق الإدماج الصناعي.
كما تم كذلك تدشين مركز الطاقة الخضراء وهي منصة علمية للبحث والابتكار والتطبيق والتكوين في مجال الطاقة الشمسية، من طرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بتاريخ 12 يناير 2017، باستثمار إجمالي بلغ 210 مليون درهم. وهي تعتبر الأولى من نوعها في أفريقيا، وقد تم تطويرها من طرف معهد البحث في الطاقة الشمسية والطاقات الجديدة بدعم من وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة وكذا المجمع الشريف للفوسفاط.

النجاعة الطاقية

اتفاقية استعمال الطاقة الشمسية في الفلاحة

في إطار مواكبة الاستراتيجية الفلاحية المعتمدة بالمملكة المغربية، تم إبرام سنة 2013 اتفاقية بين وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة ووزارة الفلاحة والصيد البحري والوكالة الوطنية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية ومجموعة القرض الفلاحي وذلك بهدف تنمية استعمالات الطاقة الشمسية في القطاع الفلاحي.

وقد تم بموجبها تخصيص منح جزء من تكلفة اقتناء تجهيزات الطاقة الشمسية لضخ مياه السقي لكل فلاح في حدود 50% من التكلفة الإجمالية والتي لا يجب أن تتجاوز 75 ألف درهم. كما يشترط ألا تتعدى المساحة المزروعة 5 هيكتارات.

وقد تمت تعبئة 400 مليون درهم لإنجاز هذا البرنامج منها 30 مليون درهم من طرف صندوق التنمية الطاقي و70 مليون درهم من طرف الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية و300 مليون درهم من طرف صندوق التنمية الفلاحية. وستعرف المرحلة الأولى من هذا البرنامج تركيب ما يناهز 3000 مضخة للري باستعمال الطاقة الشمسية الفتوضوئية أي ما يعادل 15 ميغاواط (crête).

وسيمكن هذا البرنامج الفلاحين الصغار والمتوسطين من اقتناء التجهيزات الخاصة بضخ الماء والتي تعمل بالكهرباء المولدة من الألواح الشمسية، وذلك بغية تحسين الأداء والإنتاج، والاقتصاد في مجال المياه والطاقة.

ومن أجل تعميم الاستفادة من هذا البرنامج لفئة واسعة من الفلاحين، تعمل الوزارة مع الجهات المعنية على دراسة امكانية تعديل الاتفاقية السالفة الذكر وذلك من أجل رفع المساحة المزروعة مع ضرورة الابقاء على استعمال نظام السقي بالتنقيط وكذلك رفع الغلاف المالي إلى ما يناهز 2,3 مليار درهم ذلك بمساهمة هذه الوزارة والوكالة المغربية للنجاعة الطاقية والوزارة المكلفة بالفلاحة.

تطبيق مقتضيات ضابط البناء العام المحدد للأداء الطاقي للبنايات

بعد إصدار المرسوم رقم 874-13-2 بالموافقة على ضابط البناء العام المحدد لقواعد الأداء الطاقي للمباني والمحدث للجنة الوطنية للنجاعة الطاقية في المباني، تم القيام بمجموعة من الاجراءات لتطبيق هذا المرسوم أهمها:

- إنجاز مشاريع بنايات نموذجية لإدماج تقنيات النجاعة الطاقية في قطاع البناء في إطار التعاون مع الاتحاد الأوربي.

- إنجاز دورات تكوينية واعداد دلائل تقنية وتطوير برنامج معلوماتي مبسط لمراقبة الانظمة الحرارية في المباني.

- قيام الوزارة، بصفتها رئيسة اللجنة الوطنية للنجاعة الطاقية في المباني، بوضع مخطط عمل لتسهيل تنفيذ مقتضيات هذا المرسوم الذي يهم بالخصوص التدابير المتعلقة بالتحسيس و التكوين و تقوية القدرات ووضع مواصفات التقييس لمواد البناء ووضع آليات لاحترام الامتثال لهذه المقتضيات (vérification de conformité).

استكمال الإطار التنظيمي المتعلق بالنجاعة الطاقية

فيما يخص الإطار التنظيمي للنجاعة الطاقية، تم إعداد مشاريع مراسيم أحيلت على الامانة العامة للحكومة قصد المصادقة عليها ويتعلق الأمر بالمراسيم التالية:

- مشروع مرسوم متعلق بالافتحاص الطاقي الإلزامي و هيئات الافتحاص الطاقي الذي يهدف أساسا إلى تحديد مستوى استهلاك الطاقة الحرارية و/أو الكهربائية الخاص بكل قطاع و يلزم المؤسسات والمقاولات للخضوع للافتحاص الطاقي الإلزامي الدوري؛
- مشروع مرسوم متعلق بمقاولات الخدمات الطاقية الذي يرمي إلى تحديد شروط حصول مقاولات الخدمات الطاقية على الرخصة المسلمة من طرف الوزير المكلف بالطاقة. وستسهر على دراسة الطلبات لجنة محدثة لهذا الغرض تترأسها الوزارة المكلفة بالطاقة.

كما يتم استكمال مشروع مرسوم متعلق بالأداء الطاقي الادنى و العنونة الطاقية للتجهيزات الطاقية الذي يهدف إلى إلزامية احترام الأداء الطاقي الأدنى والعنونة الطاقية بالنسبة للأجهزة والتجهيزات المستعملة للكهرباء المعروضة للبيع في السوق الوطنية و كذلك مشروع مرسوم متعلق بدراسة التأثير الطاقي الذي يهم تحديد لائحة مشاريع برامج التهيئة العمرانية ومشاريع برامج إنشاء البنايات، الخاضعة لدراسة التأثير الطاقي وتحديد الأشكال والكيفيات المتعلقة بتسليم قرار الموافقة الطاقية من طرف الإدارة.

ترشيد الاستهلاك الطاقي في الجماعات الترابية

تجدر الإشارة إلى أن القانون 09-47 المتعلق بالنجاعة الطاقية ينص في المادة 4 على الزامية عقلنة استعمال الطاقة لدى الجماعات الترابية من خلال وضع مجموعة من التدابير الخاصة باقتصاد الطاقة في إطار مخطط التنمية الجماعية ولترشيد الاستهلاك الطاقي في مجال الإنارة العمومية. وقد تم اعتماد مفهوم شركة التنمية المحلية كتجربة في مجموعة من المدن كسلا واكادير وسطات وتزنيت.

كما تم وضع برنامج جهوي جيهاتينو، بدعم من التعاون الدولي، لتكوين والتحسيس في التدبير الجماعي للطاقة. وقد هم هذا البرنامج ثلاثة مدن وهي وجدة وشفشاون وأكادير، والتي استفادت من دعم تقني لوضع مخططات طاقية تهدف الى ترشيد الموارد الطاقية.

وتجدر الإشارة إلى أن الاستراتيجية الوطنية للنجاعة الطاقية تولي أهمية قصوى لدور الجماعات الترابية والجهات كفاعل أساسي لتنزيل مقتضيات هذه الاستراتيجية.

التحفيزات الجبائية للسخانات الشمسية

تم وضع مجموعة من التحفيزات لتشجيع استعمال السخانات المائية بقطاع البنايات حيث بلغ حاليا وضع ما يعادل 530.000 متر مربع في متم 2015. وقد تم كذلك من خلال تخفيض الضريبة على القيمة المضافة المطبقة على سخانات الماء الشمسية من 20 إلى 14 % ليصل إلى 10% برسم السنة المالية 2015.

وتعمل الوزارة حاليا بتنسيق مع الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية على تطوير برنامج وطني للسخانات الشمسية يهدف إلى تغطية ما مجموعه 1.700.000 متر مربع في أفق 2020 وذلك بوضع هندسة مالية تعتمد على دعم من صندوق التنمية الطاقي.

سبب اعتماد شركات التنمية المحلية لتدبير خدمات الإنارة العمومية في الجماعات الترابية عوض اعتماد التدبير المفوض

إن اختصاصات الجماعات الترابية تحتم عليها تبني آليات متعددة من أجل تطبيق مخططاتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأهمها التدبير المفوض وشركات التنمية المحلية.

انطلاقا من الباب العاشر من الفصل الثاني للميثاق الجماعي (القانون 78.00)، يمكن للجماعات المحلية ومجموعاتها إحداث شركات التنمية المحلية، باشتراك مع شخص أو عدة أشخاص، معنوية خاضعة للقانون العام أو الخاص، حيث لا يجوز أن تقل مساهمة الجماعات المحلية على نسبة 35% ويكون تدخل هاته الشركات في المجال الصناعي والتجاري.

يعتبر هذا النظام الجديد لإدارة الخدمات العامة المحلية، خاصة فيما يخص الإنارة العمومية بالجماعات المحلية، حلا مناسبا قادرا على التوفيق بين صيغ مختلفة لإدارة هذه الخدمة العمومية.

يسمح إنشاء شركات التنمية المحلية لإدارة الإنارة العمومية بأداء هذه الخدمة العامة بشكل أكثر مهنية، حيث ستنظم هاته الشركات أحكام قانون الشركات المحدودة وستكون مستقلة عن المحاسبة العامة للبلدية. كما أنها تجمع بين المرونة في الإدارة باعتبارها شركات محدودة وبين الأخذ بالاعتبار كأولوية أولى النظر في المصلحة العامة حيث يتعلق الأمر بمجال خبرة وكفاءة الجماعات الترابية، التي هي من المساهمين في هذه الشركات، في ميدان الإنارة العمومية.

وعليه فإن إنشاء شركات التنمية المحلية لإدارة الإنارة العمومية إجراء قانوني يساعد الجماعات الترابية على تدبير خدمات الإنارة العمومية باعتماد تقنيات وطرق حديثة في التدبير بهدف خدمة الصالح العام انطلاقا من عنصري الكفاءة والمردودية والحكامة والعمل المندمج والمقاربة التشاركية وربط المسؤولية بالمحاسبة.

أما بالنسبة للتدبير المفوض، فيعتمد بالدرجة الأولى على مراقبة الجماعات الترابية للمفوض إليه في إطار العقد المبرم بين الطرفين دون أن تكون الجماعات الترابية مساهمة بطريقة مباشرة في كل الأعمال حيث تلعب بذلك دور المراقب بدل دور المسير للإنارة العمومية وتستغني عن كفاءاتها وخبراتها في هذا المجال.

المحروقات

توفر احتياطي كاف للمحروقات على المستوى الجهوي

يعتمد المغرب كليا على الاستيراد لتلبية حاجيات السوق الوطنية من المواد النفطية. كما أن توزيع قدرات التخزين على المستوى الجهوي مرتبط بالقرب من مواقع الاستيراد.

ومن أجل ضمان تزويد البلاد بالمنتجات النفطية، عملت الوزارة على تشجيع تنويع نقاط الاستيراد بمختلف موانئ المملكة. وتتوزع قدرات التخزين الوطنية على المستوى الجهوي حيث توجد: 35% منها بالمحمدية و13% بالجرف الأصفر و13% بطنجة المتوسط و9% بأكادير و3% بالناظور و7% بالعيون و4% بالداخلة و1% بطان طان.

تمت برمجة استثمارات خاصة جديدة لإنجازها خلال الفترة 2017-2021 لتقوية قدرات استقبال وتخزين المواد النفطية، وتهم إنجاز قدرات إضافية تبلغ 700.000 متر مكعب، أي بزيادة 52% بالنسبة للمواد السائلة مقارنة مع القدرات المتواجدة حاليا.

وتعمل الوزارة على إرساء نظام جديد لتدبير المخزون الاحتياطي من هذه المواد من أجل ضمان تلبية الحاجيات من القدرات التخزينية. وستكون فرصة لدراسة إمكانية تعزيز توزيع جهوي متوازن لسعة تخزين المواد النفطية.

عدم استفادة المواطنين من انخفاضات أثمنة البترول

بعد أن تم التحرير الكلي لأسعار المواد البترولية السائلة ابتداء من فاتح دجنبر 2015، أصبح لدى الفاعلين في القطاع النفطي حرية تحديد أسعار هذه المواد. ويبقى تحديد أسعار البيع بالسوق الداخلية رهين بتغير أسعار المواد النفطية على المستوى الدولي وكذا بتقلبات سعر صرف الدولار.

وقد عرف متوسط أسعار المواد البترولية على المستوى الدولي وكذا سعر صرف الدولار ارتفاعا خلال الأربع أشهر الأولى من سنه 2017 مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2016:

- البنزين: من 425,82 دولار للطن إلى 554,10 دولار للطن، بنسبة 30%؛
- الغازوال: من 339,57 دولار للطن إلى 487,41 دولار للطن، بنسبة 44%؛
- الدولار: من 9,8175 درهم إلى 10,0574 درهم، بنسبة 2,4%.

وبتحرير أسعار المواد البترولية السائلة، أصبح بإمكان الفاعلين في القطاع تحديد هوامش أرباحهم مع احترام شروط المنافسة.

ومن الضروري أن تخصص الشركات قسطا من الأرباح للاستثمار في مشاريع من أجل ضمان سلامة تزويد السوق الوطنية بالمواد البترولية خاصة فيما يتعلق بتقوية قدرات التخزين والاستقبال بالموانئ وكذا تطوير البنيات التحتية.

وقد تم تكوين لجنة اليقظة التي تضم القطاعات الوزارية المعنية، ويرأسها الوزير المكلف بالشؤون العامة والحكامة، للسهر على تتبع الأسعار المعمول بها في السوق الوطنية، مع متابعة الأسعار في السوق الدولية وسعر صرف الدولار.

وبعد مرور سنة ونصف على تحرير أسعار المواد البترولية السائلة، مع تتبع للسوق الداخلية خصوصا ما يتعلق بالتموين بالمواد البترولية والأسعار، أصبح من الضروري القيام بتحليل معمق لعمليات المنافسة لسوق المواد البترولية.

ويبقى مجلس المنافسة، الهيئة الدستورية المستقلة لتقديم التوصيات اللازمة لمساعدة الحكومة في اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحسين المنافسة واستفادة المواطن من حرية الأسعار.

المعادن
والهيدروكاربورات

القانون الجديد رقم 13-33 المتعلق بالمناجم

دخل القانون رقم 13-33 المتعلق بالمناجم حيز التنفيذ ابتداء من 23 ماي 2016 تاريخ نشر المرسوم رقم 2.15.807 الصادر بتطبيق أحكام هذا القانون بشأن مسطرة منح السندات المنجمية بالجريدة الرسمية عدد 6467.

ويهدف قانون المعادن الجديد إلى عصرنة التشريع المعدني الذي يرجع إلى خمسينيات القرن الماضي (ظهير 16 ابريل 1951) وملائمته مع التحولات التي يعرفها القطاع المعدني على المستوى العالمي، وذلك قصد تحسين أداء هذا القطاع ببلادنا من خلال تنمية التنقيب والبحث المعدني لاكتشاف مكامن جديدة وضمان تنمية مستدامة للصناعة المعدنية الوطنية.

ويندرج هذا القانون ضمن الإصلاحات والإجراءات المتخذة للرفع من أداء القطاع المعدني وضمان جاذبية الاستثمارات الوطنية والخارجية. ومن المحاور الأساسية الجديدة لهذا القانون، نذكر:

- توسيع مجال تطبيق التشريع المنجمي ليشمل مواد معدنية أخرى ذات الاستعمال الصناعي كالكالسيت (Calcite) والفيلدسبات (Feldspath) والمغنيزيت (Magnésite) والبرليت (Perlite) باستثناء مواد البناء والمواد المستعملة في الهندسة المدنية؛

- إحداث ترخيص الاستكشاف الذي يخول للمرخص لهم إمكانية إنجاز برامج استكشاف على مساحات واسعة تتروح بين 100 و600 كلم^2 والتي يمكن أن تصل إلى 2400 كلم^2؛

- توسيع السند المنجمي ليشمل كافة المواد المنجمية، عوض نظام الأصناف المعمول به حاليا؛

- إحداث تراخيص جديدة لاستغلال التجاويف من أجل تخزين الغاز الطبيعي واستغلال الفضلات وأكوام الأنقاض؛

- تمديد مدة صلاحية رخص الاستغلال وتجديدها إلى غاية نفاذ المدخرات؛

- إدخال أحكام تتعلق بدراسة التأثير على البيئة ومخطط التخلي للمحافظة على البيئة وضمان تنمية مستدامة.

وتجدر الإشارة إلى أنه منذ دخول هذا القانون حيز التنفيذ، لم تتوقف الإدارة المكلفة بالمعادن في استقبال طلبات التراخيص ومعالجتها.

وبخصوص منح الرخص، فقد استلزم الأمر:

- اصدار قرار تفويض السلطة إلى ولاة الجهات والمدراء الجهويين لقطاع الطاقة والمعادن (صدر بتاريخ 09 يناير 2017).

- أجرأة عملية استخلاص أجرة عن الخدمات المقدمة بتوافق مع الخزينة العامة للمملكة (03 أبريل 2017).

ومن بين ما جاء به هذا القانون، منح الرخص للأشخاص الاعتباريين فقط، حيث يبقى الهدف من هذا الإجراء هو تفادي الإبقاء على الاستغلالات ذات المقياس الصغير للأشخاص الذاتيين الذين لا يتوفرون على مؤهلات مالية وتقنية، سيما وأن الصناعة المعدنية معروفة بتكاليفها الباهظة وعامل المجازفة الذي يطبعها خاصة في مرحلة البحث.

وتتجلى أهم التدابير الرامية إلى تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية الخاصة بالرخص المعدنية، فيما يلي:

- إنجاز نظام معلوماتي جديد وكذا شبكة معلوماتية بين الإدارة المركزية والمديريات الجهوية التابعة لهذه الوزارة؛
- وضع المعلومات والمساطر الخاصة بالتراث المعدني الوطني في البوابة الالكترونية للوزارة؛
- وضع إطار عمل مشترك من خلال إعداد مشاريع اتفاقيات بين مختلف الأطراف المعنية (المياه والغابات، وزارة الداخلية) قصد تبسيط مسطرة الاحتلال المؤقت للأراضي اللازمة لممارسة النشاط المنجمي.

وفي إطار برنامج عمل الوزارة للفترة 2017-2021، سيتم عقد مجموعة من اللقاءات التشاورية مع الفاعلين والمتدخلين في القطاع لبحث سبل تبسيط المساطر. كما أن الوزارة تولي اهتماما كبيرا في إطار برنامجها لتشجيع الإستثمار في القطاع المنجمي ولبلورة رؤية شاملة ومتكاملة للقطاع المعدني في أفق 2030.

تثمين معدن الفوسفاط

لقد راكم المغرب خبرة متميزة في مجال استخراج وتثمين المواد المعدنية بوأته مكانة مشرفة على الصعيد العالمي. وقد بدأ المغرب مبكرا عملية تثمين منتوجاته المعدنية، وذلك لما لها من انعكاسات إيجابية على المستوى الاقتصادي وكذا توفير مناصب الشغل.

وبتوفره على أكبر احتياطي على المستوى العالمي من مادة الفوسفاط، وبفضل النمو المضطرد للسوق الدولية للفوسفاط ومشتقاته بسبب ارتفاع عد سكان العالم وتناقص الأراضي الصالحة للزراعة، نهج المجمع الشريف للفوسفاط استراتيجية متكاملة تهدف إلى تثمين هذا المعدن الهام الذي يعتبر موردا استراتيجيا نظرا لآثاره على الأمن الغذائي العالمي.

حاليا، فإن ثلثي (2/3) المنتوج الخام يتم تثمينه لإنتاج الحامض الفوسفوري والأسمدة بمختلف أنواعها. وتتمركز الصناعة التحويلية لخام الفوسفاط في كل من مركبات الصناعة الكيماوية بالجرف الأصفر وبآسفي.

وسيواصل المجمع الشريف للفوسفاط في إطار برنامجه الاستثماري للفترة 2008-2025 إنجاز المشاريع الصناعية المبرمجة لمضاعفة قدرات استخراج الفوسفاط بمرتين (2) وقدرات التحويل بثلاث (3) مرات حتى يتمكن المغرب من فرض نفسه كرائد في السوق العالمية للمنتجات الفوسفاطية ذات القيمة المضافة العالية.

إعادة هيكلة النشاط المنجمي التقليدي

لقد تم إصدار القانون رقم 15-74 المتعلق بالمنطقة المنجمية لتافيلالت وفجيج بالجريدة الرسمية عدد 6502 بتاريخ 22 شتنبر 2016 والذي سيدخل حيز التنفيذ سنة بعد صدوره (22 شتنبر 2017).

وللإشارة فإن المنطقة المنجمية لتافيلالت وفجيج تتوفر على مؤهلات معدنية هامة. إلا أن النشاط المنجمي التقليدي المزاول بهذه المنطقة لا زال مؤطرا بظهير فاتح دجنبر 1960 الذي أحدث بالموازاة مركزية الشراء والتنمية للمنطقة المنجمية لتافيلالت وفجيج "كاديطاف"، كمؤسسة عمومية ذات الشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي.

كما أن النظام المنجمي التقليدي لا يمكنه أن يستمر أو يتطور نظرا للعمق الكبير الذي أصبحت تتواجد عليه التمعدنات، حيث يتطلب استخراجها وتقييمها طرق جد متقدمة تفوق القدرات الذاتية للصانع المنجمي التقليدي المحدودة.

والهدف من الهيكلة الجديدة للنظام المنجمي التقليدي هو إعطاء جاذبية للنشاط المنجمي بهذه المنطقة التي تمتد على مساحة 60000 كلم^2 والتي تزخر بمؤهلات معدنية واعدة، والتي لا تتعدى المساحة الإجمالية المغطاة بالأوراش التقليدية 6000 كلم^2، حيث تبقى مساحة 54000 كلم^2 خارج برامج البحث والتنمية المعدنية.

وأهم ما جاء به القانون رقم 15-74 المتعلق بالمنطقة المنجمية لتافيلالت وفجيج إمكانية ولوج المستثمرين الخواص لتنمية الأنشطة المعدنية بالمنطقة مع مراعاة المبادئ التالية:

- ✓ الحفاظ على نفس الحدود للمنطقة المنجمية لتافيلالت وفجيج.
- ✓ تمديد النظام المنجمي التقليدي لمدة 15 سنة.
- ✓ تقنين (codification) تراخيص الاستغلال المنجمي التقليدي.
- ✓ مراجعة المهام المنوطة بمركزية الشراء والتنمية للمنطقة المنجمية لتافيلالت وفجيج "كاديطاف".

وتطبيقا لمقتضيات هذا القانون، سيتم تقسيم المنطقة المنجمية لتافيلالت وفجيج إلى مناطق توضع رهن إشارة المستثمرين الخواص على أساس المنافسة مع الأخذ بعين الاعتبار البرنامج الاستثماري ومبلغ حق الولوج ونسبة الإتاوة.

ويتمتع الصناع المنجميون التقليديون الذين يزاولون نشاطهم بهذا الجزء بحق الأولوية في الحصول على رخصة بحث، شريطة أن يتوفروا على الشروط الضرورية لهذا الغرض.

وسيتم الإبقاء على مركزية الشراء والتنمية للمنطقة المنجمية لتافيلالت وفجيج "كاديطاف" وتخويلها مهام جديدة ترمي إلى الترويج للمؤهلات المعدنية التي تزخر بها المنطقة وتدبير العقود المبرمة بين الإدارة والمستثمرين والصناع المنجميين التقليديين. كما ستتوالى مواصلة الإشراف على النشاط المنجمي التقليدي وتأطير الصناع المنجميين التقليديين وتسويق المنتجات المعدنية المستخرجة من الأوراش المعدنية والتي هي أيضا من بين مهام المركزية.

أما فيما يتعلق بالمواكبة الاقتصادية والاجتماعية، فقد تم توسيع مهام صندوق الإغاثة، الذي تم إنشاؤه بموجب ظهير فاتح دجنبر 1960، لتشمل كذلك تحمل النفقات المترتبة على الأمراض المهنية بالإضافة إلى تحمله نفقات عقد التأمين ضد حوادث الشغل.

الاحتلال المؤقت للأراضي

إن المسطرة المتبعة للحصول على الإذن بالاحتلال المؤقت جد معقدة، وتستغرق وقتا طويلا (18 شهرا في المتوسط).

للخروج من هذه الإشكالية، فإن القانون المعدني الجديد أعطى إمكانية الاحتلال المؤقت فور أداء التعويض السنوي المحدد في البداية من طرف لجنة إقليمية قبل المرور إلى المحكمة.

من بين برامج الوزارة في قطاع المعادن، مراجعة المساطر وتبسيطها مع التدخل لدى الإدارات الأخرى المعنية لمواكبتها.

ومن المرتقب اقتراح مشروع في هذا الصدد ومدارسته مع الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية.

تزويد الصناعة التقليدية بمادة الفضة

طرحت هذه الإشكالية منذ سنة 2000 وقامت هذه الوزارة بتقريب وجهات النظر بين الحرفيين والمنتجين (شركة ايمضر)، وتم الاتفاق على تزويد السوق المحلية بقدر من مادة الفضة مع ضمان نفس الشروط التنافسية بالنسبة للمنتج.

والجدير بالذكر أنه خلال سنة 2007، تم إبرام اتفاقية بين شركة مناجم التابعة لمجموعة أونا ووزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي تهدف إلى حل إشكالية تزويد الصناع التقليديين بمادة الفضة من خلال إحداث نقط بيع في مختلف الجهات والدعم التقني لهم عبر تطوير الوسائل والتقنيات المستعملة.

كما تجدر الإشارة إلى أن حل إشكالية تزويد الصناعة التقليدية بمادة الفضة يبقى رهينا باتخاذ مجموعة من الإجراءات تتظافر فيها جهود جميع المتدخلين في هذا المجال. نذكر منها:

- ✓ تنظيم قطاع الصياغة التقليدية في إطار تعاونيات وفيدراليات من أجل ضمان نفس شروط التنافسية المرتبطة بعملية التصدير؛
- ✓ ضرورة إحداث شبكة للتوزيع ونقط للبيع من طرف الشركات المنتجة؛
- ✓ وضع آليات تهم الإطار الضريبي من أجل وضع حد للتجارة غير المنظمة لمعدن الفضة؛
- ✓ إعداد قاعدة معطيات تتعلق بحاجيات قطاع الصياغة التقليدية بهدف وضع استراتيجيات تنموية وتدبيرية.

اكتشافات الغاز ببلادنا

شكل إصدار مدونة الهيدروكاربورات سنة 2000 منعطفا مهما في التنقيب عن البترول والغاز بالمغرب وتنص هذه المدونة على أن الدولة تمتلك حصة لا تتعدى 25 % من رخص البحث ورخص الاستغلال، كما تتضمن عدة تحفيزات أهمها إعفاء الشركات من الحقوق الجمركية ومن الضريبة عن القيمة المضافة والضريبة عن الشركات في مرحلة الاستغلال (10 سنوات ابتداء من انطلاق الإنتاج بصفة منتظمة) .

وكل هذه التحفيزات شجعت التنقيب ببلادنا حيث أن عدد الشركات التي تعمل حاليا بهذا المجال بلغ 23 شركة وتعمل على مساحة إجمالية تبلغ حوالي 321 ألف كلم مربع مغطاة بتسعة رخص استغلال و93 رخصة بحث منها 64 بالمجال البحري وثلاثة تراخيص استكشاف.

وخلال الخمس سنوات الأخيرة، تم استثمار ما مجموعه 13,612 مليار درهم في ميدان التنقيب عن البترول والغاز منها 4% فقط استثمارات المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن.

كما بلغ حجم الاستثمارات 6,1 مليار درهم سنة 2014 و3,1 مليار درهم سنة 2015 ليتقلص إلى 1 مليار درهم سنة 2016 بسبب الظرفية الاقتصادية الصعبة على المستوى العالمي الناتجة عن انخفاض ثمن البترول.

وعلى مستوى النتائج، تم اكتشاف الغاز الطبيعي بكميات متواضعة بمنطقة الغرب البرية في عدة آبار والتي تزود الصناعات المحلية الموجودة بالقنيطرة وبمنطقة الصويرة حيث يتم تزويد المجمع الشريف للفوسفاط بالغاز المستخرج من مسقالة وسيتم تقييم كمية غاز البئرين الموجودين بسيدي المختار. وبالنسبة لمنطقة تندرارة بشرق المملكة، تم اكتشاف الغاز خلال عمليات التنقيب المنجزة سنتي 2016 وبداية 2017 ويتم حاليا تقييم المردودية الاقتصادية لهذا الاكتشاف.

إلا أن الكمية المنتجة حاليا بعيدة كل البعد عن الاكتفاء الذاتي من هذه المادة حيث تمثل أقل من 7% من الاستهلاك الوطني الذي وصل إلى 1,16 مليار متر مكعب سنة 2016.

وعلى ضوء هذه المعطيات ونظرا لتوفر بلادنا على أحواض رسوبية هامة مماثلة من الناحية الجيولوجية لتلك التي تم فيها اكتشاف البترول و استغلاله في بلدان أخرى، فإن النتائج والمعطيات المتوفرة لحد الآن تبين وجود مؤهلات وظروف مواتية لاختزان الهيدروكابورات بباطن الأرض.

وبالرغم من المجهودات المبذولة، تبقى الأحواض الرسوبية المغربية غير مستكشفة بما فيه الكفاية حيث أن متوسط عدد الآبار المنجزة في كل 100 كلم^2 لا يفوق 0,05، ويبقى ضعيفا جدا مقارنة مع المعدل على الصعيد العالمي الذي يناهز 10 آبار في كل 100 كلم.

مهمة التنقيب في مجال المعادن

يناط بالمكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن القيام في المناطق المأذون فيها، بجميع الدراسات وأعمال البحث والاستكشاف الرامية إلى اكتشاف حقول الهيدروكاربورات أو أي محروقات أخرى وكذا اكتشاف المناجم المعدنية أو كل مادة معدنية باستثناء الفوسفاط وذلك طبقا للقانون رقم 33.01 القاضي بإحداث المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن.

كما يباشر المكتب تنمية واستغلال حقول الهيدروكاربورات أو المناجم المعدنية أو المواد المعدنية بالمناطق المأذون فيها وممارسة جميع النشاطات المتعلقة بذلك ولاسيما القيام بنقل الهيدروكاربورات والمواد المعدنية وتحسين قيمتها وفقا للنصوص التنظيمية المعمول بها.

وللإشارة، يقوم المكتب بكل عمل من شأنه أن يساعد على تنمية استكشاف الهيدروكاربورات والموارد المنجمية أو المواد المعدنية واستغلالها ولاسيما في إطار شراكة مع القطاع الخاص.

ويجوز للمكتب، للقيام بالمهام المسندة إليه، الحصول على جميع الصكوك أو الرخص المنصوص عليها والخاضعة للنصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالبحث عن الهيدروكاربورات أو الموارد المعدنية واستغلالها. كما يجوز له كذلك أن يقوم، لحسابه أو لحساب الدولة، بإنشاء مجموعات أو شركات هدفها البحث عن الهيدروكاربورات أو أي محروقات أخرى وعن الموارد المنجمية واستغلالها ونقلها ومعالجتها وتسويقها كما يمكنه القيام بالمساهمة لحسابه أو لحساب الدولة في المجموعات أو الشركات التي تسعى إلى تحقيق الأهداف المذكورة.

الـجيـولـوجيـا

إشكالية ضعف نسبة التخريط الجيولوجي وهل يوجد تقدم في هذه النسبة

يعتبر المغرب، بجيولوجيته الغنية، نافذة متعددة الواجهات، تمكن من دراسة وتحليل مختلف الظواهر الجيولوجية التي طبعت تاريخ الأرض وأفرزت تراثا جيولوجيا مغربيا جد متنوع.

ووعيا بخصوصية وأهمية هذه الجيولوجيا، قامت الوزارة بإعادة خلق مديرية الجيولوجيا ضمن الهيكلة الجديدة لوزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة (المرسوم رقم 2.14.541 الصادر في 11 شوال 1435 الموافق ل8 غشت 2014).

ومنذ ذلك الحين، ومديرية الجيولوجيا تعمل جاهدة على تسريع وتيرة التخريط الجيولوجي وتدارك التأخر الحاصل في تغطية التراب الوطني بالخرائط الجيولوجية. وعمدت المديرية إلى إطلاق خارطة الطريق الوطنية لتطوير البنية التحتية الجيولوجية والجيوموضوعاتية. وقد تم وضع تصور هذه الخارطة على أساس تشخيص دقيق وشامل للوضعية، يهم على الخصوص الأشغال المنجزة والموارد البشرية والمادية المتوفرة، مما مكن من رصد الأهداف المحددة والقابلة للإنجاز.

وتتوزع هذه الخارطة الوطنية إلى مخططات عملية وأهداف واضحة، تأخذ بعين الاعتبار الانتظارات والتوجهات ذات الأولوية لمختلف الأوراش المهيكلة المفتوحة عبر المملكة وذلك في مجالات متعددة وخاصة الميدان المعدني وذلك:

- ✓ باستهداف المناطق الواعدة ذات المؤهلات المعدنية والتي تتوفر على بنية تحتية جيولوجية ضعيفة، ويتعلق الأمر بمنطقة تافيلالت وفكيك، والهضاب الشرقية والهضبة الوسطى وكذا الاحواض الرسوبية العيون-الداخلة ومنطقة أولاد دليم (الموريتانيد) بالأقاليم الجنوبية.
- ✓ الرفع من معدل التغطية بالخرائط الجيولوجية والموضوعاتية للمناطق السالفة الذكر ومن تقوية جاذبيتها الجيولوجية وفتحها أمام الاستثمارات.

وفي أفق 2025 ستمكن خارطة الطريق هذه من ارتفاع في نسبة التغطية لبلادنا كالتالي:

- من 36 % إلى 51% بالنسبة للخرائط الجيولوجية؛
- من42 % إلى 49% بالنسبة للخرائط الجيوفيزيائية؛
- من 8% إلى 25 % بالنسبة للخرائط الجيوكيميائية.

ورغم هذه المجهودات المبذولة، تبقى نسبة التغطية الجيولوجية منخفضة، وتكمن الإكراهات والعوائق في طبيعة إنجاز الخرائط الجيولوجية وما تتطلبه من موارد بشرية علمية متعددة الاختصاصات وميزانية ضخمة بالإضافة إلى المدة الزمنية المهمة التي تستغرقها في التنفيذ

وتعمل الوزارة كذلك على تطوير وتفعيل استراتيجية وطنية لتنمية البنية التحتية الجيوعلمية، والتي ستمكن في إطار البرنامج الحكومي 2017-2021 من رفع نسبة التخريط الجيولوجي من 36 إلى43,7 %.

وللتذكير، فإن جهة درعة – تافيلات تعرف حاليا، في إطار برنامج تنمية منطقة "الكاديطاف"، انجاز:

- 16 خريطة جيولوجية بغلاف مالي يقدر بـ 000,00 000 20 درهم؛
- 3 خرائط جيوكيميائية بغلاف مالي يقدر بـ 000,00 000 17 درهم؛
- مشروع المسح الجيوفيزيائي بواسطة الطائرة باستعمال الحقل المغناطيسي والقياس الطيفي، لتغطية 000 21 كلم^2 و بغلاف مالي يقدر ب 000,00 700 9 درهم.

الموارد والشؤون العامة والنظم المعلوماتية

نقص في الموارد البشرية بالمصالح الخارجية والإحالة على التقاعد

لم يسند لهذا القطاع أي منصب مالي برسم سنة 2017، علما أنه سيحال تقريبا 156 موظفا على التقاعد في أفق 2021، الأمر الذي يستلزم الرفع من وتيرة التوظيف، لذا يتعين منح مناصب مالية لتغطية حاجيات القطاع من الموارد البشرية وخاصة في إطار قانون المالية لسنة 2018.

الإجراءات المتخذة من أجل إعادة تأهيل وكذا تنظيم معاهد تكوين التقنيين المتخصصين في المعادن التابعة للقطاع

سيتم تعديل قرار لوزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة القاضي بتغيير وتتميم القرار رقم 4213.94 الصادر في 10 يناير 1994 بشأن إحداث وتنظيم معهد تكوين التقنيين المتخصصين في المعادن والذي تم نشره بالجريدة الرسمية بتاريخ 06 أكتوبر 2016.

وسيتم إعادة تنظيم معهد المعادن بتويسيت للاستجابة لحاجيات القطاع:

- الرفع من درجة التكوين به من مستوى تقني إلى مستوى تقني متخصص؛
- إحداث شعبتين جديدتين هما "الهندسة الطبوغرافية" و"الكهروميكانيك والأنظمة الذاتية" بالنسبة للتقنيين المتخصصين؛
- تحيين برامج شعبة "الطبوغرافيا" وشعبة "الكهروميكانيك" بالنسبة للتقنيين.

كما سيتم تعديل القرار السالف الذكر خلال سنة 2017 من أجل تخويل التعويضات المماثلة لرؤساء الأقسام ولمديري المعاهد ورؤساء المصالح ولمديري الدراسات بهذه المعاهد.

فيما يخص دعم وتوسيع البنية التحتية لمعهد المعادن بتويسيت بشراكة مع وكالة تنمية الأقاليم الشرقية، تم بناء مجموعة من المرافق من إقامة التلاميذ وورشات وقاعات الدروس مما مكن من رفع قدرتها الإيوائية لتنتقل من 90 إلى 180 تلميذا (كلفة التجهيزات أكثر من 7 مليون درهم).

كما تم تجهيز معهد المعادن بتويسيت منذ سنة 2011 بمعدات بيداغوجية بدعم من صندوق التكوين المشترك بين المقاولات المنجمية (أكثر من مليون درهم).

وتم أيضا توظيف مجموعة من المكونين لضمان استمرارية التكوين بالرغم من الصعوبات التي يعرفها هذا المجال.

استراتيجية الوزارة من أجل تنمية كفاءات الموارد البشرية للقطاع في مجال التكوين المستمر

سيقوم قطاع الطاقة والمعادن، برسم سنة 2017، بتنظيم دورات تكوينية في ميدان الإدارة العمومية لفائدة موظفي القطاع ولاسيما الموظفون الجدد، وذلك من أجل تنمية كفاءاتهم

وتمكينهم من التحكم في الأساليب والتقنيات ذات الصلة بالإدارة. وسيستفيد من هذا التكوين حوالي 180 موظفا.

يوجد في طور الإنجاز برنامج تنمية كفايات الموارد البشرية لقطاع الطاقة والمعادن وذلك للفترة 2017 – 2019، وذلك بهدف تكوين موظفي القطاع في مجالات ذات الصلة بقطاع الطاقة والمعادن وفي مجالات التدبير والتواصل والتقنيات المعلوماتية واللغات.

الإجراءات المتخذة في مجال تطوير الكفاءات في ميدان الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية

لقد تم الشروع في إنجاز مشروع وطني هام يتعلق بإنشاء ثلاث معاهد للتكوين في مهن قطاع الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية، وذلك بكل من وجدة وورززات وطنجة في إطار شراكة موقعة في 31 ماي 2011 تحت رئاسة صاحب الجلالة، تجمع بين الدولة (الوزارة المكلفة بالطاقة والمعادن والوزارة المكلفة بالتكوين المهني، ووزارة الاقتصاد والمالية)، من جهة، ومهنيي القطاع، من جهة أخرى.

الهدف من هذه المعاهد هو تكوين عاملين وتقنيين وأطر في المهن ذات الصلة بالطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية، كما تتوخى التكوين المستمر لمستخدمي القطاع.

وقد تم إعطاء الانطلاقة لبداية الدراسة بمعهد وجدة بمناسبة الموسم الدراسي 2015-2016، حيث أن الدفعة الأولى من خريجي هذا المعهد ستكون في نهاية سنة 2017. كما تم استكمال إنجاز معهد طنجة الذي أعطى انطلاقة إنجازه صاحب الجلالة والسيد فرانسوا هولاند رئيس الجمهورية الفرنسية وذلك في 20 شتنبر 2015، علما أنه سيتم قريبا إعطاء انطلاقة إنجاز معهد ورزازات.

وسيتم في إطار برنامج عمل الوزارة للفترة 2017-2021 دراسة الجدوى من توسيع شبكة المعاهد الجهوية لتكوين تقنيين متخصصين في مجالات الطاقة والمعادن لمواكبة تنزيل الإصلاحات والورش المتعلقة بالاستراتيجيات الطاقية والمعدنية.

التكوين والتكوين المستمر والبحث العلمي

تم سنة 2011 إحداث معهد البحث في الطاقة الشمسية والطاقات الجديدة (IRESEN) وذلك لدعم البحث التطبيقي وتطوير الابتكار وتشجيع التبادل عبر شبكة الباحثين في مجال الطاقة الشمسية والطاقات الجديدة للابتكار قصد تحقيق الإدماج الصناعي.

كما تم تدشين المنصة العالمية للبحث والابتكار والتكوين في مجال الطاقة الشمسية «Green Energy Park» من طرف جلالة الملك بتاريخ 12 يناير 2017.

وكذا إعداد مشروع قرار تنظيم هياكل التعليم والبحث بالمدرسة الوطنية العليا للمعادن بالرباط.

صيانة بنايات المصالح الخارجية لقطاع الطاقة والمعادن

للحفاظ على الأملاك العمومية المخصصة لقطاع الطاقة والمعادن وتمكين موظفي المصالح المركزية والخارجية من الاشتغال في ظروف ملائمة، سيتم إنجاز عدة أعمال لصيانة وترميم هذه المرافق لاسيما وأن أغلبها تم تشييده منذ أزيد من ثلاثة عقود.

وفي إطار إعداد مشروع قانون المالية برسم سنة 2018، تطالب هذه الوزارة بتخصيص اعتمادات مالية لإنجاز المشاريع التالية:

ميزانية الاستثمار : 7 ملايين درهم لإنجاز عمليات بناء لترميم وإصلاح بعض مقرات المديريات الجهوية.

ميزانية التسيير : 1,9 مليون درهم لتلبية احتياجات المديريات الإقليمية الجديدة بكل من طانطان وميدلت وطاطا فيما يخص أثاث ولوازم المكتب واللوازم المعلوماتية والصيانة، وكذا أداء السومة الكرائيـة لمقرات المديريات الإقليمية المذكورة.

ضعف وسائل النقل المتاحة لقطاع الطاقة والمعادن بجهة درعة تافيلالت

في إطار عملية تجديد حظيرة سيارات القطاع تم اقتناء 13 سيارة جديدة من نوع **" داسيا داستر"** برسم سنة 2015 مخصصة للمديريات الجهوية، حيث تم تسليم سيارة واحدة منها إلى المديرية الإقليمية للرشيدية.

كما تم كذلك اقتناء 13 سيارة جديدة من نفس النوع برسم سنة 2016 مخصصة للمديريات الإقليمية سوف يتم تسليم واحدة منها إلى المديرية الإقليمية لورزازات.

وبفضل عملية عقلنة اصلاح السيارات تم اقتصاد اعتمادات مالية يتم استعمالها حاليا لإصلاح وتجديد أغلبية سيارات المصلحة سواء على المستوى المركزي أو الجهوي (الصباغة وتجديد المحركات وتغليف المقاعد...إلخ)، وعلى سبيل الذكر تم تجديد سيارة لاندروفر في سنة 2016 لفائدة المديرية الإقليمية للرشيدية.

أوراق إثبات الحضور

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الفلاحة والقطاعات الانتاجية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

الولاية التشريعية: 2015 -2021
السنة التشريعية: 2016-2017
دورة أبريل: 2017
اجتماع رقم: 35
تاريخ انعقاد الاجتماع: الجمعة 26 ماي 2017
الساعة: من الثالثة إلى السادسة والنصف مساء

عدد الحاضرين في اللجنة: 28
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: 15
عدد المعتذرين: 03
عدد المتغيبين: 05
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة: 65,21 %
المدة الزمنية: 3 ساعات ونصف.

جدول الأعمال: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات برسم سنة 2017.

السادة المستشارون أعضاء المكتب

الصفة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	العربي العرايشي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
الخليفة الأول	أبوبكر أعبيد	الفريق الاشتراكي	
الخليفة الثاني	محمد زروال	فريق الاتحاد المغربي للشغل	
الخليفة الثالث	أمال ميصرة	فريق العدالة والتنمية	
الخليفة الرابع	سيدي الطيب الموساوي	الفريق الاستقلالي	
الخليفة الخامس	عبد الإله المهاجري	فريق الأصالة والمعاصرة	
الخليفة السادس	عبد الحميد الصويري	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
الأمين	عبد الرحيم أطمعي	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
مساعد الأمين	امبارك حميني	الفريق الحركي	
المقرر	محمد عبو	فريق التجمع الوطني للأحرار	
مساعد المقرر	عدي الشجيري	مجموعة العمل التقدمي	

الحواكريون
عبد الصمد أحمد
ادريس الراجي

الأحالة والمحاسبة
مجموعة العمل التقدمي
رئيس فريق الاتحاد الدستوري الديمقراطي الاجتماعي

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

جدول الأعمال: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات برسم سنة 2017.

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
عبد الصمد قيوح	الفريق الاستقلالي	
أحمد بابا اعمر حداد		
محمد لشهب		
محمد العزري		
أحمد احميمید		
فاطمة آيت موسى	فريق الأصالة والمعاصرة	
امحمداحميدي		
حميد قميزة		
العربي الهرامي		
يوسف بنجلون	فريق العدالة والتنمية	
سيدي مختار الجماني	الفريق الحركي	
محمد القندوسي	التجمع الوطني للأحرار	

المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

السادة المستشارين المحترمين

غير أعضاء اللجنة

لجنة الفلاحة والقطاعات الانتاجية

جدول الأعمال: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات برسم سنة 2017.

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
[illegible]	RNI	
[illegible]	RNI	
[illegible]	RNI	
[illegible]	الفريق الاستقلالي	
[illegible]	الفريق الاستقلالي	
[illegible]	الفريق الاستقلالي	
[illegible]	التجمع	
[illegible]	الفريق الاستقلالي	
[illegible]	الفريق الاشتراكي	
[illegible]	الفريق الاستقلالي	
[illegible]	الحركة الشعبية	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الفلاحة والقطاعات الانتاجية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

الولاية التشريعية: 2015 -2021
السنة التشريعية: 2016-2017
دورة أبريل: 2017
اجتماع رقم: 32
تاريخ انعقاد الاجتماع: الثلاثاء 23 ماي 2017
الساعة: من الساعة إلى 11:30 صباحا 13:30 مساء

عدد الحاضرين في اللجنة: 18
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: 11
عدد المعتذرين: 02
عدد المتغيبين: 11
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة: 64.28
المدة الزمنية: ساعتان ونصف

جدول الأعمال: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي برسم سنة 2017

السادة المستشارون أعضاء المكتب

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	العربي العرايشي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
الخليفة الأول	أبوبكر أعبيد	الفريق الاشتراكي	
الخليفة الثاني	محمد زروال	فريق الاتحاد المغربي للشغل	
الخليفة الثالث	أمال ميصرة	فريق العدالة والتنمية	
الخليفة الرابع	سيدي الطيب الموساوي	الفريق الاستقلالي	
الخليفة الخامس	عبد الإله المهاجري	فريق الأصالة والمعاصرة	
الخليفة السادس	عبد الحميد الصويري	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
الأمين	عبد الرحيم أطمعي	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
مساعد الأمين	امبارك حميا	الفريق الحركي	
المقرر	محمد عبو	فريق التجمع الوطني للأحرار	
مساعد المقرر	عدي الشجيري	مجموعة العمل التقدمي	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية

ورقة إثبات حضور
السادة المستشارين

جدول الأعمال: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي برسم سنة 2017

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
عبد الصمد قيوح	الفريق الاستقلالي	
أحمد بابا اعمر حداد		
محمد لشهب		
محمد العزري		
أحمد احميميد		
فاطمة آيت موسى	فريق الأصالة والمعاصرة	
امحمد احميدي		
حميد قميزة		
العربي الهرامي		
يوسف بنجلون	فريق العدالة والتنمية	
سيدي مختار الجماني	الفريق الحركي	
محمد القندوسي	التجمع الوطني للأحرار	

المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

السادة المستشارين

غير أعضاء اللجنة

جدول الأعمال: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي برسم سنة 2017

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
عبد الحميد فاتحي	الفريق الاشتراكي	
عمر مورو	الفريق الاتحاد العام للمقاولات المغرب	
رحال المكاوي	الفريق التقدمي	
محمد الزمي	التجمع الوطني للأحرار	
رشيد الميناري	الاتحاد المغربي للشغل	
عبد الرحمان الدبي	الحركة الشعبية	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الفلاحة والقطاعات الانتاجية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

الولاية التشريعية: 2015 -2021
السنة التشريعية: 2016-2017
دورة أبريل: 2017
اجتماع رقم: 34
تاريخ انعقاد الاجتماع: الجمعة 26 ماي 2017
الساعة: من ..... إلى .....

عدد الحاضرين في اللجنة: 17
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: 10
عدد المعتذرين: 03
عدد المتغيبين: 10
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة: 47,36 %
المدة الزمنية: ساعتان

جدول الأعمال: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي برسم سنة 2017.

السادة المستشارون أعضاء المكتب

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة النيابية	التوقيع
رئيس اللجنة	العربي العرايشي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
الخليفة الأول	أبوبكر أعبيد	الفريق الاشتراكي	
الخليفة الثاني	محمد زروال	فريق الاتحاد المغربي للشغل	
الخليفة الثالث	أمال ميصرة	فريق العدالة والتنمية	
الخليفة الرابع	سيدي الطيب الموساوي	الفريق الاستقلالي	
الخليفة الخامس	عبد الإله المهاجري	فريق الأصالة والمعاصرة	
الخليفة السادس	عبد الحميد الصويري	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
الأمين	عبد الرحيم أطمعي	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
مساعد الأمين	امبارك حميا	الفريق الحركي	
المقرر	محمد عبو	فريق التجمع الوطني للأحرار	
مساعد المقرر	عدي الشجيري	مجموعة العمل التقدمي	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية

ورقة إثبات حضور
السادة المستشارين

جدول الأعمال: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الإجتماعي برسم سنة 2017.

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
عبد الصمد قيوح	الفريق الاستقلالي	
أحمد بابا اعمر حداد		
محمد لشهب		
محمد العزري		
أحمد احميمید		
فاطمة آيت موسى	فريق الأصالة والمعاصرة	
امحمد احميدي		
حميد قميزة		
العربي الهرامي		
يوسف بنجلون	فريق العدالة والتنمية	
سيدي مختار الجماني	الفريق الحركي	
محمد القندوسي	التجمع الوطني للأحرار	اعتذر

المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

السادة المستشارين

غير أعضاء اللجنة

جدول الأعمال: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي برسم سنة 2017.

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
حسن سديغوة	الفريق الاستقلالي	
زكيان محمد	فريق المستقبل	
محمد سبكوري	التجمع الوطني للأحرار	
عدال محمد	الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
عبد اللطيف أعمو		
حكيمي عبد الكريم		
عبد الرحمان الريسي	حزب الشورى	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الفلاحة والقطاعات الانتاجية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

الولاية التشريعية: 2015 -2021
السنة التشريعية: 2016-2017
دورة أبريل: 2017
اجتماع رقم: 33
تاريخ انعقاد الاجتماع: الخميس 25 ماي 2017
الساعة: من الثانية إلى ... السادسة و النصف ليلا

عدد الحاضرين في اللجنة: 18
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: 07
عدد المعتذرين: 02
عدد المتغيبين: 16
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة: 30,43 %
المدة الزمنية: 6 ساعات و نصف

جدول الأعمال: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة برسم سنة 2017.

السادة المستشارون أعضاء المكتب

الصفة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	العربي العرايشي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
الخليفة الأول	أبوبكر أعبيد	الفريق الاشتراكي	
الخليفة الثاني	محمد زروال	فريق الاتحاد المغربي للشغل	بعذر
الخليفة الثالث	أمال ميصرة	فريق العدالة والتنمية	
الخليفة الرابع	سيدي الطيب الموساوي	الفريق الاستقلالي	
الخليفة الخامس	عبد الإله المهاجري	فريق الأصالة والمعاصرة	بعذر
الخليفة السادس	عبد الحميد الصويري	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	اعتذر
الأمين	عبد الرحيم أطمعي	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
مساعد الأمين	امبارك حميدة	الفريق الحركي	
المقرر	محمد عبو	فريق التجمع الوطني للأحرار	
مساعد المقرر	عدي الشجيري	مجموعة العمل التقدمي PPS	

محمد حيتوم
الحر المربوح

فريق الاتحاد المغربي للشغل
الأصالة والمعاصرة

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية

ورقة إثبات حضور
السادة المستشارين

جدول الأعمال: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة برسم سنة 2017.

عبد الصمد قيوح	الفريق الاستقلالي	
أحمد بابا اعمر حداد		
محمد لشهب		
محمد العزري		
أحمد احميميد		
فاطمة آيت موسى	فريق الأصالة والمعاصرة	
امحمد احميدي		
حميد قميزة		
العربي الهرامي		
يوسف بنجلون	فريق العدالة والتنمية	
سيدي مختار الجماني	الفريق الحركي	
محمد القندوسي	التجمع الوطني للأحرار	

المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

السادة المستشارين

غير أعضاء اللجنة

جدول الأعمال: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة برسم سنة 2017.

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
نجاة كمير	PAM.	
محمد الزين	RNI	
عبد الكريم الحسن	P.A.M.	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الفلاحة والقطاعات الانتاجية

ورقة إثبات حضور
السادة المستشارين

الولاية التشريعية: 2015 -2021
السنة التشريعية: 2016-2017
دورة أبريل: 2017
اجتماع رقم: 36
تاريخ انعقاد الاجتماع: الخميس01 يونيو2017
الساعة: من الثانية زوالا إلى الخامسة والنصف بعد الزوال

عدد الحاضرين في اللجنة: 12
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: 12
عدد المعتذرين: 05
عدد المتغيبين: 02
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة: .....
المدة الزمنية: ساعة و30

جدول الأعمال: التصويت على مشاريع الميزانيات القطاعية التي تدخل ضمن اختصاص اللجنة برسم سنة 2017.

السادة المستشارون أعضاء المكتب

رئيس اللجنة	العربي العرايشي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
الخليفة الأول	أبوبكر أعبيد	الفريق الاشتراكي	
الخليفة الثاني	محمد زروال	فريق الاتحاد المغربي للشغل	
الخليفة الثالث	أمال ميصرة	فريق العدالة والتنمية	
الخليفة الرابع	سيدي الطيب الموساوي	الفريق الاستقلالي	اعتذر
الخليفة الخامس	عبد الإله المهاجري	فريق الأصالة والمعاصرة	
الخليفة السادس	عبد الحميد الصويري	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
الأمين	عبد الرحيم أطمعي	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
مساعد الأمين	امبارك حميـة	الفريق الحركي	
المقرر	محمد عبو	فريق التجمع الوطني للأحرار	
مساعد المقرر	عدي الشجيري	مجموعة العمل التقدمي	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية

ورقة إثبات حضور
السادة المستشارين

جدول الأعمال: التصويت على مشاريع الميزانيات القطاعية التي تدخل ضمن اختصاص اللجنة برسم سنة 2017.

عبد الصمد قيوح	الفريق الاستقلالي	
أحمد بابا اعمر حداد		اعتذر
محمد لشهب		اعتذر
محمد العزري		اعتذر
أحمد احميميد		اعتذر
فاطمة آيت موسى	فريق الأصالة والمعاصرة	
امحمد احميدي		
حميد قميزة		
العربي الهرامي		
يوسف بنجلون	فريق العدالة والتنمية	
سيدي مختار الجماني	الفريق الحركي	
محمد القندوسي	التجمع الوطني للأحرار	